

کتاب غصب

۹۰۶



سازمان اسناد و کتابخانه ملی
جمهوری اسلامی ایران

وَلَا تُفَارِقُ فِي الْغَضَبِ
الْعَالَمِ الْغَائِبِ فِي الْأَوَّلِ وَالْآخِرِ
مَصْدَرُ الْعُلُوِّ وَحُجِّي الْعَالَمِ وَالْشَّرَفِ
خَائِمُ الْفَقْرِ وَخَائِمُ الْعِلْمِ الْعُلَا
وَقَسْرُ الْمُتَعَبِ الْمَدْقِقِ شَيْئَانِ الْعِلْمِ وَالْحُكْمِ
الْمَلِكِ الَّذِي الْعِلْمُ الْغَايَةُ وَالْأَوَّلُ
الْحَاجُّ مِمَّنْ جَلَّتْ الْحُجَّةُ
عَلَى اللَّهِ وَجَلَّتْ الْحُجَّةُ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على محمد وآله الطاهرين المعصومين ولعن الله على أعدائهم
اجتمعين إلى يوم الدين **كِتَابُ الْغَضَبِ** والكلام في موضوعه وأحكامه ولواحقه فيه مضافاً
المفصلاً الأول في بيان المراد منه في المقام وذكر أسبابه المشتمل عليها كتب الأعلام **النقاط**
كلمات اللغويين والاصحاب مختلفة في بيان معناه اللغوي والاصطلاحي عند لغتهم باختلاف
يكاد يفرج في شيء مما يفرع على معرفة معناه بإحدى الأعمادين لا مكان رجوعها إلى شيء واحد لا أحد
المرغوض بل كرمها على طولها وتفصيلها لأن الأحكام المجوِّث عنها في هذا الكتاب غير مستدلى به دليل
لفظي مشتمل على مادة الغضب مشتملاً بالليل لفظي أو لولي آخر منفع المفعول والمفعول ولو مع عدم
وضوح معنى الغضب ساء إلا أن تذكر ما ينفع في معناه عند من الحاجة إليه كلف بعض معانيه الأجاءات مثل
قولهم الغاصب يأخذ بأشياء أحوال لو كان عليه جاع فنقول الغضب معناه اللغوي الظلم والظلم
الغير فساد في الجواهر وغيرهما ومنه قوله تعالى ياخذ كل شهية غصباً وقد يطلق على الخصم من ذلك وهو
الاستيلاء والاستقلال على مال الغير وحق من حقوقه وكلمات لغتهم وفي تعريف الغضب على اختلافها في لفظ
في زيادة وتقصيرنا زاجعة إلى تحديدها المعنى لاخصراً والأمر الواضح اعتمدت المعنى الأول عما يكون هنا لفظاً
وحق وقد أطلق في غير واحد من الكتاب السنة على الناس الظالم وقد عرفت أنه الظلم في القاموس وغيره ثم العز
من بيان معنى الغضب هنا أحد أسباب الظلم لأن حق التصرف لذات يزداد به هو الظمان فجاز باعتبار
تسمية الشيء بما يربط به ويرتبط عليه بحرفي لشيء واحد وغيره حيث قال أسباب الغضب هي أيضاً قد حقيقتنا
أثرهم في هذا الإطلاق في عنوان البحث كما لا يخفى وكف كان فالغضب الذي يقابل سائر أسباب الظلم كالغضب

بسم الله الرحمن الرحيم

الكتاب

بسم الله الرحمن الرحيم

في بيان ما يعبر الغضب فيه من أحد النواحي

٣

والأنداد وغيرهما ما ياتي وهو المقصود بالعرفان هنا يقترب فيه من أحد النواحي والسلطنة بحيث
يجرد اليد عن ذلك كيد النابهي الشامي ونحوهما من غير مستولي على ما في يد لم يوجب غضبا وهذا
فيه ظاهرا ولا خلاف كما يعطيه اتفاق حد ودفع له مع اختلافها في سائر القبول على ذلك ولو بعبارا ان مختلف في
والثاني التصرف النفعي بحيث لو حصل الاستيلاء والسلطنة الشاملة ولم يحصل بعد التصرف لم يحصل الغضب
بالمعنى المجرب عنه ولا الضمان وهذا هو الظاهر من كلامهم في تعريف الغضب حيث اخذوا فيه بالاستقلال
باليد الظاهرة في التصرف من غير فرق بين المنقول وغيره بل في الشرايع والمساالك الفواعل والروضه ومنها
المقبض بعد كفاية وضع اليد لما لم يضع الغاصب يده في الأول لكن ربما يظهر من محكي التذكرة الاشكال
في اعتبارها في غير المنقول كالقمار بل جزم بعدم الاعتبار هنا في المسالك في مسئلة غصب القمار من غير
له من عبارة الشرايع ايضاً ويقتضي ذلك بعض ما يخفى المناظرين وهو ضعفه لا ان الغضب بمنزلة اللغو
الأعم لا يثبت عنه في المقام جداً وهو الفهم في الكلام في وجبات الضمان وهو ليس بموجب اتفاقاً وإنما يثبت
معناه الاقتصار المقرون بالتصرف فحيث لا تصرف لا موجب للضمان من غير فرق بين المنقول وغيره والخاص
ان الغضب من حيث هو لا يوجب الضمان وإنما الموجب اليد المفروضة تنقضاء فلا ضمان ومن هنا انقضت
التعاريف في اعتبارها غير ثباتي الشهيدين فاكفى مجرد الاستيلاء فان ملك المراد باليد المتعارضة ومنها
الجاذبي هو القدر والاستيلاء الجاذبي فيها في غير موضع من الايات بل الاخبار وعند تعدد ارادة
المعنى الحقيقي هي الجاذبة المخصوصة قال الله تعالى يد الله فوق ايديهم بل نقل عن المذهب البارع نصيبها
بالقدرة في المقام ايضاً فلنا هذا التفسير لا وجه له لعدم الدليل على الضمان مجرد الاستيلاء من كفاية
اوجاع وما ذكر من ان المعنى الجاذبي للفظ اليد هي القدرة ممنوع بل نقول انه لا تصرف لانه لا قرب بالمعنى
الحقيقي عرفاً واعتباراً ولا نسلم اذ لا غير ذلك من مثل قوله تعالى يد الله فوق ايديهم لو صوّح اذ لا مكان
التصرف منه ومن نظائره ولو سلم فلا يكون وجهاً لا اذ لا في المقام بعد ما انقضت عندنا من ان التصرف المجرب
اقرّب بمعناه الحقيقي عرفاً واعتباراً ويدل عليه ايضا ان يد الغاصب الموجه للضمان لا بد ان تكون ليلاً على
ملكه لولم تعلم بعد وانها لا ريب ان مجرد الاستيلاء بدون التصرف ليس ليلاً عليها فمذرك ذلك مع ذلك
واضح في مناوئة الاصحاب على ما قلنا لان مجرد الاستيلاء مما صرحوا به ايجاباً للضمان غير احد فكيف يدعي
عدم اعتبار التصرف علم اذ في خصوص بعض المقامات مثل غصب القمار ونحوه من غير المنقول ويأتي زيادة توضيح
لذلك في مسئلة غصب القمار ونظائرها في الكلام في اعتبار قصد الغضب زيادة على اعتبار الدخول في التصرف
مثل الدخول في القمار اي نشاء الله تعالى في مسئلة القمار فانظر والله العالم **المقار** فذكرنا بعد الفروع
تعريف الغضب انه الاستقلال مثلاً بامانة اليد على مال الغير فلا عذر ولا عذر انما لو منع غيره عن مسالك ذاتها
فلنا ومنع عن المعنوي بساطة فلفاوعن بيع متاعه ففقد قيمته التوقف لم يمنع على منع من بعض كالتشديد في بعض

في بيان ما يعبر الغضب فيه من أحد النواحي

في بيان ما يعبر الغضب فيه من أحد النواحي

في بيان ما يعبر الغضب فيه من أحد النواحي

كتاب الغصب

٤

في بعض كالاخيرة والظاهرة فيها فروغ اعني اوضع اليد لكن فيها وجهاان خزان بحيث لو قلنا باعينا ووضع اليد
وانتفاها فيها نذ يقال بالضم ان لاحدهما **الاول** التسبب فقد ذكر في المسالك بعد ان نسب عدم الضمان
الى اشهر وزبانه بتجسس مع كون المنع مباحا في التلغيب لنقص معناه لو كان سببا او لتلف متوقع معه لوجه الضمان
لحق التسبب قال وهو اختيار جماعة من المتأخرين وهو حسن الاولين اثما في الاخيرة فقد بينا ما في كون نقص
القيمة لظنا **والثاني** قاعدة لا ضرر فانها على تقدير دلائلها على الضمان لا توقف على تصرف في سبب فطر
في دلائلها فنقول وعليه لا اعتماد وهو الموقوف ان مدرك هذه القاعدة هو قوله لا ضرر ولا ضرار في الدين وفي
الاسلام فذيقان بدلالة على وجوب جبران الضرر الواقع على المسلمين وعليه في هذا لا ريب والضرر في صور
الغيب الغيب المينع ونحو ذلك ووجه الدلالة هو ان في الضرر بحكم امتناع الكذب في كلناك لشارع لا بد ان
ينزل انه لا يفي الضرر بحاله اذا حصل فتيده ذلك وجوب جبرانه فيما يقع مقتضى منه لتسبب في الشارع لان الضرر
المندرك لا يعد ضررا عرفا وهذا غير التحريم الضرف فانه لا يقتضي جبرانه بعد وقوعه وانما غاية حصوله لا ثم
يقتضي ضرر على مسلم وجب جبرانه ومندركه ودعوى ان وجوب الجبران ثم من تغريم الضمان نفسه لا مكان جعله من
بيت المال كما يظهر من المحقق القمي في القوانين غير الواردة في المقام لان الكلام هنا في دلائل الفصل القاعدة على
وجوب جبران الضرر في الجملة وانما كونه على الضمان وعلى بيت المال وغير ذلك من المحتملات فيرجع فيه الى قواعد اخرى
ادلة اخرى لو مثل الاجماع القائمة في احوال المسائل على تعيين الاحوال **الاول** بعد ثبوت فصل الجبران هذا غير
ما يوجه به دلائل الحديث على الضمان في مثال المقام اما ما قيل في توجيهه من ان المنع متوجه الى ضرر لا يكون
مع جبران لئلا يرد على عموم مثل الفصا ص الزكاة والخمس وغيرها من الاحكام الضررية المشروعة مكانا فاه وهو
بالاعراض الاخرية ضحية ولا ان هذا التقييد يكمل مرجع بالتسبب الى تخصيص عموم بمثل ما ذكر ولو كان التقييد
من التخصيص نوعا وهو واضح وثانيا ان الجبران انحصر بالجبران الذي هو كان التخصيص على في مثل الخمر والزكاة و
الجهاد ونحوها وان عم الاخرى شاع التمسك في الضمان كما لا يخفى لان الضرر بحسب الضرر الواقع عليه على رتبة
الاخره وايضا يستجيب باب حكومة لا ضرر على ادلة الاحكام مع ان الاحكام لا يزال يختصونها به فيمكن بعد وجوب
الصحة للضرر والفصل للضرر ونحوها ووجه لا فساد واضح لان اطلاق ادلة الاحكام مع انضمام حكم العقل بالبناء
في العبادان يقتضي ثبوت العوض في الافراد الضررية فتدبر وثالثا ان النفي مع هذا التقييد اما ان ينزل على النهي
فيكون النفي محرم الضرر بالجبران ويبقى على حاله كما في لوجه **الاول** الذي قررناه فان كان الاول فلا دلائل
فيه على وجوب الجبران بعد وقوع الضرر لان حرم الضرر بالجبران لا يدل على وجوبه كما لا يخفى مع ان هذا المعنى
في لغاية بعد العلم بحرمه الاضرار مع الجبران وبدونه وان كان **الثاني** فالتقييد مستند كما ذكر في الدلالة
التقريب الذي ذكرنا من دون هذا التقييد هذا ويرد على التوجيه الزبور الاول ولا ان في الخي خلاف الظاهر
المبادر من قوله في الدين والاسلام بل غير سديد لان الذين عبارة عن احكام الشرع فان احكام الشريعة لا تخفى

في احوال المسائل على تعيين الاحوال

في احوال المسائل على تعيين الاحوال

ندركه

وَمَنْ يَنْصُرِ الْمُسْلِمِينَ فَقَدْ نَصَرَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ
 فِي الْحَقِّ وَالْإِيمَانِ وَالْجَنَّةِ وَالْغَنَى

جهة واحدة فتقر بنا وتقتضى عدم وجود الضرر في الأحكام عدم جعل حكم ضرر من قبل الشارع والمناسب للعقل الذي
 ذكره هو ان يقال لا ضرر في المسلمين وفي العالم أو نحوه مما يفيد نفي حتمية الضرر في لظرف الوجوب في الدين الاسلام
 فان قلت في بعض اخبارنا وفي الضرر دانه لا ضرر على المسلمين فيمن الدعي قلنا بمقتضى الجمع بين الاخبار على ما هو المتبادر
 الظاهر من قوله لا ضرر في الدين فان قلت فما شئنا لا شئنا بينهما فلا جمع قلنا نعم لكن لكون الدين والوجدان ذاتي في
 مجموع الاخبار فلهذا ما لم يبين الاضمار علم ان هذه الاخبار كلها مسوقة لبيان حكم واحد فيضمد اليها ومن الواضح
 ان ظهور قوله لا ضرر في الدين فيما ذكرنا او صرح به في صنف اخر من اعمد لو كان لها ظهور في غير صنف فان قلت
 حكايه قسمه ابن جندب بالحق هو مورد هذا الحديث منطوقه على ان يكون المراد عند الضرر المسلمين بعضهم على بعض
 حيث قال مخاطبا للانصاف بعد ضرب عديده ما اربط الاخبار ثم قال لا يضر اقطع الفقه وادم بها عليه لا ضرر
 ولا ضرر قلنا يمكن تطبيقها على المعنى الذي ذكرنا ايضا لان سلطنة الناس على اموالهم حكم يحصل من قبل الشارع وكان
 قضيه ذلك سلطنة الانصاف على عطله وطبقها فحكم صلى الله عليه وسلم الجهد السلطنة بقوله لا ضرر ولا ضرار بل هو
 على هذا المعنى طبق وان كان تطبيقه على ما ذكرنا ثانيا ان تنزيل الوجود بمنزلة المعدوم لا بد ان يضرر بفائدة وهي
 كما ذكرنا هنا في مثل الاصلوة لا يظهروا ولا غيب للفاستق نظائرهما وهي ان يكون الوجود باضمار عند ترتيب اثره
 عليه كالمعدوم في نظر التكليف لا ضرر في الوجود الخارجي الواقع بين المسلمين لا يناسب تقيده الا اذا قصد هو ان الضرر
 في عالم وجوده وانما مجرد فصل الشارع له التدارك فهو ليس ما يجعل بمنزلة المعدوم وانما يكون بمنزلة الضرر المتدارك
 الخارجي لا للحكوم بالتدارك ومنهجه الوجوه المزبورة الى ان الضرر الخارجي لما كان في نظر الشارع واجبا للتدارك
 في نظره لا يضر الشرع المزبور وانما يصح التدارك الخارجي فانهم فانه لطيف بالثبات ان هذا المعنى يترحل عن تكليفه لا
 ضرر على دلالة الاحكام كما لا يخفى مع ان لتكاليف الضررية يحكمون بالتقاعها بقاعدة لا ضرر فان قلت لو كان المراد
 الضرر في الاحكام الضررية لكان القول بقساد عمل ضرر في عند العامل غير مضر كالصوت وهو خلافا لما ذكرنا او
 الجمل قلت ولا ان مصب هذا الاخبار مصب الاشنان ولا مشد في رفع الحكم الشرعي المتعلق بالضرر المحمول للكلف
 بل المشد في بقائه البرائة من لزوم الافادة والمضاد لو كان الفعل مما يتدارك وثانيا ان الفعل اذا كان مختصا بالحقا
 مثلا ليس شرعا الحكم الضرر اذا الحكم الضرر هو ان يكون منشأ ومحركا لوقوع الكلف في الضرر والمضاد في الحكم
 ما عساه السلا في الفعل يتركبه سواء كان في الواقع مشمولا للحكم ام لا فان قلت هناك من معنى الحديث اذ كونه
 لكنه يدل على الضمان ايضا لان الضرر الواقع ان حكم الشارع بالتدارك فهو وان لم يحكم بالتدارك لزم جعل حكم ضرر
 ولو كان عديما بمقتضى الحديث ان الشارع لم يجعل من اجله الدين شيئا ضررا بعدم جعل الضمان ليس من اجزاء الدين
 لكونه ضررا يا قلت عدم جعل الضمان ليس جعلا الحكم ضررا لان الاحكام غير مجعولة بينا وكيفية اولا لان
 يكون الاحكام المجعولة من المولى الى العبد غير متناهية لعدم شأني الاحكام كاثرا الاضافات غايبة الكثرة فان قلت
 استدلوا في ثبوت حق الشفعة بقاعدة الضرر وهو مناف لما ذكرنا من ان عدم تدارك الضرر ليس بما يرفع بقاها

في كل وقت
 في كل وقت
 في كل وقت

كتاب الغصب

ع

لا ضرر لان نظرم الى ان عد ثبوت الحق الشفعة ضرر على الشفيع فكموا بعد فالت وجه الاستدلال بها عليها هو ان
 البيع الواقع بين الشريك الاجنبي حكم ضرر على الشفيع فيكون متفيا فثبت الحق له لان عد ثبوت الحق له حكم ضرر
 يجب نفيه والحاصل ان قاعدة الضرر دفعت له حكما مالا ولا ما لكانت ثابتة في حق الشفيع والبايع وفي حق الاجنبي
 المشتري لان لزوم البيع يقتضي تسلط الشريك على البيع تسلطا تاما مضافا لسلطه البايع على الثمن وتوقف تصرف الشفيع
 العيني لشركه على الاستيذان من الاجنبي المشتري وغير ذلك من الاحكام المذكورة في القاعدة المذكورة برفع اليد عن البيع
 وهذا هو معنى ثبوت الحق للشفيع ولو ثبت من التوقيع انه لعالم وما ذكرنا ضعفنا ذكر سيدنا الاجل في الرضا في وجه
 الاستدلال بقاعدة الضرر على الثمن **النقاط** قال المحقق قدس سره بعد تعرضه لغصب ذكر الفروع المتقدمة
 في الاقطار انما هو في بيع غصب العقار ويضمنه الغاصب فيحق غصبه باثبات اليد عليه مستقلا من دون ذلك
 وكذا لو اسكن غيره انتهى كلامه وضع الله مقامه نصا ببيان غصب العقار بعد ما سبق منه تعريف الغصب على وجه
 الاطلاق لعله لا محذور من احد الوجهين **احدها** التنبية على خطأ بعض العامة حيث ذهب الى عدم تصور الغصب في
 العقار ونحوه مما لا ينبغي **والثاني** مغايرة كيفية غصب المنقول لما في غير المنقول بناء على كفاية مجرد الاستيلاء
 من دون وضع يده الثاني دون الاول كما نهمه صاحب المسالك من هذه العبارات واستحسنه رحمه الله تعالى فذهب
 اليه لعلامة في التواضع من اعتبار الوضع في الثاني بغيره وبعده شيخنا قدس سره في الجواهر والاسماء والاصناف هذا
 يقتضي خلافا من استظهره صاحب المسالك فان قول المصنف من دون ذلك المالك قرينة واضحة على ان المراد بوضع اليد
 هو التصرف الحقيقي فانه لو كان المراد هو مجرد الاستيلاء لكان هذا القول لغوا اذ لا يمنع من الاستيلاء على
 مال الغير بدون اذنه ضرورة عدم تصور الاستيلاء والنهوض على شخص مع الاذن ويؤيد للمفسر قوله وكذا لو
 اسكن غيره فان المراد به الحاق اليد لما مورده لا مريد لا بد من سبق ذكر اعتبار وضع اليد ولا ثم الحاق وضع اليد لما مور
 بيد الامر ولو كان المراد بالوضع مجرد الاستيلاء لكان قوله هذا ايضا ركيكا اذ لا تماثل بين مكان الغير والاستيلاء
 حتى يشبه احدهما بالآخر فان الاستيلاء قد يتحقق بسكون الشخص بنفسه وقد يتحقق بان كان الغير قد جهزها وعلل طريق
 فتمه قدس سره انه حمل قوله وكذا لو اسكن غيره على معنى عدم التصرف ان حاصل العبارة انه يقتضي الغصب بوضع
 اليد على التصرف كذا في غير مكان الغير وفيه مع ما عرفت من عدم مساعده العبارة على ذلك منع عن كون مكان الغير
 فان التحقيق ان لما مور اذا كان مهورا كان تصرفه تصرفا لا مهورا وان لم يكن مهورا كان مغانا واغانية لا مهورا
 القاصبة على كل من المامور والامر في الاجرة مع ان الغير قد يكون عبدا او وكلاهما لا اشكال في كون المامور والامر
 منصرفا خصوصا اذا كان لو بكل جاملا او بالجملة هذا الطريق لفهم ما استظهره خراب قد يقال ان وجه استظهار
 هو حمل اليد في قول المصنف وهو ايثان اليد على المعنى العرفي المتقدم اليه لاشارة في ان الاقطار الاول على التقديم
 والاستيلاء دون التصرف فيكون اطلاق كلامه مقتضيا لاعتبار اعتبار التصرف فيظهر فساد ما ذكرنا في شرح
 العبارة بالامر به عليه **تكميل** فلما يقتضي الغصب مثل العقار والدار بموضع التصرف كانه بيت قد جلس فيه

استفاد

وقد ذكرنا في الجواهر
 في غصب العقار

وقد يتحقق
 بغيره

تكميل

في عصب بابا ليد مستقلا

٧

والساعة التي وضع فيها شيئا ام يكفي التصرف في البعض عند ان الغضب في النسبة الى جميع الدار ولو بالنسبة الى الحيوان
 الغير المتصرف فيها او يفصل بين المواضع المصنوعة بالغضب من الدار وفيها وغير المصنوعة ونحوها بالنسبة الى الاول
 دون الثاني ونحو ذلك لا شبهة ان البعض لا شيئا وحده حقيقة بحيث يقع وضع اليد على بعض تصرفا
 في لكل كالشوب والكتاب البساط وما اشبه ذلك البعض خروج عرقية كالدار والعقار ونحوها فانها مع افعالها
 الى امور متباينة خارجة تدعى شيئا واحدا والظاهر ان عصب بعض اجزاء مثل هذه الاشياء اذا مر مع قصد
 خلاف عصب بقية الاجزاء اختص بوزده المخصوص ولو استولى على اريد دخلة فاصدا بعصب بعض بوجه متصرفا فيه
 مع قصد عدم عصب البيوت الاخر فهو ليس بغاصب لغير المتصرف فيه ولا ضمان له وانما انصرف فيه خاصة التفرغ
 ذلك عدم مساعاة العرف على عند ان الغضب في المجهول عند ان النسبة الى غيره بعد ما عرفت من عباد المتصرف في
 فيه وعدم الاكتفاء بمجرد الاستيلاء والفهر وهو يعبر مع قصد الغضب ايضا ام يكفي عدم قصد الخلط فيه وتودد ويظهر
 التفرغ في الوجها حال لغاصب بموته وغيبته ونحو ذلك ولا يتعد رجحان الاول فلو علم عدم قصد غضب غير المتصرف
 فيه فالظاهر عدم الغضب عدم الضمان لكن يمكن دعوى ظهور فعل الداخل الغاصب للدار في بعض بوجه في قصد
 بغصب لكل كما يمكن دعوى من ابعده هذا الظهور ولو لم يعتمد بظواهر افعال في غير المقام وح فبقي التفرغ في حال الشك
 لا يخفى الا ان يكون المجهول الحال من لا يعتمد بظواهر افعاله وكيف كان في المسئلة اشكال مع ذلك بحيث تحاطة العرف
 بين المواضع الغير المتصرف فيها فانه يمكن ان يكون بينهما ما يبعد من توابع المتصرف في بحيث يعدان شيئا واحدا حقيقة ولو
 ما عرفت فيدرج في القسم الاول الله العالم **النقطة** لو سكن الدار مع ما كفاها ان كان المالك ضيقا بقوى غير قوي
 على الغاصب لساكن في ضمانه لكل او النصف وعدا لضمان مظهر وجوه اوقال ولا بد في تحقيق ذلك من بيان مقدماته
واعلم ان ليدن المجهولين في دارا وعقارا وارض ما شابهها مما يتصور فيه اليد على النصف والكل ان تعلقت كل
 واحدة منهما بنصف معين فلا اشكال ولا كلام في دلالته كل واحد على ملكية ما تعلقت به وكذا في مضافها بغضبه
 وان كانت كل واحدة منهما على كل جزء يتعلق به الاخر وعلى وجه الاشاعة بان يكونا متصرفين في الكل اشاعة فلا اشكال
 ولا خلاف ايضا في تفرغها على نصفين متساويا بمعنى اختصاص كل يد بملك نصف الدار المتساوية المتخاضة والخلاف في ان
 هذا التوزيع مقرر هو باعتبار رتبتها اذ ان من تعلقتان متعارضتان في مورد واحد مثل كل واحد منهما على النصف
 جميعا كالبنين المتعارضين وانما معا اماراة واحدة على ملكية الشيء بحيث لا يزيد مقتضى كل منهما على ملكية النصف
وظاهر من الاول وظاهر الاكثر هو ان يد كل واحد على النصف في صور الداعي على تمام العين اقامة كل واحد بيمينه
 على ملكية الكل بان كل منهما يستحق ما في يده الاخر من النصف ترجحا لبيئته الخارج فان ذلك ينفى على ان يكون كل منهما
 بالنسبة الى النصف المتساوي مدعيها خارج اليد الا كان كل من البنين بالنسبة الى تمام العين بيمينه الداخل والخارج و
 ذهبا لاكثر الى ذلك ان ليدنما يقتضى الملكية لئلا لها على الاختصاص لطلق فلو كانت اليد بلا معارض شرعية
 دلالة على ان الاختصاص فيتم دلالته على ملكية العين كل وان جامع مسئلة منع دلالته على الاختصاص المطلق

في عصب بابا ليد مستقلا

في عصب بابا ليد مستقلا

كتاب الغصب

١

بالنسبة الى تمام العين ضرورة افضائه سلطنة دائمة والاشارة الى انما يشغل اجماعها لان قضية تمام السلطنة
 ملازمة الغيرية والفرع خلاف ذلكهما معا دليلان على سلطنة واحدة قائمة بالثبوت قضية ذلك تنضاف وتخصيها
 ايضا عن الملكية فيكون كل يد دليل في نظر العرف على ملكية النصف لان اليد على الكل مثلاً يدل على الاختصاص المطلق
 والسلطنة النامة بالنسبة الى النصف فكانت كل واحدة على الكل لاعلى وجه لا شاعة ولا على النصف المعين بل عليه
 على وجه اذا جمع مع مثله بعد ان من قبل المعارضين كما اذا كان يداهما على حطري كتاب ثوب ونحوهما ويد الاخر على حطري
 الاخر فانه لا وجه للقول بدلالة كل واحد على ملكية الطرف الخاص الذي تعلوه ولا على الملكية النصف المشاع لعدم
 تعلفه بكل جزء من نظام العين كما في الفرع السابق حتى يدل على ملكية النصف المشاع فالظاهر من هذا على النصف
 المشاع جميعا كثر دليل البتين لان مثل هذا التصرف انما يكشف عن اختصاص المطلق الدال على ملكية الكل فضلا الا انها
 يد لان على ذلك شانا وقضية اجتماع الاستنباط الثانية في مورد واحد تنفي المراسم والمعارض تمام ذلك لو خرج في
 افعال احدهما دون الاخر الى الرقعة او التخصيص وغيرهما جعاً وسيأتي مزيد توضيح لذلك في ضمان قائم له غصبا او
 انما لم يقل بذلك في الفرع السابق لان واحدة من ليدين منها بالنسبة الى النصف المشاع يفيد السلطنة الكاملة لهما
 عن المراسم يفيد ملكية كذلك نظرا لتمام فان اليد على احد طرفي لبساط لا يقتضي سلطنة صاحبه فانه على النصف
 المشاع اذا تحقق ذلك فالخيار في المسئلة واسطة الاقوال لان الشاكر الجامع للمالك غير منصرف على وجه الاستنباط والا
 استقلال الا في النصف فيكون ضمانا له خاصة ومن ذلك يظهر ضعف القولين بقرشي وموان وردا الحق في
 الشرايع انما هو لاجل التام في اصل الاستقلال مع وجود المالك حتى بالنسبة الى النصف لان الشاكر في الجملة فانه عن
 الاستقلال مطعون بالنسبة الى النصف كما قد يوقم ولا لزم الحكم بعد الضمان في الغاصبين مع ان ضمانهما في الجملة انما
 والله العالم **القطا** لو كان الشاكر متعينا والمالك ثوبا فحق الشرايع والقول احد الضمان مع حضور المالك ولو
 عدم تحقق الاستقلال والاستنباط المتبرين في مغة الغصب مع الضيق والحضور لكن في اللغة نسب عدم الضمان الى قيل
 مشقرا بقرينه كل منهما في الرقعة يقول مطلق من غير تفصيل من حضور المالك غيبته ولعله لقاعدة اليد بناء على جريانها
 في مثل هذا لاخذ بالتوم والتاسي والناهي وشبهها فالاستقلال منها والاستنباط في الرقعة ووجه ظهور
 استنباطه على العين التي انفع بملكها وقوة المالك على الدفع لا يرفع الغصب مع العدان وفيه منع تحقق الاستنباط
 وتحقق العدان لا يستلزم تحققه وامّا قاعدة اليد فيها مؤخذة لمنع تحقق اليد مثل الدار من الغير المتقولات مع عدم
 تحقق الاستنباط ولذا لا يضمن من دخل دار غيره حذراً وانا عبوراً او لغرض اخر من اغراض غير السكنى لان مجرد الدخول في
 الدار والارض والعقار ونحوها بل بمجرد السكنى والاستفاد ايضاً لا يحد في العرف نصراً وبما يقياس لتمامه بمثل هذا
 بالسوء ونحوها متروك بالفارق لان المتقولات متى دخلت تحت قبضة شخص تحقق الاستنباط والنقص التام ولو منع
 قوة المالك ولا كذا غير المتقولات فان صدق ليدنا عراً فينضم الى نظام امار غير مجرد الدخول والسكنى هذا الامر
 مفقود مع قوة المالك حضوره واطلاعه بالجملة مع قدرته وذكر الحضور بعنوان الشاكر فظهر ان في اقاله الحق في

كله

التمسك
 في غير ما ذكره
 في غير ما ذكره
 في غير ما ذكره

في الحكم بضم الكاء واللام والواو والجاء

والفاضل في هذا مع حضوره وانما مع غيبته الضمان واضح لصديق الاستيلاء ونحو القبض والنصرف ما اغتراب في
 صدق اليد غير المتناول مستفاد من ظاهر انفاذهم في باب قبض المبيع على ان قبض غير المتناول ما يتحقق بالخطبة الشاملة و
 التسليم التام دون الامكان ونحوه بخلاف قبض المتناول فانه بمجرد دخوله في قبضة المشتري او البائع ثم عند الضمان
 حتما حكما به انما هو بالنسبة الى الغير اما المنفعة فيضمنها بالاستيلاء اشكال والله العالم النقاط لوقد
 مقود الدابة بفارها ضمن بلا اشكال خلاصت به فيما حصل من بيع الناصر وجهان قوله المقود بلا مفاوض
 بلا اشكال استيلاء عليها مع عدم الركب فيوجب الضمان اما لو كان مالهما وكما سيظهر فاطلاق الشرايع ينفذ
 عدم الضمان ايضا وكذلك عن الشيخ في محكي المذكرة مع قوله بضمان النصف لو سكن مع المالك في داره كما مر في الاستا
 السابق وبهذا اورد عليه في المذكرة بعد نقله عن الشيخ بان الفرق بين الدار والدابة غير واضحة فمقتضى قوله
 بضمان النصف في ساكن الدار قوله بالضمان بقود المقود مع ركوب المالك وفي الفواعل للنفقة والروضة الضمان
 مع عدم قوة الركب حيث قيد وعمل الضمان بقوة وظاهرهما ضمان لكل دون النصف والتعويضان معاوضة في
 المذكرة على الشيخ من ان لا يلزم على من حبه ضمان النصف هنا ايضا ليس بل لا بد من القول بالضمان الكافي طام
 الفواعل للنفقة وعدم الضمان راسا كما في الشرايع التي في ذلك ما تقدم اليه الاشارة من ان بعض الايدي اشار
 لا يمكن تنزيلها على النصف المشاع كما في مثل الثوب الكتاب البساط ومنه المقام لان اليد من المجمعين على الدابة كالركب
 والفوق من لسان في العرف على التزام والتعارض وعلى الاصل والبنية بان يكون احدهما امتدادا والاخر اجزا ومسا
 فان قيل يد الفاعل هي الاصل في نظر العرف اجماع الحكم بضمانه لكل لانه للنصرف خاصة بكون الركب البائع وان قيل ان
 الاصل هو يد الركب فاعيد يد الفاعل وجه الضمان واما القول بان يد على النصف فلا وجه له كما ظهر مما
 وينبغي ان يلاحظ في هذا المقام ما ذكره في تداعي الركب الفاعل فان كل من حكم بتقديم قوله كان الاخر جدينا نعم من
 حكم هناك بجماع دعوى كل منهما في النصف على نصف الدابة لجهة القول بضمان الفاعل للنصف لكن الظاهر ان الاكثر
 على تقديم قول الركب او الفاعل في تمامها **النقاط** غضب الحامل غضب الحمل لانه مقصوب كالحامل ولا استقلال باليد
 حاصل بالبنية وانما حمل المبيع بالبيع الفاسد في الشرايع الضمان لكن في روضة الضمان لانه ليس يداخل في بيعه فيكون
 امانة في يد المشتري لا صلا لعدم الضمان في غير معارض لعموم على اليد اما تسليمه باذن البائع فيكون هذا ليس باذن
 في الامانة على ما هو لا ظهر في الاذن المعتبر فيما بيان ذلك ان التسليم بالاذن نارة يكون من جهة توطيئ المالك نفسه على
 التسليم لغيره فانه بدون استحقاق ذلك لغيره كالمرة والعارية والوديعة او كالماله اشبهها من الامانة فان التسليم
 في هذه الامانة تسليم ناش من قبل المالك والتسليم لغيره له بدون استحقاق شرعي لذلك لغير التسليم المبرور
 اخرى يكون من جهة استحقاق لغيره كافي البيع الفاسد فان تسليم المبيع لغيره شايط من البائع لغيره على ان نفسه براء على
 ذلك لغيره اعتبارا والاستحقاق الذي عند البائع في المشتري باجهلا بالحكم الشرعي واقرجا من حيث يضمنه
 العرفي كالمارة مثلا والتسليم في مثل هذا القسم ليس تسليم المالك توطيئا للتسليم لغيره على ان نفسه براء على ان الغير

من قبيل الحكم
 في ان يد الفاعل مقود
 الذي يضمن الفاعل

علة

من قبيل الحكم
 في ان يد الفاعل مقود
 غضب الحمل

ولا بد من تسليمه اذ لا يملك
 في ان يد الفاعل مقود
 غضب الحمل

كتاب الغصب

١

الشفادة الذي ظهر من الاخبار وكما ان لا يخفى في باب الامانة والاذن والتسليم الراغبين بحكم الضمان ما كان من الممنوع
 الاول دون الثاني لان نظر الدقيق فيضو به ليس فيه اذن وتسلم تسليم الشخص على مال نفسه فلا وجه للحكم بعدم
 ضمان مع ثبوت اليد من هنا الجمل القول للضمان في الاجارة الفاسدة بالنسبة الى العين لان تسليم العين المشتملة
 الا كان في الاجارة الفاسدة بالنسبة الى العين لان تسليم العين المشتملة في الاجارة الفاسدة بالنسبة الى العين
 لان تسليم العين المشتملة باعبار اعتقاد المور استحقاق المنفعة كان فمجردا وعصبا عليه وان كان
 بسببه الذي هو الاعتقاد بالاختيار ومن قبل نفسه لعل نظره من حكم بعدم الضمان فيه كالشيخ الى عكس فاعاد
 ما يضمن يصححه يضمن بفاسد فان الاجارة الصحيحة لا توجب ضمان العين المشتملة كان فاسد ما ايق ذلك
 لكن فيه يقيم منافسة على فرض تمامية القاعدة لان ظاهر ما اتفق الضمان في مصيب العقد ولو كان عقد صحيح لا ينفذ
 الضمان في مصيبه ومورده مثل الرهن والوديعة بالنسبة الى العين فاسد ايضا غير منفقول لكن مصيب عقد الاجارة
 انما هو المنفعة دون العين وعدم ضمان العين في الاجارة الصحيحة انما هو بقاعدة الامانة الشخصية لا القاعدة المروية
 فان قلت تسليم العين في الاجارة الصحيحة لاجل كونها مستحقة على تسليمها باعبار استحقاق المنفعة للمنفعة
 التي لا يمكن تسليمها الا بتسليم العين ومنه يضي في ذكر من خصص الاذن لرفع الضمان بالاذن لغيره ليعمل عليه
 المنصوب عليه لقول بالضمان في صحيحها ايضا فقلت لما كان استحقاق المنفعة في العين احد الاذنين من اذن المالك
 والمالك لو كان الاول مسببا من فعل فاعله لما لا بد ان يباد العقد نحوه فكيف رفع الضمان كما في الامانة الشخصية
 والحاصل ان لما في رفع الضمان هو الاذن لشرعي لو كان منشاؤه اذن المالك فاعله لكان مسببا له ولو لم
 يشر ذلك لفعل اذا حقيقته كايضا العقد الموجب استحقاق الدفع الى الغير اذا تحقق ذلك فظهر ان الحمل في البيع كفا
 مضمون على المشتري كاصل البيع ضرورة عند ان التسليم بالاذن لا من المالك لكون تسليمه تبعا للبيع
 الذي قد ليس اذنا في تصرفه على انه مال البائع ولا من اذن لشارع لفعل العقد مما ذكرنا ظهر وجه عدم الضمان
 في الحمل اذا كان بيع صحيحا كما ظهر ايضا عدم توجبه المنفعة في البيع الفاسد مع علم البائع بالفساد والله العالم انما
 في تعاتب الايدي لغاصبه واعلم ان الايدي المتفاوتة لم يحد تعرض حكمها في اكثر الكتب المتقدمة كالشرائع والقوا
 واللعنة نعم صرح الشهيد الثاني قدس سره بانه لو اشرك انسان في الغصب بحيث لم يشغل كل منهما باليد بخير
 المالك في تعيين ايها الماشاء من غير نقل خلاف فيه انما يتم اذا كان كل منهما مستغلا مستويا على المالك وكان عند
 الاستغلال بالنسبة الى الشريك فانه اذا لم يكن كل واحد مستغلا في دفع المالك فلا وجه لتضمنه لكل بل انما يمتثل
 في ذلك لو كان مستغلا بناء على تقدم في الاقطار الشارح من ان لا يمكن مع المالك انما يوجب ضمان النصف في
 دون لكل عقد ذكرنا فاما ان لا يشترط في اليد على النصف والثالث حسب عقد الشراكة في مثل الدار والاشجار
 بما يتصور فيه النصف الا شاع في تمام العين ونقصه ذلك تعيين كل من الغاصبين النصف وان اكل فلا بد من المنفعة
 في الغاصب الاطلاع في كلامه لا اعلام فان الحكم بضمان الشاكن مع المالك النصف مع ضمان كل من الغاصبين لكل

في التخصيص والقبول
 بالشارع واذنه
 في تصرفه شيئا

في التخصيص والقبول
 بالشارع واذنه
 في تصرفه شيئا

في تعاقب الأيدي الغنا

لا يح عن صغوبه نعم له وجه مثل الزاد في الغائد لما قرئ ان اليد مثل هذا لا ينزل على الاشاعة والتصفية اما
 الايادي التعاقبة فلا كلام ولا اشكال ان لكل فنان من الغناء العيني على وجهه ما لا شك الرجوع الى انهم شاءوا ردة
 تحق سبب الضمان بالنسبة في لكل من جهة الاستيلاء ومن جهة التصرف اما الاشكال في تصور ذلك من حيث
 ان المال الواحد الذي بدل العيني كيف قد مر في ذم معتد في حق ذلك المستصحب بغض نتائج العفة لزم قرار
 البديل في ذمهم على البدلية دون الاجماع ولكن الامر في نظرها يحتاج بيان لك يحتاج في توضيح معنى الضمان المتناهي
 من قوله على البدينا اخذت حق تودي **فقول** وبالله الاستعانة ان كلمة البدينا كما هي من مطلق الحق
 بل المتصرف من باب رادة العام بل كغيره للعالم فلا يجوز فيها كما لا يخفى كلمة على فبذلك معنى الالتزام والعقد لا يخفى
 ان المال في عهد له وانه ملزمه حتى يوصل الى صاحبه لقمان عبارة عن كون المال في العهد بحيث يجب على
 المكلف رده او بدله معناه يخل في قضيتين مجزئتين احدهما وجوب رد العيني اذا متباقية والآخرى ردها
 على تقدير تلفها لان رد البديل في البديل وفيما يؤولهم ان الضمان عبارة عن نصيبه سرية وهي خود البديل
 او تلف العيني في العهد ليس يحكم التكليف في التصرف مع انما تغفل في ذلك الحين فيخرجهما بالاعمال الحكيمة
 مكلفين احدهما في حال بقاء الاخر في حال التلف لا وبيان العهد ما في احد شعبتي ما يجوز تعلقه بدم
 معتد به بل هو ادنى من طلب شيء احد شخصي بدم فخلقة كما في الواجب لكما في عند جمهور الامامية ونظر من
 استحال تعلق الضمان بدم معتد الى ان الضمان عبارة عن صيرورة بدل المال في ذم معتد وهو مفضل
 كما لا يخفى كون الموجود الخارجي المكنى لان لزمه بالنسبة الى ورثته فيها كما كان بالنسبة الى الخير خوفا
 ان الضمان ليس عبارة عن كون بدل الشيء الدائم وان كان ذاته المتغير ذلك الضمان عبارة عن معلق عنها
 الشيء عنها كانه دينا بالذمة وهذا تعلق لا ترى استحالة كثرة متعلقة وقد اوردنا ان احد من القوم اسمر
 في استكمال الحكم ببقاء العيني لم يقل امدان حد لغاصبين عند بقاء العيني معتد بها بخلافه مع ان الحق في طرف
 الحكم مع غدا اثره من الحكم التكليفي اي لغائب والوضعي لا يخفى صغوبة التصدير والحاصل ان العهد الذي
 امر مفروض عند فعل العرف بحيث لا يكاد ينفصل الى بيان وهو معتد مستغنى عن التكليف على جوارح فخلقه في طور
 مع بقاء العيني طور مع تلفها من هنا طمان ان الامر في تمام اقر من الواجب لكما في ان المطلق بدم مكلف
 في الواجب لكما في ليس لا مكليف التصرف بعد الطلب مع هذه المطلوب معصادون تصور مضرة القنادرة
 المتعلوق بدمهم في تمام اقر ذلك التكليف التصرف وكان متشابه ولا استحالة في غلق شخص لا مورا المقتونا بشي
 مقنونة معتد به كالذم فان قلت قوله عليه السلام حتى تودي به يقتضي جوب بستان المان عنها او بدلا ولا
 او بدله امر واحد كيف يتعطل امر الاثنين تضام فقلت ولا ارجو ان لا ضرورة ان تمام مثل الواجب لكما في لا
 غائلة في تمام الا تلك الغائلة واثباتا ان معنى قوله حتى تودي به حتى يحصل الوضو في خارج ولا في ان يكون
 واحد غاية لجميع العهديات المتعلقة بالذم المتعددة فاحصل لاداعي خارج لو من حد لغاصبين ردة

في تعاقب الأيدي الغنا

كتاب الغصب

١٢

في الغصب

حسن

بالاعتق

أما قوله تؤذي إن كان طامرا يجاب لا يضار على كيد يد من لا يادى الغاصبة هذا لا يجاب إن كان ضلما
 كان مقصود منه فذكرنا والله العالم **النقطة في غصب الحر وأعلم** إن قضية ما عبره في تعريف الغصب من كونه
 الغصب ما لا يفحصه إلا عند صدق الغصب على الاستيلاء على الحر كونه ما لا أوضاعا وإن كان فاعلم معه ما
 عند أخياره وعلى هذا يكون لفظ الغصب عليه جارا على صفة القوي لأن كونه عليه لا ينافي المصلحة عليه
 عندهم وهل يصدق الغصب في صطلحيه غصب ما هو مال عند العرف دون الشرع أم لا بل المذاري صدق كونه
 الغصب ما لا أوضاعا إلا عند الغاصبة قضية المانع هو الثاني قد يقال إن المال من الأمور المخلقة باختلاف
 الأنظار خلافا راجعا إلى المذاق كالاختلاف في مصاديق من الطعام ونحوه بين أهل العرف لا اختلاف في
 مصاديق النفاذ والغذارة بين الشرع والعرف على نحو محله من عدم ثبوت الحقيقة الشرعية في لفظ الغصب
 ونظائرهما كالعذلة ونحوها لا بد من صدق المصلحة عليه مثلا على غصب الحر من المسلم ونحو ذلك مما يجري عليه
 حكم الأموال عرفا مطلقا وعند العامة بخاصة ومنه سبيل الترخيص للمسلم بغيره قبل الاسترقاق أو غصب
 بعضهم المسلم السابق من بعض بعد الاسترقاق لكنه لا يجدي نوع شيئا كون المال مما يختلف مصاديقه الأنظار
 لأن مفهوم اللفظ متى كان كذلك لم ينع في صدق نظر التكليف دون المحاطة لما لا يأخذ في تعريف الغصب ما كان
 ما لا عند العرفين لا ما يعتقد كونه ما لا ولو قلنا بأن اعتقاد المال يورث مصاديق المان والغصب كما حمل البيع
 الصلح ونحوهما من المعاملات على ما هو كذلك في نظر العرف كما هو الحق على القول بغير مناف لما قلنا لأن البيع ليس بما لا
 حق يقال بأن لفظ ما يختلف مصاديقه عارضا فلا بد من التنزيل على النقل الشرعي فيبقى في هذه المومات مثل أهل
 البيع ومثال ذلك هو أن المان لا يخالف في التصاريف من الناس في مقام النقل تلك الانتفاء التي لا يخلو منها
 شرعا وعرفا لكن فيه تماثل فاما كيف كان فلا بد في أن الغصب في اللغة أعم من المصلحة الاصطلاحية لما هو فيه كون
 الغصب ما لا إذا قد عرفت أن معناه اللغو هو المهر لا أن المهر يتم معناه بمنعوان أحد بخلاف ما سببناه
 إلا بمنعوب يعتدى إليه بنفسه مفسوب منه أكر لا يبعد غيبا لخصاص المنعوب بانه منسوب منه عرفا في معناه
 بغير شرط كون متعلوا المهر لها تعالى وخصاص الغير الذي هو المهر وعليه بحيث لو تضمن ذلك المهر لكان
 الغصب ولو كان غيرنا لزمنا في حكمه من الشقوق وعلى هذا التحقيق في غصب الحر في كونه لا استيلاء
 على الحر وجب سلب سلطنة الحر كانت له على نفسه منه لكن لا يكاد يقع فيما تعرض لحكم الاستحاب من ضمان الحر
 بالغصب عدم ذلك لأنك قد سبقنا أن ليس في الكتاب السنة حكم ضمان محولا على عنوان الغصب ينزل
 على المعنى العرفي أما ينقص معانها إلا بما عرفت كقولهم المنعوب مضمون وهو غير شامل لفظ الغصب لكونه لغويا
 كلامهم منزل على ما هو المصطلح عندهم وقد عرفت أن المعين ضروري بوضع اليد على المال فان قلت قد ورد في بعض
 الروايات الغصود مردود فهو يفيد ضمان الحر بعد صدق الغصب في عرف العامة كما عرفت فإما ما ذكره من ردود
 ردة لاضمانه فليس وذا ورد على التثنية فإذ الضمان وثيق بهذا مورد الرواية فإذها ما ورد في باب الغصب

الكلام في غصب اليد

١٣

في غصب اليد
في غصب اليد
في غصب اليد

ومعنا وجوب ذلك أعيان المقتبضين في أيدي السلاطين على أربابها استثناء من القيمة يعني أنها ليس حكمها حكم
سائر الغنائم بل يجب ردّها على المسلمين إلى أربابها وهذا الحق لا ينفك الضمان بل نقول أنه في هذا المورد غير ما يأتى
به المصلحة على غصب القيمة بل ما نأخذ لا نوجب الضمان هذا هو العلم في استثناء ضمان الحر إلى عند الغصب
وأما الاستثناء لعلية بقوله عليه السلام على أيدينا أخذت فقد يورطه ولا بان الحر لا يدخل تحت اليد فموجب
عنه بان اليد عبارة عن التصرف على وجه الاستيلاء والفهره هو أمر في وجود في غصب الحر أيضاً إذا لم يعرف يفرق
من حيث اليد بين كون المقتبض عبداً أو حراً وفيه تماثل بل منع لأن اليد الموجهة للضمان هو اليد الكاشفة عن الملكية
فحيث كان الشيء غير فاجد لصفة المملوكة أغنى الاختصاص من منع تعلق اليد عليه على الوجه المزبور والحر غير قابل
المملوكة لكونه مالكاً فإما أن المملوك لا يكون مالكاً فكأن المملوك لا يكون مالكاً كذلك المالك لا يكون مملوكاً
للملكية والمملوكة منضاداً ما لا يمكن قيامها بأجل واحد إلا أن يكون في حد ذاتها نقصان يخرج بسببه عن الضمان
كما في ملاب العبد المالك المولى على القول به فانه ملكية ناقصة غير مثابة للمملوكة لأنها من مثله هذا ليس بمورد
الحكم الشرعي إذا كان الحر مالكاً لنفسه ولما هو تحت يده ملكاً أما مستغلاً ممنوع ثبوت المملوكة له كذلك ولو بالنسبة
إلى العاصبة إذا امتنع ثبوت وصف المملوكة فيه وتعالى به دخل تحت اليد المجتث عنها ومن هنا حكم العلامة بان
لباس الصغير الحر المقتبض غير مضمون كفته ووجهه الصغير أن كان مهوراً في يد العاصبة كونه ممنوعاً بفعل
على نفسه فعلاً لا ضرراً إلا أن صفة الاختصاص للملك المأخوذ في غصب اليد عن المالك تكون وجوده فيه لم يصدق على
ذلك لغير اليد فإذا فرض عدم تحقق اليد على الصغير نفسه فلا يتحقق أيضاً بالنسبة إلى لباسه تحت هو لا بسببه لانه
باغنياً استقلاله الذي وبنا كونه يكون صاحب اليد على لباسه كما مر في ما هو محفوظ باللفظ من الأموال وما هو
في جوانبه الحاصل أن اليد لا يخرج بالنسبة بل هو مع اغنياً رافضاً وهو أن يكون المنصرف فيه قابلاً للاستقلال باليد
من هنا لو ادعى اثنان في غزوة تحت أحدهما كان كل منهما خارج الداد البضع ليس على مالك حتى يتصور فيه لاحدا
المملوك الذي هو المضاف في تحق اليد أحدهما وما يوضع المقام أن اليد الأشياء الضامنة طورو في الأشياء
المحركة طورو أخرى أنه لو دخل داره ثوباً غير مثلاً دخل تحت يده فيصير لانه شعيرة لا كذلك لو دخل ملجأ واداه
فانه لا يدخل في اليد هكذا في آخر مراتب الاستقلال إلى حيث يمنع من تعلق اليد بالأشياء فإما أن المأكل للغير
فليس أتم في المقام فانه من غير أن لا يراه وأما ما مع تسليم اليد في الحر فهو كقولنا قد يورطه على تخصيص
الموصول ولا يورطه على التوسع والمساكن في معنى الأول وجه القبرية عند صدق الأداة على دفع
دفع السر لان دفع القيمة أو المثل في المالبات دفع للعين المقتبضة غرضه قيام تعرض المالبات مقام الموصول
في جل الفوائد المقصودة عند العقلاء علوم ليس كلها متطابقة لانه فانهما ليست عوضاً للنفس لا حقيقة ولا
حكماً وأما هي حكم شرعي شبه الحر فقد إذا قلنا بان دفع القيمة والمثل في المالبات مستفاد من قوله حتى تودى ثباتاً
على أن إذاها الله ليس عند المرون فيندح تحت المعانة وإنما لو لمأمانة حكم شرعي أو عرف بعد بعداً المعانة وهو

اليد

كتاب الغصب

١٣

الأداء وتجر المعنى أغنى النهاية فقد يقال بدلالة على ضمان الصغير وجوب دفع دينه ما يتوهم من كونه على الجح
 دلت على الضمان لا يتناول مضافا وجوب دفع الدين لأن حقيقة الضمان مولا التزام بالمعوض الذي ليس هو
 حقيقة نفعه ان لفظ الضمان غير مذكور في الرواية حتى يختص بالمعوض بل هو مستفاد من كونه على كايما ولا
 فرق في طريق الاستفاد بين كون المأخوذ مالا بدلا لشيء أو غير مال يحكموا بدفع المال في تلك الحالة لا سيما إذا
 هو ان كلمة على تدل على ضمير مذكور في عمدة الأخذ في يديه بغيره بما جعله العرف الشائع بمنزلة وضو أو
 حكما وهو يعلم الدين مع ان اختصاص الضمان بالماليات واللكايم ولذا يقال ان الطبيب ضامن وبالحكمة أو سلم ان
 الضمان ظاهر في الماليات مع أنه لا يساعده بعض الاستدلالات فلا نسلم ان المذنب يراذفه في ذلك من جميع النواحي
 ذلك يرد عليه ان دفع البدل اذا كان حكما استويا مستفادا من غير الاموال فيحتاج ثبوته الى دليل شرعي هو مقتضى
 في المقام غير فاراد وهو بن هب بن الجهمي عن الصادق عليه السلام من استعاب عبد لنوم اخبر فهو له ضامن من شيعته
 حرا صغيرا ضمن وهذا مع ضعف سند يكون دمه من كذب البرية وغايبا على ما يظهر من تغيير عن الصادق عليه السلام
 منقول به بل غير ظاهر المراد لمنافاة ظاهر قوله الأولى من تعيين المنسحب عند الاجتماع على عهد الضمان في الغاربية الا
 ان يحمل على الاستغارة الفضولية على ما يشعر به قوله لنوم اخبر او على ان كان العبد المستعاب مضمونا وكان فقه
 الاخر ان استغارة الصغير لا يوجب ضمانا قطعا الا ان يكون من غير ذن لولي وثان على من يملكه ضام الا اذا
 على دفع الدين **نقول** ان لمبادر من الموصوف مولا ان نفسه وبغيره قوله تؤدي لان الأداء اذا ادى الى
 مثل اذا تضمنه ونحوها تم معناه بدون المفعول بواسطة جار عطف كلمة الى وانما اذا اضيف الى الاعيان لا موصوف
 ليست باموال فيحتاج الى المفعول الثاني بالواسطة وهو مؤنثا لانه من الواضح ان المؤنث في الموصوف وهو مؤنث
 يكون مالا للموردى ومستحقا وثنى من الامر لا يصور في مثل هذا ليس له مالا ولا مستحق حتى تؤدي اليه فلا
 يتصور لقول بانه يجب ذلك الموصوب خصوصا اذا كان كبيرا الى كذا او مستحقا اذا لا مستحقا شرعا وان كان له
 وارثا اذا وارث غير مستحق لورثته ولو كان وليه وما لك وورثته شرعا بل مستحقا له بقدره وهذا واضح فطلب
 الاستدلال في ضمان الحر صغيرا وكبير بقوله على اليد وان كان الثاني اوضح اوضح شناعة لقول بضد الأداء
 على ملك آخر فاذا منع انذاره تحت الامراء العين فكيف يقال بوجوب دفع دينه بعد التلف التام وهذا كله
 فيما اذا لم يكن الغاصب سببا في تلفه على وجه يقتضي التسبب الموجب للضمان كما سببا او مانعا للتسبب فلا
 اشكال في وجوب دفع الدين ولذا اختلف في الضمان اذا تلف الصغير بلذع الحجة وغرق ومعد ونحو ذلك
 وجه الاختلاف التام في حصول التسبب لان الصغير لما كان غير قادر على الخط بنفسه ضام الغاصب في حكم
 التسبب فاذا حصل التلف التام لا بد من حفظ الصغير عنه كالا مورا والمزورة انه كان استنادا لا تلفا الى الغاصب
 ولا كذا لو مات بمثل الامراض الا ان الاخران نسبوا لولي وغيره الى مخالطة الحفظ عنها الى حد سواء والله
 العالم بقسيتها ان احدهما انصح الاصحاب بقبضاته لو ادعى احد ماله منه صنف بحد من ذلك في حقها

بني

في ان لو لم يكن احد صغير صدقنا اننا الى ان لم يكن

شئنا ان يظهر ليد وهذا قد يؤمن منا فانه لا حصة في ظهر الورقة من شرط صدق ليد يكون معلقها
 بملاك لان تخمينه ذلك عدم صدق ليد في صورة الشك ايضا لان الشك في الشرط شك في المنفعة والجواب ان ليد على
 قسمن صورتين وواقعية والاولى عبارة عن مجرد التصرف الحقيقي الثاني عبارة عن مع السلطة الواقعية الثانية وتسمى
 الحكم في سبب الضمان هو الثاني وموضوع الحكم في الحكم بدلالة على الملكية هو الاول فلا منافاة وهذا مثل ما ان الله
 سبابة في غصب الدار والنفار ونحوهما من ان مجرد الدخول في مثل هذه الغرض من الاغراض غير الاستيلاء والنفار والنفار
 كالعبور ونحوه ولا يوجب الشك ان ليد صدق ليد عليه حقيقة مع اننا لو اينا احدا جالس في ارض وارحمتنا بكم
 بظاهر هذه الصورة ولذا حكموا في باب اللطيان اللباس التي هي منها بالاشياء التي في ارضهم محكومة بمملوكيتها
 له والحاصل ان ليد الموجه للضمان بقرينة قوله ما اخذت هو الاستيلاء للنام لان اخذ الشيء عبارة عن ازالته
 تملك ما عدا داخل تحت تصرفه ومن الواضح ان هذا المعنى غير موجود في صورة اليد فاذا كان معلق ليد امر غير
 قابل للاستيلاء والاستقلال عليه اولى نظر الشارع كما هو مانع دخوله تحت ليد الموجه للضمان وهذا لا
 ينافي في الحكم بدلالة صورة اليد مع ازالة الاستيلاء للنام الواقع على الملكية انا ليد الصورة دليل شرعي في
 صورة الشك على الاستيلاء للنام الواقع الذي هو دليل على الملكية فتكون صورة اليد دليل الدليل اما ربح
 الامارة اولا ان الدليل على الملكية ابتدائي ليد الصوتية وكيف كان فلا اشكال وما ذكرنا من دفع تخيل في
 ابطال منافاة من ان ليد الصورة مجردة عن الاستيلاء والسلطة الواقعية كما ان يمكن لملكي مكان بصدق
 عليها اليد عرفا ان مرجح تحت قوله على ليد لا فلا وجه كونها مارة على الملكية لعدم كونه يدا وجه لا منافع
 التفصيل واختيار شواهد اخرى هو انها بالنسبة الى الملكية يد شرعية بالنسبة الى نجابة ضمان غير بد فالحاصل ان
 الا للنام بصدق ليد عليها ودعوى شرط اخر في افضائها الضمان بقرينة قوله ما اخذت ومع ان سماع قول
 مدعي الرقية يحتمل ان يكون من جهة كونه مدعيا بلا معارض لا مجرد اليد كما احمله بعض امكن ان يبين ما فيه نظر
 افضائها الحكم بالدعوى او ادعاء اخر ايفيه وهو مشكل غير صحيح كمدفع ما قد يورث علينا ايضا بما لا يحل بعض الحكماء
 السابقين ان ليد الموجه للضمان هي ليد الكاشفة للملك فان كان منافاة المقام على خلافه خوفا من عدل
 رجوع وجه الا نداء ان كلاً مناهة في بيان ان حقوق ليد الكاشفة عن الملك لا بد من في اليد الموجه للضمان
 حيث قلنا ذلك في ثبات غيب التصرف فإداه على الاستيلاء والنفار في ثبات حيا المالك لكن الكفر في
 غصب النفار مجرد الاستيلاء ولم يكن الكلام منه في ثبات الفساي من ليدين حتى او اعتبرنا في الموجه ليد
 امر اذا كان منافاة او على لافهم وقد برز الاشكال من هذه الجهة هذا ما اذا قلنا بمقالة ان يصدق مدعي
 الرقية مع الشك بجرد ليد من دون نظام بعض امور اخر كالمرض في مقام الشراء والاستخدام ما يبرر رجوع القسما
 الى ورد في النصوص على الحكم بالرقية معها كالعامة في محكي القواعد واما لو قلنا بعدم التصديق في ليد مجردة
 عن المرض مقام البيع وسائر رجوع النصف فان المحولة على العطف حكم الاصل والنصوص كما هو متفق عليها اذا كان

الكشف عن

كتاب الغصب

١٤

وفاقا للشدة فيه فيما لو كان سغيرا لا من اضع لان ليداد لم يكن دليلا على الملكية بل على اختصاصه بالملك اليد
 بعد ازاها من خارج فيسقط اعتبارها في صورة الشك ففصل الغرض صورة القطع بالانقضاء كما في قوله تعالى
 ان قضيه العول بعدد لانه لا يدل على الملكية بل على اختصاصها بعدد اذ يكون منقطعها ملكا حتى انه لا ينفع في مقدم
 عن الملكية ولا في مقام انتقائها الضمان مع الشك في ملكية المخل اذ على انعام بقاءها عدم الضمان بغصب نحو
 الخبز والارواك مما لا يملك لكن نقول بغيرها على حقيقة المزمع وتوصيها للثقة ان عند ملكية المخل انما في صدق
 اليد اذ كان المخل مالكا كالحظير الى استخلاص اجماع صفق الاستيلاء والاستيلاء ما يبرر الملكية والمال الذي يبرر
 اشارة غير ذلك انما يصور فيه نفع وانقضاء من غير جهة الملكية لاسيما ما فاه بغيرها ضرورة هذا البناء على النسخ
 المفردات بالتميز والاستيلاء العرفي وهو كما في سبب الضمان لانه منزه عن ائتمان اليد ليس له عند ثباته
 فيه غير نظر الشارع والعرف فان التفاوت فيما هو الملكية والمالية فاذ كان المتبع في صدق الموضوعات
 التي ثبت عليها الاحكام الشرعية هو نظر الشارع كما لو طنا في مادة الغصب حيث خصصنا صدق ما تنبأ
 معناه الاضطراري بما اذا كان الغصب في نظر المصلحين لا فان ثبات اليد على مثل المذكورات ان لم يصدق عليه
 الغصب الاضطراري لانه مضاد للاخذ باليد لانه موجب للضمان من فناء التمسك عكس لا يبرر
 عن النقص في الاوقات العامة كالمساجد المشاعر والرباط باثبات اليد في كل واحد وان ثبت اليد في كل واحد
 اليد عليها ولم يبق ولو غصبها بصدق غير من النقص في الاوقات بان يملك الغصب بالجملة حكم الغنا لانه لا يخذ
 باليد في غير ما كان المتعلق مالكا مما يتصور في الاستيلاء العرفي ولو كان غير مما ولد لكن اذا كان يتعلق
 به غرض من الاغراض حتى يصور فيه لا غير الرغبت او متلا او لا فانه لا يصدق عليه علم وضيق وتكليف لا لا
 الاخذ باليد لا يصدق والله العالم **التمسك** في غصب وفا في العامة كالمساجد المشاعر والرباط و
 المدارس والطرق ونحوها فالتمسك قدس مزمع في لذر ونس لم نظفر بمنعصر حكمها غير ان لو كانت يد على
 مثل المساجد والمشاعر والرباط والمدارس مزمع غير المتفق **اقول** بجحوى المسئلة ينبغي على اقرارها انها
 فانها على ثلاثة اشياء **فمسر** من عالم بطرق اليد والملك منك خلو فلا يكون له اختصاص بادي بوجه من جوه
 الاختصاص المسمى بان طرأ الجبر الشريفي ابا حنيفة اصلية وذلك مثل ارض العوات والمكة والمشاعر وسجدة الكوفة
 ونحوها ما لم يملك تحت ملك بدوا ولا اذ القاطن هذا العلم حكم الحرفي عند قول الغصب المطلق بالاول اليد
 توجب للضمان فالاول فلنا استواءه للاشارة من اعتبار المال الغصب منطراحي بل ينسب صدق الغصب
 للمعنى بغير بناء على ما اذ بينا في الفرق بينه وبين الفهم من انه يعتبر فيه زيادة على صدق الفهم كون المتعلق بماله
 اختصاصا واحدا وهو المقتضوب منه حيث لا اختصاص لمثل هذه الامور باحد من الادمين لم يتحقق فيه
 الغصب للمعنى بغيره واما الثاني فلان في الاشارة العرفية ضرورة عند وجوبه منطراحي الاراضي حتى يورى الم
 قال لا ينافي في المعلقة الحاصلة للمسلمين كلها ارجع الى كالف منه في الاستحسان المعبر الوارد في

التمسك في المشاعر والمدارس والرباط

التمسك في المشاعر والمدارس والرباط

التمسك في المشاعر والمدارس والرباط

الكلام في غصب الاقفا والعاقبة

١٧

حكم ظاهر الزيادة في الاستحقاق الذي يكون لآخره كما هو واضح وقسمها بطريقين بناء على ملكية المالك ثم عرض
 المخرج عن الملكية وهذا يقع على قسمين قسم يرجع منافع العاقبة الى المالكين او بعض الانفعالات لغيره كالشك في
 الركوب الطريق ونحوها وقسم يرجع منافع العاقبة اليهم الى الانفعالات الاخرى كالصنعة والذكر ومثاليها
 من انفعالات مثل الساجد الموقوفة على هذا النوع اما القسم الاول من فنيين الصنف والكلام فيه في مقابلة
 احدهما في ضمان معين والثاني في ضمان المنفعة لا ينفك عن الصنف لا شك بل المصلحة بخلاف وفي
 ضمانها مثلا ايقه حسب خلاف الوارد والاداء وذلك لان الاعيان الموقوفة على جهة العموم عند الخليفة ملكة
 للموقوف عليهم ملكية خاصة فالغصب لا ينافي فيها ان شئت سميت غسبا لغه واصطلاحا الحق في جميع
 شرائط العقد التي شرا اليها اما انقصا من الغصب بقبض ادميين فواضح وهم الموقوفون عليهم واما ملكية
 الخلفاء كذلك بعد كونه ملكا كما قلنا وان كان فاقدا لجملة من ارا لا ملك لنا الصلة المطلقة كجواز الانتفاع بالبدل
 ببيع ونحوه وان شئت سميت بانه غدا بالبدل الموجه للضمان بل هذا اوضح اذ قد ثبت تحقق اليد الموجهة للضمان
 حيث لا يتحقق فيه الغصب وفي كل حينما يكون الضمان بالقيمة كما اذا غصب اية موقوفة قام العوض مقام المعوض
 بهذبة اخرى مثلا ويجز عليه حكم الوفاء ولا يدفع القيمة نفسها الى الموقوف عليهم لان الانتفاع من العين الموقوفة
 كان على وجه التأييد والادام وهذا قضيه مطابقة لبدل السبيل في جميع جهات ان يكون الانتفاع من البدل يقع على
 هذا الوجه واما المقام الثاني انضمن ان المنفعة فلا اشكال فيه بل على خلافه على هذا الصانع ففما
 الاملاك المطلقة للعموم على اليد ودعوى ان الموقوف عليهم انما يملكون الانتفاع دون المنفعة ولذا يجوز لهم اجارة
 العين او موقوفة مثلا كما في غصب العارية فانه لا تنفي للغير من المنافع المستوفاه جدا وانما هي المالك وقضية ذلك
 عدم الضمان في مقام راسا لا للموقوف عليهم لعدم ملكهم للمنفعة بل للانتفاع ولا للمالك لادفع محرج العين عن
 ملكه بالوفاء فلا يكون منها من تصور كونه مؤدوا لغيره لانه ان ملك فوقعه بانه لا يفضل كون شخص ما كمالا للغير
 دون المنفعة التي هي من نواحيها الا يتب عارضها كالحبس والاجارة ونحوها مما يوجب خروج المنفعة عن ملك مالك
 العين وحينئذ ضمان ملكهم للعين الموقوفة لغير القول بملكهم للمنفعة ايضا ضرورة استحالة كون المال بالمالك التنا
 المستوفاه ملك لا محالة فلا بد ان تكون ملكا للوافاء والموقوف عليهم خيرا سبيل الى الاول تعين الثاني
 نعم في مقام اشكال اخر وهو ان بدل المنافع المستوفاه هل يجوز بدل على الموقوف عليهم او يجب ضمانه
 وجهان من ان هذا العين على الموجودين والمعدومين يستلزم تشريهما في الوفاء خيرا او منفعة ولذا لا
 يجوز للطبقة الاولى التصرفات المنافية لغير البطلان الا حقه في العين فيجب تصرفه بالوجود في المنفعة على وجهه لا
 بنا في حق الطبقة للاحق وهو لا يتصرف ببدلها في العين فانه اذا صرف فيها الانتفاع في الموجودين المعدومين
 معا بخلاف ما لو اعطى الموجودين خاصة دون وقف العين عبارة عن ملكها من انفعالاتها الموقوفة عليها حسب
 مراتب وجودها فالطبقة الاولى ما يكون انما فيها المقارنة لزمان وجوده وكذلك الطبقة الثانية في المعدومين

في
 المقام الثاني
 انضمن ان
 المنفعة فلا
 اشكال فيه
 بل على خلافه
 على هذا الصانع
 ففما

شرا الى
 مبدف

كتاب الغصب

١٨

لما صله في زمان وجودهم وهذه هي القيمة التي لا تخفى على من يراى من نفع كل زمان بالوجود في ذلك
الزمان وان كان ضل لغيره مشتركة بينهم وبين الآخرين ولا شبهة في تعدد الوقف والاقل وتوفيق عدم سلطتهم
على ائتمانهم بغير عوض فلهذا الغصب من نفس المنفعة وبما لا يخفى ان كانوا بالتسبيل الى الاستغناء
مستحقين لما لكن قد يخالف بالبال ترجيح الثاني في زمانه فغرض الوقف في ذلك ان يكون عند الاحتياج
الله مع تعدد صرفه او في الجهة الخاصة منصوص بها حال الوقف يعبر عنه في الاخرين فاما الغرض ان كان
قصيدة عدم بناء الجحش بعد زوال الفضل نحو الوقف الى ملك الوقف او يصير له ما لا يملك من ممتلكات لا يملك
فيكون في المال او الوقف على مسجد فغرضه على سائر المساجد عند تعدد الوقف على ذلك المسجد المخصوص
بناء على اطلاق الوقف على المسجد الخاص بحسب غرض الوقف الى تعدد المساجد بغيره في المسجد بغيره في المسجد
فيجب مراعاة الغرض الاول بعد تعدد زمانه الثاني وبذلك يخرج عن قاعدة زوال الجحش بزوال له تسليح نفوذه
التمام ان وقفه مثل المدرس والرباط ونحوهما في يد من يملكها التمكن في الحقيقة بملك جميع منافعه لا يوقف عليها
على ما هو قضيته جسد العين وتبديل المنفعة على وجه توزيع تلك المنافع على الوقف عليها اوقات وجودهم فيكون
الوقف شرط الانشاع من تلك المنافع بشرط ان يكون شفاهاً لا اختياراً في ضمن منفعة خاصة كالتمكن
شرط اخرج لانفع تلك المنفعة المخصص فيها وهي الباشرة وقضيته هذين الشرطين مع ملاحظة اصل الغرض في الوقف
منافع العين الموقوفة او الموقوف عليهم كما انما كان عدم جواز تصرفه في العين بغير التمكن من سائر افعال المنفعة فانه
جواز انفعائهم من التمكن على غير وجه الباشرة ما دام في احوال الشرطين او كليهما بان ترتب قهره على العين الموقوفة فمن
اخرى من دون سناد الى اختيار الموقوف عليهم مثل ان بنت تملك في المدرس الرباط وتغيبها غاصبتا سكونها
منفعة غير التمكن كما اذا استعمل الدابة الموقوفة فيهم للركوب في العمل او الرباط بعد التمكن في وضع المنافع وتكون ذلك
لزم مراعاة غرضه واختياره في صرف عرض تلك المنافع المستوفاة على الوقف عليها انما حال كون الضم هذا
على وجهه بغير المنفعة الى الموقوفين في وجهه الى فتح الوقف غنى على التابيد العين كذا ما فون في احوالها يجب صرفه في الغير
ليكون المنفعة انما افقوا ان كان لا يخفى عن وجهه لان قياس المنفعة بالعين قياس مع الفارق لان شريك الموجوبين في
المعدوم في العين وان قضى عدم جواز احتساب من اوجوبين سببها الا انه لا يفتني نسبة النسبة الى هذه المنفعة
لان الاشتراك في العين معناه وحقه لا يشترط في المنفعة ولا يفتني الاشتراك فيها الا بان يكون لكل طبقه المنفعة
الموجودة في زمانهم فكما ان كل طبقه تخص بهم نفس المنفعة الموجودة في زمانهم كذلك لا يخص بهم بدل ملك المنفعة في
لوقا بان المعدومين يتلفون ملك العين من اوجوبين لان الوقف ان يكون العين ولا مال الموجوبين على وجهه
يكون متعلقاً بالحق المعدومين ايضا خوفاً من استهلاك التامان ان لموا بخصائص اوجوبين ببدل العين وجواز
تصرفهم فيه ايضاً مما يمكن احوال ذلك خصوصاً في الاوقات العامة فانها كالأراضي الخرجية ملك للموجودين و
المعدومين على حد سواء لا انه ملك للموجودين خاصة فينتقل منهم الى المعدومين وهو واضح ان حال المنفعة ليست

نظراً

لأن المعدومين المعروفين عن الانتفاع بالشفعة المنصوبة في شتر لا قول بالمرء لأنهم ليس جفا في الملك المنفعة أصلا
فلا وجه أصرف مداتها في العين وراعاة الختم وإعمال الناعمة المشتركة فالأظهر اختصاصا بوجودين بهذا المنفعة
لأن استوفائها الغاصب كالأظهر عدم اختصاصه بغيره ومن المتصرفين في العين قبل الغصب كذا فلهذا ينقض
الأدوات الخاصة ضرورة عند الفرق بين الموجودين من هذه الجهة بغيره كون بدل منفعة زمانهم ملكا لهم والله
العلم **النقطة** في غصب منافع الأبدان وضمانها وأعلم أن الملاك على أربعة أقسام ملك العين وملك
المنفعة وملك الانتفاع وملك الملك كالحقوقي فإن من له أحد الحقوق المالية مثل خيار وحق التخيير ونحوها
فإنه لا يملك وقد ينسب الملك إلى الانتفاع بغيره فحذو القدرة والامتناع الشرعية كما يقال شره الوكالة أن
يكون الموكلة منه مملوكا أي مقدر وراؤنا كلام في المقام متعلق بالاولين ولما افترض ملك العين وملك المنفعة وقد خالف
وقد بين أن وعلى الثاني لا يجمعان في مالك أحد لأن المنفعة في صورة التفردها وفيها مال مالي بحيث يعد مالا
مستقلا خروجا إلى العين ملك لغير الملك العين مما لا يخالف في عدم بدلها ملك مالها في حق ملك العين والمنفعة حين
كونها منفردة ومالا مستقلا لا يجمع مادية نفسها المالكه العين وإنما يجمعها مادية بدلها وعلى الأول لا يمكن أن
يقوم بما لا بد من قيام ملكيتها بها الملك العين لأن ماليتها المنفعة في هذه الصورة تابعة للملكية العين على
مخالفاتها ملك بملكية العين لا بملكية مغايرة لها وبغيره على الملك أن ملك العين حتى لا يوجد ضمانا في ضمان العين
ضمان المنفعة فمن تلف مال غيره لا يعرفه غرامه من غرامه للعين غرامه للمنفعة ثم أن تميز المنفعة في مقام الملك
والضمان فما يجب بعد ما لا يبرهن في عين ما به العين ويكون في مورد الضمان بطلان ما به من أحد الأمرين
بحيث لو كان كان ماليتها مستقلة بالغة لا يورث ماليتها العين بل يورث سائر المال التي غصبها **أحد** مما
الوجود الخارج عن المنفعة بعد وجودها في أصل في عرض ماليتها العين بغاوضها ويبدل في ضمانها
الأموال حتى أنه يمكن حمله تنافيا في البيع ويوجب المالك واستيفائها الضمان لأن ملك العين مالها فكما نفسها استيفاء
للمال والحق استوفاء منفعتها غاصب ولا يفي كالحق استوفاء مع بدله بالجملة لا اشكال في الأولين المنافع سواء
كانت قائمة بأبدان أو وجدت تعدد الانتفعة ويحرم عليها حكم الأول وثانيها ما ليس بجزء من المال والحق
بعضه من العقود والالتزام من الأثرات فالمنفعة إذا وقعت مقونة ومملوكة ولو غاصبها أخرى عليها حكم
الأموال عرفا وشرعا وعلى ذلك بنى الأجازة ونحوها من نواقض المنافع المؤقتة بالغير لموجوده من خصوصيات منقول
أن منافع الخرافة خصوصياتها تضمنها بالتقوية أي الاستيفاء مادون لتوفرها في ضمان في الأول فلتأخر من أن
المنافع الموجودة بالمول وفي حكمها شرعا عرفا وقاعدة الاتفاق يقتضي ضمانها في الأول والمنافع الموجودة تنافيا
عن استيفائها وأما عند القيمان في الثاني فلعل الموجه إذا لم يرض أن المنافع تختلف في الخارج عن تصور
غيره الاستيفاء الذي هو بمنزلة الأثر في الأعيان واستيفاء ضمان المنافع يوجب في الأول لعدم تضمين
الموجب للضمان عليها مع أن البدل على المنفعة لو فاداه فاما نقول ذلك لا يدل على ضمان أصلا وعليها بنى

مشتركة
من غير
ضمان
بغيره

في ضمان
المنفعة
بغيره

كتاب الغصب

٢٠

كالجائز منقوض
البدن

فحيثما كانت العين غير داخل تحت اليد على المنفعة مستقلاً ولعل نظر من يملك عند ضمان منافع المثلان متساوية لا
تدخل تحت اليد تنوعاً على الوجه لا خبر دون الأول فان قلت ما ذكرت في الوجه الأول من اختصاص زمان المنافع في
الاستيفاء لزوم القول بعدم الضمان في منافع استيفاء سائر الأموال لا بالاستيفاء لزوم القول بعدم الضمان في
منافع العبد وما سائر الأموال لا بالاستيفاء أيضاً وهو باطل لا بد من اجتماع بل فيه ما ذكرت سابقاً من أن منافع
الغير الموهوبة بعين ملكية العين لا بملكيتها بخلافه عدم كون المنافع الموهوبة سائر أموالاً أصلاً إلا بالثبوتين
المفترضين بقاها ما لا دور لها كذا في ما ذكرناه من كونها موهوبة حتى يسهل ما لا دور لها الدليل على ضمان المنافع
الغير المستوفاه إنما هو الدليل على جوب رد العين غير على اليد لأن رد العين يستتبع رد ما موهوب تابعها ولا
رد الباقي من المنافع الغير المستوفاه ما لم يبق منه ما ليد العين وما حصل رد العين كما كانت يفتقر رد عوضها
الفائتة استوفاهما الغاصب لا والألم يصدق رد العين على القيمة التي أخذت فان خرج منها ما استعمله منها
للاستفاد في زمان الغصب من الواضح خروجها عن هذا الاستعداد في زمان الرد لأن الاستعداد لا يتغير
فيما بعد زمان الرد عينا للاستعداد له في ما قبل ما موهوبه ان لم يصب من قبله فحققت في الاستعداد
السابق ان الحرف لا يتصور فيه الرد فلا يصح رد المنفعة من منافع ما موهوبهم في غير
الاستعداد بقوله على اليد على ضمان منافع الموهوبين عدم دلالة ضمان نفسه وهو ان كان الموهوب
بعمومه يشمل الاعيان والمنافع وخروج العين الموهوبة لا داراً لغيره المستوفاه كما لا يستلزم خروج منافع
ايضاً بعد مكان الاداء وقصوره فيها وجه لا منافع ان المثل لا التراب تابع لدخول المثل وتحت المراء وقد عرفت
ان دخول المنافع تحت الموصول على تقدير دليلها مما يتبعه دخول العين ويحكم الضمان فيها انما هو ما لا
يقبضه وبين رد العين وبعد فرض خروج العين كما نحن تحتها امسح بقاء المنافع ورد لها وقد تضمن ذكر ان المنافع
الغير المستوفاه يصح سبباً لما ليد عنها شرعاً وعرفاً الا في مقام فرض جودها الخارجي في مقام السبق والاستقلال
من غير فرق فيه بين منافع الاخراج والعين الامتلاك وانما على تقدير كونها مالاً لا يدخل تحت اليد أصلاً الحق في
منافع الامتلاك وانما الدخايل بها نفس العين وان ضمانها مستند الى فاعده اليد اوجه لذكرنا وانما على تقدير
تسليم قبورها للدخول تحتها انما يدخل فيها بتبعه دخول العين تحتها قيداً وعلى هذا المبدأ ولو كان العين
تدخل تحت اليد من غير دخول منافع ان كلام الاصحاب في ضمان منافع الحياض الى اخره خاصة دون الاولين
والله العالم **النقطة** من منع حراً او عبداً عن عمله اجرة من غير تصرف ووضع يد عليه فالظاهر عدم
الاشكال في خلاف في عدم الضمان وهذا نظير من منع شخصاً عن منع متاعه فملكه وعن الجاوس على بياضه
فمنعته قيمته المتاع التوقيفية وقد تقدم ما هو محقق في هذا الظاهر وان لا يوجب الا شتر عدم الضمان هلها
اولى لان تلف المال كان مغلوفاً هنا كخلاف المقام فانه لا تلف هنا فضلاً عن لا تلف لان تلف عبثاً
غرفة الموهوب وتوضيح المقام ان التسبب الموجب للضمان عبارة عن عدم مال موهوبه كالمستغنى والمنع

هذا هو الوجه في ضمان
المنافع الموهوبة
فان كان الموهوب
مستوفاه في زمان
الغصب فلا ضمان
في منافع ما لم يبق
منه ما ليد العين
وما حصل رد العين
كما كانت يفتقر
رد عوضها

هذه

فله انعامات ليس على الموجه بل انما هو دفع وجود مال وان ملك الما ط صدق التسبب فو صدق على
الدفع ايضا فالما التسبب ليس من اسباب الضمان لا من جهة كونه ذل كما هو متعارف على كونه موجبا واما الاطلاق
هو ما ذكرنا ان عدم الوجود لا يمنع تحضر وجوده او قيل انه يستفاد من ملاحظة الاخبار وهو صا الوارد
في باب الرضاع مثل ما دل على تضمنه التامه بل ان هذا بالطلاق له المرفوع الذي مع ظهور خلاف
ذل على ضمان الكبيرة التي لا ينفك عن المرفوع اذا ارضعها ونحوها مما اشتمل على الحكم بالضمان النسبية اليه
ليست الا دفعا لخطور الاستغاثات المالية او حتى ينفك عنها كالبضع ان سبب ضمانه من الدفع والرفع انما يكون
هذه المرفوعة لم يحدسوا بها الا احد من شايخ الفقه فلا اخرج في الاثر بها كما ان اخرج بضاد ما لا يخفى عن الاشكال
فانهم لم يثبتوا الاطلاق الا في والله العالم **النقطة** لو حبس صا ففات أجره على غيره علمه لم يضمن مطلقا
للكمال او الجبل لا خالف في ذلك الامن السيد في التناقص بعد ايلاد ايلاد يلى الاستناد اليها فذكرتها في
الحكمي عن شرح الارشاد وخاشية نظر المشهور في بعض ما ذكرنا في الاطلاق السابق سابقه من عدم جوب
الضمان ثم لان البدن في ضمان مكان تعلمه بالامتناع انما ينعى بها بيقينية العين المفروض عند تعللها بغير آخر
كما عطف الى امرنا ذكره الاطلاق في غير متفق لان لذلك المنافع بالانفاق العين او بالانسيافا وكلاهما منفقوان
اما الاول فواضح واما الثاني فلما مر في الاطلاق السابق فان المستدرك من باب حد بعد فرضه على قاعدة
اليد فارتفع الاستدلال على ضمان بقاعدة الضرر وقولهم من عندى عيكم ما عتدوا عليه بمثل ما اعتد
عليكم وفيه من ايات الواردة في الناصر الكثر من استعناكم ترى اما الاول فلم يعرف في منع الناصر عن بيع لنا
واما ايات الناصر فلا يمنع من ذلك لان ظاهرها انما هي انما يرضونها من الغصب سواء برة عدم
منع رعية المكانات الجوازات لان عمل قليل من الحنوني كغرض لانها لا يثبت له بدنية واما ليد وانما يجوز احدها كما
الفحص بالخير والعرض بالعرض ونحوها من الغناوين الكلية التي تشمل على انواع الافراد الى ما شاء الله تعالى لا بد
من ضرورة انها الى معنى هو غير مغاير ولا ينافي الاستدلال بها احيانا في لنا الفقه على شرعية بعض المقامات في
من باب الثاني بعد الاستدلال دليل معتبر كالاجماع ونحوه من جهة ثبات اصل شرعية جنس الناصر في الكتاب
العين في الجنس بانه اخر والحاصل ان الاستدلال بها في مثل المقام لا يليق شائنا هذا ومن العجب سيدنا
الاجل حمل في التناقص عبارة الاصحاب في مسئلة جنس الضمان على غير صورة كون الحبس هو السبب في التناقص ان
قوى لضمان في صورة التسبب بمثل قاعدة نفى الضرر ودعوى صدق الاطلاق ولو لم يفتقر الى شيئا وجعل
عبارة المذكورة حيث قال ان منافع الحر تضمن بالقبول لا بالقوات شامدا على هذا الجماع فمما ظهر للامانة
وفساد ما نسبته فواما حمل عبارة الاصحاب على صورة عدم استناد الموت الى الحبس فمما عرفت انما هو
جنس الضمان صريح او طاعة كون الحبس سببا في الموت القصة التي يقتضي العادة وجودها بحسب سبب الضمان
زمانه ومكانه والا فتخصيص الضمان بالذكر يكون مستندة في ما ينبغي فرض مسئلة في مطلق الحر والضمان

في أن لو حبس صا ففات أجره على غيره

حبس خرافات منه بعض من الاعمال المقومة فلا خلاف في عبارة الاصحاب حتى نزل على الصورة المذكورة
 واما الاستشهاد بعبارة المذكورة فهو ايضا اشبه لان الفرع الناجر عن هذه العبارة صحيح في ان المراد بالتقويت لا
 شيفاء الذي فتراه به لا مجرد التسيب لعدم وجوب المنفعة من كم العدة وقيل انه قد مر من قبل ان ينفذ حين
 ذكر الاستشهاد في ما هو من الواضحات اعني كون التقويت عند هذه عبارة عن خصوص الاستيفاء فهو في جملة
 الله العالم بخلاف الامور التقاط قال في الشرايع لو استاجر اى تر العلفا غنما لم يستعمل فيه تردوا
 ان الاجرة لا تستقر قبل اقلنا ولا كذلك لو استاجر اية فحبها بعدد لا تنفع هذه العبارة تشمل مسئلة
 اما المسئلة الاولى هو غنما لخرافاتها صونان احدهما ان يكون العمل الواقع عليه اجارة مؤقتة
 برمان الحبس مثل ان يكون في يوم جمعة مخصوصه فحبس في ذلك اليوم وثانيهما ان يكون مؤتعا
 قابلا للوقوع بعد ان الحبس مع كون زمانه ايضا قابلا للوقوع اما الاولى فقد صرح فيها في الرخصة بشرط
 الاجرة مرسل الى ارسال المسلمات على وجه يظهر منه نزول المنسحل على عدم الاستمرار على غيرها وهو موقوف
 متين نظر الى ان الاجرة ملك الاجرة في ذمة المستاجر بعد الاجارة فان القبض الا باض في المعادضا
 شرطه لاستقرار الملك الحاصل من نفس العقد لنفسه حبس الاجرة في الزمان ليعين وقوع العمل فيه بنزله كالمعوض
 اعني العمل في حكم استيفائه وان لم يكن هو هو حقيقة ودعوى عدم تحقق القبض المعبر عنه التقويت نظر الى عدم
 منافع الخرجت اليد لم يحصل استيفاء في العمل المستحق عليه ان تحقق العقد وان الظلم ومن حكم في الاستيفاء
 السابق بعدم ضمان الخرجت كقولنا او لا ينعض باق من ان المنافع بعد فرض وجودها في ضمن عقد بصبر
 ما لا يخرى عليها حكم الامول شرعا وغرفا ولا ريب ان خلاف مثل هذا المال لا ينصوا بالافوار دون الاستيفاء
 لانه يستلزم اية المنافع وثانيا بان شرط القبض في استقرار العقد ليس مراعاة بقا منصوصا عليه بضوانه
 حتى يرفع في صدقة وعلى فليس المراد به خصوص في الخارج يصدق عليه انه قبض بل المراد به خروج العاقد
 عن ذلك فاني يد من العوض يجوز من الاخذ التي منها الظلمة في غير القول مثل الدار والارض ونحوهما ولذا
 حكوا بان خلاف الشراء البيع في يد البائع بمنزلة القبض في استقرار الضمان على البائع وهذا القدر من القبض
 موجود في المقام لان الحبس وان لم يكن ثلثا حقيقته لانه سبب في منافع العمل الواقع عليه اجارة فيكون كالا
 فلا في القضاء استقرار العوض لذا اقل من اخرج صورة تعيين الزمان عن طراد عبارة الاصحاب بعدم
 الاستقرار ارسال المسلمات واما الثانية فالظاهر فيها عدم استقرار الاجرة في ذمة العاقل لان العمل المأمور به
 بوقت الاعطال امكن تسليمه بعد كان باقيا في ذمة الاجير غاية ما يترتب على فعل المستاجر لعاقل الاثم والظلم
 وهذا نظير ما شري كلنا في ذمة المشتري بل لا فرقنا اوضح بعد صدق خلاف في الاعمال على اوقاتها
 تحت اليد كما خففنا سابقا والحاصل ان الاعطال في صورة توسعة الزمان ليس بمنزلة القبض في استقرار الاجرة
 لانه انما يكون بمنزلة اذا سببا الاستحالة وهو العمل كما في صورة تعيين الزمان وما في غيرها فانما يوجب

ما لا يخرى عليها حكم الامول شرعا وغرفا ولا ريب ان خلاف مثل هذا المال لا ينصوا بالافوار دون الاستيفاء

هنا
منافع

الائم خاصة فالاجرة غير مستقرة يراعى في استقرارها وفاء الاجرة بالعمل بعد ان يكل منها شئ وهو ان الاجارة
 في صورها النوسعة هل توجب استحقاق الساجر المطالب بالعلية شئ يعني جوب الساجر على الاجرة الوفاء
 وثنا المستاجر وان كان التاجر غير فادع في تغير اثر العقد مع التاجر من كونه الى شئ الاجرة اختياره وقبضه
 الوجهين ان الزمان في الاجارة المطلقة هل هو منفرد للمالك موجب للعقد بهتت فردا فلما الزمان المقابل
 لان يقع فيه العمل فيكون العمل الواقع عليه الاجارة كلياً وظرف مختص كطرفية الاعيان الخارجية مثل شئ
 في هذا اليوم واليوم الاخر فان كان الاول كان للعينين بيد الاجرة ان اختيار العيّن مع فرض كون العمل كلياً
 بيد الدافع دون المستحق وان كان الثاني كان بيد الساجر لان استحقاق المطالب بالعلية له يجرى العقد و
 المفروض عدم تعدد العوض اختياره في فرد واحد فلا وجه لما طلة الاجرة فيكون ان يستحق الاجرة حقيقة
 خارجياً في عدم مؤازر الماطلة للمستحق بانه في كل كلم لا يختار هو لاجه فان بناهم على استحقاق المقابل هو
 في الاجارة المصنفة ويمكن ان يتم في المقام في المسئلة لا بد منه على تقدير استحقاق المطالب بالعلية وانما العوض
 وهو العمل الواحد الشخص امكن القول باستقرار الاجرة لان العوضه تكون مثل صورة العيّن من جمع جبهته
 الامر حيث لا طلاق للعينين انما على تقدير عدم الاستحقاق وكون العوض كلياً فلا وجه للاستقرار بل انما
 من عدم تحقق الفوت وامكان التذليل في ضمن فرد اخر في يوم اخر بعد الاعمال فذيقال انه على تقدير كونه
 العمل فلو قلنا باستحقاق المطالب بالعلية امكن القول بالاستقرار ايضا فان الساجر اذا كان مؤخر في تعيين الزمان للعمل
 كان اعتقاده في حكم العيّن فيكون حكمه في الصور الاولى فيقال ان العمل المنجز عليه كان مكملاً من كونه
 تعيينه له اختياراً مستأخر فلما اعتقده في زمان يمكن فيه تنفيذ العمل ولم يستوف نقد سبيل شئ جوب
 بقض ايراد العوض الى اي العمل فيكون بمنزلة الانسياف في مسئلة استقرار العوض هذا تغير الشئ اذا
 تلف بعض افراد الشئ الى احوالها بانها لم تغير في تعيين الافراد دون لباع كمن الظاهر انه لا وجه للاختلال الاول فان
 الرقاب وان يكون مفرداً لالاعيان ولكنه مفرد عرفاً للمنافع والاعمال فان المقام من مران لا تقدم المسئلة
 الشاين من الصامته من عملها كما ذكره المحقق وغيره من استحقاق الاجرة ولا وجه لظاهر الاقاعه الشهاور
 لان منافع الاعيان لما وكد مضمومة اجتماعاً من غصبه او الزم جزم منافع سواء استوفها ام لا ولعل الوجه
 في ذلك مع ان المنافع قبل وجودها ليست بالامثالية مغايرة بماليتها الغير كحقنا في بعض الاقاعات بل
 ما ليتها مند وجه تحت ماليتها الغير ولذا لا يوجب باللاف لغير ضمان العين ضمان المنفعة ان وجوبه
 العين المسترجع به في حديث علي ليدقق في ذلك على الصفة التي عصبنت عليها ومن جملة صفاتها استعداده
 فاعملها للاستغناء بها في زمان الغصب فحين ان هذه الصفة الفاشية امثاله لا مردد العين كما كانت قبل
 الغصب وسبق متاينان لذلك وح يستمر في ذمة المغفل مثل العمل الذي يستحقه من منافع الدابة على ايتها
 فبها تارن وينقي الاجرة في ذمة سائله ولا على مالكها فان ذلك العمل المستحق على مالكه انما هو العمل الذي

فانما هو العمل الذي

مستقر في
المنفعة
التي
لا
تنتهي

حسب اوقف والمستقر ذمة العاقل لعل الجزئي المستقر به ان لا غنى له والتمها تراعى صور الكسب والبيع لا
والسفر ذلك ان ليل التها ترغى وهو امتناع كون الواحد بالجنس والنوع مستقلاً له ومستقلاً له واحد
المتحقق فاذا اشترى عبد كذا ثمنه لبايع اشترى منك كذا حصل التها تراعى لان العبد كله لا يفتقر كونه مستقلاً
لك عليه مستقلاً له عليك هذا الوجه يجرى في كل واحد والفرق لا يواشى منك في الفضل المذكور بعد ما عينا
جزئياً لم يحصل التها تراعى ان الباعين بخاله قلت منع كون المستقر في ذمة العاقل جزئياً لعل ضرره كون ما في
الذمة كلياً عكس في الخارج لا جزئياً وإنما اشبه الامر من الخط بين الفوت والاشياء فان الثاني مما يتعلق
بالعمل الجزئي الخارج في مسئلة التها تراعى قلت لا تمال من القيمات اتفاقاً وضماناً ليعني ليس بالمثل حتى يحصل
به التها تراعى لا ما يتحقق بين المالكين من جميع الجهات لعل الواستحق عبد في ذمة غيره فالتعليق عليه عبداً خارجياً
معيماً لم يحصل به التها تراعى لان ذمة المثل عليه مشغولة بالعبد قبل ان يلاف لعبد ذمة المثل كانت برية و
بعد تحق الا تلاف لنقل ذمة بيد العبد فلا يجازى به في ذمة من حتى يحصل التها تراعى القاصب بعد
اعتقال الذابة يصح منه قيمة المنفعة الفاشية والذى يستحقه على انكها هو نفس المنفعة فلا تها تراعى المنفعة الفاشية
ليست تلاف حقيقة لان التلاف هو العدم السبوق بالوجود وانما هو بمنزلة في تعدد التسليم لان القاصب لا يفتقر
على ذمة منفعة ما لغيره يعنيها المستقر في ذمة القاصب حقيقة هو عين المنفعة فيحصل التها تراعى ولا يفتح في ذلك
وجود منع القيمة حيث لا يستحق على مالك الذابة منفعة لان الشيء المضمون اذا تعدد تسليمه بعينه جبه دفع بدله لا
الا قرب والمقام بظية التحلولة الا ان ما في عهد القاصب فيها انما هو تسليم العين الخارجية المفروض بعد زرع
هنا تسليم منفعة كلية متعده والتسليم ومن هنا اتجه القول بالتها تراعى مسئلة التلاف العبد الوكيل الذي
يستقر في الذمة بسبب التلاف لو في القيمات هو نفس العين لالتلاف لا قيمتها وان دفع القيمة لاستحالة تسليم
ما في الذمة بعينه كما هو القوي عند بعض المحققين حتى انه في عليه صحة صلح الثوب لالتلاف الذي يسوى قيمته
درهما بدرهما والالتزام يكون باء والحاصل اننا ان لنا ان هو مضمون بعينه لا بقيمته فلا اشكال
فلزم بالتها تراعى بسبب التلاف القيمات الخارجية كما في مسئلة العبد الا فتقول ان المقام ان ضماً المنفعة الفاشية
بالقيمة ليس لاجل ان المنفعة تلاف وهي قيمة نظر الى منع صد التلاف الامر الوهموم الغير الموجود الذي هو وثناً
الوجود بل لان دفع القيمة اقرب طرق المضمون بعينه الا المضمون انما هو نفس المنفعة يعنيها فيحصل التها تراعى
قلت المذاد في الضمان ليس هو التلاف بل تعدد التسليم فمن يقول به التلاف في القول به في المقام لتعدد تسليم
المنفعة المضمونة قلت يمكن منع الملازمة بان يكون تعدد التسليم مع بقاء المضمون على خاله كلياً او جزئياً غير
موجباً مستقراً بالقيمة في الذمة كما طرقت في التحلولة فان دفع القيمة بسببها غرامة لضمان القيمة
لذا الاشكال في بقا المعين على ملك المالك هذا ولكن الاضاف ان بناء كلامه لا يطابق على استقرار الاجرة على
التها تراعى عن اشكال فالاولى شائها على شئ آخر وهو ان الجنس الاعتقال فحله تسليمه المستحقه على مالك

كتاب الغصب

٢٦

مخوفة

مخوفة ما يدخل منافعها تحت اليد اذ كثر في المسئلة في ثلاثة فرق بين منافع الخمر منافع لذاتية وما كان لا يلزم من تفصيل المسئلة الا في بين ما اذا كان الخمر يربح للعلماء غفلة فيستقر الاجرة والا فلا ريب في طلاق كلامه لا صواب بعدم الاستمرار فيها على غير وجه الا اذا كان لها الطلاق مع امكان منع الاصل ولا يكون مستوفيا لبيان الغصب من حيث انه غصب مع قطع النظر عن اسباب خروجه للضمان كما يقال يصح الضلوة في الخمر الغصوب فانه لا يشترط جلافة ما لو كان الخمر بحكمه فقول انه لو غفل جيرا بعل من الاعمال المفترة في وجوبها الى مداخل المساجر كقطع الفة لم يستقر لاجرة ايقه اذا لم يكن ناذلا لا من غير ولو غفلت والعمال من ائتمن الثاني استمراره كان ما لا يوافق هذا الجمع اولى بالمتعين والله اعلم **التقاضي** في غصب الخمر وفيه مسائل بعض الكلام فيما يتعلق بالتمام حيث ذكر ان مفهوم الغصب ضيقا في الشيء لا فيما كان ما لا عند الفة ما بخلاف اليد فانها تعلق بغيره لو كانت اية اذا لم يكن ما لك فاطلا ما غصب على خمر ما ماسحة وانما منزل على من يحكم بكونها مملوكة عنده وكيف كان فغصب الخمر بملاحة حال الغاصب في الغصوب منه حيث لا يفرق في الاستاء بغيره بالثمين **الاول** في رتبة قضاء الغصب اما كافران او مسلمان او غصبان او الغرض لئلا يكرها منهم من بين لهيلا الامر الاستدلال الاول ان احكام العتق كما اشترط اليه سابقا لا ينجبه في لو كان ما خور ما لا بل يتحقق في غير ما لا يفرق اذا كان محرمه هو الوصول في قوة عليه الشام على اليد ما حدث ان لم يصد عليه الغصب الا ضلواحي لكن اثر الضمان يظهر مع بقائه العين خاصة وهو وجوب رد ما الى ما خوفه وان التلف فلا شق على الغاصب لا سيما في دفع العين وهو واضح ودفع ما لها القائم مقام رد ما لها بعد ذلك لعل ما لا حتى انه لو كان الغصوب من لاملال الثلثة فضلا عن غير لاملال فمكر مع الضمان بعد تلف من غصب منه من حفظ وجب عليه رد ما فاذا تلف يجب عليه شي اما القيمة فلا انها لا قيمة لها واما لاملال ان دفع المثل باعتبار كونه بدلا لا يبدل لم تقتض شرا ولا عرقا في المثل القيمة المتول ولذا لا يجوز ان يكون عوضا في العفو المعافاة وضيقه سواء كان في مقابلهما او ملكا اخر مثله في عدم المتول ومن هنا امكن القول بانه ثبت شيئا عدم البدلية في غير المتول فلو لا غرضه الثبوت لان عدم صحة معاوضته بعضها ببعض يكشف عن تنافه وصفه لغرضه والبدلية فيها كما يكشف عن ذلك عن عدم ملكية الغصبان لغيره وانه لما كان عند ما يدل على ذلك فاليه مثل الخمر والخمر تخسر ادلة الغصوبها ما واغنى وجعل من هذا ما **الثاني** ان المالية من الامور الاضائية كالملكية ما لا ينفذ يكون لغصبه ولا عند الغاصب الغصوب منه معا وقد يخلف الحان فان كان الاول فلا كلام فيه وان كان الثاني فان كان ما لا عند الغاصب دون الغصوب منه كان بخلاف ذلك بسبب اختلاف الاجتهاد والتقليد في اسباب ملكات فانما الواجب منوط به الاية في نظر الشارع كما لا يخفى والضماني نظامه في منوطه بظن الحاكم لو نازعا وادارها له لا انه يلزم الغصوب منه الزر وانه لو قيل بغيره لا فارقا للمناشئة عن الاستيناف في الموضوع والحكم وان مقتضى ان كان ما لا عند الغصوب منه دون الغاصب فان لم يكن محرم عند الغاصب كخمرها خور من يد الغريب فلا اشكال فيضا في

الغصب في الخمر
في غصب الخمر
في غصب الخمر
في غصب الخمر
في غصب الخمر
في غصب الخمر
في غصب الخمر
في غصب الخمر
في غصب الخمر
في غصب الخمر

عدم الضمان لو كان الحق مع نسي الغاصب ان كان مع نظر الغصوب منه يضمن ايضاً انه غصبه وان كان نال
 الا ان يقال ان نظر الغصوب منه اذا كان هو الواقع كنظر المسلم يكون محرم ولا محالة وفيه منع واضح وان كان غصباً
 ولا اشكال ولا كلام ايضاً في اصل الضمان وانما يجب رد بعينه اذا اتي بالثمن ورد به له مع الثمن لم يوف له على اليد ولا
 يقدر فيه عدم كون الغصوب ما لا عند الغاصب لا عند الله لو كان كذلك لا مكان الا ان المال امر بالذي تصور
 في صورته بالبقاء برز العين وفي صورته بالتلف برز اليد اي انك تلتزم بموت عند الغاصب فلا بد له من ذلك
 في وجوب مثال لا فرباً في كونه مما لا بد في نظر الغصوب منه انما المنع هو ان يشار اليه بغيره بدل له ثم مع ان ثمة
 بانه لا بد له عند الغاصب ممنوع لان ما بينه لغصوب عند الغصوب منه يوجب صيرورة مقبولة عند الغاصب
 الغاصب ايضاً عند تحقق الاضافة فالمغصوب مثال في الغرض المذكور حقيقته ووقوعها ترتب عليه احكام المالك بالاداء
 اي اضافة عنوان الغصوب كالحجر والكلب نحوهما الى الغصوب منه لثبوت صائباً لخصوص صفة المانية وعروضها
 عليه باقية لان الشيء المملوك عند بعض مملوك واقفاً اي من افراد الملك وضاعوقته من انشائها لانه مملوك اغتادي
 يكره في الخطاء والجهل ومن احكام الضمان الوفاً بموت لبدل له شرها مع الاضرار فاقب الغصوب المحرم لبدل عند ما
 ايضاً وان لم يكن ما لا عند ذلك ان ما لا عند الغصوب منه ايضاً الاشكال في ان المغمى في شخص لبدل حال الغاصب
 حال الغصوب منه ويظهر الثمرة فيما اذا كان الغصوب شيئاً فاعلى الثاني يجب تبيع المثل لانه الاقرب اليه في نظر الغصوب
 منه وعلى الاول يجب دفع القيمة لان مثل الغصوب لا يصلح ان يكون بدله وانما عند الغاصب وجه الاول ان
 الغاصب انما التمس على الغصوب منه ما لا اضافة لانه لا يكون ما لا على سبيل الاطلاق وتدارك ان الاضافة يحل في
 يد مع لبدل الاضافة ولا يحتاج الى دفع ما يكون ما لا على وجه الاطلاق ولا ريب ان مثل الغصوب بدل عند الغصوب
 منه وان لم يكن كذلك عند الغاصب ايضاً والمضمون الوفاً بغيره عند دفع مثل الغصوب بدله قوله ان
 الاضافة يندرك بانبدال الاضافة مقصداً على الفذر المعبر في البدلية فلنا تلك الاضافة الموجودة في مبدل اذ هو
 في طرف لبدل والاضافة المرضية لا تنفع في تصافي الموجودات حتى بالبدلية ولو على وجه الاضافة الا بعد ان دفع
 مثلاً ان غصب حرم من ذي محرم المالك الغصوب مال اضافي محرم واقف على وجه الاطلاق لان الخمر اذا ضيعت الى ذي محرم
 خارج حجب بحيث يشار اليها ويقال منه خمر اني دخلت تحت المالك الاضافة والمحرم الواقف والمالك الخمر الغصوب
 لم يوجد فيه الاضافة المحصلة للمالية الاضافة بعد وانما توجد فيه بعد دفعها اليه والكلام في ان وظيفة لداخ
 فاذا اريد وجب اعتبار الصفة الحاصلة بعد الدفع قبله فانهم قد ايدوا وقالوا لا يفتقن هو الوجه الثاني ولو كان مالاً
 عندهما معاً وغيره الى عند الحاكم الذي يترافقان له فالبيع في لبدل ما مورداً في موضع الحكم لا نظرهما لان
 وظيفة الحاكم هو الحكم بما هو الحق عند والمفروض ان الضمان الذي يحكم به عبارة عن تدارك المعلوم الاضافة في لبدل
 الفعلي ومثل الغصوب غير متصف بالبدلية العقلية عند نعم وفرض انها بنا على هذا لما وجد مع الغاصب كاز
 فضيلة اضرار ما هو مال عندنا امضاً عليهما اذا تحقق عند ثمان فلتدفع في حكم الاضام فتقول احكاماً

ممنوع من الغصب
 في غصب الخمر
 في غصب الخمر
 في غصب الخمر

ولا يؤى

كتاب الغصب

٢١

ما لو كان كلاما مسليين وحكمه واضح وهو عدم القمان عينا بدلا اذا كان احد النحر للخليل فيض من عينا الابداد
 دليل ذلك مطالبنا اغتابة الاولى **واينهما** لو كان لغاصب مسلما والمغصوب منه كافرا من نظامه اختار
 عند المسلمين وحكمه حكم القسم الاول في جميع الجهات **وثالثها** لو كان للمغصوب منه قيمان من غير ما حكمه
 القمان بالقيمة كما صرح به غير واحد ان كان بحسب القاعدة مثليا وذلك لما فرزنا في القعدة الثانية **ايضا**
 هذا الاجمال يراى انه قد ثبت بالكتاب السنة والاجماع غير اقل من ذلك على مدية من غير ما نعرضهم في ما يفعلون
 من المنكر في الكتاب قول الله عز وجل فاما الذين لا يؤمنون بالله واليوم الآخر ولا يخشون ما حرم
 الله ورسوله ولا يؤمنون بالحق من الذين رتوا الكتاب حتى ياتوا الجزية عن يدين وهم صاغرون **لان** مفهوم الغاية
 على ما نقرر في محله يقتضي عدم وجوب القمان بغاية فيدل بالالتزام على عدم جواز تعرضهم بغية من الاجماع
 الخارج على ان يتجوز تعرضه في منكر بحيث مقابلته لولم يندع فاذا ثبت عدم جواز تعرضهم وجوب اقرارهم
 على مدية من غير ما يستدفعون بموتهم ان قضيت ذلك ضمان مثل النحر من التليات بالمثل لا بالقيمة خصوصا مع
 مطالبته الذي للمغصوب منه لئلا قد شاققتنا الى ما يندفع به اليوم من جود وجه الامتداع يظهر بالمثل
 فيما بيننا وحاصله ان قضية الغير زانه يجب علينا ان تعار نثبت ما المال الواجب ثامونا عندهم سواء كان مالا في
 مدية من ايقم او لا كما نحرنا على ما ورد من انه ما يعتق بغير الا وحكم بحرية الحرة لا يفاوت بعد نسخ شريعتهم
 يتجملنا وباطلها فان الكمال بطل في الشرعية الشائخة ولا ريب في ان ضمان المال الواجب لو كان ضاميا لا يكون في
 شرعنا الا بالمال فاذا نحرنا الى في القيمة نعين الى اخرها شرعا فارجع **ثانيا** لو كانا ذميين وحكمه
 حكم القسم الثالث وقدر وجهه لكن غير نفي تفصيل بينهما حكم ضامان من انظر الى امكانه في حق لغاصب من
 حيث كونه مثليا مملوكا عند وجوبه ان الحاكم هو شرعنا وهو غير ممكن عندنا والحق مع جرمه ضمان القيمة في
 الثالث ترد فيه هنا ولعل وجهه ان لصحة نحر بضمان الذي هو اى مثل ما بل للبدلية عند لانه المامور
 بالاداء فاذا دفعه فقد اشغل الامر بالردة لانه دفع في مقابل المال الاضافي الا اضافة فيحصل الاشغال ولا
 يجري فيه ما ذكرناه في القسم الثالث من عدم حصول ضفة الاضافة المحتملة لصفة الملكية لان الذي تمنا
 يدفع حرمه فحرمه واجدة لصفة الاضافة قبل الدفع فلا جهة للاضافة حال الحاكم ونظرة لانه ليس قبل الدفع انما هو
 الحاكم على ما يقتضيه القاعدة بحسب حال لغاصب المغصوب منه وجوابه غايه ما يقتضيه هذا الوجه انه لو
 الذي المثل قبل المرافعة فقد حصل بترد منه ونحو قول به يقتضي تعريضهم على مدية من غير ما اذا توافقت قبل الدفع
 فيجب على الحاكم بمقتضى الحكم بالحق الحكم بضمان ما يراه من المثل في الشرع وضمانه لا يرى كون دفع النحر في مقابل
 الحرم مبني للذمة فلا وجه لحكمه به ولما القوا بان نحر الذي لدفع باعيت اضافة لانه عند الحاكم ايضا ولو
 بالاضافة فيكون دفعها مبني للذمة عند قضية الحاكم لو حكم بضمان لئلا الكمال العربي يجمع الاضافات المثل
 لاضمار المسلمين ايضا ولا يحكم بدفع النحر الموجود في يد لانه خلاف قاعدة الضمانات من الوضع من النحر الكلي فاقدة

فيما لو كان لغاصب مسلما والمغصوب منه كافرا من نظامه اختار

فيما لو كانا ذميين وحكمه حكم القسم الاول في جميع الجهات

كذلك في شرعنا

فيما لو كانا ذميين وحكمه حكم القسم الاول في جميع الجهات

كتاب الغصب

٣٠

كتاب الغصب
باب في بيان ما لا يوجب الغصب
باب في بيان ما يوجب الغصب
باب في بيان ما لا يوجب الغصب

ان من استأجر لثمن فلان يكد يسدي في الماء لا حذافير في الغصب من الاستأجر كالموالتان في كل اجماع منقول لا
اللفظ الواقع في ذلك من ضطرته لا في غيره من غير ضطرته في الغصب من الاستأجر كالموالتان في كل اجماع منقول لا
الرجوع فيه الى العرف المحكم في لفظ الغصب في الاستأجر كالموالتان في كل اجماع منقول لا
في بيان ما لا يوجب الغصب من غير ضطرته لا في غيره من غير ضطرته في الغصب من الاستأجر كالموالتان في كل اجماع منقول لا
الى اللغة والعرف لم يقدح ذلك في غيره من غير ضطرته لا في غيره من غير ضطرته في الغصب من الاستأجر كالموالتان في كل اجماع منقول لا
هذا من حيث ان من يخطئ من النقص من الخبز او الماء في الزاد في الباب يوجب هذا الغصب من سباب الغصب
الواقع في ما قبل اليد مباشرة الزاد مع ذلك خلاف كليات العلماء في تحصيل هذه الضابطات ونهاية
الضابطات لا يظن ان الفرع الخبيث المتعلق بضمانه وانما الجائزات وفور تشتت الاخبار الواردة في
حقوقه وبيانات الموارد التي يقتضي اخذها غير عطاء العاقبة فنفوا بالله الاستغناء الذي ظهر لنا
من ملاحظة مجموعها مضافا الى الخطأ في بعض الفروع المأخوذ عليها من ذلك او جعل المحققين ولا حجة غير
الفرع المتخالفه من السبب الموجب للغصب عبادته عن فعل يتوقع ولو ايانا معه تعلق لا بعد ان تبت
عليه ذلك ولو لم يكن سببا مباشرا او توهم ذلك ان بعض الانفال ما هو سبب للاتفاق بحسب نوعه افراده
الغالبه وهو الذي يات في جوده الوجود الذي مع تمام مزايا المانع او ما رضى عدم الشرط كالقاء
الرقبة ونحوها من الاستبابات المباشرة وبعضها ما هو سبب له باعتبار خصوصية المورد كاللطم الذي صار
سببا للفعل باعتبار ضعف المطوم عليه او باعتبار خصوصية اخرى في الحل وبعضها ما ليس كذلك
بما قد يترتب عليه في بعض الاحيان الذي بواسطه سببه ووثقه الزنوب هنا ترتب الشيء على الشرط ونحوه
كجزء لو تردد في ترتيب الغصب على المقتضى من المزد بالاسباب المقام ليس احد الغصين الاولين جدا لان الجائز
داخل في مباشرة الاتفاق بل الغصب الاخير فيكون عبادته غير كراهية يقع في الخارج شرطا لامر ورفق الا ان
او جزا له سواء كان وقوعه شرطا اقلية او غالبية او لا ما لم يبلغ حد الندرة التي يلحق بالعدم كما صرح به في
في حكي خرج القواعد واما ما يبلغ هذا الحد فيية فمضيق في الفعل محرمات ومحللا كما سيأتي فالمراد بالترتيب
الماخوذ في تعريف السبب ترتب الشيء على غيره من السبب الذي هو او هو سواء كان جزا له او مشطرا من هنا غير
اكثر لا محالة تعريفه للواقع والاحتمال والاحتمال فما لو اهو ما يتوقع معه حصول التلف بسببه ويحصل معه
التلف ونحو ذلك لم يقولوا هو ما يورث في التلف ثم يشترط ان يكون ذلك سببا في اثر في التلف مع ذلك الفعل
من غير الاعمال الاختيارية وشعاع الشمس وضع ونحوها ولو كان اختياريا كان سببا في التلف لينة وفي القوة
المباشرة وعلى السبب ثم الدليل على هذه الصفة الاختصاص واردة في الباب ان لا يكون له كونه فيها والا
مثله المشتمل عليها كلمات علماء كلها ارجلها من هذا القبيل لان نصب الميزان وسنعه انما هو في ذلك كالقوة
ونحوه ليس مما يترتب عليه التلف غالبا وكذا ما ذكر من تعيين من خذ من الجارية المربوطة لا يملكه في الركبة

كأخر ما ذكر

المتن

في الألف الذي هو سبب الضمان

٣١

المستند لما في الألف من سبب الضمان لا يتصل بالألف كانه مركبة من فعل الخشن والخشنة والأكبر
 لأن لو كوت الألف من سبب الضمان كانه هو الذي كونه سبب الضمان مع ثلث الدية با دانه وتكون الخشنه لا كوت فيه اخذ
 ثلث الدية والثلث الباقي من الخشنه بايه وفارقا ايضا عن ايا او مبنين صلوات الله عليه الى ان دفعه في الطرو
 ايا ان نافع مكسرة فانه لا لانه ان ترتب كسرة فحقه وال سبب نوع المدفوع على الدفع ليس امرنا ايا
 ومع ذلك نفع على المكسرة على دفع الدافع والعنه وان كان لكسرة خفيفة وقوع المدفوع على المكسور وان
 هذا فنفع الكسرة على دفعه ان النفع لا ياسبب حده يكون وجوب المفعول عقيب المفعول عليه انما هو
 اعليا او غالبا انما هو باعتبار الانفا في المحو في نفسه عليه انشام كما قال ايا لان مدفع فينفق مع الكسرة
 لان ترتب الانفاق عليه ان لم يكن وجوب الامر الانفاق بقدره كذا لكن فيقال ان الدفع المستر الى الف
 بعض الاول بعد من المباشرة لسواها للافعال التولية كما مر مع احتمال ان يقال ان المراد بان الكسرة هو كسرة
 بعض انفسا المدفوع الاكثر التي الواقع عليه المدفوع يكون خروج عن السبب في دخوله في المباشرة وهو
 هذا الاحتمال غير في التفسير ايضا لانه بالمباشرة النسب هذا ثم ان لنا في هذا السبب في الضمان ثم
 شرعية راجعة الى الحكم كما ان الشرط السابق راجع الى شرط الموضوع الاول ان يكون في غير الملك ولو كان في
 الملك لم يضمن له لان تصرفات المالك في ماله كما مر من حقها الشارع ولو كانت باعتبار الداعي التفتا
 التي يقرها المفسر على جهة زيادة تاثير النسبة في ابا حاشية في الاحكام اوضاع من الضمان فينزل ايزب
 عليها الضمان بعد ثبوت الخصلة الشرعية لكن هذا اذا لم يكن الفعل ما يستلزم ضررا على الغير ان يكون سببا او
 علة اامة المحصول الضرر والافهون واد تعارض فاعلى السلطنة ونفي الضرر وهو خارج عن عمل الكلام الثاني
 ان يكون مبنا حاشية فلو كان كذلك لم يضمن له على بعض الوجوه لاني الثالث ان لا يكون مفعولا فبعض
 الصيغ العتالي ولو كان نفسانيا بان يندرج تحت اللغو والعبث فلو كان مفعولا لغرض صحيح يخرج عن المفعول
 يضمن ايضا فلاصل الشالم عن معاصرة الدليل الوارد فاعلى الاختان كما بان فان قلت تواله الميزاب ونحوها
 دليل الضمان معانيه لان نصيبه معلق بغرض صحيح وليس باقوى قلت نصيب الميزاب في ذلك انما اراد ان يضمن
 الزاوية خصوصيات بلا العرف ينبغي ان كان عذرا او فعلا ما عرفيا فبالكثرة ما يترتب عليه من الاذيات و
 الانلافات باعتبار الجذران وعدم ارتفاع الذرة سنفرق ان لمباح العذر من لتعدي على الناس غيرا من
 ايضا مضنا الى ضررها الى لانها ضرة في مخالفة الاصل مع مخالفة جميع من الحقيقة عدم استمالها على ما يجب
 للتعدي عن مودة المحض وضرر بحيث يكون فاعله كلبه الرابع ان يعد في العرف والعادة عذرا وان لم يكن
 شرعيا فان بعض الافعال مثل ايقاف الدابة في وسط الطريق عند نزاحم الناس وان كان موقفا شرعا فليكن بعيد
 في العرف عذرا وانما ظلما في الظاهر سلبا في شرفه وانما جرحه وهو اشبه بشئ بمنايات المروءة فلم يكونوا ذلك
 لم يضمن ايضا فاصلا الحاصل ان الفعل الواقع في الملك مكم والواقع في غيره مضمون بالغرض المفعول مع سبب

الضمان في الألف
 من سبب الضمان

من سبب الضمان
 في الألف الذي هو سبب الضمان

(٣٣) في اختلاف الحديث في سبب الضمان

في سبب الضمان
في اختلاف الحديث
في سبب الضمان

ضامن ما اذا لم يكن كذلك كان مباحا خارجا عن الامران وتعمد ما يقتضي لا غير الضمان فانه لم يكن
لمصلحة الناس فهو خارج عن خبرنا هذه الرواية فلا وجه للحكم بعدم الضمان فذلك احسان عبارة عن كمال حسن
اي ما لا حرج ولا سعة في فعله كما سري به المشيئة اول تمهيد القواعد في غيره في مسئلة الحسن والسيئ
فعل فعلا احسانا سواء كان اخسانا الى الغير لا كما يقال فاما بحسن الزمارة والخيالة ونحوها من الافعال فانه قوله في الدنيا
ان كان مختافا في اخنا فيمثل المحسن الواو في الحديث كل من فعل هذا فخرج فان قلت قد صرح الاخبار بان
الثلث المزين على فعل الكمال والبيضا ومعالجة الطبيب منهمون يملهم مع الهم محبون فذلك الجمع فالت في الوجها
احد ان الضمان فانه ثبت بالادلة على خلاف قاعدة الاحسان الغلبة بجانب الاخيال في السر والعلانية على
كمال المذاقة في المعالج **والثاني** ان لا ضمان ليس بمقتضى عنوان اختلاف الذي هو سبب الضمان فخرج
فيه لقاعدة بل انما يحصل بسبب الفعل الذي يحصل به التلف لا ابتاع شبهة او رد كذا المصداق لان معالجة الطبيب
احسان من حيث كونه معالجا وسبب للضمان من حيث كونه اداء وانما يرمع لاحسان الضمان اذا كان لفعل
حيث كونه اداء اخسانا كالفنصا من احوال الحدود ونحوها فان قلت فلا ينفك ذلك في مقام لان خطر البتر اذا
كان على وجه الاخسان نقول انه اخسان من حيث كونه حرا وسبب للضمان من حيث كونه اداء فلنا سبب الضمان
في السببيات ليس هو الا اداء بل نفس الفعل الذي تنفذ وهو كخطر البتر ووضع الحجر في الطريق نحو فقول ان
خطر البتر مضمن بحكم الرواية من خبره وله فردان احسانا وغير احسان فاذا كان اخسانا رفع السبب فذا وفيه
تتم لان خطر البتر مثال في الحديث وانما المراد ما يحصل به التسبب في التلف لا في القدر والشرع الجامع من امثلة
المذكورة في الروايات فيكون كالاتفاق في عدم جريان قاعدة الاخسان فيه فقول في التسبب في التلف اذا كان
حسنا نقول بان نفع الضمان مفعلة لانه الموضوع في الاول وان كان غير مصرح به بل مبينا في ضمن الاستدلال وانما اذا
كان في مثل ما حصل بسبب عنوان التسبب احسانا بحكم ان فيه نظيره بانسرا الطبيب المعالجي والكحال البيضا
لا اختلاف فالقوابل الاستدلال على عدم الضمان في المباح الشرعي لفعل في اعنى لا يلام عليه عند الفعل
فضلا عن ابحاثه الشرعية في قوله عليه السلام من اخذ شيئا في طريق السبلين فهو ضامن لما يضره وقوله عليه السلام
من اخذ بطريق السبلين فهو ضامن في قوله ضامن في سبب الاستدلال ان قصص الضمان على الفعل المباح ولا اخذ في الطريق
قد يكون جرما شرعا وعرفا وقد يكون عرفا حاشا ولا كالتسليم لما لا يضر فيه مباح شرعا وعرفا وقد علم فيه
بعد الضمان فان قلت يمنع حجة من موارم توصف قلنا مقام صدور الرواية شاهد صدق عليها خواتمه
يمكن القول بان عدم الضمان في غير الفعل الشرعي فلو لم يكن حواجا عن سوال الشاكر فهو الى من طعن في
في الطريق وهو عام يشمل الوضع الشرعي وغيره وقد ذكرنا في اوله في المواضع في جواب سوال عام ينفي الحكم عن غير
مورد وان لم نقل بحجة المفهوم كما اذا قيل في جواب من سئل عن حكم اخذ شاة زكوة بان قلنا لا ضمان
الشرعي ليس فيه اختلاف والسبب فلا معنى لحجة المفهوم لكون الشاة شاة لا بمقتضى الموضوع فان لم يكن كذلك لانت

كتاب الغصب

٣٤

الاشارة بعنوان وجوده في كل حين وجوده سواء ترتب عليه لتألفه لانه شامخ قد يقتضيه وفاء مثلا
 انشا لا لاذية في وسد الطريق مع اذحام الناس ضاربين حرام شرعي وعرفي سواء ترتب عليه لاذية ام لا
 ضابطه ان يلام الشخص على فعله وتوابعه ترتب للملح ان بعض الافعال مما لا يلام عليه مع ترتب التلف ليقوم
 منها فصل لا يختص في اطلاق لاذية بين الملح والياديه من حيث تلفها فانها اذا اطلاق الاطلاق في الدليل كيف
 غالباً عن ترك تحفظ المالم بعد ود في نظر العفالة عند انا وميتا ولو بعد تحفظ التلف بخلاف الاطلاق في
 التفاهة وان كان يكشف عنه عن عدم التحفظ الا ان عدم التحفظ في التفاهة غير علة في الدليل وحيث لا يتكبر
 العند وان ثم ان اطلاق انطوى يقضي بعدم الفرق بين الضرب الذي نفى عنه التلف لانه في الغالب لا
 بانسبه في الضرر المحرم الشرعي كما ان ظاهر الاصل بان هو ذلك لان الحرام عندهم سبب للفساد وما
 المحرم العقلاني ما بعد عند انا وظاهر الحوا في ذلك العقل كما يحتاج لنا واما من علة الحاجة ففيه
 اشكال وان كان مقتضى اطلاق اية الضمان لو صحح متعلق بقاعدة الاخوان وعلم اننا قد ذكرنا
 ان هذه القاعدة انما تجري حيث كان الاخوان موجوداً في عنوان سبب الضمان من حيث هو كالاطلاق
 التسبب اليد وتوابعها وان كان موجوداً في عنوان غيره فلا يجري فيه هذا لا بد فيه من المأمول ذلك
 لان النسبة بينهما وبين ادلة السبيل كقول الفقهاء لجمع بينهما من تلف موضوع من عموم من جهة وان كانت
 حاكمه عليها فاذا حكمنا القاعدة على تلك الدلالة دار الامر بين الوجهين احدهما ان يقال ان كل ما لا يمتنع
 الا ان يكون اخيانياً من حيث كونه تصرفاً في مال الغير كما تصرف في الاضاح وكذلك سبب وغير ذلك مما يوجب
 السبيل والثاني ان كل اطلاق مقتضى الاطلاق ما يكون اخيانياً بوجه من اوجوه وخيثة من حيثيات ولو
 كانت خارجة عن عنوان سبب السبيل كما في السبب في الضمان لانه لا يخرج عن اوجوه او عقول فانها من حيث
 نفسها الاخوان وان لم يكونا من حيث الاطلاق التسبب كذلك بل انما لا يخرج عن اوجوه او عقول فانها من حيث
 يتكون بقاعدة الاخوان على عدم الضمان في الفعل الحسن في غير حيثيات فلا بد ان لا يخرج
 في ذلك الفعل ليشتمل الاذن فيه من جميع حيثيات الجماعة مع الملازمة له في الوجود وان لم يكن الاذن في
 ذلك الفعل والاذن رفع الضمان به وبما في المناقشة في بان شرعي يقتضيه من حيثيات المفعول
 عنها والمفروض ان حيثية الضمان امر غير المتكامل لانه لا يمتنع في الاخوان الذي لا يخرج عن كونه
 اخيانياً لان الفعل مع علم الفاعل به لا يمتنع في التلف يخرج عن عنوان الاخوان كما لا يخفى نعم ذلك الفعل باعتراف
 لاث حيثية الغير المتكامل بها ايضاً حرج فيه مع هذا الشارع لا يحال له تعلق المتي والتكليف على الاما
 باعتبار عتباتها المفعول عنها كونه الحرج اعم من الاذن الشرعي كالمفروض لانه لا يخرج عن كونه
 متفاداً ولا تخاف باطلاق قوله ثم ما في الحسنة من سبيل فانه باطلاً في دليل على ان الفعل اخياني لا يرتب
 عليه السبيل لانه من حيث اخيانه ولا من حيثية اخيانه في عبارة اخرى سواء كان من جهة كونه سبباً

هذا هو الوجه
 في سبب الضمان
 من حيثية
 الاخوان

الاذن
 كما اقتضاه شرع
 وان كان لا يخرج
 مقتضى الاطلاق
 اخيانياً من حيث
 كونه

في حكم اجتماع السبب المتعدد

منه

في حكم اجتماع السبب المتعدد

او من جهة اخرى حمله على الاول بعيد الاطلاق وتخصيص العموم بما قل والله الهادي الى النقط في اجتماع السبب المباشر كراهية اجتماع رسالاته الى المسلمين ان الحولة عند اجتماعها على لا قوتى الكلام يقع فيه ما روي من جهة ان قضية القاعدة او انها تنفي التغيير بغير تعيين ايها السبب المستفاد وان دفع الفادى الى الاخر بالضعف او التبريات واخرى من جهة ان الميزان في تميز القوى عن الضعيف اذا وثا لثا من جهة ان الحكم مع الشاوي في القوة والضعف اذا وثا من جهة حكم السببين المستقلين اما الجهة الاولى في هذا يقال ان قضية القاعدة كما ذكر في الرضا لولا الاجتماع فالا عن حالة العلامة في حاشية شرح الارشاد ايضا هو التحيز في التفهيم نظر الى ان كل من السبب المباشر جعله الشارع سببا مستفادا او كون السبب ضعف من المباشرة لا يجدي بعد كونه سببا مع ضعفه ولازم هذا الكلام الحكم بالتغيير مع ضعفه لمباشرة ايتم دون الحولة على السبب الا قوتى وقوتى كراهية ان السبب ان كان ضعيفا في النشأة في الاتفاق لموجب لضمان بالسبب الى المباشرة الا ان الشارع جعله مع ضعفه ومن دخلية لتامس تمام المور في التفهيم فيكون صورة اجتماعها ككتاب لا يادى في فضاء التغيير او كالاتلاف المعصوب كون كل من الاتلاف كالبعد لقاعدة مضمنا مستفادا ويرد عليه اولا ان هذا الكلام غلط في حقه انما يقتضي للشراب دون التغيير كما ذكره الاجتماع السببين ويأتي وجهه في الجهة الثالثة فاما ما وثا انما النفع من كون السبب مضمنا مطلقا اذا استفاد من ذلك سبب للضمان حيث لا يكون فيه من يستند اليه الاتلاف عرفا اذا لم يجد من هذه الادلة ما يقتضي العموم غير ان هذا من مجموعها ان السبب اذا لم يكن مقادير بخلافه يمكن تفهيمه بغير السبب اي فاعل السبب انما معه فلا والشر ذلك ان التلاف اذا كان عليه التامة مركبة من اول اختيارية واضطرارية يتسبب عرفا الى فاعل المقدار اختيارية ولو كانت شرطا مجازا فمناخه فان انحصر مقتداته الاختيارية في فعل واحد اختياري كان هو الضمن مستفادا لا اختيار من يتسبب اليه التلاف فيه عرفا وان تعدد فان كان مدخلية حدها في تلف كثر من مدخلية الاخر فكذلك انحصر سبب الضمان في الاختصاص بالنسبة لعرفية فيه وان تساوت المدخلية فان قلنا ان التسبب اليه لتلف عرفا هو المجموع دون كل واحد فيكون المجموع سببا واحدا ثم لمحل مقتدروا مقتضاة للشراب في الضمان كما قلنا نظير ذلك في الاجتماع على الاداء والعارض من منا يظهر منه للشراب ايضا في تقدير اجتماع السببين سيما انما له ثبوت وان سلمنا صحتها النسبة ونعظمها بالنسبة الى المجموع كان الحول ذكره لكن نمنع كون مطلق النسبة السببية مضمونة وان ادعى ان المضمون وانفردت غاياتها او غير قوتى وقاصلا نقول ان استفاد من ذلك السبب والمباشرة ان ضامير التلف من يتسبب في الامور الغير الاختيارية كاللحم وشعاع الشمس والريح السيل باعتبار كونها امورا اضطرارية لا يتسبب التلاف الى غاياتها وتضمينها مقتضى للشراب مع الشاوي في القوة والضعف لكونها معا موزدا ليس الاول لو فحازا ومناخه وتضمينها مقتضى للشراب مع الشاوي في القوة والضعف لكونها معا موزدا لنسبة التلف وكذا الحال في المباشرة في الشاويين والسببين كذلك كما هو الحكم في الماخر لا صواب في

كتاب الغصب

٣٤

هذا الباب باب لبيان بناءهم على حكم بالتشريك في مثل القابلين الا في الفعل العدمي بالنسبة الى خصوص
 الفعاصر وما لو كان الباشر للثلف هو الشخص نفسه اذا كان في القوة منسبا بالتسبب فيكون في الاول ان
 الدية عليه بما معاوفي الثاني بنصفها على نفي التسبب المنصف لا يخرج على الشخص نظر ان عدم تأثير التسبب هو
 عدم ضعف الباشر الا في مقدار النصف مثلا هذا لكن لانضاف ان هذا لا ينعى عدم كونه جودا على ظاهر الاجزاء
 ومستند بطلان مجموعها لا يجد في صورة التناوب في حكم سواء كان بين السبب المباشر وبين السببين لان
 الاستناد العرفي الذي يملك بكونه مفعلا قائم وكل منهما مستند وان كان الاطلاق او افي مستندا اليها معا وذلك
 لان الاستناد المقرب في التسبب إنما هو الاستناد الناقص الواقع في الذي يتسارع الزحف في عدم استنادا تاما عند
 العذر ان وعدم تدخله في اختياره في حركة متروكة لا يربطان مثل هذا الاستناد يمكن تعدد قيامه بحالين على
 الاستقلال وان امتنع ذلك في الاستناد التام الواقع في اذ فباجتماع السببين المجرد عن تدخله فعل اختياره
 اخر غيرهما قد يحوي عدم قيام الاستناد العرفي فيهما معا بخلافه وكذا في صورة اجتماع السبب المباشر والباشر
 بل الظاهر يحوي النسبة العرفية بالنسبة الى كل واحد مستقلا لان بناءها على التأثير الناقص فحينئذ الحكم
 بالاختيار دون التشريك فلا بد ان يستند في التشريك الذي هو ظاهر لا خطاب الى الاتفاق ولا اجتماع الا ان يدعى
 زيادة على دعوى كون المناط في سبب لضمان من التسبب المباشر هو النسبة العرفية كي يتجه الحكم بقدر
 المباشر الاقوى من دون تمتك بالاجماع ان المستفاد قد دله ان الاتفاق المباشر والتسبب هو سببتيه
 التسبب والمباشرة بشرط عدم اجتماع مع ملة على ان سائر اسباب الشرعية نظيرة زيادة كراهة اليد على
 مثل العفارة ان سبب القمان انما هو الاستقلال باليد لازمة بشرط عدم انضمام الاخرى اليها في سببها بان
 الكل دون النصف فيكون السبب الشرعي القمان في السبب هو التأثير الناقص المستجمع للشرائط المنبوية التي هي
 بمسألة في حقه وفي قسام المباشرة وفي المباشرة هو الفعل المستلزم الواجب للثلف الباشر الجاع لمثله وسببها
 في القوة التي تشر الى ميزوا في دفع الاشكال يتجه لشرائين من دون الاستناد الى الاجتماع بان يمكن ارجاع هذا كله
 الى بعض ما اعتبرنا في المناط المستند من اعتبار عدم تدخله في اختياره اخر قائم اذا تعد السبب المباشر
 امتنع انضافا في كل منهما لهذا المناط ضرورة ذوال قيد عند المدخلية في كل منهما على ان زيادة ثبوتيهما معا لان
 المنصف بالجرء عن الفعل الاختياري انما هو مجموع السببين والمباشرة بينهما فلو قلنا ان الحكم ببعض الكلام المتعلق
 بالمقام فانظر الى المرام بقى شيء وهو ان النسبة العرفية ربما توجد في طرف المباشرة انهم يحكمون بالقمان كسبر
 ويجهلون من صور ضعف المباشرة وذلك مثل ان يكون مباشرة الاما لا يجلد دفع الضرر من نفس مع صدور
 اصل الفعل عن اختياره وشعورك اذا دفع عن نفسه ذابة حتى وقعت في السبب النفع او يكون كراهة او فخره وان
 الاملا وقائه لا شبهة في ان الثلف منسوب اليه عرفا دون السبب هذا ايضا باننا في الذي فكرنا من انه
 صدق في التبرع او يمكن دفع الاما لان فعل المباشرة في مثل العرض وان كان محصلا ضمن النسبة الا ان عند

في حكم اجتماع السبب المبني

٣٧

الضمان بسببه مستند الى كونه غنيا باغنى الذي ذكرنا في السبب فيكون توجه الضمان الى فاعل السبب لاجل انه ليس من يغني غيره في امره من المروية فيكون كما لو جرد من داخله بفعل اختياره اما اذا انفصل اختياره عما كان الضمان عنه شرعا يكون في حكم الغير اختياره من هذه الجهة مع ان نسبة التلف الى المكون والمكون راوول لكلام كما ان حكمه صكضما بما ايصم كذا لا لا لغد واما المنة بالضم على الغار والمكون لا احد ضمان المكون والمكون راوول كما بانى هذا وقد يوجب تقديم المباشرة بان نسبته ليس من سباب الضمان لا بعدد ونسبته لاجل ان لا يدور نحو هذا من سباب الضمان فانها سبب للضمان من جنسها وان كان جوبح قال بديل معلقا على التلف الشرط ذلك ان السبب من حيث هو يغني قبل ترتيبه لا ليس يقابل الجمل الامول والاضطر ضمان فاعله وعنده فلا يقال ان حافر البئر في طريق السبب ضرر من الاموال المستطرين وانضمهم في حين الضرر قبل اجبا التلف فانهم المباشرة فقد تحقق سبب الضمان من دون ان يكون هناك سبب ضمان فاما في الاموال المضمون فان الاموال تعلق بالامر مضمون على غير التلف هو الغاصب فيكون قتيلا فاما السبب تضمن كل منه ما يجزى فلا وجه لضمنا فاعل السبب بعد فرض وجود سبب اخر قبل ان يتصف فاعله بالسبب للضمان ثم جرد هذا هو الكلام في وج تقديم المباشرة واما الجمل الثالث في معنى غير القوي عن الضعيف فالظاهر ان ميزان قوة المباشرة ضد الاموال مع الفصل كونه اما افا ومع الاختيار فلو اتفق احد الامر كان المباشرة ضعيفة من غير فرق في حال النوم فيضمن ولو مع السبب الا كان مناط الضعف فاما في الاموال لا ذلك لشرعي الرخصة الشرعية فلم يكن كذا لتكان السبب ضعيفا وهذا هو الاسباب لكلام النوم وانضم منه القول بكون المباشرة في مظهر في صورة الاذن بناء على ان استثناء المكون من تقديم المباشرة استثناء منقطع راجع الى فاعل السبب الضمان عليها لا الى نفس الضمان كما سيأتي الاشارة اليه واما الجمل الثاني اعقوب حكم صورة تساويهما في القوة والضعف فظهر ان التفرقة كما ظهر ايضا ليله وسياتي في اجتماع السببين لكن قد يقال ان هذا امر مفقود بعد ما عرفت ما ذكرنا في ميزان القوة والضعف لان مقتضاها عدم وجود ضعف المباشرة هو علم فاعله عن مساواته مع السبب لعله لئلا نجد في كلمات مناج الفقه الغرض له حكم السبب الله العالم بخفايا الامور التفاضل بعد ما ذكرنا لاختلاف فاعله تقديم المباشرة على سبب استثنائها صورة ضعفه لاجل ان المكون لمكونها باسناد الضمان على الغار والمكون ولعلمهم اذ ادوا بالفرور مطلقا لجهل الاشياء عن مطلق الشيء اما عدم الاستدلال في الاولى اغنى لاجل ان المراد به توجه الضمان ببدا الى المكون ثم فاعله فلا شيء على المكون المباشرة راسا لانه يرجع اليه ابتداء ويرجع هو الى من اكرمه وان كان ظاهرا عبادة الروضة حيث جعله مثل المكون واما من يظن الاستدلال ذلك لان الظاهر بل انقطع عند خلاف الاشكال في برائة فاعله المكون وعدم توجه الضمان اليه لصله والدليل عليه مور الاول انساب الفعل وهو التلفع الى المكون مستبلا يقال ان استكره عليه فيجوز الغير مثلا انه التلفع فيشهد به قولك في الامير لادامع ان اميرك مرزبان يكون اضعف من لاجل ان لا يخفى ان

والسبب في ضمان المكون والمكون راوول

وغيره

منه

فأعده الأخوان بناء على شمولها لكل فعل مخصص فيه شرعا وعرفا وان لم يكن حسنا بالتسبب إلى الغير كما مر فان كان
 المفضو به دفع الضرر عن النفس والمال حرك في حسن **الثالث** منافاة حكمه الاذن الشرعي للضمان معا وان
 لم يكن لازما فمما يميز بين الاذن وعدم الضمان لان الاذن في ما لا ينافي للغير حال الاكرام بما
 هو لا يجلد دفع الضرر عن المكره نفسا او مائنا فيه ضمانا فيه المناسف التي قد يزيد على ما يندفع به الاكرام من الضرر ولا
 بد من صلاحيته لانه لا ينفك انما هو بجوارحه لا غير دفع الضرر عن النفس مطلقا فانه يختص بنيل المقام المفروض فيه
 توجه الضرر الى المكره عليه بنده **توضيح** ذلك ان الضرر اذا توجه الى الشخص ابتداء لم يجر دفعه باضرار الغير فلو دفع
 في ضرر من دفع باضرار الغير يجرى مثل ان يقال لا حد اريد منك زها من الكرامة من لسترة فليس له اجبا **الرابع**
 دفعا للضرر عن النفس وان توجه الى الغير لا جازا ذكابه اذا سئل عنه عدم الاذن كما بضرر او مثله او دفعه بغير الاذن
 والحق فيه ان القسم لا يجرى لان الاكرام على الاكرام من توجه الى الغير بحيث يستلزم عدم اذنته بضرر الضرر على الاكرام
الرابع دليل دفع المقام عما استكرهوا عليه فان لمع في مثل المقام في الجملة فينبغي ان لم يكن مطردا **واما** عند
 الاستفراغ الثاني اعني الضعف في الغرور والقد والمعلوم المتيقن من ان الضمان بالآخره يرجع الى الغار واما ان الضمان
 هل يتوجه اليه ابتداء فلا شيء الى المرد واصل كما المكره والى المرد ابتداء ثم يرجع هو الى الغار ويحتمل ان لا يكون
 الرجوع اليه ابتداء وبين الرجوع الى المرد ويرجع هو اليه ونقصيل بين ما اذا كان للغار يد على المال وسبب
 للضمان سوى الغرور فالثالث **والا** فالثاني وجوه او قول لا ينبغي كون الاقوى لاخير يظهر وجهه بعد ترتيب
 بقية الاختلافات **الاول** قضاه ما يستدل به عليه ان الجهل بالضرر صانعا سببا للضعف المباشر وقد
 صرحوا في باب الدليات ان الضمان مع ضعفه يتوجه الى ذي السبب ابتداء من غير تكبر ترجحا جانبا الاقوى مثل ترجيح
 المباشر عليه كما شهد به قضاةهم بعد ثبوت الدافع في البرقع جهالة انها لفظه وخوفنا وحكمهم بضمان خافرا لغيره
 وغير ذلك من صور ضعف المباشر المتفق عليها في باب الدليات كما يظهر من لا حظها لكن يذوقه ان الجهل باصل البرور
 نحو ما ليس مع العلم يكون الفصل منلفا غير الجهل يكون لانلاف متعلما بما لا ينبغي مع العلم باصل لانلاف فتصده
 فان الاول في مرتبة من الضعف بحيث توجب سلب الاستناد العرفي عن المباشر فانما سبب الضمان في مرتبة ذي
 السبب بخلاف الثاني فان لانلاف عن قصد وشعور واداء لا يستدعيها الا الى مباشرة لان الجهل بالحكم الشرعي
 وهو كون لانلاف مضمنا لعلفه بما لا غير دخل له في التثنية يعرفه اليه عشرة اقسام مع زيادة بعض الشروط في
 سبب التثنية والمباشرة للضمان فان قلت قد حكوا ايضا ان لبيبة لو بين كذبها بعد حكم الحاكم فكيف لان
 الحكم به للحكوم له وهذا يدل على ان ضعف المباشر بالضرر وكضعفها سائر اقسام الجهل فلا توجه الرجوع الى المرد
 بل لا بد من الرجوع الى الغار ابتداء فقلت مع ان ما ذكره معارض بما ذكره هنا من جواز الرجوع الى المرد كما هو
 ظاهر للمنفعة والوقفة وضربها ويزيح القول الحكم في الرابع في من قدم اليه طعاما فأكاه يمكن ان لا يكون خروجه على
 وجه الاطلاق لشمال الصورة علم المذبح بكذبها وكن بل لدعوى بان كان كاذبا في دعوى ان كان غاما بكذبته

هذا هو الوجه في
 دفع الضرر عن النفس
 والمال

٣٩ في حكم اجتماع السبب المتعدد

فان مقتضى القاعدة تضمن مذكر غرور وكونه غايته الاطلاق واما الاحتمال الثاني ^{مستلزم} فلو عوقبها كان للغرور سبب للضمان ووضع لها ضرورة عدم مانع من الرجوع الى الخارج وجود سببه على ما هو المفروض لان تضمن الغرور يجمع مع تضمنيه اذا كان سببا مستغنيا كالتضمن للضمان لما لا يغادرا اذا لم يكن به بدغير وجهه كما ياتي واما الاحتمال الثالث وهو الوجه الثاني فان مقتضى ما يستدل به ما سبق من ان اجتماع السبب والمباشر من ان قضية القاعدة لا يخلو بها تلك بل ذاتي تضمن اهما شاء نظر الى استقلال كل من السبب المباشر في القضاء للضمان لا خلافا لاجتماعه في ذلك في صورة قوة المباشرة بالاجتماع ومنهنا لا اجماع على بطلان التخيير لو لم يكن عليه فحينئذ نقول به وجوبه قد ظهر مما خففنا سابقا حيث بينا ان سبب ضمان تعديله في الاطلاق لسببا او مباشرة والاولى الواحد خارجا ان نسب ما في سببه هو نقصان غير الاكافي في صورة قوة نظريته وان نسب الى المباشرة كذلك ان نسب اليها ما فيها ضامن احد فيسقط التخيير ايضا ودعوى خلافها للتسبب معروفة فنادما وان التسبب يعني خرابا لشيء للضمان موقوف على وجود التلذد الخارج الى اخر ما ذكرنا ثبت ان لا قوى هو التخصيص فاصل ان ذلك مع عدم وجود سبب ضمان خرابا لنسبة الى الخارج غير المفروض لا يرجع اليه لقوة المباشرة كما بينا في ترتيب الاحتمال الاول ومع وجوده يرجع اليه فخرافته وبطل الرجوع الى الغرور بسبب الاطلاق واما الغرور فهو يرجع الى الخارج على كل حال قاطع وجود سبب ضمان الغرور فواضح كما ذكرناه في تعاقب الايام من ان الذي يستقر التلذد عند يرجع مع غروره الى غيره لا الى غيره ولا يرجع الى احد اذا كان عالما وتحت حقيقة وهي ان الغارم بعد غرامه يصيرها لك العين المتألمة فان كان غايما غير مفرز كان نفعه وانما مع علمه بان هذا الاطلاق سبب للغرامه بمنزلة قبضه للعين فيخرج النافون عن هذه تلك العين واما مع جهل سبب مثل ان اليد الى الاغواض المستقرة في دفع النافون ومقتضى القاعدة جواز رجوعه الى كل منهم من غير فرق بين الغارم وبينه لكن الغارم باعتبار جهله ونقصه للغرور كان كمن لم يعلم العين الى صاحبها فلهذا حكم بالانحياز اليه غرورا فان وجهه انما الغارم هنا ان اذا لم يتحقق مع جهل المالك بان ما يجمع مال نفسه بعد سقوط الاستيلاء انما المعتبر بالقبض لا غير لعمري فان وصول العين بهذا التلذد بمنزلة الايضال في حقه فلا يرجع اليهم واما مع عدم وجود سبب ضمان الغارم سببا لغرامه فيكون ضامما لما يعرفه اذ ليس معه مباشرة في ذلك حتى يرجع اليه وانما قلت مباشرة للغرور للاطلاق مباشرة من غيرهم نفسا بصره وبما شرقي كما ذكرناه ولا رجوع له على عار سبب لنا مباشرة ضعيفة بالقياس الى التعزيم وان كانت قوية بالنسبة الى اندف ما كان سببا حتمية والتسبب في ذلك ما اشترى اليه في دفع الاحتمال الاول من ان المباشرة اذا جردت عن العلم بكونها مباشرة لا تطلق من حيث كونه تلك فان كانت ضعيفة بالنسبة الى السبب ان افترقت بصندوق حصل الفعل لدى حصوله لا تطلق كالتدفع في اليد بغطاء فانطلاق الغرور بالنسبة الى كونه تارافا قاتبا للضمان انما القوي من سبب الغارم بالنسبة اليه لكونه ملحقا اليه من حيث كونه لادان بالقياس الى التعزيم نفسه وكونه موجبا للاستعانة منه ضعفا للتسبب غفرا التعزيم بالنسبة اليه لانه جاهل بكونه تارافا

كتاب الغصب

٤٠

هذا مضمنا ونوجبا للفرقة فانهم هذا لكن فتيته هذا الفصل الذي اخبرنا من عدم جواز رجوع المالك الى النار
ابتداء اذ لم يكن له يدعي على عدم الاجماع على جوازه ابتداء لم كما هو الظاهر من بناء على نزيل الاتفاق عليه في مسئلة
من قدم طعاما على صورة اليد كما هو موضح في المحقق حيث ذكر بعنوان من غصب طعاما فاطعمه الغير وظاهر القيل
الغير عنه بمن قدم طعاما كالعلامة نظرا الى ظهور اقدم الى كون المقدم زائدا وصارحه فيه ولا يعين ضرورة ظاهر
قولهم من باب استغفار الضمان على النار والمناجاة بالرجوع الى المرفوع رابعا بخلاف على مجرد الضمان وجعل المرفوع
كالكر في عدم توجبا لضمان اليه وذلك كما هو المحقق المعلوم عندهم من عدم التخيير بين الاخذ بالنسب
والبناشرة وبين السببين كما بينا مرارا ثم ان في مقام الاشكال فيهم ان قولهم بعدم ضمان المباشرة ضعيف
بالجمل غير المرفوع كما لنضع في البناشرة من ان لقولهم بالثبوت في السببين للمفاريين وترجيح السابق كما ياتي
لان المباشرة بل في الضعف ما باع لا يقصر عن قوة التسيب لا بحيث يغلب به النسبة العرفية كما في الاكراه
المرفوع وان الجهل بعنوان كون الفعل ملافا مع كونه فعلا اختياريا مرفوعا بالفسد والارادة والعقد
العرفي لا توجب سلب النسبة راسا غاية الامر كون المباشرة احد طرفي النسبة والطرف الاخر هو فاعل
السبب وان حصل الجهل بما اذا لم يكن المباشرة صدقانا فادد عليه ان المباشرة على غير هذا وان لا يوجب
ولو مع العلم كمن دفع في البئر حافظة لنفسه حيث يتوقف الخطر عليه فانه لا يوجب لضمان على الظاهر للمنفق
عليه بحكم قاعدة الاخسان والاذن شرعي كما مر والله اعلم **الفصل في اجتماع السببين** ظاهر
الاكثر بل المشهور ان لضمان يتوجه الى سببها نائرا وجودا كالضمان المستند الى وضع الحجر على البئر او
لوقوع فيها فالضمان على الواضع لانه سبب سبق نائرا فواجب ضمان النالف اليه عرفا فلا يكون
لضمان الاخر كما تقدم في المباشرة لاجتماع مع السبب وتوضيح المقام ان لضمان المستند الى الانساب يتبادر
بحسب ثمانية ترتيبا لتلف عملها وفضيلة على انحاء ثلثة **احد** ما يحكم به مجرد وجود السبب الخارج
ومثل لضمان ليس كالضمان باليد قبل التلف كما اشترط اليه سابقا لان اول الناس انفسهم ليس في هذه
خاف البئر مثلا عند انا قبل حصول الخارج بسبب خلاف المال في اليد العادية في ضمان ذي اليد فعلا
قبل تلفه كما هو واضح **وثانيها** ما يحكم به بعد وجود العلة قبل تحقق العلول اي ان تلك لضمان الحكم
به في حال لغيره الموجه للوقوع في البئر قبل حصول هلاكه فانه على نحو اخر من ضمان يغير الاول لغيره
من الخبير اي نظرا لشغال لانه سبب لئالف بل هو من غير جهة عرفا وهذا مثل ضمان ليدجين وجو
العين بالنسبة الى لئالف لئالف لا بالنسبة الى ودفها وهذا ان لضمان لا يتوقفان على جعل التلف الخارج
وما ذكرنا سابقا من ان السبب ليس سببا لضمان بمجرد دخوله في بدل بشرط في اصل السببته هو الاصل
والتلف الخارج غير باظر الى من ينزل الى العلول **وثالثها** ما يحكم به بعد تحقق التلف الخارج
هو اشغال لانه سبب لئالف من غير ان يغير الانساب المستند الى هذا الضمان لا يقتل ان يكون

وان

قال في المحققين
في ضمان النالف

قبل وجود بئره
بغيره على التلف
في الخارج

حصول

الكلام في جماع السبب

١٤

كلام في جماع السبب

على وجه الترقيب لان لئلف كل منهما في علية اللزمان فاذا تحقق انصف كل منهما ابا لعلته والسبب الثاني
 في الزمان في مرتبة واحدة ولو كان وجود بعضها او اثره خارجا كما لزم في سبق في الاخر وتما يفاوت في تأثيراتها في
 الزمان بحسب السبق واللحوق بالنسبة الى احد الطرفين لا ولين لكن اثر الزمان الاول لما كان فينا حتى كانت
 يجوز سلب الزمان عنه كما سلبنا انفا روى السبق واللحوق في ما يترابط بالنسبة الى الغنم الثاني لغرب من الفعل
 ومن حكم ما شررهما في الزمان في صورة الترقيب وتقدم احدهما على الاخر في ما يترابط بالنسبة الى الغنم الاخر
 المفعول المتجر ولعل نظر المشهور هو الضوابط لان لئلف من بروز واحد السببين كانت قد تجر عن انزلة اللزوم
 على الهلاك منزلة الحال المفعول لا ترتيبه لئلف هذا الثاني يتسبب ليله لا فاعل ذلك السبب لان لتاثيرات المرتبة
 على ذلك لتاثير مفقوده في مرتبة ذاته ورتبته وبعد توجه لتسبب العرقية لئلف في المسئلة احتمالات ثلثة
 اخرى غير الاحتمالين المذكورين **احدها** التضمن بالاستتبع وجود في الخارج وان كانا اخر في التاثير كما تبين
 في المثال المتقدم وهذا الاحتمال لا مخرج به غير ان بعض فرائد البنازة الحكمة عن الذكر يومه خصوصاً ما
 ذكره اخر من الحكم بالتركيب في صورة المقارنة لان ظاهراً وصريحاً لا يخلو السبق واللحوق في وجوه السببين
 لا في تاثيرهما اذ لا يعقل الاثران بين الاثرين فيما ذكرنا امثال الغنم وضع الحجر في التاثير ما نأنا غير متصور
 فضلاً عن الاثران في الرتبة اللهم الا ان يجعل فرض الاثران في غير الفرض الذي مثله للترتيب ان اشركا
 في اصل المثال اعنى وضع الحجر في التبر ان يكون مراد من وضع الحجر في صورة الاثران وضعه التبر عليه كما هو
 المفروض في صورة الترقيب فاذينا في جعل كلامه في صورة الترقيب في التاثير دون الوجود لكن يمكن القول ان
 اثر الحجر موضوع في التبر اثره مؤخر عن اثر التبر كما يكون ايضا ان اجتماع امثلة امثلهما لتاثيرين وكيف كان فابعد
 من جعل كلامه على الاستتبع لتاثير كما لعله يستفاد من تعليله حيث قال لانه في المتقدم السبب المؤثر في سبب
 فلا ف فكان اولي بالزمان لان السبب يجتمع حصول سببه فيه فوضع الحجر موجباً انتهى وثانها ان يقال
 المناخر وجوده اتم من وضع الحجر وخطر التبر كان مؤثراً في الوجود فيمن به وهذا الاحتمال يحكى عن الفاصل
 ولا يخفى من جودة وجهاه لان لتسبب الاول لما توقف تاثيره على وجود سبب الاول لما توقف تاثيره على وجود سبب
 الاخر فصار كما انه غير سبب حقيقة في نفسه ان سببه فله صلاته من وجود السبب الثاني كغيره في جنب الحجر
 ضوع في الطريق فان مجرد وضع الحجر اذا فرض عدم سببيه للتلف مظهر ولو جازنا الا بعد من جهة سبب
 السببية عنه في نفسه والقول بان حرجية بمنزلة ايجاد السبب في الحاصل ان الشيء الغير المؤثر في التلف لا بعد من
 اخرائيه معدود في عداد المعذات لا الانساب فانهم وايضا السبب مما يؤثر في الزمان مع علم فعله خيراً وخر
 فاذا انحلال بينه وبين تلف فعله اخبار في خرو لو كان ذلك المحلل سبباً في ان المباشرة صحيح الاستناد الغرض في
 لو كان ذلك المحلل مؤثراً في لا يلا في هذا الاحتمال يمكن ان يكون لئلف لان الفاضل ذكر الاحتمال الاول وانه
 نجد ولا حكي عن غيره وثالثها الحول على المناخر تاثيره لانه السبب قريب من الاول الذي هو المضمون في هذا

على الاول من
الحجر

كتاب الغصب

٤٢

فأشبه به ومع ذلك فهو ضعيف يظهر وجهه لضعف من يوجبها كلام المشهور فراجع وأما بقى شيء فموانىء المذهب
 السنين لغيره هو المراد من الاجتماع في الباشرة بان يشترط ثبات انجاء سبب احد للضمان كما يشترط في انجاء
 على واحدة له ضرورة ان المراد بسبب الضمان ليس الا مقتضى من مقتضيات تلك شرطاً من شرطه وانفصالاً
 عليهما التلّف يكونان لا محالة شرطين لا محالة شرط ولا ضابطه لان كلاً له دخل في تحقق الفعل بعد مقتضى
 مستقلة وشرطاً من غير خلاف لانه فانها امر واحد بسبب او مركب يكون فبما يشخص او شخصين فالمراد بالاجتماع
 السببية ان يجاد كل منهما سبباً مستقلاً لا سبباً لاجتماع شخصين مقتضى واحد لان جزء ذلك لا يجاد مقتضى
 مقتضى مستقلة ومن هنا التفت ان الحكم في اجتماع السببين يختص في ترجيح أحد على الآخر دون التثنية ومع
 عدم الترجيح فالفرقة او الخيرة لكليهما ما لم يجد الفاعل فيما ولسل الكوجه فيه ان السبب لفرقة في السببين المجموعين فاما
 بهما معاً كما لا يشترط انما باثنين فانهم واما مل والله العالم **النقاط** ورسبب بعض الكلام في تصرف الفاعل
 في املاكه الذي ضرراً على الغير وتقول مناه في توضع ذلك ان من تصرف في ملكه فانه غير مكن رسله في
 ملكه فاعرق غيره واجه نادافاً خرق فالكلام بانه في حكمه التكليف واخرى في حكمه الوضعية فتعبدل القول في
 الاول فموانىء للتصرف المضار كان تركه مما يضرب بالمالك ما لا او بد ما فلا شك في جواز لان قاعدة حرم
 الاضرار المستفادة من التواهي قوله عليه السلام الا ضرراً ولا ضرراً معاضة بمثلها في الجانبين فبهي قاعدة السلطنة
 مبني على معارضة نعم في مراعاة اكثر الضررين واهمهما كلام واما مل لكن لا تظهر ان قاعدة الامة في تعارض
 حقوق مراعاة في اتمام فلو كان ضرراً لما كان تركه للتصرف احد ضرراً تجاراً كما جاز له التصرف ايضا اذ
 الضرر ذات يتبع المحظورات كاشه ما كانت ودفع الضرر عن النفس والمال الواجب بحكم العقل والنقل والضرر
 لانه لا ينافي ما شئ من المحظورات من هذا اطلقوا قول بعدم ضمان المكفر مع ان لا كراهية بما يرتفع شئ يسير
 لا يكون فيه التالف ضراً فانه لم يقيد احدهما اذا كان ضرراً لا مشاع من الاضرار مشابهاً للعبث لئلا يفتقد
 ان يقال ضرراً لما لا ينافي ما لا التالف لا كراهية فيرجع الى المكفر بالكثر فيكون ضرراً لا مشاع سلباً عن
 المعارض وحياً لا جابر لضرراً الغير فاعلم ان لا وجب عليه مراعاة الامة وفيه ان الحكم الشرعي يرجع الى
 الى المكفر لا يهتض من تعارض الرجوع الى قاعدة الامة لو كانت جارية فيما لو دار الامر بين الضرر والاضرار بل
 الامر بالاكس لان مراعاة هذا القاعدة على تعارض ثبوتها توجب ترجيح جانبها لك اذا كان ضرراً اكثر من ضرر
 المكفر فيجب على المكفر الا مشاع عن الاضرار وتخلل ضرره القليل بالنسبة الى ضرر المالك ثم يرجع الى المكفر
 نظيره فاما مل في رجوع المالك بغير مراعاة هذه القاعدة على الملاك ضيق عظيم وخرج شديد عليها لان
 طباع الناس يميلون على صلاح انفسهم واما اكرم ورفع النصاب عنها فلو اخص جواز ذلك شرعاً بما اذا لم يكن
 ضرراً لغير المرتب على صلاحه رفعة اكثر وجب عليها النظر في اخرى عند التصرف لئلا ينصرف الغير بها لمؤثر
 من ضرره من ضررين وجوع واضح يمكن ان يجابه بقاعدة الضرر ثم اذا كان الضرر المرتب انما يوجب فله

هذا هو الوجه في ان
 الضرر الذي يوجب
 ضمان المالك
 هو الضرر الذي
 يوجب ضمان
 المالك

هذا هو الوجه في ان
 الضرر الذي يوجب
 ضمان المالك
 هو الضرر الذي
 يوجب ضمان
 المالك

ولو حصل من سبب آخر كلف النفس صبيحة عليه لا مشاعرا لصرفها لغيره فذلك من باب التصرف كما ينبغي عليه
 بين المال في الجاه الغريب مثلا وهذا ليس من باب دوران الامرين للضرر والاضرار كما لا يخفى هذا اذا كان الضرر
 فما يضر بالمالك بتركه وان كان لا يضره فاما فيما يضر بالغير فيضن ولا على التفاضل ما ان يكون هناك
 امانه التعدي والتسليم لا اما صورة العلم مع وجود الامارة فهو جواز التصرف وعدمها وجهاان متبينان
 على ترجيح احد القاعدتين قاعدة السلطنة وقاعدة نفى الضرر وعلى الاخرى ان مقام من تعارض القاعدتين
 وهذا يرجح القاعدة الاولى حتى قاعدة السلطنة بمثل ما ذكرنا في القسم الاول بناء على ما ذكره العلامة في محكي بعض
 كتبه خلافا لبعض الفقهاء القائل بتقديم قاعدة الضرر وتحكمها عليها من ان تصرف المالك في ملكه لا يضره في نفسه ضررا
 وخرج وان لم يكن فيما يضره المالك بتركه ما لا اريد بالان وضع الملك شرعا عرفا على الانتفاع به بحسب لدوام
 النفسانية وجعل المال عنه ضررا عليه فتكون قاعدة نفى الضرر معارضة بمثلها وتسلم قاعدة السلطنة فقلت
 اكثر الخيارات قد ثبتت بقاعدة الضرر وتحكمها على فائدة السلطنة المقتضية للزم العقود التجارية وكذا
 الشفعة قد ثبتت لاجلها وبالجملة مورد درجيان قاعدة الضرر لم يغلب بقاعدة السلطنة وليس هذا الا لاجل عدم
 كون ترك الضرر مجرده ضررا فقلت لا معارضة بين القاعدتين فيما ذكرنا لان الضرر ينظر الى مداول او قوا
 بالعقود ويحكم عليه لا ينظر الى قاعدة السلطنة وبالجملة ينبغي بالضرر فاذا هذا ملكا لازما ولا ينبغي سلطنة
 المالك بعد استنفاد ملكه كما تجوز فيه وكذا يحكم بقاعدة الضرر بعدم انتقال النصف المشاع الى الاجنة على نحو
 سائر الاموال المجردة عن حقوق الناس بل على نحو تعاون بقوى الشفع ومذا غير يحكم لاضرر عليها مع تمام الملك
 استنفاده كما لا يخفى فان قلت مورد رد رواية الضرر مجرى قاعدة السلطنة ولا يتجسس بالورد غير جائز قلت ليس لان
 لان سيرة بن جندب لم يكن ممنوعا من التصرف في مملكته والرد اليها بل عن مخصوص من الرد وهو الدخول بدو
 الاستيذان ولا ينافي عدم كون مثله ضررا لان تركه فانما التصرف لنفسه وبعد ضررا وانما راس بعض القادة
 صورة المنشاية في تحصيل المقتصد فليس بضرر رفع الشخص من قطع مملكته راسا ضرر وعن قطعها ليلالا او
 عن بعض خصوصيات القطع ليس بضرر فكذا كذا مع ان تسلط الناس ليس حكما مجعلا شرعا حتى يرفع
 بقوله لا شرع على منشأه في معناه بل امر عرفي مكره في طباع العقلاء وقوله ان الناس مسلطون على الهما
 ايضا هذا الامر عرفي كيف والمال السلطنة عليه ما هو ذوق السلطنة والتسلط على امر بما هو مباح للناسط لا
 محتمل له سوى لا مضى لكن هذا الكلام على تقدير صحة انما يرفع الضرر وانما فيه الا دلة الحق للاضرار
 مثل قوله نعم انما كان النفس غير مضى فلا ينبغي فيها لان مقتضاها اخر الاضرار كما ان هذا غاية ما يقال
 في توجيه كلام العلامة وفيه نظر فاضح لان ترك التصرف في المالك اذا لم يترتب عليه نقصه انما هو البطلان كما
 هو المفروض فليس ضررا وانما الضرر هو جبن المالك منصفان فتفاد المنع ربما يؤثر في صحة قوله حيث
 الضرر والضرر بالنسبة من المنع الشرعي وجبته غير فروع وان كان شانه الحكومة على الاحكام المجعولة للضرر

وحيث ان الضرر لا يضره المالك بتركه ما لا اريد بالان وضع الملك شرعا عرفا على الانتفاع به بحسب لدوام النفسانية وجعل المال عنه ضررا عليه فتكون قاعدة نفى الضرر معارضة بمثلها وتسلم قاعدة السلطنة فقلت اكثر الخيارات قد ثبتت بقاعدة الضرر وتحكمها على فائدة السلطنة المقتضية للزم العقود التجارية وكذا الشفعة قد ثبتت لاجلها وبالجملة مورد درجيان قاعدة الضرر لم يغلب بقاعدة السلطنة وليس هذا الا لاجل عدم كون ترك الضرر مجرده ضررا فقلت لا معارضة بين القاعدتين فيما ذكرنا لان الضرر ينظر الى مداول او قوا بالعقود ويحكم عليه لا ينظر الى قاعدة السلطنة وبالجملة ينبغي بالضرر فاذا هذا ملكا لازما ولا ينبغي سلطنة المالك بعد استنفاد ملكه كما تجوز فيه وكذا يحكم بقاعدة الضرر بعدم انتقال النصف المشاع الى الاجنة على نحو سائر الاموال المجردة عن حقوق الناس بل على نحو تعاون بقوى الشفع ومذا غير يحكم لاضرر عليها مع تمام الملك استنفاده كما لا يخفى فان قلت مورد رد رواية الضرر مجرى قاعدة السلطنة ولا يتجسس بالورد غير جائز قلت ليس لان لان سيرة بن جندب لم يكن ممنوعا من التصرف في مملكته والرد اليها بل عن مخصوص من الرد وهو الدخول بدو الاستيذان ولا ينافي عدم كون مثله ضررا لان تركه فانما التصرف لنفسه وبعد ضررا وانما راس بعض القادة صورة المنشاية في تحصيل المقتصد فليس بضرر رفع الشخص من قطع مملكته راسا ضرر وعن قطعها ليلالا او عن بعض خصوصيات القطع ليس بضرر فكذا كذا مع ان تسلط الناس ليس حكما مجعلا شرعا حتى يرفع بقوله لا شرع على منشأه في معناه بل امر عرفي مكره في طباع العقلاء وقوله ان الناس مسلطون على الهما ايضا هذا الامر عرفي كيف والمال السلطنة عليه ما هو ذوق السلطنة والتسلط على امر بما هو مباح للناسط لا محتمل له سوى لا مضى لكن هذا الكلام على تقدير صحة انما يرفع الضرر وانما فيه الا دلة الحق للاضرار مثل قوله نعم انما كان النفس غير مضى فلا ينبغي فيها لان مقتضاها اخر الاضرار كما ان هذا غاية ما يقال في توجيه كلام العلامة وفيه نظر فاضح لان ترك التصرف في المالك اذا لم يترتب عليه نقصه انما هو البطلان كما هو المفروض فليس ضررا وانما الضرر هو جبن المالك منصفان فتفاد المنع ربما يؤثر في صحة قوله حيث الضرر والضرر بالنسبة من المنع الشرعي وجبته غير فروع وان كان شانه الحكومة على الاحكام المجعولة للضرر

كتاب الغصب

عم

كما حصل لان ما كان في شرعية كلها مشتمل على هذا الضرر حتى لا يجرى منه تبخر وتعلم ونحوها من اجزاء الضرر
 بهذا المعنى اذا لكانت والمنفعة من لوازم كل تكليف شرعي وعرفي وانما المرفوع به كم ضربه من امواله لئلا
 على نحو من الضرر كاجابة الفسخ البرا الشديدا والامانة مع بعض المصارف ونحوها والحاصل ان تحرير المصروف
 المالك ان كان ضررا على مالك الا انه ضرر من ضرر المحض المجرى لا من قبل الفعل فهو الذي لا يندرج تحت
 الاضرار الثاني شرعية الاحكام بل المندرج تحته لخصيص ذلك المصروف بغيره حكمه ضربه لا بد من فيه بحكم لا
 ضرر هذا اذ لم يضر من برك المصروف المقتوفون غرض من عرفي وعقلائي كالمساعاة في دفع المجموع وزيادة
 الراحة ونحوها ولا فني الحكم بغيره بقاعدة الاضرار لا يخرج عن اسكال لان برك عند الخوف من الضرر بنفسه ضرر يقع
 قطع النظر عن المحض الشرعي لان الضرر الذي لا يلزم ان يكون نقصان مال او بدل بل فوائد وغرض الفعلية
 ايضا ضرر يقع على المصلحة على اثره فانه يمتنع من نقصان الافعال العينية الحالية عن مصاديق العقلية لكن انما
 من المصلحة مع ذلك الجرمية غرضه لان عموم الاضرار كما ذكرنا مرارا من المصروفات لا يكفي في العمل بها الشاغل المقتصر
 بل لابد مع ذلك من بل بعض العلماء على ان يكون له الحكم بالجرم مثلا لان بناء الاحكام ليس على ذلك بل يصير
 في غير موضع بالجواز كما صرح به وبمسند في الشريعة ما ذكره العلامة في محكي بعض الكتب محمول على بعض الوجوه ليس
 حقيقة بعد ما لم يجد احكام به غيره وانما الحكم بالتصان منافذ لانه لا على الجرم لاجتماعه مع الاذن الشرعي
 كان عذرا وانما عرفا كما تقدم وباني والتصرف النوص في مثال هذه المومات ان العلم الاجمالي حاصل بخروج جملة
 من الاضرار الغير المتضمنة عليها في كتب الاحكام لاجتماعها في اذننا العمل بها في وادها فلا بد ان نلحق برك
 ليس من تلك الموارد المجمعة على خروجها وهذا نظر انما يحصل بحدود عمل بعض الاساطين الفاروقين بهذا
 الاضغاب الغير القاصرين عن معرفة اراء رؤسا الدين ونوابه الهادين علماء امثال عصرة الانبياء فانهم
 كثيرا من افراد الاضرار لا يرجع الى التصرف في مال الغير فحقه ليس بجرم لاجتماعه مع ثبوت برك في كتب الاحكام
 والكون غريب قاعدة الاضرار انما يجب ان يكون نواهي اخذ ذلك على الظاهر والا فلا باس بالمشهور تحريم مثل هذا الفعل
 العينية لصنارة اللهم الا ان يقال فيها مثل ما قلناه لا ضرر من العلم الاجمالي بخروج بعض افرادها اجاعا وهو
 غير مذكور في كتب الاحكام فلا بد في العمل بها ليعبر من احوالهم من الفناوي العينية ولذا تمسكت في ثبات
 الحيازات بقاعدة الاضرار لما وجدنا من قول المعندين بذلك ودعوى خروجها عن جري قاعدة السلطنة نظر
 الى التفرقة السابق من ان المذموم بقاعدة الاضرار منها انما هو تصرف المالك السلطنة بعد تحقق الاستفاد
 كما في المقام فهي افعلة لا افعلة فاعلمنا غير هذا بل ان مثل ذلك يمكن ان يقال في المقام ايضا بان يقال ان سلطنة
 المالك لم يثبت من قول الامر على التصرفات لثباته بالحقاكة فاعده الاضرار وفي ايضا افعلة لا افعلة بل لا ينص
 لهام مقام دفع على هذا الكلام والتجسس منع منه فانه نظر على التصرف في المالك الذي يحكم بانه لا يملك
 والزام تحريمه لكونه ظلما وبخوف حرم الغصب لا حرم الاطلاق ثبت بالاولوية لعلنا نعلم ان سلطنة المالك لا يملكها
 كذا

موزون

ظهر

ظهر الكلام في صورة الظن بالاضرار لان الظن بالامور المستنبطة حكم دليل لان مدار الفرق في محله لعدم اختصاصه
 بذلك الحال كما ظهر الحال ايضا في بنية الصور لان الحكم التكليفي لا يخلط بالاعتدال لا في قولنا في الجمل انما يرفع لانه
 دون الحكم واما الكلام في الحكم الوضعي فهو التمان فيعرف الحال فيه ما ذكرنا في التثنية حاصله انا ان قلنا
 بخبرنا التثنية على قاعدة الاضرار فلا اشكال في الصانع لان تسبب المحرور من عند الاضطرار ياخذ بنية كما
 يعلم من تعليمهم بعدم الضمان بالاذن لان من هو العلة في المقام فارد لهم قطعاً مغنافا الى ضرر غايمهم بذلك
 وان لم نقل بالخير ثم هذا ولكن لا نضاهي ان لا نراه بان مجرد العلة فيضطر الضمان بل الظاهر عدم الضمان لو كانت
 التثنية على خلاف القاعدة مع الجملة ان المدار في الضمان على المفرد العربي بالتثنية الى قول الناس في التثنية
 يحصل باحد من **احدهما** العلم بزيادة او الظن بها فمن شغل في ذلك فيريدون ذنبه شرعا كما جرت
 عليه ضرورة على الفيز على خلاف القاعدة مثل ان خذوا افادة فثبته التراج ووضعها في فطن لغير ونحوه مما
 يؤثر فيه لادان كان غالبا بالتثنية ضمن كونه نزيها في شخص الفعل بخارجي يجب عليه الاضمان
 كما لو كان للفعل مباحا **الثاني** كون مفرضا للثبوت التثنية لولم يعلم او يظن بالتثنية فالاضمان عند
 الفرق بين الحرام وغيره كما ستبين لو لم نقل بالخير ثم او قلنا ولم يكن الفعل خلوفا لظاهره هو الفرق بين كونه
 زائدا على قدر الحاجة وبين كونه بقدرها وبين العلم والظن بالتثنية وعدمهما ففصل الكلام فيه **ثمة**
 المراسم هو ان الاضطرار يخلو في الضمان اذا جتمع في التصرف في الملك خالين **احدهما** الزيادة
 عن قدر الحاجة **والثاني** العلم والظن بالتثنية كما انفقوا على عدمه اذا تنفي المقيدان معا بان كان
 التصرف بقدر الحاجة مع عدم العلم والظن وغيره بنسب الكلام ونقول ان التصرف اذا ان يكون في ملكه
 او في ملك غيره **والاول** ان يكون علة الاضرار الغير مباشرة لبل واسطة او مع وساطة التوليد
 او يكون مضافا وبعبارة اخرى سببا قضيها مثال **الاول** ايجاح النار المفرد في ربيع العاصف المسلم
 بنوعه ايجاح مثلا او تحت نخله ايجاح الوجب لضياع الضمان وما اشبه ذلك ثم لا يخفى مثال **الثاني** وهو
 المقتضي مثال الماء مع ممكن لما لك من الخط غنبد وبعدها **الثالث** ايجاح النار في غير هو
 العاصف فانفق الثلث الموجب للتثنية اما **الاول** فلا اشكال في حرمته لوجوه احدى فواهي الاضرار بقدره
 الاضرار كما مر الثاني فهو ذلك الغضب كما مر **الثالث** ما دل على حرمة اموال الناس كحرمة ما هم فان قدر
 الميسر من الاحرام الاجتناب عن مباشرة النار لولا انهم لم يظنوا انفسا كما مر في كتاب اللقطة لكن
 هذا اذا لم يكن زلا الاضرار ضرا اما ليل على المال لا انا ان كان يتكافأ وينبغي على السلطنة سانية من
 المعارض كما مر الكلام في ملاحظة لا ميثا بغيره قد تقدم ولذا لا اشكال في الضمان بغيره او لم يخرج من باب الا
 المضمن ثم نعم لو توقف حفظ النفس على ذلك لفسد في المفسر انفع الحكم التكليفي لغنى الحرمة في حقيقة و
 حفظ النفس والاذن في الاضرار مقدمي فلا ينافي كونه على وجه الضمان لانه القدر الموقوف عليه

منه ان يفي
 في مذهب الملا
 في إبطال الهمزة
 بوجوب التثنية

أصوليا أو غير
 وبعبارة أخرى
 سببا

كتاب الغصب

٤٤

أو جبه فيه تأمل ما الأخير ان غنى المقتضى الشرط محكم ما واحد لان المقتضى اذا لم يكن علة ومباشرة
 للاملا فخرج عن تحت ادلة الشا دلها سواء كان مقتضيا او شرطا اذ ايجاد المقتضى لا يصدق
 عاينه الاضداد ولا خلاف المحرمان بذلك لادلة وهذا ينقسم الى قسمين **أحدهما** ما كان بقدر الحاجة مع
 العلم او الظن بالسترية والظاهر عدم التجريم وعدم الضمان اما الاول فلو جود مقتضى الا باخه وعدم
 الدليل على الحرمة اما المقتضى فهو ما ورا الاول ادلة نفى المحرم فان منع الناس عن الخواص حرج بين ومنه
 واضح كما قلنا سابقا ومنه يظهر بيان ادلة نفى الحرمة **والثاني** قاعدة التسلط التسلطية عن المعارض
 كما في سبيل **والثالث** اصابة الا باخه واما عدم المانع فالان المانع موقوف على صدق الا باخه و
 الا خلاف والافلا موجب للحرمة وقد قلنا ان ايجاد شرط التلصق او مقتضيه ليس بالان اذ اضراد كما لا يخفى و
 اما الثاني اعنى عدم الضمان فلان الفعل المادون فيه لا يترتب عليه الضمان على الظاهر بل على غنى
 الاتفاق عليه لا على بعض الوجوه الا على المقود في المقام كما ستعرف وان شئت فقل ان ادلة على الصما
 الا ادلة السبب الفاصلة عن شمول تصدق الملاك كما جلا ما ظاهر الشهيد حيث يحكم بالضممان وفعل
 انه يرى بحرمة الفعل لكن بعض عبارة المحكي ظاهره صريح في عدمه وما ذكره من الحال مع جهابا بشرية فان عدم
 الاثم والضممان هنا بضرعي وفي ما بينها ان يكون ذا مد على قدر الحاجة مع عدم العلم ونظرا لتعدي مقتضى
 القاعدة ايضا عدم الاثم والضممان وهو المشهور لكن يحكى عن الشهيد التحريم بحكم بالضممان على وجهه فلعن
 نسبة لاذن وعدمه فالاستفاد من فصل اخبار الباب من مثل ما ورد في جنابات الدابة وضممان صانها
 انما هي الاثارة فانه يستفاد منه قاعدة كلية وهي ان التلصق لا بد فيها من تحفظ والتخط قد يكون عادة
 في عهد السبب قد يكون في عهد من تلف عليه فان كان في عهد السبب فافطر في الخط فهو الضمان
 مثل زنا الدابة ليل الا ان المادة جارية على حفظ الذواب وربطها في الليل فزنا لها فمربوط في
 اموال الناس وانفسهم وان كان في عهد الذي صابه لتلف فهو الضمان مثل زنا لها في التهار
 فان وضع الذواب على زنا لها في التهار لرغوى تحصيل الرزق كما هو مضمون الرواية الواردة فيه وفار
 المالك على حافظتهم ملاكهم التي تلفها الذواب كالزراع ونحوه فيقتصر في الخط فهو المفسد ولا شيء
 على صانها بخلاف الا خلاف الحاصلة من صانها بول ولو غفلان الخط عن غير الكلب في عهد جنبا
 فيضمن اذا فطر في حفظه وربطه بخلاف الخط عن بوله فانه على عهد الناس في التفریط يستند اليهم
 لالا المالك الكلب غير ذلك من المرفوع المشتمل عليها كلب لغتها منها ضمان ما الدابة بيدها على
 ركبها دون ما برجلها ووجه تطابق كلام الشهيد على هذه القاعدة ان لصرف التردد عن مقدار الخط
 مثل اطلاق النار الكية مما يخشى منه التلف ولا يترتب من شرفها الا بحد الخط عنها على عهد الخط
 اذا كان بقدر الحاجة فاذا اصابته شيئا كان ضمانه على المالك للتفریط وتوكل ما كان عنه ما كانه من

هذا اذا فطر
 من ماله في
 غيره من جنابها
 كلب المقتضى
 على ما اجابها
 المالك
 هذا اذا فطر

الخط من هنا ظهر وجه كلام المشهور انهم لان نظروا الى ان الحاج النار الكثرة من الحاجة ليس من سبب
 التي يفتقر عنها التلفتم لو كان معذرة علم وصحة ما تعدى كان كذلك فيجب على المالك الخط عنها لانه
 عدوان عرفا كما ان على المدين عدم النجاة وعن الحاجة يجب على الناس الخط عنها لان الناس مسلطون على فساد
 خواصهم من ماله فان قلت قولك في توجيه كلام الشهدان الحاج النار زاد عن الحاجة بغير عرق في غيرهم
 لان بعض واده اجاب شفا ليس مع كون الحاج اليه هو المثال لا ريب في حاج مثل المثال لو كان زاد عن
 الحاجة ليس مما لا يؤمن شدة الا بخط متخطط قلت كلام الاصحاب ليس في اجاب النار القليل بل الكثرة فالمستقيم
 الشهد عن الحاجة وغيره انما هو اجاب النار الكثرة بالنار الوفر والزيادة على هذا القيد مع ظهورها من
 العبادتين في ذلك ان القول لضمان في مثل المثال السراجين الذين يتقوا الشراية بالزيادة عنها عن الحاجة
 الى القوم مما لا يرضونه فيقتضيهما اعرضيهما **والثالث** ما كان زاد عن الحاجة مع العلم او الظن بالتعدي
 فحكمه التكليف يعرف ما ذكرناه في الثالث ان المدين على صدق الاضرار ولا خلاف ان المدين حيث ذكرنا عدم
 الصدق في القسم الاول السراجين الى المباشرة كان الوجه ايضا عدم الاثم لان الظن بالشراية والعلم لا يؤثر
 في الجرم والا لكان الوجه قول الشهدان مقدار الحاجة مع العلم بالشراية من الضمان المفروض ان المدين
 فلا اثم هنا ايضا على مشربهم نعم لو قلنا بصدق الاضرار على التبعيات انما الجرم في الغاية بغوينا كان يقد
 الحاجة وزاد عنها سواء علم بالشراية ام لا واما الحكم الوضعي اعني الضمان فالظاهر عدم الخلاف ولا اشكال فيه
 لشمول دلة التمسك فان هذا التصرف عدوان عرفا وان لم يكن محررا فان الخط عنه على عهد المالك وقد
 عرفنا ان التوجه اليه لضمان مؤمن كان الخط عنه لشراية على عهد مؤمن في ذلك كون الفعل مباحا شرعا
 اذ قد بينا في تعريف السبب وتعيينه ان الملاك هو الغدان لكن ظاهر تعليل الاصحاب بعدم الضمان حينما
 يقولون به بان الغاية اذون فيه يعطى قولهم تجرم هذا التصرف التصرف ملائمة قولهم بالضمان كما لا يخفى من
 هنا امكره عوى قول الاصحاب تجرم الاستباة بالمضنة شرعا حتى مثل ايقاف الدابة في وسط الطريق فضلا
 عن خط البئر **و اما الثاني** وهو التصرف في ملك الغير فحاصله التصرف المحرم فالظاهر ان الاصحاب نصروا
 في بعض الفروع ولو كان في الاخران المضمن منه ما لا يؤمن من شدة وسرقة لا بخط متخطط الذي هو عبارة اخرى
 عن الغدان والتفريط في حق الناس لا مطلق الحق كان الشراية به على خلاف العادة كما لو اتفق موت شخص من
 سماع غيبة او شرب خمر ونحو ذلك ملك الغير وهو له خال المباح من حيث الضمان وعدة ولا ينافي ذلك القليل
 عدم الضمان بالاذن الشرعي لانه قد عرفت ان مصب هذا القليل لا مال المفروض عن كونها سببا للشر
 ونجاسة الخط والحاصل ان الفعل المحتاج الى الخط عرفا وعادته ان وقع على وجه لا باحة للغير فان كان
 بفرض صحيح مفروق باله في العادة كما يحتاج النار الكثرة مثلك في ملك بهذا الحاجة فان تضمن وان وقع على غير
 الوجه كالتعدي عن مقدار الحاجة فهو مضمن في التفصيل بل لا بد من غير انما هو بعد احوال كون الفعل سببا لا

في تضرر الملاك في اماره الميراث

في تضرر الملاك في اماره الميراث

كتاب الغيبة

كتاب الغيبة

كتاب الغيبة

كتاب الغيبة

معه كما ان الفصل بين الشاهد عن الحاجة غيره كذا لا يفي كما ذكرنا عليك بالثامان في حصول ما ذكرنا وعليك بالثامان
 من الميزان من كلمات القوم بالفروع المشتملة عليها كتبهم ما تليها احسننا لثامان فيها جذا واصله لا على ما ذكرنا
 ان شاء الله تعالى والله اعلم بالتأطير فجله من السائل المتعلق بالنسب من ثامان الوافي صبيحة مسبه
 او نحوها انما ينعف عن الرضا من اوقلة السبع عند المحض غيره ايقه ووجه واضح لان الثامان في المسبه ايجاد
 لما زوم العلة وهي الاثر اسل الشخص لا يؤمن شروعا لبا لا يخطئ في الخط والمفروض في صدور القبول ان
 عن ذلك فيكون ذلك على عهد الملقى لكن عن ميسوط الشيخ عدم الضمان في الضيق كذا عن الفواعل المذكور
 لا اشكال في ذلك وان ذكر في محكي جامع المفاصلة في غير محله واصله الشيخ بان لا يدخل تحت اليد انما
 عنه بعض اثار الضمان مستند الى التسبب لا الى اليد **اقول** الظاهر عدم مناسلة الجواب لكلام الشيخ
 العلامة لانها لا يتعين عدم تحقق التسبب لاحضا الكلام بالقبول كذا بوضع كون الاثام في المسبه
 تسببا شرعيا مضمنا لا منع انحصار المضمون في تسبب جديا ومنها الوافي في مضمونه غير معرض للاثر اس
 السبع فاتفق لا اثر اس على خلاف العادة فمن التذكروا عدم الضمان في الضيق **اقول** نوضح الحاشية
 في هذه ونظائرهما يعرف مما ذكرنا وذكر في تحديد التسبب الشرعي ان المعتبر فيه نوع ترتيب التلطف وجمود الترتيب
 ولو ما زادوا اخطا هناك التفصيل بين التسبب المحرم وغيره بالثامان في الاول والثاني وعدا عن ذلك
 في ان الاثام السابق فلما عدم الفرق بينهما وان المضمون هو فضل يحتاج الامن من ضرره في العرف العادة الى
 لخط ولا ريب في خروج التاديب عن حد التسبب يمكن تنزيل كلام الشيخ في المسبه على ذلك الله العالم ومنها
 لو غضب ثامان لدها جوعا او جوعا لك الماشية عن حاشتها فاتفق تلفها وغضب ابنه فقتلها ولدها
 ففي المضمون الكل ترد عند المحقق لعلامة وغيره وجه الرد ليس باحكي عن غاية المراد من عدم الاستبعاد
 بالبدن وجود التسبب المضمون لا ينافي ما قل في الحكم بالشمع وجودا حاشيا لثامان ولو اتفق فيه الاستبعاد بل لا ريب
 في جهة في الكل اشك في تحقق التسبب منشا للثامان في الاول هو انه وان صدق انه لو اغضب للاهنا ما كان
 جوعا الا ان النظر للثامان يفرق بينه وبين مثل ضربته من الانساب الشرعية لان الجوع الذي علة الهلاك ليس
 بالدم تقصبا لام فليس ذلك بايجاد لما زوم العلة لانه لا يوجب مستندا الى عدم الرضا المستند الى احداث سبب
 الجوع بخلاف الوقوع في البئر الذي هو علة الهلاك فانه مستلزم لتلك البئر المحقق فيها الوقوع اذ لا مستند لذلك
 الوقوع الاطلاق البئر بخلاف ذلك الجوع الشخصي المهلك فانه مستند الى خصوص غضبه لا خربل اليه والى عدم ارضاء
 الطغل من الخارج على سبيل البدلية والشرع ذلك ان الشيء اذا كان له اسباب عديدة فلا يتعدى احد الى خصوص
 احدها وان صدق انه لو كان احدا لاسباب كصاحبه الام فباخر فيه لما خصوصية اسبب فواجب ان يكون
 المصنوع سبب الرضا في صاحبه الا ان كان او صانع الضل مع غضبه لام بعد زاول من الخارج كانت
 الاثرية كغير البئر في كونها ايجاد البئر العلة لا لغيره عند استناده الى الله لان فيه اسبابا اشبع كانت

٤٩ في جملة المسائل المتعلقة بالتبني

في جملة المسائل المتعلقة بالتبني

مقدمة فلا تصح الاستناد لعدم إجماع المتقوم بالارتضاع من الأثر في تلك الأسانيد فيقولون هذا إجماع
الشخص المفروض يقوم به مخصوص صاحب الأم نسبتة إلى غصب الأم كنيته الوقوع في البئر لها فثبت استناد
وجودها التخصيص بذكر الغصب البرقندي ولعل كلام الأصحاب في غير هذا الفرض بأن كان الغصب في حال
امتناع الرضا عن الولد من الخارج مع فلا إشكال في محله بل الحق عدم الضمان كما أن الحق الضمان في ذلك الفرض
وسهوا الوقتين العقد الفاسد للمعاوضة والبيع وأصله وخوفها فثبت الضمان سواء كان المتعاقدان جاهلين
بالفشا أو عالمين أو مختلفين وإن كان أحدهما في الأول أوضح وقد سبق منا تحقيق ذلك في بعض التفاريق
حيث تكلمنا في ضمان محل البيع للعقد الفاسد فيقول ابن من الماعدين إذا جهلا بفدا العقل مقتضى التمسك
بوجوده والمانع مفعولا الأول فهو البطلان الثاني فلا مانع ليس لا دعوى كون الأقباض من المالك
في الألف وهي ممنوعة لأن الأقباض في مقام المعاوضة يكونه أمر مستحاضا عليه ولو باعته فاده اذن تبقي معلو
به من حيث كونه ملكا للماذون دون الأذن وبعبارة أخرى متى أذن الشخص في التصرف في مال نفسه هذا
الأذن رافع للضمان وأما إذا أذن في مال غيره على أنه انتقل إلى الغير فهو في الحقيقة ترتيب ملك الغير
إلى مقتضاه وليس في فائدة على أنه ماله كما في العقود الأذنية فلو قلنا أنه لا إذن فما حقيقة كونه في محله واستد
بعض كصاحبك وغيره زيادة على قاعدة البقاء ما تضمنه بغيره بفساده ومغايرة الوجهين
منتزعة استناد القاعدة الثانية إلى الأقدام دون البطلان في ترجيح أن بناء المعاوضة على أقدم استناد
على إدخال العوضين في ممانها فالبايع مقدم على ادخال الثمن في ضمانه والمشتري على ادخال البيع فام يتحقق ما
يرفع قاعدة احترام مال المسلم مع مناد العقدة الواقعة بالاستناد إلى الأقدام يرجع حقيقة إلى الاستد
بقاعدة الاحترام مع رفع توهم تراصها على عدمها وعيا المتفق في حق حيث قال من أسباب ضمان القبض بالعقد
الفاقد محتملة للوجهين ظاهر في الأول اعني قاعدة البطلان أن ترجع إلى قاعدة الأقدام إلى بعض ما
من أسباب الضمان مثل البطلان بناء على كونها ظاهرة في دفع المانع لا بيان المقتضى كما يظهر من
القريب الذي ذكرناه مع جهلها بالفساد منه يظهر لكلام في صورة عملها البطلان فضلا عن صورة علم
أحدهما خاصة وملخص الكلام فيه أن القبض بالعقد الفاسد ولو مع العلم لا يندرج تحت الأقدام في المرفوع
عنها الضمان لأن رفع الضمان أما يحمل باذن الشارع وعدم معلوم في المقام وأما من المالك فكل ما
في دونه الجمل حرقا بحرق نعم ربما توهم أن الأقباض مع العلم بأنه لا يملكه عوضه ليطع على ما يجازا
والبد المتفرقة على مثل هذا البتة ضامنة جدا وجوابه أنه إن ارد بان العلم بعد سائر العوض شرعا رضاء
يخرج المالك عن كونه مجانا فبغيره منع واضح ضرورة عدم مدخله للحكم الشرعي حقيقة المعاوضة العرفية
والأسقط الاستدلال بمثل أحل أنه البيع أو فوا بالعقود ونحوها لأن التمسك في الشيء على هذا التقدير شك
في صدق البيعة العقد وإن ارد به ما لا ينافي كون التسليم مبينا على دخول المالك في ضمان التسليم

يؤثر في دفع الضمان والحاصل ان دفع المال الى الغير يعرض لميراثه ما عليه فحاشا لو كان العوض غير ثابت
مع علم الدافع فلم يحصل ما يرفع حكم اليد واحكامه المسمو به هنا يتبين ان العقد انما ينفذ في الضمان وان قاعدة
اليدين مجرذها لا تنفع فتقواهم ما يضمن به من يبيع يضمن به باسده باق على ظاهره الذي هو من خلية العقد في الضمان فما
يؤهم من ان فيه من اخلال الضمان في العقد الصحيح وان كان مقتضى العقد الا انه في الفاسد مستند الى ايد خاصة
من دون مداخلية العقد لئلا يفسد في حله ضرورة انه لو لم يكن المدفع بقبول المعارضه كان تسليمه من قبل المالك
ودفعه احكام اليد فان قلت بعد ما اخذ العوض الفاسد دفع العوض عوضا عنه يكون لدفعه حاشا لان المال
لا يكون له عوضان والعوض الواحد فلا خذ فهو في هذا الموضوع اي من موضوع كونه منسبا للعوض ساط
الغير على له بدل العوض فلا وجه للضمان الا على تقدير ظهوره في دفع العوض وخروجه عن ملكه كمن قال الذي هو
مناط رضائه المدفع لا شرعا قلت هذا الكلام منبج على العقد عن حقيقة المعاوضة لا ان كان رد في بيان دفع
المعوض بعد اخذ المستحق فان لم يرد المدفع من كين الدافع فهو على حقه في العقد الصحيح فضا لا عرف الفاسد لان
مقتضى الملك جازا ستراد العوض هو كما ترى وان اردت بها انه على المدفع اليه فهذا منته كونه مضمونا
عليه ومن هنا يقال ان البيع مثلا قبل القبض ضمان البائع وبعده ضمان المشتري مع انه في ملك له
فالضمان عبارة عن ضمان المضمون به عن كين الضامن فان كان صله ملكا للغير وجب عليه بقاء البديل
الى الغير ولا كان خارجا عن كية لا عن كين الضامن ان كان ملكا لنفسه فعناء ملكا لغيره شيئا على احد
لان الانسان لا يستحق على نفسه فالضمان كما ينسب الى مال الغير ينسب الى مال نفسه بغيره واحد كما عرفت فولات
انه مضمون على المدفع اليه بالعوض المستحق دون غيره قلنا نعين المسمى بما لم يرض به انتم فربح الى عوض المالك
الواحي تجنبوا المسئلة هو ان حقيقة المعاوضة تخل في عرض المتعاقدين الى شبهة فقد المطاوب فكان لبايع
مثلا يجعل ولا البيع في ضمان المشتري ويدفع اليه بعوض ثم يشترط في نقل شرطه الخ وهو كون العوض
المطاوب ذلك المعين المستحق فاذا ابطال المعين واقعا بغيره علمه باثره واقعا ينقل الى حكم المطاوب الاول و
فضية ذوات وجوب دفع العوض البيع على المشتري عوضا واقعا فانهم واما فان المسئلة كاذبة لا تنقل
على ضمانه وان كان الاجماع انك على عدم رجوع الاصل الى بدل المال لو امكن يد المتعاقدين انما ينافي لكن
يمكن الاستناد الحكم فيه الى الاجماع على خلاف القاعدة وان كان بعيدا او يقال ان المدفع الى الغصب يبيع
العلم يكون فضولا كما هو المفسر في معتد الاجماع اقدام من الدافع على ضرره والحاصل ان دفع عوضه لا حاشا
عدم سائر العوض برز المال مع هذا الا حاشا فان دفعه كانه دفعه مجاني فبطل المدفع الى الغصب لان خلاف
ظاهرة في عدم ايجابه شيئا عليه اذا لم يرد وهكذا المستفاد ان كان للمناقشة في ذلك اثنا له فحال البيع
والمتايد ما عنوان المسئلة بالعقد المتعاقب لان الحكم في التملكيات الجانية الفاسد كالمدينة ليس على
هذا الحاشا ان الظاهر الموافق للشهور وعد الضمان هنا فانما هو بضمانه على الجدة له سواء لا يضمن في الجدة

٥١ في ان الغرض بالغرض والضم

بغضها بنفي الغرض بغضها برفع المانع احد ما دعوى شما لما على الاذن في النصف الذي لا حكم للميت لا
 افضاء لما للضمان معه هذا فاسد فظهور وجهه فما ذكرنا من ان لا فاضل للتسليم بان كون الغرض
 ملكا للتسليم ليس اذنا واقعا للضمان متعلقا بما له بل ليس اذنا اصلا وانما السبب في لا للضمان
 فدا جفع مع المباشر من الموهوب له ولما كان انوى منها فالحوالة عليه لا عليها وهذا غير حجة اما
 الاول فلان لضمان هنا مستند الى الميت وان لا خلاف ولا يقدح في سببها للضمان اجتماعها
 الى السبب على ان فرض الكلام فيما كان التلف من قبل الموهوب فلا سبب ولا مناط اللهم الا ان
 يفرض الكلام فيما اذا حصل الاضرار من دون سبق به من الموهوب له بان التلف وهو في يد الموهوب
 ينا في صدق الغرض الغير في حقه السهنة في حكم بعدم الضمان فهو بجانب السبب يتم الحكم في صورة وجود
 اليد لا لولية القطعية او بالنسبة الظاهري لا اذ لم يكن مباشرا الا ان تلف مضمنا فكون لا يدنفه بغير
 اولى وفيه ما لا يخفى لان المباشرة الضمنية ايست سببا للضمان حتى يفا سر عليها اليد ثمانية المقابلة
 على فرض صحتها اذا كانت اقوى مع ان دعوى ضمنية مباشرة في بعض صور مسئلة كصوره بخل الموهوب
 بالفساد ممنوعة كما لا يخفى ودعوى لاجماع المالك في مثل المقام كما ترى لا وقع لها في القواعد
 الاقدام التي كثيرا ما يستند لها عند الضمان مع وجود بعض يشا فان التملك الجاني صحيحا كان وفساد
 اقدام من المالك على ذهابه بالاعتراض فيكون كالاذن فعلا للضمان بل بطريق اولى ورابعها فوي
 ادلة الامانة ويظهر وجهه فما استرنا لان الاذن في النصف المحبوس ونحوه مع عدم قصد اخراج المال عن ملكه
 اذا كان رافعا للضمان فالتمليك والتسليم على المال فله طام ما يرتفع بطريق اولى فيكون مذلولاً
 عليه بادلة الامانات بالفحوى ومباشرة الاذن الفحوى بناء على قيام مقام اذن الاذن الصحيح في
 حكم التكليف الوضعي كما نقرر في مسئلة البيع الفضلي من دفع الضمان ونحوه بعد ما استشهدنا لان
 حال التملك الجاني تشهد على اخبار المالك النصف عن التملك عند تحقق الملكية كما لا يخفى ومنه الوجوه
 الثلاثة اعلمها ثم صرح ليد على عدم الضمان خصوصاً بعد قولي لاصحاب والله العالم ومنها لو قبض
 بالتسليم فالبا بضر ضامن لما قبضه على ما حكى عن كبر الشهود والمراد بالسؤال شراء شيئا له بالتسليم
 المعروف في نحو قوله نعم الشائمة لثابتة فاقول المشتري نظره ونفكره في وجوده من الشراء ومنها في
 الدابة شيئا فشيئا على وجه الثاني والبقاء في وجوده تحصيل الرزق والعلو في البناء فيه ما عطف الا انما
 او للسببية كما في قولك المقبوض بالبيع والصلح ونحو ما سئل في الشراء المتوقع بانه المصدق فانهم قد ايسل
 المسئلة الى ما ذكرناه من احواله عدم ما يقتضيه دفع حكمها ولكن جاعل من لاصحاب في الفحوى في حكم
 الايضاح ذهبوا الى عدم الضمان نظر الى ان المالك في النصف لا يخفى هذا عن قوله لان ذلك لايمان
 الواقع للضمان شامل لاشل المقام وضعا اذ ليس مختاراً في المالك جاعلنا انما او كلاً او ما اشبهه

على ان النصف الجاني
 لا يغني عن التملك الجاني

الوجه

من الفدية الموقعة ليه ايضا اذا كان نفى الضرر كفى المخرج للامانة ان اختصر غير هذا الضرر اذ لا امننا في نفى
 هذا الضرر يجوز اضرار الغير لا بالنسبة اليه وهو غرض بكونه سائرا في حق ذلك الغير وهذا بخلاف منع الضرر
 فان العقل مستقل بحسنه وقبيحة من ان بالذنب الى الكل ثم ان يتضرر لولم يرتكب لا ان نفع هذا المنع ثابت
 الى الكل لان منع الناس على الاضرار فيه مصلحة توقيته للمخى بوقع الاضرار ويدل عليه في حق جوب رد
 الغصوب وان استلزم ما توقف على ضرر كثير او اكثر باضفاف فواجب الاضرار فانها ليست كذلك نفى
 الضرر حتى يقال انهما معاضة مع نفعها في تزيين في اضرار الغاصب من الغصوب منه الحاصل ان
 رد الغصوب بالظاهر وجب حكم حتى الفاسد فيما لو توقف رده على ضرر لا ف كره رفضه لا غير
 لان ابقا الغصوب كابتداء الغصب يرتفع فيه بسبب الضرر الى ان اذكرنا نعم لو توقف انما استلزم
 ضررا غيرنا الى ممكن منع الوجوب ان حفظ النفس العرض يوجب على غيره ولو كان من حقوق الناس
 كما انه لو توقف دفع الضرر الى الغير الى وبالجملة ما موفى نظر الشارع من المال على غصب شيء ابتداء حاز
 وربما يؤيد ما ذكرنا من وجوب الرد مع الفدية بقوله عليه السلام لاحتمل لعمق ظالم بالاضافة او بالتوقف
 اذ لا خصوصية للعرق اعني الشجر في عدم الاحترام فهذا الكلام المستطاب تعبيرا الى غن سلب الاضرار
 من مال السالم في لزوم به مال الغير ظلما وكفاية عن هذا المعنى فبحر حل ذلك لا ريبا ط ولو انفرد
 الى ما لا يخالف له مسائل الشك لو فقدت اذولى الخسبة المستغلطة في الدار على تقدير الاخراج
 انتقل الى القيمة كما في الحملولة لان تعدد بيليم ما ليه العين هو الباعث الى الانتقال دون تعدد
 لبيليم العين وفي وجوب لبيليم العين مع دفع القيمة اشكال ظاهر اكثر اقول ويدل عليه ما يدل
 على وجوب رد الغصوب لو لم يدع انصارا دلالة القضية مثل قوله عليه السلام على اليد الى الاموال شبهها
 ثمانية غرض صحيح غفلا في مضانا الى الاستغناء من غصبه عنوى تغير الموضوع وقول مال ممنوع بال
 الموضوع ابتداء الظاهر هو المالك وان كان لما ليه ايضا وضوعا اخر اذ لا شبهة في ان غير الاموال كاللا
 مالات الضرر مثل حبة الخطة ايضا يجب ردّها الى زبائها واخذها واستعملها فليست عند الوجوب لما
 فيه من الجمع بين العوض والعوض ضعفه غير خفى لان عوض يقابل به الما ليه دون المكيعة انه صرح في
 النقص الحادث بوجوب دفع الارش و رد الباقي وان كان لنقص مستوعبا للقيمة على وجه يلوح منه
 عدم الخلاف والعجب انه نسب هنا عدم وجوبه للنزع الى الاضحاب مثل المالك لزم الغاصب الاخر مع
 اخذ القيمة فيه وجه ياتي بوضوح انه نفى ضمان المحاولة **الثاني** لو غصب خنقا فحاط به حيوانا فان
 يخف من نزع قهلا كه وشبهة يجب كما مر وان خيف ذلك ان كان او مبالم يجر النزع ويجب على الغاصب دفع
 القيمة انما به جرح نفسه وان خاط جرح غيره فان كان ذلك لغیرا لما بالغف على الثمن ان عليه وانما
 جاء الاضرار لضمان بل ابتداء على الغاصب الباشركذا في المسالك ينبغي تبيينه كما مر اذا امكن

في حق الغاصب ان يرد المثل او القيمة
 او العوض او المثل او القيمة او العوض
 او المثل او القيمة او العوض او المثل او القيمة او العوض

في حق الغاصب ان يرد المثل او القيمة
 او العوض او المثل او القيمة او العوض او المثل او القيمة او العوض

حيث يخرج الغير بخير غير مضمون والآفة المجهدة بوجه التماس إليه لا إلى غاصب لكونه محسنا ومادوا
بالأصل الشرعي في ذلك لتصرفه إذا قصد دخول الجاني في ضمانه لا في ضمان المخرج ثم أنه لا يخرج
توجه الضمان ابتداء إلى المخرج وتثنيه على الغاصب فيا سه مسئلة الغزو مقر من بالفارق كما لا ينبغي ولذا
أنه يثبت عنه وقال بل وجوبه ابتداء على الغاصب إن كان غيره محملا لقول فيه أنه إذا كان ذلك المحمّل غير
محمّل أي بخير فله شرها وجب المخرج لعدم الاعتوان كان غيرا فان كان ذبحه شرعا مادونا فيه لغرض لا كل
ونحوه ومما يضاف لما قلنا ولا لم يجب بل لم يجوز لكن في المسائل حكم في غير المأكول بما حكم في لادى وفي المأكول
ذكره ما قال ظهرها وموالتى يفضيه طلاق المصراع كافي غير المأكول لأن المحمّل حرمه في نفسه و
لهذا توربا لا نفيان عليه يمنع من التلازم ثم قال فان لم يفسد الذابح الأكل منع منه وما ذكره من غير على تقدير
احتماله للمانع عن ذبحه فالكلام مع صغريتي تخفيفه من محل آخر وما ذكره من المانع مع عدم فساد الأكل أيضا
غير واضح لأن اتصال مال الغير غرض شرعي ولا مانع من أن يكاب الذبح لأجل هذا الغرض خاصة من جواز
اصل الشرع ودعوى اختصاص الجواز بقصد الأكل غير ثابت الثالث لو احدث في الغصب نقص عيب
فإنما ان يكون مستقرا غير مادي أو سائر ما غير مستقر بل يزيد شيئا فشيئا إلى الهلاك فإذا كان الأول
وجب من الغاصب مثل النقضان ورد الباقي من غير أن يملك سواء كان لا يضر بقدر القيمة لا فسادا شيئا
في الحالت المستندة إلى وجه البناء وعدم دخوله في ملك الغاصب لأن المشتكين أحاديث الكلام حلت
المسائل التي تنفي عنها كما استرنا وليس بجيد وإن كان الثاني كحل الخطأ وعرضه فيه جوه أو ثوابا
أحدنا للشيء في عكس المبسوط وهو أن يجعل كالمالك فيضمن بدله من مثل القيمة لا أنه يشراف على الملك
هناك وضعف بأنه ليس بالحق حقيقة وإن كان قد يؤول ليندح فالواجب ردّه إلى مالكه مع إرضاء النقض
الموجود وثانيها للمحقوق أكثر من آخره على نسب اليهم من رد العين مع إرضاء ذلك العيب كادت جميع كلنا
بنفس شيئا فهو أيضا فهو لأن مستندا إلى العيب كادت يد الغاصب وثالثها نفونم العين
المشرفة إلى الهلاك ودفع القيمة مع العين نظرا إلى حدث العيوب المتجددة في يد المالك فلا وجه لنقص
الغاصب هذا الوجه ذكره في المسالك وضعفه بان وجوب الحاصل لا يقتضيه كونه تمام الحق مع وجوب
الضمان الموجب للشرية وفيه رد العين إلى الهلاك إذا قومت بهذا الموصف كذا فيفتح متضمنه لجميع
العيوب المتجددة بمعنى أن تستعد العين بعرضها إلى حد الهلاك من الأمور الموجبة لنقص المالك
عيب من العيوب ياداة على ذلك العيب كادت وذلك العيوب المتوقعة في الجملة ولا يلزم على الغاصب دفع
الزيادة عن ذلك مثلا إذا زل الخطأ قومت مبنية بعيب يبد شيئا فشيئا ومثل هذا العيب إرضاء
وراء إرضاء العيب غير الزائد المستمر فخذ هذا الإرضاء فنضم إلى ما بقي من المالك في العين كان تمام الحق
ويمكن أن يفصل بان يقال إن زيادة العيب الذي حصل من فعل الغاصب مضمونة عليه باعتبار التمسيد لا باعتبار

في حكمة ما أوجب في الغصب من الغنا

والغيبات التي لا ترضى
للغيبات التي لا ترضى

كتاب الغصب

٥٥

اليدين وأما الغيب التام فمعرفة غير مضمونة عليه باعتبار السبب لا باعتبار اليد وأما الغيب التام فمعرفة غير مضمونة لأن الغيب التام لا يخرج من الغيب ولا يثبت له دليل على سريته الغيوب التامة مضمونة عليه بخلاف سريته الغيب التام من فاعله فإن في السبب يقتضيهما هناك السبب لا يجب من ديون السريته الجنايات التي جناها في حال حيوة ويجب من تركه ما يحصل من فعله الذي فعله في حال الحيوة من الأموال كالصناديق المستندة إلى الشبكة التي نصبها في حال الحيوة وما فعله أيضا منع ضمان سريته السبب في ما على الفاعل الذي قلنا لا نذكرنا أن الغيب التام معيته بالعيوب الذي توقع زيادته في سريته من هذا الغيب مع انضمام ما إليها الباقية تمام حقه فلا شيء على السبب أيضا وأما سريته الجنايات فنصب الشبكة فلا ينافيان ما ذكرنا كما لا يخفى إذ في ما لم يجرى الثالث الذي ذكره صاحب المسائل في قوله بعض ما يجنا لا يجع عن قوة بقاء شيء وهو أن طلاق كلامه الاضطرار في هذا المقام لا بد أن ينزل إلى الغيب الغير المستقر الذي لا يمكن لنا أن نعالجه كما فعله المحقق الثاني وصاحب المسائل في توضيح أن سريته الغيب الذي يمكن من صلاحه غير مستند إلى الغيب الأول لأن أحد ثلث في يد الغاصب لأن المالك بركة الاصلاح أولى باستناد الغيب إليه هذا ما قلنا في باب السبب من أن تحمل الفعل الاختياري بين السبب وبين التلف بوجوب سلب الاستناد العرفي إلى السبب العرفي من لا يصح في هذا الكلام ويدعى أن سلطة الناس على أموالهم مسوقة لذلك الاصلاح فإذا تركه كان الغيب المتجذر أيضا مستند إلى الغيب الحادث في يد الغاصب هو كما ترى ومن هنا هو الذي في النار وهو بقدر على الخروج فتركه حتى لم يكن على المملوك يد في كتب الأصولين تصريح بذلك أيضا فنصنا عن كتب الفقهاء أن فرع الأصوليون على أن تركه من قبل الاضطرار لا والله لعالم **الرابعة** إذا تلف العيب يجب رد بدل له أجماعا ويدل عليه من السنة ما اشتمل على لفظ الضمان فانه ما نرضى وجوبه بالبدل كما ينظر بعض الأذهان ويفتصّل لفظة الشامل في العين كما ذكرنا سابقا وما ورد من التصريح بدفع القيمة في الغيمثان وقوله على اليد ما أخذت على التعريب الذي سلف في بعض الاقطاعات من الاستدلال بأن لفظ وردى نصرا في شموله لاد العين والبدل كما ذكره بعض آخرى بلفظ على بناء كون دفع البدل جريا عند العرف عليكم فاعندوا عليه بمثل ما اذهب عليكم بناء على كون كلمة ما مضى به أو موصوفاً بضم السين وواو الغنة بمثل الاعند الواقع عليكم كما استدل به الشيخ فيما حكى عنه على وجوب اصل الدار ولو نزل إلى جزء شئ منه متبذرا ومحوها وقول لعلنا منها عموما فهو مضمونة لكونها ما خرج من تحتها كمواضع كما قلناه سابقا مذهبنا على ما ذكرناه في الاضطرار من أنه لا ضمان في العمل بمثلها بعد فتوى اعظمي بها على عدم الاجماع على خروج محل الاستدلال لأن المستند بها على ما نحن فيه كثير من الأولين الآخرين ثم إن البدل على ما ذكره الاضطرار في المثليات هو المثل في الغيمثان هو القيمة وقبل الخبير في مسئلة

في رد بدل العيب المتعلق بالعين

ومن المثليات
وهو الغيب التام
اعند رضى

لا بد من ما ليس لأصل يرجع إليه في صورة الشك فنقول في المذاهب الفقهية بالادلة المتقدمة ولا
هو خلاصة العنبر للمال والنجار فيها بعد انقضاء مهاتهم بعد نفاذ ذلك الواجب في التدارك مساواة البدل للبذل
منه في جميع الصفات والخصوصيات العنبرين الوجودية في المبدأ لا يمكن تحقيق التدارك التام قضية ذلك
وجوب دفع المثل مطرد من غير فرق بين المبيع والمثل وليست مع وضوحه بما منكر كوز في اذعان كل
العرف قال لا راداً للوفاء وما اشبهها من المعاني المستوفى ما بالذمة عند العرف هو اداء المثل مع لا يمكن
ولذلك ينبغي وضع الفرض على هذا المثل في الثلاثيات فان نظامه من ذلك بناء العرف في طريق المثل بالاد
الماوربه لا الشرع والتعبد به من غير حد منهم الى وجوب قبول عين المال المفروض على المفروض لو دفعه
المفروض العينات ايضاً وكل ذلك ليل على ان يصفه اداء عرفاً بعد نفاذ العنبر من ذلك المثل دون
الى قوله نعم بمثل ما اعتدك عليكم وان كان كذا بقرينة تشبيه الفعل اعفوا لاعتداء به مضدية او موصولة
بمعنى المضد كما في قوله فممن كذا الذي خاصوا ان يكون لاعتداء مما يلين فضلاً عما نوجعنا ما موصول
عبارة عن المال والشيء الذي يعلو به لاعتداء كما عن الفاضل في التذكرة وباجملة لا ينبغي التامل مع قطع النظر
عن الامور خارجة عن اركان الفاشية كما هو حقيقياً المثل مقامه ليس لا ثم انه يستثنى من الصفات الموجودة
في المذاهب ما لا يفاوت بها المالاية ولا يعلو به الفرض لاعتدائي وتوضيح ان الخصية مثبتة على اقسام
منها ما يؤثر في المالاية ويبدل في مقابلتها المال كالتجشيه في العبد والبياض الحنطة ونحوها مثلاً
منها ما لا يؤثر فيها شيئاً لكنه يثقل به الفرض لاعتدائي والمراد به ما يكون مرغوباً اليه عند اخذ العتلة
وبعض اشخاصهم لا عند غايتهم واكثرهم فان مثل ذلك يؤثر في جهة المالاية قطعاً ومنها ما ليس كذلك
ككون العين الغصوبة مثلاً اضلها مال فلان اوارثاً من زيد ونحو ذلك فان امثالها اغراض مغبية
ليس لها محل في الشرع اصلاً حتى ان شئها في البيع لم يحد او لا يؤثر شيئاً ولا شبهة في عينا المسلم كما
لا شئت في عدا غنار القسم الاخير لان المساوات لعقوبة المطلوبة بين البدل المبدل لا تعرف بقوت مثل
هذا الاوصاف عرفاً لما بها من عدم الواقع عند العتلاء فصار غيرة معنى عند الشارع ايضاً والمراد باعتبار
الاول في التدارك هو جعل كل واحد من تلك الخصوصيات عنواناً كلياً يقال في المثل المجهول ان المشتري
ذمة الفاصد العبد الحبيشي وهكذا سائر الخصوصيات في مرعاة القسم الثاني اشكال من ان القاعدة المتقدمة
المفردة تعلم الخصوصيات والافاضة الوجودية في المالاية كما ذكرنا حرج منها الاوصاف المتعلقات بها
المالك سنها وتخصها كما هو تخصيصها بالادلة ومن غير الاموال لا يعوض بها شيئاً ولا يجري فيها الغنم
المعاوضة فكشف ان ليس لها بدل ايضاً في الشرع والجمعة وعلى عموم القاعدة المتقدمة من الادلة
يفضى الاول الى ان يظهر في جذان الفقيه من مهارة المخرج اذ عرفنا لكالة في الاصل فاعلم ان الفقيه فاضل
عن هذا الاصل بالاجماع والاختيار ولعل السرفية لزوم المخرج الشديد والاضيق الاكيد من الالتزام بالاشياء

القيمة وهذا مثل نفيم جزء الواجبات المركبة بالركن وغيره بعد وجدان حكم الشارح في ساد المركب بنزاعها
 عما وسهوا فالكلام هنا في تعريف الحكم فيه بالمثل غير الحكم فيه بالقيمة والمثل على ما ذكره المحقق يتساوى جزاءه و
 هذا تعريف أصله عن الشيخ بل سائر التعاريف المشتملة عليها بالمثل أصحاب اجتهادها ولو يجوز من الزيادة و
 التقصان زعماء على سائر طرقة عكسه والمراد بالوصول بكماله سواء كان جنسا أو نوعا أو صنفا أو صنف
 صنف والمراد بالأجزاء لا بغيره إلا أفراد والقطعات الموجودة في الخارج والمراد بقساي فيها الأجزاء شيئا
 في القيمة المفردة في تعريف كليتها **توضيح** أن بعض الأجسام له قيمة مفردة في تعريف يختلف باختلاف شئها
 الموجودة في الخارج أما بالوزن كالتن مثل أيقال أن الجنس الفلاني منه بذرهم ودرهمين مثله ونصف منه بكذا
 إلى غير ذلك أو بالكيل أو بغيرها فليس كذلك فكل فرد من قيمة ليست للأجزاء أو في حوائج **والثاني**
 هو النفي وبهذا البيان يشترح من تعبير الأجزاء بكونها متساوية المقدار مثلا يوم استواء المثلثات من في
 القيمة مع دكا كنه كما لا يخفى وإنما في هذا الوصول بالكلية لا بالشخص الخارجي كما هو ظاهر بعض التعاريف حيث قيل
 الثاني في المثل في الخارج نظر إلى عدم تعادل الكميات لقاعدتين أحدهما التثنية على دليل الحكم اعظمه
 المثل لأن ثلث بعض أفراد هذا الجنس لا يفي بمقتضى القيمة بعد مساوات الثالث منه مع سائر أفراد الموجود
 في القيمة والصفات المفردة أو فترها بالشخص الخارجي فلهذا المقتضى أن مساوات أجزاء الأفراد الموجودة
 في القيمة لا يصير مقتضى للضمان بالمثل أو لعل أن يكون لأفراد مختلفة في القيمة والصفات المقصودة مع مساو
 أجزاء كل فرد منه في القيمة فافهمه ولا يخفى على حقاطة انقضا في بعض شئها من القيمة بقدرته أن لا يرد على
 طرق التعريف بمثل طامة من كذا من قطع من الأجزاء أو من سائرهما في القيمة يبقى على اختلاف عن المسار
 بالوصول وتغييره بالشخص الخارجي والى هذا التعريف على ما يتبين من شرح تعريفه الذي ليس له بانه المثل إلى الأجزاء
 والمنفعة المتعارفة لصفات فان مساوات الأجزاء في القيمة لا تشغل عن تساوي النسبة والصفات المقصودة
 وربما يتخيل انقضا في طرق التعريف أيضا بما إذا تفوق عدد مساوات الأفراد أو فرد في بعض القيميات في القيمة فلا بد
 من زيادة قدغالب في التعريف لا خارج هذه الصورة وفيه أن تعريف يتغير بتعدد الموجوده ضد هذه صورة
 المربوة فرضية لا تصلح نقضا وإيراد انقضا إلى منع إمكان هذا الفرض عادة مع أنه لا يصير صدق التعريفية
 والزام كون مثله شائنا ثم يمكن إيراد على التعريف بمثل المذكورهم والذات في لعمري مساواة أفرادها في الصفات
 المقصودة كالاستدانة والصفاء كانه عليه في المسائل كبريد مع خلاف في اعتراض بمثل هذا الاختلاف
 وكيف كان فقد ذكر أصحابنا في المثل إذا تعد مثله صم قيمة يوم الأفاضل في بوا أعواز أو غير ذلك من الأ
 حمالات التي تشير إليها ولا بد من بيان مقتضى القاعدة قبل الإشارة إليها وأعلم أن القاعدة الأولى وهي التي
 يقتضيها الآثار والأخبار مع قطع النظر عن اجتماع ونحوه من الأدلة الواردة أن لنا في سواء كان مثلاً أو
 قيمياً مضمون بعينه كما يقتضيه قوله على اليد إلى إتيان الذمة في سبوا جبالاً ونقصيداً في غير موضع

كتاب الغضب

9.

حاصله دلالة الحديث على كون الماخوذ باليد في عهدك الاخذ في جميع حالاته في البقاء والتلف مثله
ما ورد من دلالة المستامة على انقطاع الضمان والذرك بل الخربة ايضاً فان وردى ذلك كله امر واحد وهو العهد
والالتزام بالخروج عن ذلك الماخوذ بما وافقنا لكونه في الحالتين مختلف في البقاء فيقتضى رد الدليل
موالاه ان امكن والقيمة ان تعذر جريا على ما يستعمل به العقل لبرهنتي من اخذنا الاقرب فالاقرب في
التدارك عند تعذر الحقيقة لا بمقتضى ان التلف يوجب شيئاً من امثال القيمة في الدية بل بمقتضى ان المستقر
فيها ليس سوى العين لئلا ينفك وتنع استغفارنا وجوب الخروج عن ذكرها بالتدارك لان النظر في الدية وما
يقتضيه المعنى التقليل لا يساعد على ازدياد ذلك فلو قيل ان التلف يوجب استغفار الدية في الدية فبذلك
من الاستناد فيه الى دليل اخر يعتد به شرعي كما بنهنا عليه ثم ان الواضح ان الاستغفار من العين الى البدل لا يقتضي لزوم
الابتناء ان يتعين في التلف او احد الشخصين ان يدفع المثل واخرى يدفع القيمة الى فاشئت في شهر واحد بل في
يوم او يومين لان دفع البدل الى الجميع للتلف والقيمة اذا كان تدارك التدارك العين خروجاً عن مذهبنا
وفاء غاف الدية دارين احدهما دفعه تدارك التعذر التبرع حين التدارك من غير ان ينصب حكم زمان التعذر على
المثل موافق المثل الى الاقباض المعذرة للكل تحت كل زمان بحكمه لكن قد استبيننا ان ظاهر كلامنا لا يحتمل
في وجهه لا بعد منها دعوى اجتماع اطراف ضمان المثل في المثل والقيمة في القيمة حتى في صورة تعذر المثل في الاول
وامكانه في الثاني ان كان الحكم هو الغلبة التي استمرنا اليها فاستبنته تلف التصويب ومطلوبنا في اليد العادية ما يقع
في انضمامه قرار نفس البيع في الدية مثلياً كان وفيه ما في الثاني لا تعذر التبرع بالتلف لا استغفار الدية بالتلف في
المثليات حتى فيما لو كان المثل متعذراً في زمان الغرض قصدنا لو تعذر بعد الامكان ان الغرض في ذلك عالم انما
سواء اخذنا بمقتضى القاعدة المبرور ما ومقتضى اجتماع وجب المصير الى عليته اشهد من اعتبارنا بواقباض
لا يوم الاعواز ولا سائر الاحتمالات فاعلم على الاولى فلما عرفت من ان الدية على هذا التعذر مستغولة بالتلف
بالمثل ولا بالقيمة وانما يجب دفعها للتدارك والخروج عن العهد على بيع في تعيين احدهما المكن منها في حين
ارادة التدارك وهو يوم الاقباض هو واضح واعلم على الثاني فلان الثابت في الدية في المثل هو المثل على
هذا المعنى سواء تعذر او قيمته خالية لا مادية في حين تعذر ويجب تدارك دفع القيمة اي قيمة المثل عند تعذر
القيمة مذار قيمته يوم الدفع لعدم استحقاق القيمة بسبب التعذر في الدية حتى يقال ان القيمة يوم الاعواز ولا
مرتبة في ذلك بين تعذر ولا ابتداء في التعذر والطارى بعد ثبوت الغرض في المثل موجود في هذه من الشان ثم
انعدم لان تلف المثل لا يكون من جملة الاسباب الموجبة لاستغفار المثل في الدية من غير تدخلية التعذر والتسليم
في كسبة التدارك كغرض المثل في حال خد المثل فانه يوجب استغفار المثل في الدية وان كان الخروج عن عهده
بدفع القيمة لكن ظاهر القواعد صحيح المحكي عن جامع المقاصد الفرق بين التعذر والابتداء والطارى بضمان
القيمة في الاول والمثل في الثاني فيكون واجبه من غايات قيمة يوم التلف في الثاني في الثاني من وجهه

ثم تدفع القيمة
بأربعين ديناراً

في المثلين من المثلين فصل في المثلين

غير واضح وان كان ربما يتوهم ان لفارق هو مكان تسليم المثل في الثاني في هذه من التوابع فوجب استقرار
 في الذمة على وجه لا يرتفع بعد العقد والطارئة لو لا استصحاب بخلاف الاول فان تعدد المثل في الابتداء في
 زمان تلف يمنع عن تعلق التكليف برده فيمنع استقراره في الذمة على وجه لا يرتفع بعد العقد والطارئة
 ولو لا استصحاب بخلاف الاول فان تعدد المثل في الابتداء في زمان تلف يمنع عن تعلق التكليف برده
 فيمنع استقراره في الذمة فينقل من حين التلف الى القيمة ابتداء وهو ما سلكنا عند التسليم ان كان يمنع عن
 ثبوته في الذمة فوجب الانتقال الى القيمة من حين الاضرار الطارئة يصح لا من حين الاضرار الا ان مانع من ثبوته
 المثل في الذمة في العقد ابتداء في يصح وان كان الخروج عن عهد مبدع القيمة مع اننا اذ جعلنا التمسك
 لا انتقال للذمة بالمثل كالبيع والقرض كما هو مبني اعتبار يوم اداء باضر فجوز العقد ابتداء في لا يوجب
 دفع اليد عن ذلك وبالحمل الفرق بين المستلدين حتى ان كان ظاهر حيلة من عبارات كعبان المخصوصين عن
 العقد ربما لا عوانا المستقرسبوا لا مكان وصاحبنا لك كما هو واضح بقرينة هو ان الاول فرض المثل
 اذا تعدد المثل ثلثه وجوب قيمه يوم المطالبة ويوم الفرض ويوم العقد والظاهر كما نقل عن الحل ان المستلدين
 من باب احد فيشكل الاختلاف هناك ولا اتفاق هنا فان الوجه المذكور من الشافعية واما اصحابنا فلا
 خلاف بينهم كما قيل ادعى الاتفاق على قيمه يوم اداء باضر وان كان ظاهر لعلنا في محال التذكرة خلافا خلاف ولده
 في محال الايضاح حيث قال ان لا يصح ضمانه الضميمة ويمكن ان الفرق بان الفرق معاودة حقيقة حتى ان تعدد
 المثل يمكن القول بقيام القيمة مقامه فلا يتخلو ذمة المدين من مثل يكون بدلا من الموضع بناء على ان العقد
 التمسك لا يتغير في الذمة لكنه ليس بجهد لما عرفت من عدم المشاق بين تعدده وبقائه في الذمة وبما ذكرنا ظهر
 بطلان سائر الاحتمالات لباقي العشرة ولا زيدا ولا نقصا ولا حاجة الى ايضاح الموضع ومنها امور لا بد من
 التنبيه عليها **الاول** اذا دفع القيمة بدلا من المثل للعقد ثم وجد ما يجب عليه من المثل استرد القيمة وطلب
 المالك كما صرح به في مسائل قبل قيل انهم يجدون خلافا وقرئ بينه وبين ما يورث الضلولة بالمدفوع بسببها
 ليس بدلا عن العين بخلاف المدفوع هنا فانما هو كالمعاقاة للقيمة وحاصلا ان المدفوع بعد تعدد المثل بزمان
 في الذمة وان لم يكن من جنسه وجوب اداء ما يحتاج الى استئصال جديد وموجود ثم اوفض جود المثل في البلد
 وتعدد رتبته لما منع عرضكم طرعا بل وجب ونحوها ان تكن القول بان المالك مستل على اخذ القيمة للخلولة الا يجب
 عليه الصبر الى زوال العقد وليس المقام يتم بما ينقل فيه من المثل الى القيمة راسا لان مثل هذا العقد وليس جليا
 في موضوع المسئلة وهو العقد **الثاني** لو كان المثل وجودا لم يكن له قيمة اضلا بين الناس كونه يوصف
 مفعولا يوم التلف فالظاهر الانتقال الى القيمة ايضا كما هو واضح في الفاضلة المواعيد هذا مدفوع على القول بان
 مع خروج العين عن المالية بسبب اختلاف الزمان والمكان ونحوها مما يورث رغبان الناس مثل اداء غنما
 في زمان او مكان كان فيه مظلوما مقوما فاذا ذهبت قيمته الى المالك فيما لا يرغب فيه فضلا عما في التمسك

في المثلين من المثلين فصل في المثلين

في المثلين من المثلين فصل في المثلين

في المثلين من المثلين فصل في المثلين

كتاب الغصب

٦٢

الا فلو كان له قيمة في الجملة لم يجب دفع القيمة وان قل كالعين وهذا ما يقال من ان اختلاف الرغبات غير
مضمونة والفرق مؤثر في المال لا يقوم مقام المال وان كان عند المانية مستند الى عدم الرغبة فاذا خرج عن
المالية بالكلية تنقل الى القيمة وهذا بخلاف ما لو كانت المالية باقية في الجملة فانه عين ماله المغصوب ومثله كما هو
المفروض في الغائب مؤاخذة لاختلاف الرغبات وتفاوت التسوية فاما ان تم على فرض وجوب دفع القيمة لا المثل في الغرض
فليراعى قيمة في مكان الغصب وزمانه ووقت التلف مكانه فصرح التواعد الاول ببناء على وجوب دفع القيمة الظاهر
والاخر لا نه في جميع حالاته ان كان متعها متمولا ومنفويا يجب رده بعينه لا ببكده فاذا تلف المثل من حينه الى البلد
فيعرض قيمة في ذلك الحين وهكذا يقال في العين الخاصة عن المالية على القول بوجوب دفع القيمة دون العين العامة
دفع المثل القيمة من حال الغصب الى حال التلف لو كانت متعها متمولا من حينه عن المالية كما اذا غصب ماء في مفاضة
خلل الى نهر وفرض نزول قيمة شيئا فشيئا بان يكون كلما يقرب من النهر تنزل القيمة الى ان يخرج عن المالية لان
استعمالها بما يكون عند هات المالية بالمر لا مطلق والله اعلم **الثالث** المراد بتعدد المثل على ما يظهر و
يستفاد من محكي التذكرة وجامع المقاصد غير ما تقدم في بلد لا باضر ولا خيرية مما ينقل الى عادة و
بالجملة العقد والغرض دون العقل الظاهر ان نظرم ليس لنصر تعبدى ارد في المسئلة بل الى القاعدة فيشكل
الامرج من حيث ان وجودا في الدين وتفرغ الدين من الاستعمال بالمغصوب يقتضى اذا المثل عند الامكان
خصوصا بعد ما سمعت سابقا من التسوية بان المغصوب رد ودون توقفا واستلزام من الغرض ما فرضت شيئا
مع ملاحظة ما وجهنا به في هذا الشئ من ان بقاء المغصوب كابتداء الغصب لا يخصصه باعتبار انصر المقاصد
لان المثل قائم مقام المغصوب فكما ان رد المغصوب اجب على ائتمالك كذلك رد بدل الذي هو المثل ويمكن
دفع الاشكال بان التلف على ما تحقق فضا يوجب استنفازا لبدل الذي لا كالمفروض فيكون خاله كحال سائر الدين
المبينة على التوسعة وعدم الضيق اما الصغرى اعني عدم الفرق بين هذا الدين وسائر الدين فلا ان
الفارق ليس الا السبب حيث ان سبب هذا الدين محرقة وهو الغصب بخلاف غيرها وغير مؤثر اذ لم يبق حيزا فاما
خاصة بسبب محرقة او محلل بان يكون دعوى التماثل في الدين سبب من الانفاق الغصب غير فيما من الانسحاب المحقق
حكم من حيث الضيق والتوسعة حكمنا به لاسباب الارث الفرض والبيع ونحوها من الامور المجوزة فان قلت لعل
الفرق شئ اخر وهو ان بدل المغصوب قائم مقام المغصوب فيشتركان في جميع الاحكام التي منها وجوب الرد مع الاستنفاذ
ولو استتبع من الغرض ما شئت كما ان رد بقاعدة البدلية قلت استعمال هذه القاعدة البدلية
قلت استعمال هذه القاعدة في جريان الاحكام الثابتة للمبدل مما يجب الاستدلال الى البدل اذ لم يكون الحكم
الجزئي ثانيا للبدل باعتبار خارج عن جهة البدلية والافضل الواضح ان ما ثبت له مرجعه ليس لبدل بدلا عنه من
البدلية لا يفسر على البدل ضرورة وضوح فصولنا دل على تلك القاعدة من العقل لا من الشئ الى الاستدلال
في الجهات التي صارت البدل بدلا عنها في تلك الجهات وجوب رد عين المغصوب على ائتمالك حكم ثبت باعتبار

مرشدين
في شرح
كتاب الغصب
بموجب
ما في

٦٣ في المثلين انهما بالمثلين المثلين من قبل المثل

كونه عين مال الغير والمثل انما يحكم بهد ليسه منها من حيث المالا لانه لا من حيث انما لا يحكم بالثالث من حيث
 من حيث كونه ما لا يثبت على المثل القاعدة المبرورة دون الاحكام ثانيا لانه لا من حيث كونه من حيث كونه
 عليها وهي كونه عين مال له لوجوده بالفعل وانهم وانما كبرى في معنى بناء وينفع الذين على التوسعة عند الضيق
 معنى عدم عدم وجوده من حيث ان ذاتها الامع المطالب والمثل للشيء في الانضمام في التمسك على الممكن في بلد
 المطالبة وغير ذلك مما يشارك به لا عينان في بحثهما التفريد لعلته ملائمة كلما هم والهم في باب الشام و
 الذين في حصر جون في الاول ان سلم المسلم له الذي هو دين للشيء على فته البايع شرط بعد انقطاعه و
 يسترون عدم الانقطاع بعد انقطاعه في تحصيله وانه مع الشقة والمشي على الجوار من الضيق في زمن ولما
 والعسخ في الثاني في بتميله قال في جماع المقاصد ما خلاصة باب الفرض ان قصد الفرض لا يخلو لا وجوب
 في المثل فان قصد الفرض على ضرر زائد فلا يفتقر الى ذلك وهو في التواضع على ما قلنا استثناء الشارع من الذين
 امور امد كونه في حكم كذا حتى ورد فيها انتهى في قوله لا يخرج امره من حكمه انه في قوله لا يخرج امره من حكمه
 في ان الذين ليس من قبيل الضيق والضرر وعام الساحة كالعين الغنوية ولا خلاف فيه ظاهر ولا اشكال
 انما الاشكال ان هذا الحكم للذين مثل ثبت على خلاف يقتضيه لعل في النقل من جوب ايضا الما الى حيث
 ولو توفقت على الضرر العظيم والخرج لا كيد الضيق والتدبير وان لعل في النقل انما يقتضيا وجوب ايضا كذا
 اذا كان الما لحيثا وجها وجه الاول ان الذين وان كانت وراوه ووهو الا انها تجري مجرى الاموال الصفة
 فعلا شرعا وعرفا ويرتب عليها ما تترتب عليها من الاحكام الشرعية ببيعا وصلا وصداقا وغير ذلك ولا اعتراض
 العقلانية المالا لية فحسب منها جها عنها يكون كحسب صاحب العين وغيره في جمل وقضى وجب الثاني منع
 استغلال الفرض وجوب ايضا لما مع الضرر لانه كما يستغل في العين منع حكم الشارع راسا عما لا يباعه الضرر
 فان حبس المالك عن ما لا ترضى فوالذين وان كان ضررا فهو لا ان الضرر المترتب على المذبول يقع ضرر من نوع
 انه ضرر وبناء من قبل المدين فلا يملك فانه لا يملك فلهذا دعوى جوازة من ان الضرر المنع لا يتفاوت فيه بين ما
 يحصل بفعل المالك فغيره في ان الضرر الموجه في المدين كذا الضرر الموجه في الغاصب اذا توفقت رد المصروف عليه
 في كونها متوجهان ابتداء الى الغاصب المدين قد ظلت فيه تعاقد في الضرر لا يثبت لعل لا ضمان بضمان
 هو علة لتسريح القاعدة انما هذا النوع لان حسن الذي ليس نشاء ضرر على صاحب العين لانه ضرر جديد
 في كل ان في مال الغير يكون كالمثل في الغصب كونه نشاء بغيره على انك بخلاف حبس لية فانه ليس ضررا في
 في مال الغير وانما هو امتناع عن ضرر الغير فالضرر الذي على وجه حبس الذين فانه يرفع الضرر عن الغير فيارض
 بالشاء ضرر على الغير عه خاير بخلاف الضرر الذي على وجه حبس الذين فانه يرفع الضرر عن الغير فيارض
 الضرر ان ويسا فطان والتمه في صدق هذه الدعوى فوالفرق بين ملكية العين وملكيتها الذين فانه ما
 ان استمر كذا في الامارات سبعة والتمه لان ملكية العين كذا على استثناءها التلك الاما اختصاص موقوف

هذا هو الوجه في
 ان الضرر المترتب
 على حبس المالك
 في مال الغير
 هو امتناع عن
 ضرر الغير
 وهو لا يرفع
 الضرر عن الغير
 فيارض

كتاب الغصب

٤٣

بالفعل في الاعيان الخارجية ومن خاصيتها صدق انما الصبر على مع ذلك لا خصنا من الوجود ابداً استند
 بخلاف ملكية الذين فانها مع قطع النظر عن الاثارة والتمتع عليها ليس كواختصاص من هو ثابت بالقوة الذي
 هو ايضا امر وهو خفيف ودفع مثل هذا الامر لو هو في يد غيره بل بعد من لا يمنع عن علاج ضرر
 الغني وهذا في الحقيقة يرجع الى ما قلنا انما في منع شئ من البديلة لئلا المقام كل ذلك مع امكان منع كونه
 انقطاع اليد عن الذين ضرراً فانه يشيان يكون من قبيل فوائد المنفعة المرجوة فاما في المقام فانه من مال
 الاقدم والله العالم هذه جملة ما افترضه الحال من الكلام في المثل **واما** القيمة الذي عرف بمقابل المثل
 وفيما في ضابطه ما لا يكون لغيره من طريق الى خازن او اقارب في صفات المانية تحكم بعد التلف
 وجوب دفع القيمة على المشهور بين الاصحاب والجمع عليه لولم يحصل مثيل المثل في باب الغرض الى ضمان المثل
 ايضاً كالمثل قدما في الاجماع ولكن يفتقر فيه قول **احدكم** ما ذهب بحكم الذي روي ان اكثر الاصحاب وهو
 ضمان يوم التلف هذا بناء على القاعدة الشارعية المشار اليها من سببية التلف في الذمة من المثل او القيمة
 كسائر اسباب المسؤولية من البيع والصلح والقرض من سبب استيفاء الذمة بامر كل واحد واضح لا يحتاج
 لتلف السبب عن السبب فاحصل التلف الذي هو سبب استيفاء الذمة بالقيمة مستقرت فيها من حينه بعد
 الاستيفاء فلا موجب للعقد عنها الى غير هذا من الاموال الباقية فان قلت فضاء التلف استقرار القيمة في الذمة
 من حينه اعم من ان يكون القيمة المستقرة فيه يومه فليكن قيمة الغصب وقيمة يوم المطالبة ونحو ذلك لا استلحا
 في ذلك بل هو المناسب لذلك من القولين والافعال كما ياتي فيقال ان يوم الغصب لما كان اول ذمته دخول
 الغصب في ضمان الغاصب من ضمان استيفاء الذمة بالقيمة مستقرت على حصول التلف فحينها
 قيمة ذلك اليوم لا قيمة يوم المعلق عليه ويقال ان التلف انما يوجب استقرار القيمة وهي ام كل غصب المصانق
 تعيين بعضها حال الى ما كان المطالبة والاداء اعلى القيمة وغير ذلك والحاصل ان سببية التلف لا تستلحا
 الذمة لا يقتضي بنفسها تعيين قيمة يومه فله جوع في التعيين الى ما يقتضيه لادله والمواعيد قلنا انما ترتب
 القيمة لبعضها ذكرت من الاحتمالات فيا في **ثم** **واما** تعيين قيمة يوم التلف فوجه ان التلف انما او جب
 استيفاء الذمة بالبدل المضاف البديلة بالفعل والبدل الفعلي ليس بكونه يوم التلف لا القيمة المقر
 في الارزمنة المتقدمة والمشاخذه كلها ابداً فرضية بعضها لعدم تحقق شرط الضمان الذي هو شرط صير
 القيمة بدلاً لا نظر الى منافات انما في البدل مع كون مبدله موجوداً وبعضها لعدم حصول ما به الذي
 يقتضيه وجوده لئلا يفسد فافهمه ومن هذا يظهر فيه فساد وجوه سائر الاحتمالات كماله مفضلاً
ان **واما** بناء على القاعدة الاولى التي قررها في الاول الادلة الواردة في الحكم بعد استيفاء التلف
 شيئاً في الذمة للمثل والقيمة سوى حكم مكلف من معلق بالخروج عن عبثه الغير المانية فيشكل القول به كما
 يظهر وجهه من ملاحظة ما تقدم من ان الخروج عن العهدة بمعنى كيفية يوم الخروج وكان ما روي في امثاله

في ضمان المثل
 وفي ضمان القيمة

في ضمان المثل
 وفي ضمان القيمة

هذا التكليف يراعى من رده العاصم في ذلك الزمان فان قد عد على رد العين فهو الاوجب عليه والبدل الذي
 هي القيمة وهو كل ينقص كل يوم في ضمن فرد معين فالواجب هو البذل والمشارك لكن الاقوى ايضا اعتبار
 يوم التلف لان هذه القاعدة وان لم تقض سوى المكلف بالخروج من العهد الا ان الخروج عنها يقتضي
 ما يتحقق بالخروج وهو البذل لان التالف للعدو والرد به حقيقة لا بد ان يقوم مقامه شيء في الاضاف للبدل
 الحكم الجائز الذي هو الخروج لعلها مكرهات لا ضابط في الصمانا ناسيا الا ان هذا المخرج حيث يسترونه ما استفاد
 بدل لثقت في لادته وضمن ان تحاشيا عن الالتزام بظاهر الذي هو كون التلف كما افاضه وقترا به مجرد
 الخروج من العهد في انساب الملقمة فلا تحاشي من الالتزام بمقتضا التلف تعين ما يقوم مقامه الخروج
 فانه ان هذا ما افاضه ما اراد على طوله ان قاعدة الصمان لا يقتضي سوى التكليف بالخروج بان يكون
 هذا التكليف بغير مقتضى تعين ما به الخروج والاضراب منها اولى الا فلا دخل عند فقهاء ان قيمة يوم
 رد لا يات من قيمتها مقام التالف فوجه لا مراعاة البنية ما اذا قامت مقامه على نفسها وتميزها من سائر
 القيمة فلام يجب للعدو ان يخذلها الى قيمة ما قيمته الكلام الى حرقها وانما يوم الغضب ليس ينطبق
 الى اكثر كما نسب اليه القول الاول ويستدل عليه بوجهين الاول ان يوم الغضب لا يثبت
 دخر العين في ضمان التالف الصمان انما هو بالقيمة في معنى سبالة البذل في قوله ضريح هذا اوجه
 الذي ذكره صاحب المسالك وغيره معاينة شئ من ضمان الحيوان حيث ان وجود العين معها لا ينفع في
 في برائة من التالف بغير القيمة باستعمال من بها من وجوب دائما وان سرده بندر العين كذلك في
 في يد الغاصب لا يمكن من التسليم لا يقتضي عدم ضمان القيمة فعلا وبعبارة اخرى ان ضمان الحيوان اذا كان
 مستند الى قوائم سلطنة ما لا يخفى له على ان يكون البذل بدلا عنها لا غير العين فالحال المستند بغيره
 مع تمامه الجواز لانه في قوائم السلطنة بغير ما لا بد من التمسك بها تسليم كما ان الحيوان لا يثبت
 لا شغل ذمة الغاصب كما مع موثقت سلطنة دون المقتضى وانما توجه لا مردد العين انما هو لغرض ورد
 البذل عن مقدار التالف مع امكان رد العين لعدم استيفاء البذل في بدل السلطنة في منه لان مقدار
 السلطنة ليس يندركا العين مع وجودها فلو عين تكليف ما يتجاع شغل لادته بالقيمة فلا يخفى على
 لاحكم ابو حنيفة في ان اكثر ما يغلا وتعدى به عن محل الشريعة انه يوم مخالفة الشريعة من قيمة البذل انه لا
 اجرة لصاحب العمل بما يغده من الايام فان ضمان القيمة يوجب بقاء العين في ملك مالك بلا ما لا يكون
 مع لها الاجرة الى من يواضع المالية **والثاني** ما اذا واه الشيخ في التهذيب مع ما غلب به ولا وهو ضرورة
 نذكرها عند قول المواقف جملتها منها اليقين التبريد قال كزيت بغلا الى قصر بنمية داهيا وجاها ابدا
 وكذا خرجت في طلب غريم لي فلما صرت قرب مظرة اكونه خربت ان صاحبها يوجه الى نحو التسلل فوجهت الى
 نحو البذل وروى الشيخ عن احمد بن محمد بن ابن محبوب عن ابن ابي عمير عن عمار بن موسى عن ابي عبد الله

في الفقه مضمون القيمة في الأهل

في الفقه مضمون القيمة في الأهل

في الفقه مضمون القيمة في الأهل

٤٦ في الأمان بصدقني ولا عاصيا يوم الغضب

الزيادة والتقصان فلا حاجة بل لا وجه لا غنى به كرامة البغل من الكوفة الى ابيل ومنه الى بغداد ومنه الى
والحاصل ان تحت هذا التفضيل وهو الفرق بين ما كان لا ياب قينة لا بد من الالتفات إليها قوله قد
علفنا آخ ولعل سبب هذا السؤال قريح على سمعنا من الروايات الواردة في ان الممنوع يعلم ان له المهره
ويؤكدنا الذي روي بعضها ابو ذر لا روى هذا الزيادة فكانه سئل هذا السؤال للجمع بين الحكم في هذه
الرواية وتلك الروايات وج قوله لا آيات غاصب بحكم وقوعه موضع الصغرى الكبرى مطوية وممن
كل من كان غاصبا فليس له ان ياراه ما يقع في المنصوب في اتفاق الغاصب على المنصوب سائر تصرفا
التي كان لها اجرة في العادة على ما يرصد ورعا باذن المالك غير محرم ولا يستحق بها شيء على المالك قوله
نعم قيمة بغل يوم عالفه فيه وجوه احدهما اضافة القيمة الى اليوم بغل غنبا وادانها الى البغل مثل قولك
حب ما ناك ذك ان الرهان لغيره لمخاطبة له لم يخرج من مرفق يجر ذكر اليوم ووجهه على ان يكون مبيعا فان
اليوم اذ بقي بقي على الفسخ مثل قوله تعالى يوم ينفع الصالحين من هذه وجوه ثلثة واربعا اضافة القيمة
الى البغل خاصة ما مع فتح كلمة اليوم او نصها على المفذين فيحتل ان يكون قيدا للقيمة ايضا اما باغنيان
خا كما وصفت ان فاز وقوع الطرد في الثانية صفة افعالا لغيره لزمان وباعثا كون طرفا المانصة اضافة القيمة
الى البغل اي القيمة الثانية للبغل يوم عالفه وعلى هذا يكون مقادير مقادير الاوجه لثلاثة المقادير من ا
قيمة يوم الغضب فيحتمل ان يكون قيدا للجزاء خاصة اعني بان يخرجها لغيره فيمضي يوم عالفه قيمة البغل
وعلى هذا لا يدل على تعيين وقت القيمة لكنه ركب بل فاسلان لسؤال فوالضمان المستب من المخالف
قوله نعم جواب عن هذا السؤال فلا وجه لذكر زمان للزوال والضمين بعد تضمن الجواب اللهم لان نيل الكمال
على ما يريد على كون التلف كاشفا عن اضمين بقيمة يوم عالفه كما في الاحكام السابقة بان يقال
بانتمك على تقدير التلف يوم عالفه قيمة البغل على ما في التلف كاشفا عن خذ وثا الضمان في عالفه
لازمه تعيين وقت القيمة ادلا منه لكشف التلف عن الضمان يعني اولئك كان عليه القيمة لان هذا المعنى هو
قبل التلف يقينا لكن هذا ايهما كان من اضعف البعد ويحتمل ان يكون قيدا للجزء مع ملاحظة ان طوله
الشرط الذي ذكر بعد تمام القضية الشرعية كقولك ان جاء زيد كره ان يقد ويكون قيدا للجموع القضية الطبيعية
يعني ان المانصة بين التلف وجوب دفع القيمة ثابتة في بواحيها وهذا لا ينافي ما يقوله المشهور اذ لا يثبت
في ثبوت تلك المانصة في ذلك الوقت واما الكلام في تعيين وقت القيمة لكنه ايضا بعيد وكيان لان هذا
المقدار من تقدير التلبي المانصة كان من غير ما عرفت في كلام الزاوي لان قوله اذ انيت لو عطف الى قوله ليس لي شيء
سؤال عما توقعه بسبب عذوانه على المكاري في عالفه المنة لغيره في الضمان على تقدير التلف قوله نعم ينص
الحكم بالضمان ووقته معا بعد غاية مطابقة الجواب للسؤال فكيف ان اضمين الا ان اضافة المنة اضافة
كونها قيد للقيمة فانها وان صعب تطبقها على القواعد العربية لان طرف الزمان لا يقع خالا الا ان كان بينا

في الأمان بصدقني ولا عاصيا يوم الغضب

في الأمان

كتاب الغصب

٤١

على ما قيل من أن الحال بمنزلة الخبر والزمان لا يكون جبراً فينبطل الحاشية ولا صفة لا للسكر فينبطل الثاني به ولا
 خصاصة لسفاد من الاضامه ايضا غيرة الخ لما لم يكن كما لا يخفى فينبطل الثالث لان ما لا يخطه قوله فيما بعد
 حيث قال قيمة البغل حين كثرتم نقص اجالي للجمع لك وقوع كلمة حين هنا قيداً للقيمة بحيث لا يجتمع ما هو
 من هنا يظن جواز كون يوم قيداً للثبوت بناء على ما في بعض نسخ النسخة من قوله من غير ذلك لفظ البغل فانه مع بعد
 كونه قيداً لجزء الخبر والمفيد بالثبوت وبما كنهه كعرفت في غير جملة في ذلك القيمة وما يدل عليه قوله
 قيمة البغل حين كثرتم غايته صريح في اعتبار يوم الغصب بناء على اتحاده مع اليومين كما يفرضه قول الكواكب
 فلما صرت قرب فطره الكوفة توجهت الى الميثل نظر الى عند خلاته القيمة عادة في مثل هذه المسئلة
 القليلة اعني قد ساء البغل من الكوفة الى المنظر فيكون وجه العدول من يوم الحاشية الى يوم الاكثري
 مع ان العبرة بالاول دون الثاني امكان تحييل الشئ على القيمة في وقت الاكثري الذي وقع بمحض
 الناس من قبل الجزاء عدم امكانه في وقت الحاشية الذي هو وقت ليند من المنظر الى ليند وبالحاشية
 لا ريب في ان يوم الاكثري لا من غلبة له اجاعاً فنعين كون المراد بوقت الحاشية وعلى هذا فنوفيل ان
 صدور الرغبة اعني قوله قيمة بخل يوم غافل كثر ما بها من الاحتمال ان فلا يدل على حين يوم
 الغصب فلا ريب ان صراحة لذيها في ذلك يخرج عن الاحتمال مضافاً الى ما عرفت من ان ظهر الاحتمالات
 ما يوافق الذي مع قطع النظر عنه فالانصاف ان المراد بتدل على اعتبار قيمة يوم الغصب بصدورها
 قبلها او بما قوله قيمة ما بين العتمة والعيب يوم تده وما فيه موصولة والمراد به الجزاء لفاش لا انه الذي
 بوجوده يتحقق العتمة وينبغي ان يحصل العيب فهو ما بين الصفتين ويحتمل ان يكون زائداً وكيف كان
 بها اوشش المقضدان واما قوله يوم تده عليه فالظاهر ان متعلق بقوله عليك فلا يكون فيه دلالة
 على تعيين وقت الارش والمغيب عليك دائماً الارش يوم رد البغلة ولما ان الدار في ذلك على يوم
 العيب ويوم الحاشية فالظاهر بعينه ان قيمة العيب ان لما باعتبار يوم الحاشية فلما به في قيمة الارش
 ايضاً وان قلنا ان المتعبر فيه هو يوم تلف الغيبة فاما يوم حدوث العيب كما لو اعتبرنا في قيمة العيب على
 القيمة اذ خبر ذلك غيبة فانه ذلك هذا ويحتمل ان يكون الضرب هنا قيداً للقيمة الغيبة الثابت في يوم
 رد البغل بناء على ما لا يخطئه ايها العيب احتمال في اذنه الى يوم الرد وهو حسن كما ان احتمال الزيادة في
 باحتمال نقصان الاعتبارات في الردية حتى لا مضار على الفذ والناظر حياً وهو باطل اجاعاً واما
 احتمال كون الضرب قيداً للقيمة فباطل اجاعاً اذ لا عرف في الارش لعيب يتوالى اجاعاً منذ او عن بعض
 النسخ تده عليه بدون كانه يوم وعلى هذا فلا اشكال وان كان في عدم مطابقة القيمة لم نجعة في القيمة
 شوك يخفى قوله ثم انت وموافق لا يخفى فانه من مخالفة ظاهر القواعد لانه عليه اشل جمع بين ميتين المستد
 وهو صاحب البغل واقامة البيت ومعلوم ان المدعى ضيفه القيمة دون القيمة ثم تلو لا يكون كون

في قول من قال ان قيمة البغل في يوم الغصب هي القيمة التي كان عليه في يوم الرد

الموارد التي يقيم فيها قول المذموم مع ميمنه كدعوا لودعي التلف وتحوذ لك فالجمع بينهما وبين البقعة
 ذاقا ان يقال ان الحكم من الملهاء جانبا للمالك على خلاف القواعد اخذ الغاصب بالشيء لا بخلاف وهو كما في
 بل تذكر ان لاخذ بالاشق كلمة قالها الموهوبون لاعلى القيم وقال ان المراد بقوله يصح فانت وهو ان لاخذ
 في امر الميمنه سهل لا تشكاه فان بدلك وان وقع بينكما اخلاف فاما انت رضى بقول صاحبنا مجرد الغنى
 او مع الميمنه ويرضى هو بما للذم او مع ميمنه او بوضيان بينه وبينك على معنى انقضاء الامر بينهما من دون
 رجوع الى الحكم والمراعاة فانهم وان كان ذلك خلاف ظاهر الرواية **فمنه** فتوى المصنف في
 حينه بسفور الكرى يساعدا الاثر والاعتبار اما الثاني فقد عرفته في الوجه الاول من وجهي القول باعتبار
 يوم الغصب لان رفع سلطة المالك اذ كان سببا لانتقال مدة الغاصب بالبدل قبل التلف كما في الجملوه بقى
 العين بلا مالين ولا منفعة مقومة في ملك المالك لان المنافع تابع للمالين وتقدر ضل شغل مدة الغاصب
 بدل لما ليه وهو يوجب تلكه لها نحو تلكها على تقدير التلف عند الشهور فلا يرجع من غيره للمالك
 الغاصب الاول بما عرف في الايامى المربعة واما الاول اعني الاثر فهو التوى المعروف بالخراج بالضمان يرد
 به مفاد قضية من حاله لغرمه لغيره فان الخراج عبادة عن المنافع والبناء في قوله بالضمان للمقابلة
 او السببية فالمعنى ان المنافع بدل الضمان اي ما يضمن به او سببه فمن ضمن شيئا يستحق منافع حكم هذا
 لتوى ان تضع معنى الرواية بحسب ما يستفاد من ظاهرها وما وياها ولو بالقرائن الخارجية التي منها
 الاجماع فاعلم ان الجواب عن الوجه الاول ان كون يوم الغصب قبل ان يدخل العين في الضمان ان
 اذيد به مفاد قوله على اليد فهو لا يقتضى شغل الدية بالبدل على تقدير التلف ووجود الخرج
 عن عهدته على الاضمان المشار اليها غير مرة واما اشتغالها به قبل التلف فلا وان ريد به الاشتغال
 الخيري على قاي وجهنا به كلام ابو جعفر فلا بد له من دليل بل نقول ظاهر دلة الضمان التي منها قول
 الراوى في هذه الصيغة ارايت لو عصب ونفق النيران بغيره شغل الدية بالبدل حين السبب الشمل
 عليها لان مقتضيه وهي فان عطيا لنفق لما عرفت ان قيمة الارض من شغلته على ان التلف يكون
 الغصب والمناخه يكون الرد مثلا ما يصح سلب القيمة عنها في ان التلف المحكوم بالبدل عندها لانها
 كانت قيمته لانها قيمته مبدل لان الشئ وما اشبهه بجازيها انقضى عند تبدلها كالتحرف في قباله وانما
 الجواب عن القصة فقول في فقره الاولى شق قوله قيمة قبل يوم حالفه بعد بعض من جهلها واخمال كون
 الطرف فيها من معلقات الجزاء الجزاء والمفيد بالشروط كما مره يختم ان يكون الفدية عن اعتبار يوم
 الغصب فذود ومورد الغالب ذالغالب من اراه يوم الغصب بقيمة يوم النافع مدة خمسة عشر يوما
 فلا يفيد التفيد به كونه هو المناط اذ فرضنا اخلاف الميمنه فتقوله قيمة يوم الحالف تعيين ليوم التلف
 نزعون الى غنى ان حزلغوا ولو كانا مثلا زمين فلا بد من كون ذلك لقوان هو المناط فلنا اللغوية

منه

المراد من قوله

حينئذ

المراد من قوله

كتاب الغصب

٢٠

مذنونة بالفائدة ولعلها ما ذكرنا من جهة سهولة إقامة الشهود في يوم الغصب أي هو يوم دخول العين تحت اليد أي يوم الكسب حقيقة وبفصله يوم أو يومين وأما الفقرة الأخيرة اعني قوله قيمة البغل حين كسبه فقيمة ان ذكر يوم الاكسب بعد قيام الاجماع على عدم الاعتبار به كما يحتمل ان يكون لأجل سادته ليوم المخالفة في القيمة ويكون ذكره لأجل سهولة تعيين الشهود كما ذكرناه في الاستدلال كذلك يحتمل ان يكون لأجل مساواة ليوم التلف في الدية المفروضة اعني خمسة عشر بحسب القيمة ويكون تخفيفه بالذكر لأجل سهولة الاشهاد كما ذكرنا بل هذا اظهر بعد فرض ساداة القيمة عادة في جميع اوقات ملك الدية من زمان المخالفة وما بعد وعلى المستدل الاثبات وان له ذلك مع مخالفة القاعدة كما بينا هنا ويحتمل ان يكون ذكره لحافظة حال است البغل من حيث السمن والسر لا شبهة في ان الغصوب يقوم على الغاصب مع ما عليها في حال الغصب من الحالات التي يختلف باختلافها القيمة فيكون المراد بقوله حين كسبه بعد منزلة على يوا الغصب انه يجب يقوم البغل بحسب ما عليه حين الغصب من الحالات في يوم التلف وهذا لا يربط بهام المستدل كما لا يخفى والله العالم **وقال الشيخ** أي مالك لا فوال ضمان على القيمة من حين الغصب الى حين التلف وهو قول جماعة كثير ويستدل عليه بوجوه كلها ضعيفة **الاول** ان العين في جميع انفة الغصب مضمونة ومعنى الضمان وجوب رد البديل لو تلفت ومن ملك لازمة زمان على القيمة كالشقة مثلاً فيجب اتمه مع تحق التلف وقية ان لضمان في جميع الازمنة فإريد به التخييري بمعنى عند انقضاء التلف فهو واضح المنع ولذا اوردنا العين لم يجب ثبوته لعله غير مراد وان اريد به التعليق فان ريد به التعليق على التلف في ذلك الزمان فسلم لكن المفروض عدمه ان ريد به التعليق على التلف فمط ولو في الزمان لما خرفه وعين الدعوى اذ لم يقيم عليه دليل بل عرفت ان القاعدة يقتضي انتقال البديل من حين تعدد البديل وهو ينقض الحكم بما هو بديل فضلاً عما كان **الثاني** قاعدة نفى الضرر استدل به بحكي الشرايط بقا الحالة العلامة وقد ظهروا ضعف هذا الاستدلال بما لا مزيد عليه سابقاً وحاصله ان نفى الضرر لا يشرع احكاماً لولا يحصل الضرر بل انما يرفع شرعية الاحكام الضررية المذكورة عليها بعقوبات دلالتها وانجم الى ما تقدم طلب تمام الكلام فمناك **الثالث** ان زمان على القيمة زمان والبدل لما ملكه من قبله فله فوضوح ان اطماعه من المالبية على تقدير التلف واستدل به العلامة في محكي التخيير وهو اوضح من الوجوه **وتوضيحه ان قيمة الملك** في كل زمان مضمون عليه بقاعدة الحيولة لان المناط واحد وهو سلب سلطنة المالك للتلف العين بحسب رد جميع القيم لكن القيمة المتأخضة متداخلة القيمة الا على لان المالك لو احدث ليس له سوابد واحد فيبقى البديل الزائد غير داخل في شيء فان ملك على هذا الكلام وجب دفع الزائد على تقدير رد العين بغير لان رد هذا ليس له بكا للمالبية لفاضة بل للمالبية التي حال بين المالك بينها زمان استمع ان هذا فاسد اجماعاً فلو ان اوردنا العين ولو نزل قيمتها في حين الرد عن قيمتها في زمان الحيولة والتخريف ذلك ان مما يستوي انما تعال

أما في رد البديل فلو كان البديل في يد الغاصب لم يرد له البديل

وإذا كان البديل في يد الغير لم يرد له البديل

في رد القول بصحة الفقه

٧١

بما لية العين كما لية مغايرة فاداردا العين نفي لضمان تمامه فوام باليتها واذا تلفت دخلت ضمان الفقه
 يعين دخول ما لية العين والحاصل ان ضمان الغاصب بقيمة العين في جميع الارضه للحوالة بالاعم لا يتناسب
 توقفه على انما ليس بحيث لو ردت انتفع الضمان كما في الحوالة بالخط لا خسر لكن بر على هذا الاستدلال ما
 اوردنا على الاول بان قيمة العين في جميع الارضه مضمونة بشرط تلفها في تلك الارضه لا فيما بعد الا فالضمان
 فيه يوم التلف خاصة لما اذا لا يدالما للعين اي هي عبارة اخرى عما وجهنا به من الحوالة بالخط لا
 فقيه ان ما في هذا الكلام يرجع الى القول بان منع المالك مثلا عن بيع متاعه بدون وضع اليد عليه حتى قبل
 سبب ضمان التلف والنازل والافضاء الى لا يقتضي ذلك كما عرفت وقد ظهر ان هذا القول لا دليل عليه
 سوى فائدة نفي الضرر وقد عرفت فسادها واما ما في نسخة المقام بالحوالة فواضح الضعف لان عقد تسليم
 الدين في حكم التلف عند العرف فيشاركه في الحكم الذي هو سبب قيمة الضمان فليس ضمان القيمة مع ما لا
 رفع مسئلة المالا محرم بل لاجلها مع ملاحظة العقد الرابع في وجهه ابي ولا لما ضيق في المسائل
 فيها دلالة على اعتبار القيمة ولم يبين وجه دلالتها وهي غير واضحة ولو قيل انها تدل على اعتبار يوم التلف
 اعني يوم الغصب بصدق على يوم التلف القيمة ايضا راجع الى الوجه الاول كما لا يخفى وقد ظهر جوابه المسئلة
 الخامسة هل الاقوال المذكورة في تعيين مكان لينة جارية في بطن كاهنها ايها ام لا في صحيح المسئلة
 ان مكان الغصب ومكان التلف قد يختلفان فان تعدد قيمة العين فيهما فلا بحث والا فهل الغصب مكان
 الغصب ومكان التلف داخل القيمة من مكان الغصب الى مكان التلف اما لا مكانه الخارج عن مكانه
 الشامل بمير الغصب بغيرها فغيرها فاعلم ان الجريان لاحاد مناط المستملين من اعتبار يوم الغصب
 اول زمان دخول العين في العهد لانه يعتبر مكانه لكونه اول مكانه دخولها في الضمان نعم المسائل
 بالقيمة المربونة منها يحتاج الى عند الجود على ظاهرها بدعوى سلبناط المناط المشرك بين كاهنها
 وهكذا الى سائر الاقوال والادلة كما لا يخفى على زائد النامد واكثر المسئلة السادسة اذا
 تلف ما لا يتصل بين زمان لا تلاف اعني على تحقق التلف زمان التلف زمان يختلف فيه لئلا في ذلك
 الزمان فهل اعتبر بقيمتها يوم الا تلاف او مكانه وبقيمتها يوم التلف ومكانه هذه المسئلة قد تعرض لها
 في محكي التذكرة واجرى ما جرى في ضمان لينة انما يكرضها في الاملاقات التوليدية التي يخلفها
 زمان لا تلاف وزمان التلف خلافا مؤثرا في زيادة القيمة ونقصانها فان الاملاقات التوليدية لا
 يتصور فيها اختلاف الزمانين راسا كما لا يخفى واما التسبيبات فهي وان يتصور فيها ذلك لمجانها او كاهها
 من هذا القبيل الا ان حال كون اعتبر في هذه التلاف برهان لتسبيب مقطوع عليه فيه فقوله في محل
 الفرض هل اعتبر بوقت ضمان تطير يوم الغصب وبوقت التلف وبوقت بوقت الضمان وقت الا تلاف
 لانه كيوم الغصب كونها وقت دخول العين في الضمان وهذا بخلاف توال التسبيبات لغير ضمانها

في رد القول بصحة الفقه
 في رد القول بصحة الفقه
 في رد القول بصحة الفقه

في رد القول بصحة الفقه
 في رد القول بصحة الفقه
 في رد القول بصحة الفقه

كتاب الغصب

٧٢

يُلف فيما بعد عند وجود علته بل وقت وقوع وجود سبب الضمان وهو التلف فيما بعد وبعبارة أخرى الضمان الذي يحكم به مجرد التسبب ضمان شاق لثبوت السبب بفعله ان يدخل في عنوان الضمان بخلاف الضمان للحكم به بسبب ليد والادلاف فانه ضمان بغير سبب ليد في ليد واضح وانما في الادلاف فلان وجود المقول عند وجود علته اي مقضيته بمنزلة الحاصل ان ما خرج عن زمان وجوده فاما المراد بغيرها اليوم قيمتها صحافي ذلك اليوم لا ميعبا كما هو واضح ثم ان الظاهر جريان الاقوال والادلاف كما لا يخفى على المتدبر وان كان المعنى على من قبل الشيخ في لعب السبب لثبات في الغصب هو اعتبار يوم الادلاف المستلزم **الاعتبار** انما في الشيء مثليا كما اذا صار الرطب المغصوب الذي لو انه بقي ثم اوالعكس فالعكس حال المتطلب اليه من حيث وجوب رد المثل والقيمة وهو واضح لان التلف بل لغيره باق في ملك المالك لم يخرج بسبب الاختلاف في صفات يوم الغصب عن ملكه فاذا تلفت انتقل الى يد من تلفت فوالمثل وكونه فيهما فيما قبل غير مؤثر كما لا يخفى لكن يجب مع رد المثل وتفاوت ما بين الحالين من حيث القيمة كما اذا كان فيها الرطب المغصوب مثلاً عشرة وقيمة المخرجة فانه يرد المثل مع تكلمة القيمة والله العالم **الطحا** اختلف الشيخ والاضحان في كون ذلك ذهب الفضة مثليتين او قيمتين فذهب الشيخ الى الثاني واكثر الاضحان الى الاول وهذا مع مواظبتهم للشيخ في تعريف المثل القوي يجب لان حال ان ذهب ليست في الاشياء بمكان يوجبها حقيقة الحال على الشيخ وكذا تفتقر صناديق المثل يطبق ما ذكره في تعريفه على المصداق ليس بامرها لان مساواة ابعاد الجوز في المائتين والصفات المفضو امر يمكن الوصول اليه لكل احد فضلا عن مثل الشيخ وكيف كان فالظاهر ما ذكره من كونها مثليتين لان اختلاف اواعها او اضعافها بحيث يتساوى فاد في القيمة والحاصل اننا نعرضنا مقيانا من الفضة مثلاً بما تقتضيه جميع صفاته المفضودة حتى لنزولها مستلذاً وخصوصية السكة لو قلنا بانها منقائمة بحكم بكونها مثليتين لانها تحسب بها ماله بل جميع المثليات المنقولة على كونها مثلية كالجوز الاذهان لا يكون مثلية على الإطلاق بل بعد ملاحظة الحاصل الصنف على الصور المذكورة وفي حكمها جميع الفلزات كالفضة والنحاس وشمسها نعم ما كان لشدة اعتبار الوزن بملاحظة ما به من القيمة كالنحاس والبريق ونحوهما عند من القيمة ذات وهو واضح وفان يمنع ما نسب الى الشيخ من قوله بعدم مثلية الذهب لفضة لانهما حكم بضمائهما بنقد البلد ثم بكونها قيمتين والضمان بنقد البلد لا ينافي مثليتهما خصوصاً مع ملاحظة تشابههما بالمثل كما ذكره في الرابع فان ظاهر النسبية لغيره وفيه ما مثل **النقطة** لو كان لثالث بوجاهة مع الشرايط الرأى كالذهب والفضة وجب في المذرك مرعاة التخاص من البناء فلو تعين لئذرك بالقيمة اما لكونه قيمياً او مثلياً مع نقد المثل كما ذهب الفضة على المشهور ثم بغير حجة الا اذا تموا الجائز مع المضمون في الوزن فنوم بالحق لكونه ارفع مع عدم مانع هذا هو المشهور والمخالف هو ابن دريس حديث منع الشرا في غير البيع وأشار

في كتاب الغصب

في كتاب الغصب

في كتاب الغصب

المحقق ضمان لذمتها الفضة في الجاهل من فاعلها عن التوكيل إلى رده حيث قال ولا يضمن في الزمان مخصص البيع
 وهو ثابت في كل معاوضة على رويين منقولين من جنس وذاو فائدة تارة إلى كون الغرامات من المعاوضات حقيقة أو
 حكما والآخر لا يندفع المقتضى الذي هو ثبوت الزمان في الغرامات من المعاوضات حقيقة أو حكما والآخر لا يندفع المقتضى
 لأن ثبوت الزمان في كل معاوضة لا يندفع في الغرامات لا بعد ثبوت كونها منها مع احتمال أن يكون لفرض من
 هذا الكلام بيان الحال مع الاستناد في المقتضى وهو ثبوت الزمان في الغرامات التي جازع مع الاستناد بعدم
 كونها معاوضة وكيف كان فيجوز التسليم أن يقال ما يجب فيه بدلا عن شيء يحكم الاستثناء في ثلثة
 أحدها البدل الجاهل وهو ما يندفع في المعاوضات من عوض كالبسطة والضرر ونحوها وثانيها
 ما يندفع في وفاة الديون وثالثها ما يندفع في الغرامات الكلام هنا في مقامين أحدهما في ثبوت
 الزمان في كل معاوضة وعدم اختصاصه بالبيع والثاني في ثبوت كل بدل لولم يكن جليلا كما في الفنين
 الآخر لا اشكال في أن ظاهر الآية يبرهن الزمان في كل بدل جلي أو كان في البيع وغيره لأن الزمان لم يقل
 بصيغة على مطلق أعطاء الزيادة بعنوان البدل فلا اطلاق من صيغة على الأعطاء المترتبة في ضمن ما في قوله
 هو البيع أم غيره وإنما الأشكال في شموله لكل أعطاء زيادة بعنوان البدلية تقول حصل أعطاء الزيادة على مقامين
 أحدهما ما لا يفتقر بعنوان البدلية مثل أن يدفع المدين دينه وزيادة قاصدا بها أعطاء مستغلا وثانيها
 ما كان مقرونا باللعنوان مثل أن يدفع عوضا لذي زمام ذمته من جاعلا مجموعها دفعا عن لزامه والعقدين
 المعنيين غير خفي أن القسم الأول فالظاهر عدم الأشكال في جواز دفعه دفعا واحدا فان الزمان أزيد بالتدليل
 لا مطلق أعطاء زائد وإنما الثاني فهو أيضا على مقامين أحدهما ما كان جعل الزيادة أمرا حاصلا للدفع والآخر
 والثاني كونه محكما للتم والظاهر أن القسم الأول أيضا مشمول للآية لأن الزمان عبارة عن توفير هذا البدل لغيره
 كان أصل العوضيته اختيارا وإنما في المعاوضات واضطراريا تابعا لحكم الله من مثل لا يرد الزمان دون
 من يقدح شمول الآية لوفاء الديون أيضا لأن عوصيته مابة لوفاء ما في الذمة وإن لم يكن باختيار من الدين
 والمدينون لكن إخراج التدارك في الزيادة أصل اختيارى لها فيه مع نفي الزمان عنهم طاهرا وما القسم الثاني
 ضد مثال بمصور الآية بشموله لأن تحريم الزمان إنما يتوجب إلى فعال العباد لا ينافي حكم الشبان الزيادة فهو
 بعبارة أخرى المنهى بالآية الواردة في مقام التكليف إنما هو أعطاء الناس لحكم الله معصاة وحق الزيادة في
 الغرامات لا يندفع تحتها لأن ذلك وجوب الغرامة كقوله على اليد نحوه فيمنعوه عنها أو ادفعها لذلك
 الثالث مثلا ونشره طم سواء حصل التدارك أو لا فكذا المشتاق وبالقد والتدليل فان قلت فرض
 المسئلة مكان لتدارك بغير المثل فلا يمتد إلى اليه جحبا بين ذلك العربة والآية فقد أجمع فيجوز المناقاة وما
 ذكرنا برفع المناقاة لكن الظاهر أن لفظة من الآية نفي تبرع البدل الزمان لأن تحريم الشارع الزيادة بغيره لا
 على عدم ثبوت حكم آخر لنفي البدل الزمان غير الجزية ولا ترى العلم بالآية بوضوح بصيرة وذه البدل المذكور

في حكم الوكالة النافذة من جنس التوكيل

في كتاب الغصب

في كتاب الغصب

يعتبر في غيرهما من الأبدال لا اضطرارية وغيرها ومن ذلك ما ذكره في بيع الصنف من أنه لو ظهر في حد العوضين
حيث جبر رده وأخذ العتيق مكانه ولا يجوز استاكه مع أحد الارش قاله زكريا في الغارات لأنه جزء من الثمن ومنها
ما ذكره في الغنمة من أنه لو وجع جدي برده من الرغويات كالحظ في النفس قليل ثم صاحبه الرده أو توفيرا
الجدة في الوزن مع أن الغنمة لا معاوضة ولا غرامة وإنما ذكره في الوصية من أنه لو وصى بالموصي بأن ناع ثلثة أمنا
من الحظطة التي تسوى منه ثلثة أمنا من الحظطة أو الشقة التي تسوى ثلثة لم يخل للموصي له على القول بكون التبرع
من الثلث أخذ نصف البيع بنام الثمن وهو من ونصفه وأخذ ثلث البيع معللا بأن ذلك يؤدي إلى البناء لو وجع
متين ونصف في مقابل ثلثة أمنا مع أن أصل المعاوضة التي صدرت من الموصي لم يكن بآية نفوذ وصية
الموصي لا بعد معاوضة ولا غرامة كما لا يخفى ومنها ما ذكره في كتاب الخلع من أنه لا يجوز الصلح عن قيمة الثوب التي
الذي يسوى درهما بدوهمين للزوم الرأى حيث أن الغنيمات مضمون بالقيمة ووجهها قول المحقق بخاره
أنه منبني على مخاره في الغرض صمان الغنم بالمثل أيضا وهكذا إلى ما لا يخفى على المتدبر والحاصل أن ملاحظة
كلمات الأصحاب في أبواب الغنم وملاحظة بعض الأخبار الواردة في مورد الأية مثل ما ورد من أنها في حق من
يقول الأية زدي في لأجل زيد كمال وإتالة تعني نعم حكم في الرأى إلى مطلق ما يدفع بدلا عن شيء ولو كان
غرامته فالحكم بثبوت الرأى في الأوقات فلا يوقف على إثبات كونها من الغاضات حتى يرفع منع كونها معاوضة
فح يقع التعارض بين دلة البراء ودلة الامتلاف تعارض لما بين الأولين الأول بعمومه يقتضي عندئذ أن لا يثبت
بالنقد الغالب المستلزم للزيادة والثاني بذلك على جوب نداد كد لو استلزم الزيادة ومن هنا يتبع
استعمال قواعد الترجيح بين الإمامين هنا لكن النظر القائب يرى بوجع هذا التعارض إلى الحكم لأن دلة
الرأى وإن كانت أعم من دلة خصوص كل حكم من الأحكام إلا أنها اقتصرت على الحكم وهو مقدار الحكومة
وبعد التحكيم وجب نداد كغير الجنس لأن تعدد رصعة الندادك وهي كونه بالنقد الغالب لا يقتضي سقوط أصل
الندادك بعد الإجماع على أن المثل يندرك بالقيمة عند تعدد المثل بل دلة الغرامة بنفسها فاطمئنه بذلك ولو
مع النقص عن الإجماع ولم ينفصل بقا الجنس بعد ذلك لفصل الدلالة مطلقا مطلوب متى دلتها فطلب
أخرى المطلوب فإن قلت في مقام مطلبان أعطى البدل للرأى وازداد البذل توفيره وتجرمه البراء على وزن
شموله للأبدال الغير الاختيارية كالوفاء والغارات كما ادعتنا مما سبق في الثاني لأن البراء هي الزيادة على الطرف
المقابل لا أعطى البدل إلا بعد ما نحن فيه من قبيل الأول لأننا إذا فرضنا كون قيمة الثاقل أكثر منه في الوزن لم
يكن أعطائها ازديادا في البدل بل أعطى البدل للرأى ولو نقص من خرج عن بدلية بحكم الفرض فلما زاد
من عدم فضاء تحريم البراء ففي ذلك أيضا حق قولك في السابق من عدم فضاء تحريم البراء في الشئ لا ازدياد
أيضا نكره قول بناء على عدم اختصاص البراء بالبيع كما يقول ابن دريس أن غرض الشارع من تحريم الزيادة عند
رضاءه بالبدل للرأى بغير فضاء عدم الرأى باذدياد البدل والتمس في ذلك أن تحريم بناء على المثال قد

يقصد به عدم رضا الشارع بما يثبت عليه من البعثة وان كان لطلب فاصل عن الوجه له ولا ريب ان
 نتيجة إعطاء الزيادة وقوع الزيادة بدلالة النقصان استكسنا من تحريم الزيادة عدم رضاه بهذه النتيجة
 بملاحظة اتفاق اصحاب على تقدير ثبوت الزيادة في غير البيع حكما ايضا بعد جواز إعطاء البدل الذي هو نفسه
 مع عدم مدخلية الاختيار من اخذ زائد عن بدل وبهذا حكم بعد جواز إعطاء النقص بدل الدين المراد
 ايضاً مع ان المعطي غير مريد والاخذ غير مطلق والغرض من تحريم الزيادة بعد ما نلاحظه الاجابة الواردة في الزيادة
 كلمات العلماء سوق لبيان عدم رضا الشارع وان كان لا يرد على ما عرفت لو كان الجواب على قوله تعالى
 غير ذلك وهو تحريم الزيادة لبدل خاصة كقولنا لا يجوز في كل حال ان يملك في المال وما ذكرنا ينطبق
 ان ما اشار اليه المحقق من المرفوع على ابن ذرارة في قوله تعالى لا تملك ائمة لانها كانت متعادلة
 وجه الظهور انه لو اخذ شيئاً لا يملكه الحاكم فصار الاختيار بينه وبين خصمه صلب البيع فربما تقابلت ولو غرض من
 التيقاق فلا بد من الاستناد فيه في ما قلنا من ان الغرض من تحريم البيع الربوي مثلاً لبيان عدم الامتناع لان ذلك
 الزيادة مكملة وما حمل الية على مرفوع لا مرفوع وهو ثبتت الزيادة في مطلق المعاوضات دون غيرها من نحو
 بعيد عن التيقاق والاعتبار بمقتضى المحقق ولا يثبت ان الزيادة في البيع باع موباة في كل ما اشبه
 المرفوع المراد ان ثبوت في المعاوضات يستلزم ثبوت في غيرها ايضاً بالبيان اشار اليه محمول على ان
 بالمعاوضة هو المعنى لا يتم الشامل لجميع الابدال ايضاً يمكن تنوع اجماع المركب لان كل من قال به في
 المعاوضات قال به في غيرها ايضاً اذ لم نعلم بغير فرق بينهما بل عرفت ما يصرح التقيم كالتشديد الثاني في
 المسالك حديث صرح بثبوت فيما نحن فيه مرفوعاً على ثبوت في كل معاوضة فان ذلك يكشف عن اتحاد
 المعاوضات والغرايات حكماً او موضوعاً كما لا يخفى نعم السكك بعض ما يخفى في ثبوت في المعاملات باعتبار
 ثبوت في كل معاوضة لكنه ليس في محله كما يتبين في هذا ولما قلنا ان يقول ان ذلك الغرض من اشتغال
 الدين بالتمتع بالمعالي لا منافاة بينه وبين تحريم الزيادة ثم سألنا عن الثاني على ان زيادة البدل وعلى إعطاء
 الزائد عوضاً مع ما يشترط في الاشتغال بالدين والثاني عليه فانسلم ان ذلك الغرض من اشتغال الدين
 الاشتغال بتمتع عليه الحكم التكليفي الذي هو لا زائد عن ذلك اعني جوب الاعطاء لكن يفتقر الى ان دعوى
 عدم المساواة بين المعنيين مجازفة لا تأخذ وجهاً اذا قلنا ان الزائد من عندك مشغول بكداً واخرى بجزء
 الثاني او البناء على دفعه واعطائه سكاكين ومساكين ولعل المسترفيه رجوع خيفة لا اشتغال لقيمة
 الثالث الى نحو من ينافي لعلنا على استقرارها في الدين وثاناً ان في مقدمه دليل على ان الغرض من
 فاذا اضع موضع النقض لما لا يرد لكونه بناء من الدافع على الدفع ومن لاخذ على لاخذ كشف ذلك عن
 عدم الاشتغال به من اول الامر كفاية فافهم والله العالم **النقطة** اذا كان في المعصية على ما
 محالة لها فغالباً المادة كالصناعة في كل فن كونه مضموناً بالقيمة ذاتها ووصفاً او بالمثل وكذا في

في حكمه ما لو كان الثالث من جنس الأول

في حكمه ما لو كان الثالث من جنس الأول

كتاب الغصب

٧٤

فإننا وبالعينة ضيق القول وتقييد القيمة بالغالب لا يخرج ما يتفق نادرا بذل المالك في مقابلة من الصناعات و
 الهيئات فإنه لا غير بمثل قطعاً ولا في الأجزاء من قيمتها إلا أن الشهيد في محكي تدريس كرهها إلا و
 قوله بعض مشايخنا قدس سره **والثاني** قيمة الشهيد الثاني في مسائلك والتفصيل بخلاف المحقق والشيخ
 وجماعة على ما حكى عنهم ومبنى القول على أن عوض الصنف هل يوجب خروج الغرض عن المثلثة أم لا وعلى
 الثاني فهل الصنف مما يصلح وقوع المالك في مقابلة مستغلاماً لا ينفصلنا بالخروج نفي القول الثاني وهو
 وكذا لو قلنا بعد متظنا بعدم صلاحية ذلك وأما في الغرض مثل لاصلاح ذلك الزمان لصفة فهو
 جائز ولو لم يقع في مقابلة المال مستغلاماً أو زيد عليه من جنس الاصل أو من غير جنسه الزمان أو وقوع
 الزمان بدل لناقص وبالعكس فيجوز ما هما معاً بالعينة ولذا استدلال صاحبنا لك على بطلان
 التفصيل بأن الصنف لا يوجب خروج الاصل عن أصله وأما موضوعه فمدفوعاً في باب الزمان بأنه لا
 يعوض على المصنوع بزيادة زيدان الصنف لا يقابل بالمال مستغلاماً ولا الجواز لغاوضه على المصنوع
 بزيادة **وأما** القول الأول فهو مبني على عدم الخروج عند الصلابة على كون الصنف بضم مبلتاً
 كالاصلاح ما يراه المظهر على وأما لصريحه فيرى أن مبنى قول المحقق الشيخ هو خروج من الزمان
 والغرامة هنا ولو قيل ثبوت الزمان في غير المعاوضات من غرامات الوفاءات وجه الفرق يقال كون
 الصنف غير صالح للمقابلة بالمال فلا يجوز لغاوضه على الموصوف بزيادة الزمان ومع ذلك بحسب
 تداركها بالعينة زيادة على ذلك الموصوف لئلا يفتقر التلصص بناء على كون موضوع الغرامة التلصص
 موضوع لغاوضه لأن الغرامة شبه جرمة من الشارع فيصح تعللها بمشاكل وعرض تفويت المأمور
 مثلاً وخاصة أن تفويت غيرها لم يوجب غرامة إذا كان محتملاً لخواصه لما في الآية ذلك حكم المعروف
 بالعينة على تقدير الفوات قولك فيصعبها إلا أنه لا حصة للمالك شيئاً يكون في الغرض العادية في قلنا هذا
 ممنوع لأن المال ما يعوض عليه عند وجوده لا ما يوجب الغرامة عند تلفه بفساد ونحوها من الصفات لا
 يعوض عليها حال وجودها بغير رجوع قسط من عوض الموصوف إليها ولذا يصح بيع المصنوع بمثل وزمان
 مع عدم لزوم الزمان لو كان شيء من عوض يرجع إلى نفس الشيء كان بقاءه كما لا يخفى فإن قلنا عند معاوضته
 وسائر القصة أن ممنوع لأن القيمة المصنوع تزيد على قيمته غير فالزيادة في مقابل الصنف تلك الزيادة إنما
 هي لأجل ترقى مائة المصنوع تزيد على قيمته غير فالزيادة في مقابل الصنف تلك الزيادة إنما هي لأجل ترقى مائة
 المصنوع تزيد على قيمته غير فالزيادة بالصنف فالصنف سبب لزيادة قيمة الذات للصنف بها لا عوض غير قد
 الزمان من القيمة ذلك كالصنف فإن صفة الصحة ليس مما يقع في مقابلتها المال ويعوض عليه لأنها توجب
 زيادة في شيء هو المال أعني الموصوف فالصفات ما يبدل بسببها المال في مقابل الزمان لا ما يبدل في بابها
 المال خلاصته عند التقييد لها في المائنة لا اعتباراً بانفسها واختلاف المطابق والمختلف منها وإنما الغرامة

بغير أموال

على الصنف

ووجودها الخارج حتى احدث فليس في الخارج شأن ما وصفت على كل منهما بل مستقل وبالحمله وايضا انما العرف
وبناهم على بساطة البيع في العبد الكاتب الحقة بجدة والدينار الصحيح ومع كل موصوف بوصف ذلك وجوب
زياده الفقه وراينا انما الشرع انما لا يجوز في نفسه ما منع فاقدا لوصف خيار البعض فعلنا ان لا وصفا
لبنسبه يعنى في شيء جزاء بل في ذلك لا يقع في مقابلنا شيء من الثمن مثلا ثم رايانا العرف والشرع ايضا منطابقين
في الحكم بالغرانه بسبب تنويع تلك الاوصاف ونحوها فعلنا ان موضوع الغرانه من موضوع المعاوضه
ومن هذا البيان يتدفع ايضا ما ذكره على الحق وفوائدهم ذكر وايضا لو ظهر احد العوضين في بيع القرض معيبا ان
لا يجوز اخذ لا دس بل يجب بذلك المعيب بالبيع بطلان البراءه كيف نكف عن المناصب بغير الصنفه
ومع هذا لا بد ان صنفه الصنفه لم تصلح شيئا انما بالمال كان اخذ لا دس موجب الوضوح الرأيه في بطلان
المنع انما يبرز براءه وحيث كان حقيقه الغرانه غير حقيقه المعاوضه فحكم ببراءه ثم نذارنا الموصوف بالمثل
ونذارنا الصنفه اعني الصنفه بالثمنه لم يلزم منه وقوع العوض الا في مقابل الثمنه بل لم يلزم نذارنا
الا انما بامر زائد وهو غير واجب فان قلت ذلك فليجوز نذارنا بغيره زائد انما في الروايات
فان صنفه الجوده مما لا يجزى العاده بتقويةها مستقلة فكل ما يقع في مقام الغرانه يقع في مقابل الجوده
يقع في مقابل الذات شيء وفي مقابل الجوده شيء شئ يبرز البراءه بخلاف الصنفه فانها قد جرت العاده
مفوتها مستقلة بغير فرضها عارضه شئ ثم نؤمنها لغرضه ببيان العاده فان استقرت على توفيق
الصنفه مستقلة ووقع الزيادة في مقابلها في مقام الغرانه وان لم يقع في مقابلها في مقام المعاوضه كما
عرفت وان وقع في مقابل الموصوف في المقامين يبرز البراءه اللهم الا ان يقال ان المصنوع شئ واحد
بعد فرضه في غاية التقييد بالصنفه لا نفسى انما صنفه فاذا وقع في مقام نذارنا كمنه وشيئا زائدا لغير
البراءه ولو قلنا بان الصنفه عند زوالها او ازالها نذارنا بالقيمة ونذارنا بغيرها في قول المبرور
وهو ضمان الماده بالمثل ضمان القيمة بالقيمة ونظير هذا ما قيل او يقال ان الغاصب يلزمه مؤنة
المنع ولو لم يلد الغصبه صنفه لكونه في مكان وان لم يكن من الاول ليقابل للمعاوضه عليها الا
ان نذارنا كمالا لم يندنا وينها ثم كان المصنوع مثله في غالب الافراد الموجوده امكان ان يجازى بها
في يمكن له دوس من كون مجموع الهيئه والماده مثلين وانما امكان تحصيل الصنفه الفاسده بالمثل
فعله لا يوجب صدق المثل على المصنوع انما يقع احتمال البناء على اعتبار الوجه الغلب في المثل
لذبح العشر الحرج المرتبين على الزام المثل ومجرد امكان التحصيل خصوصاً اذا كان به بوله يمكن في
دفع العشر كما لا يخفى لكن القول به كما عرفت غير موجود بغير شئ وهو ان المثل يكون المصنوع فحين
كما استظهر صاحب المسالك لا يوجب لغيره يجوز الزيادة في الغرانه مع الجافه لان البراءه غير محصله
واوكان فيه المصنوع من جنسه وجب العدل على غير الجافه من خصاصه على براءه والظاهر ان غرض من المثل

في انذار كمال المنع صفة كمال المنع

كتاب الغصب

٢٨

ليس هذا بل مجرد الحكم بالقيمة اضلا وقرعنا بالالحكم بالمثل فيهما معا او الاصل خاصة والله العالم ودعوى
ان كونه قيميا لا ينافي ملاحظة كل من الغارض والمغروس مستغلا في الغزاة ولا يبرم ذلك عند حصول البراءة
على تقدير الزيادة كونهما بمنزلة الجنس من المختلفين فيكون المقام مثل التوزيع لان كما يظهر لنا من مدقوقة
بان لقول بكونه قيميا مبني على ملاحظة ما شيئا واحدا وعند ملاحظة ذات المغروس من حيث هي لا فكيف
يجعل قيميا مع صدق المثل عليه بذلك الملاحظة فانهم **النقاط** اذا كان لصفة غير محالة فلا ريب في
عدم احرازها شرعا وعدم قيمة لها كذلك سواء اصابها نفسها او مع اطلاق المصنوع ولا فرق في ذلك بين
الغاصب غيره لكن عن القواعد في موضع الاشكال فزمان الغاصب لها ولا وجه له في نظرنا سكونه باحوا
باشق الاحوال فيه ما لا يخفى نعم يمكن ان يوجه الاشكال على نحوين في غير الغاصب ايضا بان يقال ان لصفة
المحرمة وان ليست محرمة لكن المصنوع محرمة لا محالة فلو بنى على ان عروض لصفة يجعله قيميا او كان صان
القيميات امكان يقال بان المدار في غرضه ملاحظة قيمته في هذه الحالة على معنى جوع الثمن الى ذلك
المعية خاصة لا اليها والى الفيد حتى يقال بان غير محرمه لكن ضعف هذا التوجيه بوضوح لا سلب
الا حرام عن القيد يوجب سلبه عن التقييد كما لا يخفى والله العالم **النقاط** عيوب الجواهر والعيوب
والجنايات الواقعة عليها مضمونة على الغاصب غيره بالارش لتو في دليل عليه مضادا الى النص في
الروايات مثل صحابي ولا دو غيرهما قوله تعالى لا تأخذ تسقى تؤديه نظرا الى ان رد المأخوذ يستند في
رد ما عليه من الصفات والا لكان رد الغير لا العينة فالعقد رد الصفة المعدلة وجب ثلثها بالعرف
كالذات ولا فرق في ذلك بين ذمة الفاضحة والشوك خلافا لبعض العامة فوجب الاول ضمان لعيبها
القيمة دون الارش فذكر اصحابنا ما قلنا من التسوية وعند الفرق التبيين على حكم مسئلة نظرية لا
مجرد تزييف الفرق لم يور الذي هو من الواضحات هي ان الغصوب اذا كانت قسوة متفاوتة بالقياس الى
خصوص الارباب لم يضمن الغاصب الزيادة فلو كان يسوى في حق ما لك عشرة وفي ما بين الناس مع قطع
النظر عن اضافة الى ما لك واحدا ضمنه خاصة ولا يضمن الزيادة وفان صرح به في محكي الدروس حيث حكم
في التجه المغصوبة والخلف المغصوب ضمان قيمته في انفسها بالامع ملاحظة حال ما لكهما لكن في محكي
التذكرة صرح بضمان الزيادة في مثل تجه الدين بماله الملك والجاه والمخت الكبيرين الكبيرين لا يصح والمقدم
يحقن الحال ان يقال ان مدخلية الاضائة في المائنة على قيمتين **احدهما** ما يوجب سلب المائنة من
بنا مع قطع النظر عن الاضافة كما اذا كان تجه الدين مثلا لا قيمة له في الفرق واسمع قطع النظر عن حال جه
الدين بجملة قسطه ونحو ذلك والتجه في مسئلة ما ذكره في التذكرة لانه اما تجهه بضمه او لا **والثاني**
باطل العمود لانه لا يلاق مع صدق الما عليه ولو بالاضافة الى حال ما لك به في المائنة لغير مسئلة
او وضع يد عليه فيضمن قيمته **الاول** فاذا حكمنا بضمان القيمة وجب ملاحظة ان في القيمة والمغروس

والا يضمن
فيما كان
الصفة

في الزيادة
والمغصوب
عليها مضمون

انه لا يميز له مع عدم الملاحظة ولعل ما ذكره في التذكرة من ان على هذا القسم وان كان الحكم بضمان التفاوت
 ظاهراً وصريحاً في غير الاشياء الصنفين كما هو المفروض وانهما ما يوجب زيادة القيمة لاسيما مع سلب
 الاضافة كالحائى الكبير لكبيره اصبع فان له بالقياس الى مال كقيمة وبالقياس الى غيره بحسب حال التوق والاعرف
 قيمة اخرى الظاهر في هذا القسم ضمان التفاوت كما نرجع الى نحو اختلاف الرغبات لغير المضمونة عليه اجماعاً لان
 مقتضى دلالة الغرض ليس ان رد ما هو بدل له في نفسه مع قطع النظر عن الاضافات وانما رد ما هو بدل لبعضه لا غنياً
 ولا بد له من التماسه ليل اخرجوا ما لا حظنا الاغنيا في القسم الاول لانه مع عدم الملاحظة ليس له بدل مما لو هذا مثل
 ما ذكره العلامة وغيره واشترى اليه يضيء ما سبق من ان العين لو خرجت عن المالك لزمها ما اختلف الزمان مثلاً انقل
 في الرد الى القيمة وانما لو نقصت فهي ردوده بعينها نعم من جعل من دلة الضمان قاعدة نفى الضرر كضمانه بالاضيق
 ليس فيه شيء من الاستنباط كالعصب البدن والاملا في محله الحكم بضمان الزيادة هنا وفي مثله فيحصل منه فقه جليل
 نعم لو كان تلف مثلاً عند السبب الى الاف مال وجريمة ونحو ذلك على ما ذكره ندرج تحت التبعيات فيثبت
 عليه ضمان كل خسارة ترتب على العصب الا لا في مثل ذلك لغيره عن يد ابيه الموجب لضمان الدين وكيفية ان يكون
 من هذا القبيل الاف تذكروا المروءة المتعارفة في ما والمعد لدفع ضرر حفظ الطرف وكذا بعض الوصول المتعارف
 اعطاه بعد تسليم الحق ثم انه قال في محكي التذكرة ان الحكم بضمان الزيادة فيما اذا كان المصنوب منه مولداً لا فاع
 كان غيره لم يضمنها والظاهر ان المراد بغيرها لك ليس هو غاصب خربان كان العصب من اغاصب لا غير بطال
 المصنوب من اذا كان غاصباً بل المراد به غير المالك الا قل الذي يتفاوت لقيمة بالقياس الى وجه الخصيص
 واضح لان الاضافات على تقدير اعتبارها دائماً نصير بعضها المخصوص من مولا اضافة الى المصنوب منه المالك لا
 مطلق اضافة ولا لانه الحكم باعتبار اكثرها قيمة وهذا لا يقول به احد من فرق بين ذل المانع الشو
 كما لا يخفى والله العالم **النقاط** في جنائات الحيوان والعبد وغيره واعلم ان قضية قاعدة الغرام في
 الاموال معاملة سائر الاموال مع العبد والرافق وسائر الحيوانات لانه مال محض فلا بد من الرجوع في غرامته
 جنائاتها الى الارش لتوقي ولكن الشارع نظر الى خيثة انسانية العبد فجعل قيمة العرفه بمنزلة دينه وحكم به
 في جنائات اطرافها ما حكم به في اطراف الانسان من التقدير بحسب قيمة المنزلة بمنزلة الذي يتفكر جباية مقدرة في
 الحزك العين والاذن واللسان ونحوها فهي مقدرة في العبد بحسب القيمة فهي عينه نصف القيمة وعينه ثمانها
 لم يجاوز ذرية المحترق كما ان في عينه نصف القيمة وعينه ثمانها وهكذا الى سائر الجنائات فاعلم ان الجنائات
 المقدرة بمنزلة العرفه وقيمة بمنزلة الدين كما ان الحزك الجنائات لغير المقدرة بمنزلة العبد فيل بمنزلة المملوك ويعود
 ياخذ بالارش كما نرى في محله وهذا الحكم يعنى الرجوع في الجنائات العبد الى التقدير بالشرعي دون الارش لتوقي
 اذ لم يكن هنالك سبب اخر غير الاملاف ووضع نص وفاق وبها يخرج عما قضيت دلة الاملاف من الضمان بالارش
 تخصيصاً او حكومته بالمعنى المصطلح او غيره فوضيحت ذلك ان ادلة الاملاف منضت ضمان النالف من جملتها

منه

الجنائات
 العبد
 والارش

في جناب الخويل من العبد

فانه صار ما لا يورث اسباب الضمان حـ زيادة القيمة كان حكم بها باعتبار امتثال طريقة العرف في التذليل و
ولم يقر مشي كما هو واقع لكن يذهب مع تخييرهم لان الثابت من دلة التقدير عدم غيرة زيادة القيمة والارث او
بعضها في خصوص الجنابة وهذا عم من التزليل على وجه يفيد كون المقدور بمنزلة القيمة والارث وقد لاغنها الاحمال
التخصيص والتقييد به كالمنا وهذا ما وردنا من التمر وفيه اشكال من وجوه **احد** ما ان قضية القيمة
التخصيص يغاير ما لا يد على خاله من السببية للارث في القيمة فمقتضى الشهور غير ذلك فانهم يوجبون في الغاصب
التقدير على تقدير كونه ازيد من القيمة وانما لا يلاحظونه على تقدير الغضن **وثانيها** انهم حكموا في الجنابة
المستوعبة لتمام القيمة عدم جمع المال بين المقدور والعين مطلقا بل يروم الجمع بين المعوض المعوض فلو كان المقد
مد لا جانيا بما يدلف من عند بطل القليل كما لا يخفى وجب الحكم بجمع المال بين الامرين **وثالثها** انهم
يقومون بما يعوت تحت يد الغاصب لا للاق التماوت بينهما المقدرا يصح على تقدير الزيادة على القيمة والارث مع ان لا يتجا
هنا ما لو لا نه بدل شي في القول بالارث في القيمة والارث مع انه لا جانية هنا فلو لا انه بدل شي في القول بالارث
والقيمة **ومرابعها** ان قضية العبد وجل المقدور لرعاية الغنة الانسانية في العبد هو الجمع بينه وبين القيمة
في الجارية ايضا اخذ بمقتضى سببية الاطلاق لان الحكم المالى غير مهيئ قطعا في حكم الشارع بعدم احرام ما ينفلا
بمن تداركها بما يقتضيه قاعدة الضمان ومن هنا يعلم بطلان احتمال التخصيص بانه لان مرجحة القول بالحكومة الى
ابقاء الشارع المقدور والترديد على مقدار من المالىة وسلب لاخره عنه وهو كما ترى سافط عند الغصن ايصح يمكن
الحجرات عن الاول بان وجوب المقدور والترديد عن الارث على الغاصب كما في ثبت الفحوى لان الغاصب لو لم يأخذ بالارث
ملا اطلاق نص وانما الخافى لغية الغاصب على الاول بذل دلة التقدير بان يحوى وعلى الثاني بانماط المسح المطوق
منا فانه من كون التقدير امر معتد يا بالجنابة وبين بؤنة في الغاصب يصابل لا حاجة الى التثبت بالفحوى او
المناط الخافى واطالة وفيه ما مل والتحقيق انه لولا ورود سائر الاشكال لكان القول باطلاق الخافى مع القول
بكون التقدير معتد بعدم مناهة الضمان لارث الزيادة بالبد ولعلنا الى هذا ينظر كلام المحقق الثاني ومن
تبع في اعمال الدليلين يعنى دلة التقدير بمن حيث الجنابة ودلة الغصب بزيادة العمل باطلاق الادلة ومنع نظر
او اخضاها بغيرها في ثم الجمع بين مقتضاها ومقتضى ليد بايجاب اكثر الامرين تنظر الى خلاف حيثية الجواب **القول**
للتدنية وحيثية ليد الموجه للفرقة كما هو الشأن في لاسباب الجففة على غل ما بالانمايتها المختلفة وتقوم مقتضاها
الجمع بين الجحنتين هو الحكم بالقيمة مستغلا مع المقدور كذلك لاكثر الامرين متزوج اولاد بان تار الاثبات اذا كانت
منذ خلقه كالاقال لاكثر مثل فترحات البمر رجوع ما به سبب التزايد في المقدور والتزايد في القول بعد ذلك حال **القول**
فائدة مشهورة في الجنابة بالاجماع على عدم استحقاق المالك هنا العوضين اعنى عوض الجنابة وعوض مال مستغلا
ولو على تقدير كون التقدير امر معتد يا والحاصل اننا لو علمنا دلة التقدير على ضرورة التخصيص في رد الشيخ الى
مع اطلاق دلة فانهم وعلى الرابع بانه لا منافاة بين كون المقدور لخص الجنابة وبين كونه عوضا عن المالك في

كتاب الغصب

١٢

خصوص الجاني لأن غاية ما يقوم في المناقات أن يقال أن لا خلاف سبب سئل ضمان جهة الماينة كالبدل فيجمع بينه وبين الجناية باختلاف الحقيقة كافي صورة اليد برز عليه أن عنوان الجناية يلزم بعنوان الألف ولا يفارقه بها كما يفارقه اليد ولا يقبل إعمال الحكم الثابت لاحد المتلازمين بالنسبة إلى جهة مشارقة للأخر مثلا إذا قال له يجوز الصلوة مع نول لشهر فلا يمكن يقال أنه من حيثية البولينة لأن حيث كونه من اجزاء الغير لما كوله بل لا بد من تجزئ بجواز الصلوة فيه حتى لو دل دليل عام على عدم الجواز في اجزاء الغير لما كوله عمدا بالخصيص فمنا نقول أن الجاني لم يكن مفارقه عن صفة الألف كان حكم الشارع فيه بالتقدير وأنه ليس عليه شيء سواء لإجماع المحققين بأن عليه شيء من جهة الألف وهذا قد اختلفوا في تحصيله في الأصول عند الإشارة إلى مورد الألف في الأفعال في المضافات فمنا يكون المقدر رتبة لا عن العبد بجميع جهاته وحيثياته فلا يجمع بينه وبين العبد الذي هو المبدل ثم لو كانت الجناية مشارقة عن اليد بجملة دعوى الأفعال بالنسبة إليها وعن الثاني بأن الحكم في الجناية نصيبه متوقف على كون المقدر عوضا بل لا يربطه بذلك ولا يصح أيضا التمسك بقاعدة عدم الجمع بين العوض والعوض لأن الجزاء لما لا يعود إلى المالك والمقدر عوض عنه لا عن الاجزاء الباقية فلا يلزم من الجمع بين العين والمقتصة والمقدر جمع بين العوضين بل مقتضى القاعدة هو منع بينهما عند خروج العين عن ملك المالك بحسب القاعدة ولذا حكموا به في الغاصب الجاني انصارا فيما خالف القاعدة على ما ورد كما صرح به المحقق الثاني حيث قال أنه لو لا النص كسناه في الجاني بغيره وكأنه زاد النص مثل قول الباقر في خبر أبي مريم حتى يبرأ من يدين من الصلوة والسلام عدا ما في علم أن العبد ذكره أو شيء يحيط بغيره أنه يؤدي إلى مولاه قيمة العبد يا هذا العبد ويمكن الشافعية في دلالة الاحتمال فإياه يؤدي منه ولا يخفى من أدى يدي بغيره أعطاه الدية ورجوع الضمير المسترف في الذي هو بمنزلة المفعول الأول الذي العبد العبد المعطى عليه يؤدي أي يعطى دية بحسب قيمته لا بحسب دية الخوفان الضمير المسترف في يا هذا العبد هذا العبد يرجع إلى المولى بقرينة الاقربينة إلى الجاني كافي صورة قرينة معلومة من أدى فافهمه لكن لا مفرقة سهل العبد الشكر والاجماع وجود رواية أخرى فيكون ذلك الحكم بغيره يا صرا سواء فلنا بات المقدر به من الماينة أو عوض الألفاينة وعن الثالث بعد منع الاجماع وان صرح به في محال التذكرة وجامع المقاصد بينهما غيرهما لأن العلامة صرح في موضعين في الخبرين من سأل المسلمات بعدم ثبوت التقدير في التلف المتماثل بل بغيره أيضا بأنه لو ثبت الاجماع على ذلك كان هذا دليل على دخول جهة الثانية العبد تحت اليد بخود جهة الماينة فلناقات بين هذا المعنى وبين كون التقدير بخبر جهة الألفاينة نعم مشاكلهم يرجع إلى المناقشة فيما ذكرناه وفي الاشكال الرابع وهو منع كون البدل سببا للضمان في غير التلف الذي هو لازم لنواز الجناية لأن مقتضى سببته اليد للضمان سببته له على تقدير التلف الذي هو لازم لنواز الجناية لأن مقتضى سببته اليد للضمان سببته له على تقدير التلف لا مطلقا والسبب هو التلف حقيقة وهو غير مفارقه الجناية في شيء

هذا هو الغصب
الذي هو السرقة
التي هي من قبيل
الغصب

هذا هو الغصب
الذي هو السرقة
التي هي من قبيل
الغصب

عن أئمة القرون باليد هو كما ترى من هنا يقدح قوة نفاذ الحق الثاني في المسئلة كالتبالي الأكثر
أيضا الثالث قبل البند كالجناية في لاطراف حكمها سواء دله واقولا لا يثبت والمقر هنا دية الحر فقل الشيخ
يلزم الغاصب القائل قل لا يثبت من لدية والقيمة عند الاصحاب كثرنا **المرجع** موت الغاصب بالدية
التماوية حكم حكم القتل كما صرح به المحقق صاحب المسائل في القيمة مطلقا ولو زاد عن المقدار والخلاف في صورة
القتل فيه الاشكال الثاني لان لقتل فتم من الموت اقول في هذه فكيف يكون الحكم فيه غير الحكم فيه وكيف يوجب
الشيخ في الموت التماوي القيمة مطلقا ولو زاد على القدر ونقصه في الموت المستند الى قتل الغاصب على المقدار
فان كان الحكم كما ذكرناه فالجواب على الشيخ والافان بحث عليها حيث زعمنا امر غير معقول له ورفع له وقما ذكرنا
يعرفنا الكلام في فروع المسئلة مثلنا اذا جنى على العبد غير الغاصب وجنى مولا على احد فصا مولا للفصا صر الى
اخر ما ذكرناه من المروغات في الكلام في جناية ساير الحيوانات وقد ذكرنا في الاقطار الشارح ان الضمان فيها
بالارش السوقي قبالا للمرا وجب تمام القيمة في مثل هبة الفاضل ومنها تعرض في حكمها من حيث نفى التقدير
قبالالمقرب الى ان يثبت ما يكون منه في البدن اثنان فحقا نصف القيمة وفي المجموع تمامها وانما يكون
منه في البدن واحد ففيه تمام القيمة مثل اعضا الانسان بانقياس الى دية كاعن الشيخ مدعي الاجابة
ووردوا الروايات بذلك وقد هب الى ان دية عين لا ترفع قيمتها كاعن الواسيلة ونقول ما الاول وهو
قول الشيخ فاما مستند له فلا فاعلم به ايضا غيره من غير في لان روايات التقدير المربور مختصة بالانسان
لان البدن لا يطلو على جسد غيره نعم في بعض الروايات انما الجسد هو على تقدير ثبوت له لغير حشنة
الانسان منصرف ايضا الى جسد باعنا عدم صدق الدية على القيمة نعم بما يؤيد الشيخ ما ورد في جنين
الحيوانات من ان فيها عشرة قيمتها نظر الى ان هذا هو الحكم في جنين الانسان بالنسبة الى دية ما فيدل على ثبوت
التقدير في ساير جانياتها بالاجماع المركب او بالفاظ المنع لكن العمل في خصناه مشكل ايضا بعد اعراضنا
واما الثاني عند رده روايات عديدة لكنها مجوزة والله العالم **المرجع** قال الشيخ ان العبد يوجب
ينصق على الغاصب بتبكيه وتمثله ورد في المحقق لاحتمال اختصاص لا يتفق به باشر المولى وتعيين
الحال هو ان يقال ان كان سببا لا يتفق هو حصول المسئلة بفعل المولى له الحكم في المقام في كل مكان مقام محقق
وبغير فعل فاعلم لا يقدح ح اختصاص لا دله بما اذا باشر المولى لولم يكن فيها ما يفيد القوم كما هو واضح وان كان
السبب مؤتمثلا للمولى لا حصول المسئلة نتيجة الحكم بعدم هذا على تقدير الثاني ففي تعميم نباشرة بالنسبة
الى الافعال التوليدية التي هي اخلت في التبيينات العقلية والى التبيينات الشرعية المراد بها غير الباشرة بكان
منجمله ايضا احتمالات مستند في التامل والنظر والله العالم **المرجع** كما يجب على الغاصب دفع البدل مع نقد
التسليم وبقاء العين وهذا يتمونه بضمان تحيلولة باضافة السبب لسبب مثلوا لذلك بمثل العرف والتسليم
والاباق ونحوها مما يوجب به نقد والتسليم مع عدم تلف العين والمراد بالنقد ومما يوجب به نقد العادة

في ضمان الحيلولة

واما التوقف على المشقة لشدة فالتأخير فيه يصح ثبوت ضمان الحيلولة لانه تابع لغيره العين دون مثل
الذي يتوقف على عدم المشقة كالمروءات البقاء فالحيلولة منه على العرف لا العقل بحكمه بالبقاء مطلقا لا انتقالا
الوجود بالعدم كما نرى في حله ومن هنا يظهر في طلاق المسئلة المرفوعة مؤجلة لان العين في بعض هذه الصور
تخرج مجرى النكاح لا ينفك وميزة النكاح والعرق ومنه لبيان عن الوصول غاده وكيف كان فالتمس بيان
حقيقة هذا الضمان على وجه يحسم به موادنا اذ في المقام من الاشكال والاشكال ان نقول وبالله الاستعانة
ان ضمان الحيلولة عبارة عن ضمان ما يداوى الغصوب المالىة فذلك لما فات من المالك بسبب الحيلولة
وهذا الفات ما لا يرجع الى غير الغصوب فيكون المبدول في مقام المندرك بدلا منها لان الغرض بها فانه
الجمع بين العوض والعوض بل مرجعها في حق خيرة عنه آية بالمالية واخرى بالمليكة الغصوب الحقيقية في المال
بالسلطنة واليد والمال واحد الا ان المبدول على الاولين بنفسه بدل عن الفات وعلى الاخرى بالتسليم
عليه بدل عن السلطنة الفاتية ونقول في توجيه الراجح ان المالىة من غير ضمان الاضمان الى الاشخاص
وانقضاء فقد يكون الشيء بالمال الماعد دونا خفيصه سلبا للمالية عن مثل المال الفيداس الى المال
معرفة عن التصرف فيه وكل من كان معرفة عن التصرف في حق من الاموال لا ينفك عن مثالبه بالاولا فمضى
لعدم المالىة الا كون الشيء لا ينفك في ماله مال بذل لا ينفك الفاد وعلى التصرف بما يجعله فالأية
خذ لا في حق العاخر والحاصل فرض المالك بالنسبة الى عينه التي لا ينفك وعلى التصرف بما يجعله فيها كالأية
العاخر ومن الواضحات انه لا مالىة بمثل هذا النوع لا ينفك العاخر ومن هنا ينفك عن منافات انقضاء
المالية بالقياس الى المية نفوذ بعض تصرفاته الشرعية كالتي في التسليم والبيع على الفاد ومن التصرفات هذه
التصرفات مؤجلة على المالىة المطلقة منها لا المفيدة بالنسبة الى المالك فلو كان ثوبا لا عند المشتري بحاله
وكانه وغيره الى النسبة الى البائع جاز البيع عليه مع امكان القول بجواز هذه التصرفات من حيث شرعي
لا مدخلية لها في صدق الموضوع المالىة عما فاشبه الغصوب مع الحيلولة فخرج عن المالىة باحدا حدث
نفضان فيه موجب لخرجه عن قابلية القول كالخيط المستعمل في ثيابنا فان دفع بدل البيع يرجع الى
ندرك نصفه المالىة خاصة فلا ينافي بقاء العين على ملك المالك ووجه شبهة هذا واضح لان الغصوب في طرف
المالك على القصور في طرف المملوك وما يوضع ذلك ما ذكرنا في اللفظ السابق من تفاوت مقدار المالىة
بالقياس الى الملاك فاذا جاز التفاوت من حيث المقدار جاز التفاوت في أصل المالىة ايضاً ونقول في توجيه
الثاني ان المليكة هي من الاغراض المنفعة عبارة عن اضافة خاصة واقعية بين الملاك وحيثان الاملا
ويقال بالفاستية دارا في وبالبرية المليكة وحقيقةها ان يكون فام امويدي ولذا يمنع ثوبها المليكة
والجوازات ومن الواضح لبدئي انقضاء هذا المعنى بين الشخص وملكه المعروف عنه بالحيلولة واما الحكم في
الشرع ببقاء المليكة معها فاما يرجع الى نحو جعل نصه فان جملة من الاحكام العرفية جلية من اصل العرف

منه في ضمان الحيلولة

في ضمان الحيلولة

كتاب الغصب

١٤

كما لا حكم التامة ولا واقعة لها كالمدينة المستورة من الزمان فان غصبها بغير إذن أحد دونه وحكم تعرفها
 لا ينافي انتقامها خفية والعرض لا يبرر دونها فبمثل يجوز بغضه تصرفه كما في غيره مما هو لا على هذا الرشد
 الجبلي وفي توضيح **الثالث** ان السلطنة على المالك وانيد عليه من غير اختياره من جهة السلطنة والحق لولته ثلاث
 السلطنة وان لم يكن انفا لاتباعه ثم انه على التقديرين الاولين قد لا يملك اليد على الضمان فاسمع من الخروج عن
 عهد المالك لثالث او الملكية الفاضلة لا اشكال في استغادة منه وانما على الثالث فيضاح في لثالث وموان يقال
 ان مقتضى على اليد بموجب الخروج عن عهد المالك ودون الخروج منها لا اطارار مختلف باختلاف احوال المالك
 حال ثبته وامكان ثبته يحصل برده بغيره ولا يحصل بغيره وفي صورة ثبته برما يشابه في المالية وفي صورة
 البقاء وتعد في التباين برده التامة بغيره وحيث ان رد السلطنة بنفسها من عند ركن العين وجب تدل لها
 بان يد مع ما ينادى العين في جهات المالية والملكية ويسأل المالك عليها فبسلطة لثالث فوثقها على العين
 ما لصورتان الاختياران مشتركان في كيفية الخروج الا ان المذموم في صورة التملك بدل من المالك نفسه وفي
 صورة المعتذر فالسلطة عليه بدل عن تسلطه على العين فالواجب على الغاصب في الاول ناذيه بدل العين و
 في الثاني اذ بدل ناذيه العين وقرق واضح بين ناذية البدل والناذية فان البدل في الاول يقوم مقام
 العين وفي الثاني يقوم ناذية مقام ناذية العين ومن هنا يظهر **الاول** ملك الغصوب منه البدل فيقول
 لان السلطنة الفاضلة سلطنة ناذية فحقه بالارادة والسلطنة المتابعة بغيره لا ملائمة غير جازحذوه كما لا يخفى
 فلا بد من حكم بدخول البدل في ملك الغصوب منه فان ملك ما كان في السلطنة على الملكية لا الملك فلا
 وجه لملك البدل بل مقتضى عقد بيع بين الغصوبين بقاء في ملك الغاصب جواز التصرف له باق نحو شرا
 كما ان الغصوب باق في ملك المالك وان منع عن التصرف فيه فظنا من التصرفات ما يتوقف على الملك
 فجواز جميع التصرفات يستلزم سبق ملكه او لا فان ملك هذا ممنوع لا مكان الغول بانه مال الغاصب في
 جميع حالات التمتع في الا التصرفات المتوقفة على الملك فيدخل من جهة في ملكه فلا وجه للحكم بدخوله في
 ملك الغصوب من جهة البدل ولو لم يصرف بعد فلما لا يخفى عن ذلك كالتبعية بالملك كانه
 عبارة عن سلطنة مطلقة وتوحيده بالاباحة المطلقة فلا مساس بهذا الغير بالذات انما على الاثر
 والامر واضح **الثاني** عدم ملك الغاصب العين الغصوبة لا لم يدها وانما عودها السلطنة وهذا
 بخلاف صورة التلقاة برفع البدل منها يملك الثالث على من خرج من كبره كون ثبته في ملكه هذا
 على تقرير **الثالث** واضح وكذلك على الغير الاول كما ذكرناه فاما مقدم لتوهم خروج المالك الرطل عنه
 المالية عن ملك المالك بعد اخذ بغيره ودخوله في ملك الغاصب انما على الثاني فلان البدل ليس له
 عن الرقبة بملكها الغصب ببذل البدل بايدل عن الملكية العقلية فافهم ذلك في ما يرون لا مورد
 ظنه فاقول عدم اشتغال ذمة الغاصب البدل نحو اشتغال البدل الثالث لانه كان مقتضى

في التملك بالملك
 في التملك بالملك
 في التملك بالملك
 في التملك بالملك
 في التملك بالملك

في التملك بالملك
 في التملك بالملك
 في التملك بالملك
 في التملك بالملك
 في التملك بالملك

في التملك بالملك
 في التملك بالملك
 في التملك بالملك
 في التملك بالملك
 في التملك بالملك

في أحكام مبدل الخيل

لندرك اليد والسلطنة بجمع الحكم تكليفي محض كرفع العين بآية ان التكليف يقع هذا لبدل كالتكليف في
 العين لان الخروج عن هذه العين لباقيتها بآية من قبيلتها واخرى باقاة شيء مقامها كالعامتها كان في لندرك عن
 العين لباقيتها فكان ان الاول تكليف محض فكذلك الثاني بخلاف بدل لثالث فان لثالثه لا يشغل به لان لثالثه سبب
 الاستحقاق لما كان بدل لثالثه على الغاصب لا مفعول الاستحقاق لثالثه الا الاستحقاق عليها شيء ودعوى ان
 الخيلولة ايضا سبب الاستحقاق لما كان بدل لثالثه فمقتضى استحقاق لثالثه به مائة وثمانون بانه لثالثه سبب الاستحقاق
 لبدل بل لا يخفى ان رد السلطنة والرد فعل وموافقا للاستحقاق الى الافعال لا مفعول سبب التكليف لثالثه
 بخلاف البدل فانه من الاعيان والاستحقاق اضافة الى الاعيان فيفيد استحقاق لثالثه به كونه في العهدة ومنه
 ذكرناه سابقا حيث قلنا ان مائة وثمانون ليد ما اخذت من جني حيث دخلت كلمة على فضل المكلف ثم يجب على المكلف
 فيما نحن فيه دفع البدل مائة وثمانون لثالثه لا لباقيتها لانه يستحق عليه لبدل وفيما قبل لاخذ بالحق لا
 بدل الخيلولة كما ان العين كما ان لا مائة وثمانون في صورة الامكان لغيره لا تكليف محض فكذلك الامر ببدلها لا يرجع
 الا الى محض التكليف الله العالم **الاربع** ان العينة بدل العين في حال الدفع لا في حال الخيلولة لان المفروض كان
 ببقاءه في الامر الثالث عدم سببها لثالثه لثالثه الغاصب لبدل محض يكون مثل بدل لثالثه انا لثالثه على بقاء
 التالف بل تمامه سببا لثالثه الامر ببدل السلطنة المتوفى على تمامه بدل العين مقامها الى الغاصب لواجب عليه ان
 ليس لثالثه بدل لثالثه لان مقامه فلو غلبت هذه المكلف هذا يستحق انما من غير ان يستغنى عنه ذلك
 لان وهذا مثل ما قلنا في بيان ما ذكره في تعدد المسائل ان الامر يخرج في يوم الدفع لا في يوم التفتت وقال
 الى ما ذكرناه من ان الخيلولة **الخامس** ان لكل واحد منهما الرجوع بوزن العدة ولا دفع البدل اذا كان
 نذركا بغير رتبة العين والسلطنة في حال الخيلولة يعود لندرك لثالثه في ملك المالك للبلدح للزوم الجميع بين
 العوضين فللغاصب لثالثه بدل لثالثه لانه يزول الخيلولة لثالثه الى ملكه بعد ان خرج عنه كما ان للمالك ايضا لثالثه
 حين فانه ان منع الزاد الى كون زوال العدة بمنزلة الفسخ والافا لالا الى كون ملكية البدل متيما بعد زوال
 لان الملكية المحدودة لا يكاد يتصل واما التفتت يد في بعض صور الوضف فرجعة الى زوال الملكية بانتهاء الموضوع
 اعطى المالك بخروج الملكية غرقا بملكية التفتت كما تخلفا عنهم **فرع** الاول لو تلفت العين بعد دفع بدل
 الخيلولة وكان تمينا كثرها دفع الخيلولة في ضمانه للزاد وعدة وجهان الثاني لو حصل للعين تمام متصل
 منفصل عن ضمان الغاصب ايضا وجهان ومبني الوجهين في العينين على ان دفع بدل الخيلولة يفرغ للثالثه عن
 عهدة العيان اما لا تدفع في ضمانه بغيره بالقياس الى سلطنة الثامنة دون العين فمقتضى القياس في الموضع
 كما سترج به في الثاني في الرابع والمساك وغيرها وان تحقق ان الفرع الثاني غير مبني على اذكر بل لو قيل ان بدل الخيلولة
 يعود مع خروج الغاصب عن رد العين يمكن انهما ان منفصلة فلكل منهما المستوفاه على ما ياتي به ملك لما لك
 العين لانها من توابع المالك لكنها غير مضمونة علمه لان الثاء تابع لاصل الذي يعرف كونه مضمونا واما الفسخ

في حكم مبدل الخيلولة
 في حكم مبدل الخيلولة
 في حكم مبدل الخيلولة

في حكم مبدل الخيلولة
 في حكم مبدل الخيلولة

في حكم مبدل الخيلولة
 في حكم مبدل الخيلولة
 في حكم مبدل الخيلولة

كتاب الغصب

١١١

الاول فالتي هي فيه عدم الضمان لان دفع البدل في حكم عود سلطنة المالك على عينه حقيقة فكانا عادت الى عين
 تلفها واضع في بدنها حكمها في الشترع والعرف فلا وجه لضماني الغاصب بقدر الدفع نعم لو تصرف فيه اجنبا
 الغاصب في محل تحت ضمانه فلا منافاة بين خروج احد الغاصبين عن ضمان بدفع بدل العين المحلولة مثلا و
 بين بقاء ضمان الباقيين كما في تعاقب الاداء على المالك مطالبة لا يجنبه بالعين او بدلهما لو تعدد في صفقة واحدة
 ايتم لكن لو اخذ البدل من الاول لم يكن له الاخذ من الثاني لان المال الواحد لا يكون له عوضان على قياس ثقب
 الا يادى وتما ذكرنا يعلم ان زوال المحلولة يوجب ذوال ملكية البدل فيخرج الى ملك الغاصب ضمانا ان كان
 باقية وفيه ان كانت ما لفته كما ان العين مع يرجع الى ضمان الغاصب يرفع على ذلك انه ليس لكل منها حبل العين
 تبص مقابلة كافي لغاوضه بل يجب على كل منهما تسليم مال صاحبه يصير على ذلك وانه لو تلف العين بعد زوال
 المحلولة كانت مضمونة على الغاصب من حينه ومن حين زوال المحلولة الذي هو زمان دخولها تحت الضمانة
 الحادثة او على القيمة على اختلاف فيه ومن منا يظهره كلام الفاضل في الفوائد حيث سطر ضمان قيمة
 الان يعني ان التلف استرجاع الاول سقط بحث التمسك قدس مترو عليه باننا المتخارفي في هذا الغصوب هو اقل
 القيم فلا وجه لوجوب فيه ان التلف في سقوط ان توال الغصب ما بينه وبين التلف من الزمان كانت
 العين فيها غير مضمونة على الغاصب باعتبار بدل المحلولة كما اشترط انما دخلت تحت ضمانه من زوال
 المحلولة كما اشترط تلفها في وجوب ضمان قيمته الان نعم ينبغي على هذا ان نقول بصمان غلة الف من زوال
 زوال المحلولة وزمان التلف لا اول زمان الاختيار دخول العين تحت ضمانه كيوم الغصب لكن امر فيه
 سهل لا مكان القول بانه مراده من لان غير زمان الغصب غير ان دفع بدل المحلولة نعيم ما ذكره قبل
 ذلك من ان للغاصب حبل العين الى ان برد القيمة مشكالا لثالث منافع العين من يباع الغصب زمان دفع
 البدل مضمونة على الغاصب بلا اشكال من غير فرق بين المستوفاة وغيرها وانما بعد دفعه فيه فولا
 حيث اختلفوا في وجوب جزئها عليه عند هذا واختار صاحب المسالك الاول نظر الى مدخول العين من
 ملك المالك وعدم ما يوجب سقوط ضمانها لكن الظاهر الاول وبالحق لان الاجرة في مقابل المالك
 ودفع البدل تدارك لما فيها من المالك فلو كان له الاجرة ايتم كان كاجمع بين عوضين نعم لو استوفى الثمن
 غير الغاصب يمكن الحامد بالتاء لان المنافع المستوفاة مال بمالية مغايرة لمالية العين بخلاف الغاصب فلو
 فانهم الرابع بدل المحلولة في بعض اقسامها يقوم مقام العين ويكون تداركها كمال صورة التلف المتحقق
 وهو ما اذا حصل الياس منها على وجه الحق فبالسالف وجع فلو اتفق عود العين في جواز رجوع كل من المالك
 والغاصب الى ماله كغيره من اقسام المحلولة فيجري فيه على الرجوع المشار اليها وعدمه كما لا بالتلف الذي وجب
 دخول لا الف في ملك الغاصب فلا رجوع فيها وانما يقتضي النظر الصائب ان يقال بالرجوع من حق
 التلف الحقيقي لو فرض خلفة السالف على خلاف العادة بقدر الله سبحانه لا لا في ما يبا في ملك المالك

الاول فالتي هي فيه عدم الضمان لان دفع البدل في حكم عود سلطنة المالك على عينه حقيقة فكانا عادت الى عين

الاول فالتي هي فيه عدم الضمان لان دفع البدل في حكم عود سلطنة المالك على عينه حقيقة فكانا عادت الى عين

في أحكام مبدل المحلولة

ولو حكم جعل شيء عي وعرف بل لا فضيحة البديلة سقوط البدل مع وجود المبدل كما ان عود السلطنة في
 صورة بقاءها ونوال مستغلا لئلا يوجب زوال ذلك اللهم الا ان يقال في هذين العنيتين عود العي
 او عود الما لئلا يمان لغايد ملك وما وجد بطلانهم باعينا مخراما لئلا يمان عود ما يمان لئلا يمان
 الى ملكه لانه انما يعود اذا كان لغايد هو الذي ختمه لاجله فيكون ملكا للمالك كما في بدل السلطنة نعم
 يمكن ان يقال في الاخير ان الما لئلا يمان لئلا يمان لئلا يمان لئلا يمان لئلا يمان لئلا يمان لئلا يمان
 الاول من اتهما في يد واحدة لاخر ضمن الثاني فمة المقرة ومقوة بقية المحلولة وصدرتها علة خفية
 عن خصا اذ ليس للمنفذ ان يعدد ومصوله لئلا يمان لئلا يمان لئلا يمان لئلا يمان لئلا يمان لئلا يمان
 يقال ان لا يمان لئلا يمان لئلا يمان لئلا يمان لئلا يمان لئلا يمان لئلا يمان لئلا يمان لئلا يمان
 المقدر لا يكون محلوله نعم لما كان سببا في خروج ماله باعنه كان كالمحلولة **الثاني** الما لئلا يمان لئلا يمان
 ما يمان اول التوقف على المقدرة ان فلا فرق بين تعدد ونبات اساو بين ما يحتاج الى مقدرة ان يحصل في
 زمان طويل كسنة وشهرين لان المنع في اختياره لا يمان في اختياره في سبب الغاصب الى انقطاع سلطنة
 المالك في تلك مدة فوجه الامر بالخروج من المدة ولو دفع بدل السلطنة اليه وحكم المقدرة ان امانا
 التعددها فيل له مقدرة عي وعرفي والمناط متما ولو في ساعة مقتضى طلاق كلمات الاضاح في هذا
 المقام هو الاخير وكذا ما ذكره فيما يناسب الباب مثل انقطاع المقدرة بعض موجبات الفسخ والانقضاء فيكون
 بقيمة الحيا له لو اجر المشتري والبايع العين قبل الفسخ بقول مطلق من غير تفصيل بين فله زمان الاجارة
 وكثرتها وما ذكره في اللوح المقتوب في التفتيش اذا خفي من نزع على تلك موال الناس من رد البدل
 للمحلولة من غير تفصيل بين فله زمان الاجارة وكثرتها وما ذكره في اللوح المقتوب في التفتيش اذا خفي
 من نزع على تلك موال الناس من رد البدل للمحلولة من غير تفصيل بين طول الزمان ودخولها الى الحيا
 وقصره وهو الذي يفتش ايضا لقاعدة الاستنفاد من العمل والتفكر كونه على البدل لان الخروج عن
 هذه المظنة واجب فوري عند مطالبة ولو جرد دفع البدل لغد ودوان لم يكن دفع العين مقدرا
 بيان مظالته نعم لو قصر الزمان على حد ينساح عرفا لم يبعد سقوط مظالته لئلا يمان لئلا يمان لئلا يمان
 المقتوب في حجب الغاصب لئلا يمان لئلا يمان لئلا يمان لئلا يمان لئلا يمان لئلا يمان لئلا يمان
 من زمان دفع ماله البدل لا يمان لئلا يمان لئلا يمان لئلا يمان لئلا يمان لئلا يمان لئلا يمان
 لئلا يمان لئلا يمان لئلا يمان لئلا يمان لئلا يمان لئلا يمان لئلا يمان لئلا يمان لئلا يمان
 ذلك زمان مقدرة ماله لا دالة ولا والله العالم **الثالث** اذا منع الغاصب من اداء العين مع تمكنه منه
 فالظاهر عدم الاشكال والخلاف في جواز انتفاع من ماله وهذا وان لم يذكره مسئلة مستغلة وبابا
 براسة لا اختصاص بذكره في باب انتفاعه الذي لا يمان لئلا يمان لئلا يمان لئلا يمان لئلا يمان لئلا يمان

في صورة المحلولة
 بوجوب خوار الزمان
 فزنا كذا للعود
 الثالث غنا كان
 او مالا كان

في صورة المحلولة
 بوجوب خوار الزمان
 فزنا كذا للعود
 الثالث غنا كان
 او مالا كان

في صورة المحلولة
 بوجوب خوار الزمان
 فزنا كذا للعود
 الثالث غنا كان
 او مالا كان

في صورة المحلولة
 بوجوب خوار الزمان
 فزنا كذا للعود
 الثالث غنا كان
 او مالا كان

كتاب الغصب

٩٠

حيث ذكرناه ان من يجد بدل ما سرقه ثوب كان له اخذ مفاضة من غير ظهوره ونكبر خلاف وعلى ذلك نهى المحقق
 بعنوان النفاص فهو مقام السلطنة ليكون بدل الحيولة او يقوم مقام العين وينفع على الاول وجوب رد
 العين بعد النفاص ايضا على الغاصب ظاهره وانما كون منافعها المستوفاة وانما المتصلة و
 المنفصلة للمالك الى غير ذلك فاسمعه في فروع الحيولة كما انه ينفع على الثاني ونوع المعاوضة الفهرية
 بين الامرين على وجه لا يرد ان لا معاوضة اخرى جديدة بل يحرم على المالك اخذها لوظيفتها وعلى الغاصب
 استرداد ماله لم يجد حصة جارا احد الطرفين من الاصحاب غير المحقق الثاني جعل اخذ بدل المدارس بدل
 الثوب في باب اللفظة من قسم الحيولة ولعل نظره الى ان لا صلاح البدل مع بقاء العين لمبدل يرجع
 الى مداراة السلطنة الفاسدة لكن صرح بعض مشايخنا قدس سره في كتاب الفصائل في حصة مسئلة المفاضة
 من الدينون بعد الحكم بخوار النفاص من الاغنيان بانها معاوضة فهرية توجب خروج العين من ملك
 المالك ودخولها في ملك الغاصب فعاد وان كان جاملا معقدا الوجوب فيها غاصبها في زعمه و
 استدلال على ذلك بقاعدة استحقاق الجمع بين العوضين في هذا التقليل كما ترى على نفسه ونظره
 قدس سره في هذا الباب معنى باب الحيولة لكن يمكن الاستدلال عليه بظاهر خبرا المفاضة ساو ادلتها فان
 ظاهرها كون الماخوذ مكان الحق الذي له عند الغريم من الدين على وجه المعاوضة الفهرية وتفضيل بين
 العين والدين من هذه الجهة الا ان لانضاف مع الظهور بعد الاثبات الى احتمال كون الماخوذ بدلا
 للسلطنة مع بقاء العين في ملك مالكه كما في المقام فان اخبارا غير بعيدة عن تصرف الى هذا الوجه نعم مع عدم
 الاثبات الى ان بدل السلطنة ايضا قد دللنا على بقاء العين في ملك صاحبها وانما ايضا وانع مكان العين
 المفضولة على البيان المتقدم في بدل الحيولة كان المنع في محله مع ان صالة بقاء العين في ملك المالك يقتضي
 خلاف ذلك نعم يمكن دعوى ظهور كلمات الاصحاب في شأن استفادة هذا الفرع فيه بل يمكن ان توجه بان بدل
 الحيولة مع بقاء العين ويكون ذاتها وان لم يكن مستحيلا الا ان يرجع ادلة المفاضة في عين والدين الى خفض
 المالك الواقع في الحقيقة على الشارع في النفاص بعد امتناع من عليه الحق ومن الواضح ان في المنع انما ياذن
 بما عليه والذي على الغاصب الغريم دفع العين والدين لاداة السلطنة لان الامر به كما يتوجه اليه مع عدم
 تمكنه من الخروج الكامل من عهده الماخوذ على ذم عين الماخوذ فان كان منعك الامتناع انما يتقوى بها
 امتنع عنه لا بغيره فلا وجه للحكم بعدم حصول المعاوضة الفهرية وما يلزمها من الفرع وان جهل الغاصب بال
 ومع ذلك فالمسئلة لا يخفى عن اشكال والله العالم **القياس** في غصب الشيئين مجتمعين واحدهما اذا
 كان قيمة كل واحد منفردا انقص منها متصفا واعلم ان الهيئة لاحتمالها قد يكون واقعية وقد يكون اعتبارية
 والاول مثل هيئة التبريد هيئة الباب المركب من صفات والاول كقولنا في حجر من حجرين والثاني
 يخال الى العرف فان كان الاجتماع بحيث يخفى في العرف في معايلهم وسائر غريبهم بحوي الثوب الواحد فهو

هذا الخبر لا يثبت في باب الحيولة بل في باب النفاص

٩١
 في غصبت الشئين لاجل اجتماعهما في مكان واحد
 في غصبت الشئين لاجل اجتماعهما في مكان واحد

في غصبت الشئين لاجل اجتماعهما في مكان واحد
 في غصبت الشئين لاجل اجتماعهما في مكان واحد

في غصبت الشئين لاجل اجتماعهما في مكان واحد
 في غصبت الشئين لاجل اجتماعهما في مكان واحد

محال البحث وان كان مقدور في الواقع وانما مطلق الاجتماع الموجب لزيادة فيه لا حاد مجتمعا فليس محال الكلام
 فالدار الواقعة في جوار المسجد والحمام وان كانت قيمتها مع اعتبار الجواردة اكثر من قيمتها حال الانفراد لان
 مرجع ذلك الى اختلاف اشغالات الغير المضمونة الى نقص في الدار بسبب زوال اوصافها من الاجتماع فلو تحبب
 دارا وحماها متجاورين ثم خربت الحمام لم يضمن النقص المصالح الدار لاختلاف ذلك فنهنا مسئلتان الاولى
 بغصبت الشئين المفرد في عرف شيئا واحدا وكان قيمتها حال الانفراد نقص من قيمتها حال الاجتماع
 كالتحسين الدين قيمتها بمقتضى عشرة زينة كل واحد مفردا لثمة فلفا حدهما وحكما ضمانا لنا لبقية
 مجتمعا وهي خمسة وذلك الباقي مع نقص القيمة الحاصلة بسبب فوات صفة الاجتماع بالاختلاف محكي و
 وجهه واضح لان ما يدخل تحت مضمون جميع ما فيه من الصفات والحوال المضبوطة في الما لية لقوله على
 اليد ما اخذت فان رد المأخوذ بعينه يسند على المذرك فانه من الاحوال الاوصاف والالم يكن المردود
 مثل المأخوذ وفدا وضمانا فيما تقدم والمفروض ان الميثة القائمة تقابل ربعة بتعريفها الى قيمة الما
 وهي لثمة فهذه سبعة ومن امثلة المقام شق الثوب نصفين بحيث لا ينفع باحدهما الا باضما الا
 لانه الميزان في الميثة الاجتماعية الجوت عنها لا مجرد نقصان القيمة فلو كان كل من النصفين وكان
 النصف الباقي منعافا للاغراض نفعيا وانما كان وضع طاة مثل نصفها اورد بها بحيث يزياد قيمتها
 في حال الاجتماع ثم تلفا لثمة فالطاهره مثل الحمام والدار المتجاورين لما دار حكمها وانه لا يضمن لثمة حال
 الانفراد **الثانية** ان يغصب احدهما فلف لا اشكال في ضمان لثمة بقية الانفراد والمضمان قيمة حال
 الاجتماع وهي الخمسة في المثال المزبور وعدمه وجهان كما ان في ضمان ما يحدث من النقص في الاخر الباقي في
 يد المالك لندموا ثمان فلو كان وجه عدم قيمة الاجتماع مئة وحاصله ضمان لثمة مثلا خاصة ان لا يدخل تحت
 اليد ليس الا ذات اخذها فان صفة الاجتماع لم تدخل تحت اليد ما لان وضع اليد على احد الفردين غصبه
 مفاد ان لقوات صفة الاجتماع واحد متفادين غير مخاط للاخر ولا ان ميثة الاجتماع مع بقاء احد طرفيها في يد
 مالك مع بقاء احد طرفيها في يد المالك لا تدخل تحت اليد لان استيلاء على العارض لا يتحقق الا بعد الاستيلاء
 على المروض الذي في ضمانه انما مع الا ان الميثة باقية على حالها الى ان تلف فتقوت بالتلف وهو الوجه
 والجواب ولا ان المناط في ضمان اليد ملاحظة المأخوذ قبل اليد لا في حين اليد نظير الترم فان العبرة في
 حدهما كون المشرق نصبا باصل الترف لا اجتماعها فلو كان نصبا باقتل عن قيمته بالاجراء عن المالك الذي هو
 الترم ثبت الحد ايضا ثم لو نزل قبل الترم بسبب اخرو لو من الشاوي كما لو دفع شاه تبلغ النصاب في حرقها
 ثم اخبرها وقد نقصت قيمتها لخرج لم تقطع كما صرح في محكي النكته فالماخوذ ايضا يزاعي جهات ثمانية
 قبل القبض لو كان لا حذسبب الفوات بعض تلك الجهات كما هو الظاهر من قوله على اليد ما اخذت حتى يملك
 الاخذ عليه لا الباقي حال الاخذ وبعد ما يفوت من الصفات الما لية بسبب اختلاف مضمون على لا

كتاب الفصص

٩٢

بضمان نقص الاثر الباقي لم يؤيب ذلك لقطع سواه كان فلهذا ما خوذ في حال الاجتماع غير بالغ هذا لنقصان لا مع
اضافة هذا لنقصان ليه كما ترجع به ايضا في محكي المذكور وانما ان غاية كلام عدم محي على البدن عدم ثبوت ضمان
البدن فانه التسيب ما منع منه فان وضع البدن نفسه بعد تلفه لشيء فهو الهينة وتغيب لها وما ذكرنا
ظهرت الثمرة بين وجهين اعنى لضمان بالبدن الضمان بالتسبب كما يظهر من وجه القول بعد نقص الباقي خاصة جوا
وان وجه الضمان فيه هو السبب لا غير فمحي السبب ودعوى نقص ما يتخلف من تره خذ ظهور في مثل هذا
ادلة لضمان التي منها ما يقتضي سببته لم يعرف وجهها مع ان صدق السبب غنا من اوضح مكان لو لم نقل بصدق
الاتفاق والله العالم **المقسط** لو غضب ما كولا فاطمة المالك او شاء فاستدعاها الى غيرها من غيرها ضمن
الفاصل ان كان المالك هو المباشر لا ملا في لصف المباشرة مع كون التسليم له تسليما تاما ما مؤبه عقلا و
نقله قد سبق في دليل لباب توضيحا ونحيفا في هذا المقام واجاله ان غاية دفع الضمان هو رد المصوب على
الحالة التي كان عليها المثل منها استغلا للمالك في التصرف به وانظر الى الفاصل عنه بالمرّة وبعبارة اخرى
ارجاع المصوب الى المالك واعادة السلطة لنا بعد المالك كانت له عليها فلا يكون التسليم على وجه العارية او الضمان
ونحوها من التسليم طائفة تفرج الى بعض جهات لا تنفع ونورج الى جميع تلك الجهات لو نقلنا بدون
الملكية التامة وهذا الاشكال يقع في جملة من التسليمات من حيث تبين صدق الاداء لما مؤبه على نقص عند
الصدق على بعض اخر منها الذي في امول المالك على وجه معامل معاملة سائر اقل كفاية تسليم رافع للضمان
وان جهل المالك ومنها الاذاع فانه غير دفع للضمان جازون عاروب العزل الى بدل المالك لان بدل او دفعه
في غاية نقصان بحيث يقع سلب السلطة مع ما جاز ومنها العارية والضمانة وغير ذلك ومنها التملك
اللازم فانه رافع للضمان جدا الى غير ذلك مما لا يخفى على المتدرب البصير نعم في مثل الهينة الجارية والملك
المترتبة كالبيع الجاري شكال وان كان في الاول امر كان يجوز الرجوع في الهينة من نقصان التملك كما
يها بل هو حكم شرعي بعد حصول الملك لتمام جلا التملك المترتبة فانه في مرتبة بعض الملكة وجه لا شك
من ان المصوب كان قبل النقص بل كنز وادام مثل هذا الحكم والحق اعني الرجوع متلينة مع كونه مؤداهما ليس
ردا له على الحالة التي كانت معها ومن ثمة تعلق الرجوع شيلا من غير محال السلطة التامة الملكية الحاصلة من
العقد ما دام وجوده فلا يقدح في كون التسليم والسلطة تاما ايضا للضمان وهو لا يظهر وان خربنا
نقدم الاول على اخرنا في الهينة اللازمة ايضا حيث طلقنا القول فيها وكيف كان فقد ذكر جملة من محض الفرض
ان التسليم متى كان على وجه مضمون رذمة الفاصل مثل العارية المضمونة لان المالك غنيا رافدا على الضمان
سقط سلطته بدل ماله الثالث لا يخفى من جوده وتعيينه ان مثل هذا التسليم والتسليم بعضا ان كونه ملكه
مبتان في مرتبة اقداره على كون تلفه من كسبه لان من يشره ماله المصوب بان على ان يكون تلفه من كسبه فحق
استغار على نحو الضمان مساواة في ذلك عارضا للمعاصي بالدل لانه به كمال العار المضمون مولا لم يطل

هذا هو المقصود من كتاب الفصص
في بيان ما يقع فيه من النقص
والضمان والتسليم
والعارية والمضاربة
والبيع والموت
والهبة والوصية
والسنة والقرعة
والقمار واللعبة
والسبب والضرر
والقصاص والدية
والعقوبات
والأحكام الشرعية
في هذه الأمور
والأحكام العقلية
في هذه الأمور
والأحكام السياسية
في هذه الأمور
والأحكام الاجتماعية
في هذه الأمور
والأحكام الاقتصادية
في هذه الأمور
والأحكام العلمية
في هذه الأمور
والأحكام الفنية
في هذه الأمور
والأحكام الأدبية
في هذه الأمور
والأحكام الفلسفية
في هذه الأمور
والأحكام التاريخية
في هذه الأمور
والأحكام الجغرافية
في هذه الأمور
والأحكام النباتية
في هذه الأمور
والأحكام الحيوانية
في هذه الأمور
والأحكام المعدنية
في هذه الأمور
والأحكام الفلكية
في هذه الأمور
والأحكام الرياضية
في هذه الأمور
والأحكام المنطقية
في هذه الأمور
والأحكام الأخلاقية
في هذه الأمور
والأحكام السياسية
في هذه الأمور
والأحكام الاجتماعية
في هذه الأمور
والأحكام الاقتصادية
في هذه الأمور
والأحكام العلمية
في هذه الأمور
والأحكام الفنية
في هذه الأمور
والأحكام الأدبية
في هذه الأمور
والأحكام الفلسفية
في هذه الأمور
والأحكام التاريخية
في هذه الأمور
والأحكام الجغرافية
في هذه الأمور
والأحكام النباتية
في هذه الأمور
والأحكام الحيوانية
في هذه الأمور
والأحكام المعدنية
في هذه الأمور
والأحكام الفلكية
في هذه الأمور
والأحكام الرياضية
في هذه الأمور
والأحكام المنطقية
في هذه الأمور
والأحكام الأخلاقية
في هذه الأمور

٩٣ في الغصب ما كثر لا فاطمها المال الصالح

فان الشخص مال غصبه بزه ذمة الغاصب اقول فيه ثاقل لان سلطنة الاستغارة ليست مثل لسان
 الفاشة الرافعة لاضمان واقدمية على اتمان ضمن الاستغارة اتمام في غير علة اضا لان ضمان الشخص لما له
 مع اخا صنف التلف من كيسة هو غير الضمان الذي فاعا عليه بزه كيفة كان يعرف من حال فلا ذكر في القصد
 ونظائر من ان الغاصب لو اذن المالك بالاكافيا عفا لا يرتب ذال اتمان والحاصل ان المثلين في ذال اتمان
 دخول المصنوع في يد المالك نحو دخول المالك تحت يده المالك تحييض المصاديق لا تكاد تم هذا كله ذملا
 الغاصب لو استغفر في التصرف فيه بدو ذال الغاصب على زعم الغصب باعثا الجمل بكونه مال الغاصب
 الاشكال في برائة ذمة الغاصب لان غاية الضمان اعلى المرد بزيادة عود استغلال المالك من غير هذه خلية للام
 كانهما عليه في ما مضى من مناهج فخرج منه لاذكر لعلنا ويفرق بينه وبين الاستغارة المضمونة حيث ان غالفه
 الما الغاصب لا كل التبر للبيع استغلال منه على ما له غصبا بحسب غة فتتقو به براءة ذمة الغاصب الله الهاد
 التقاط ذكر الاخطاب كالا او جلا ان طعام المصنوع بغيره المالك يوجب تضمينها معا حيث يختير
 المالك في الرجوع الى اتمان وانته لورجوع الى غير الغاصب مع موالي الغاصب لاعتد ان المفرد يرجع الى غير الغاصب
 الى من هو كما في تعاقب الايدي يرجع من يستقر التلف عند على تقدير بكونه مفردا على من غره وفي ذلك
 مطلبان الاول ضمان المفرد والثاني استغارة الضمان على الغاصب لعلنا بمعية رجوعه اليه اما
 الاول فقد استند فيه الى الاول والبدن كلاهما محل المناقشة اما الثاني فلا ان ليدخل مثل المقام غير منسطة
 كما هو واضح لان يقال ان مجرد القبض في القول يوجب استغلال ليد كما تم في اتمك البات موجب لكونه لك
 لا يجدي لان مفروض المناقشة في كلام الاخطاب نعم فما كان منالك يضره عدم استلام الاكل لليدان
 هو سبب للضمان ولما الاول اعني الاول فهو حسن لكن المناقشة هنا ضعيفة بالفرق بل ضعف من مناهج
 المكره وقد اجعوا على تقديم السبب عند ضعف المناقشة كما يجب من ذلك بوجوه الاول ثم يلجج عليه على اذا
 دار الامر بين التثبت المباشر بحيث لا يمكن شرعا استخيل الاخذ بضعفها معا كما في الغصاص فالجواب على
 الاثني من المباشر السبب لما اذا امكن الجمع بينهما فالوجه للتقديم بل يؤخذ بمقتضى كل من الامرين وينبغي ان يجام
 منها ولا ينبغي ان يمان تضمين الاثنين معا كما سبوقه ثاقل لا يادى حكمه فبعد ضمان المكره
 مستند الى اذن الشرع في التثبت بدليله كما تقدم لا ضعف المباشر الثاني ثم يلجج لاجماع المرو
 على ضعف المباشر فيجب سلب نسبة التلف لانه لا يجاز في الحلو فلا ينافي تضمين المباشر الضعيف مع نسبة
 التلف اليه عفا الثالث ان معنى تقديم السبب الاقوى عند ضعف المباشر اتماما من حيث السبب المباشر
 فلا ينافي في حكم ضمان المباشر للضعف بواسطة اليد كما في المقام ويمكن الخدش فيه بمائة من كلام جملة
 من الاخطاب عما كان منالك بد وكيف كان فلا بد من التثبت باحد هذه الوجوه وبغيره وبما بين قاعا في
 الاثني وما ذكره من ان تضمين المالك لا يتم شاء واما المطلب الثاني فانه

فان يخصص الغاصب

منه في كل حال
 في كل حال
 في كل حال

المالك
 المالك
 المالك

في كل حال
 في كل حال
 في كل حال

كتاب الغصب

٩٢

هذا الكتاب من كتب الفقه
الحنفلي في مسائل الغصب
والسلب والبيع
والقراض والقرض
والسكنى والجرم
والقصاص والدية
والعقوبات
والأحكام الشرعية
في هذه المسائل

أحدهما ذكر الدليل على صحة الاستدلال والآخر ذكر الدليل على بطلان الاستدلال
من غير شك أما الدليل على صحة الاستدلال في خصوص المقام فهو أن المذوق إذا غصب المالك
المبدل لنا لم يملك فاعدا الغنا ما يتفقون مقام المالك فكان المالك الرجوع إلى الغارم كذا للمنفذ
مقام يدفع البديل فان قلت هذا الحكم أغو بسوء المعنى في بدل التالف في من كان للمالك الرجوع إليه فانه
إذا لم يستقر التالف عنده وأما مع الاستدلال فلا ولذا حصل الرجوع في تعاقب الأيدي بغير من استقر التالف
عنده وهو وجه لا المظهر إذا كان التالف قد حصل في يد كان في حكم من سلم المبدل والمفروض صحة التالف
في يد لا في يد لغيره فلا وجه الرجوع عنه لانه كالتحقيق بين الموضعين من حيث احتساب التالف من كسبه وقضيته
ذلك ما لا خلاف له من المالك حكما واخذ المبدل من غير وجه جمع بين الموضعين فقلت ما ذكرت وجه إذا كان تسفل
التلف على التسليم لتمام الذي جعله لغيره للضمان كما هو تسليم المرفوع وليس كذلك لو كان ما نسله قاله
استخرج به لا يضر على الغارم كما عرفت في اللفظ الشافعي والحاصل أن استقرار التالف عند بعض المصنفين
يمنع عن الرجوع إلى غيره إذا كان قبضه للمالك بغير التماس من حيث صدق الأداء عليه والأصل أن
في اللفظ السابق أن بعض الجاهل لما لم يترك ذلك كذا فبعض كل مرفوع للغصبوب إن لم يكن له وهذا هو
الوجه فإذا ذكر في تعاقب الأيدي من الرجوع ولو استقر عند التالف إذا كان جاعلا بالغصب ضروري وضع
يد على المصنوب لأن التلفح مستقر فيه لافرحا لغرض لا في يد المرفوع وأما الدليل على كمال القاعدة فانه
خط المصادم لعدم مساعده شئ من الأدلة على كليتها نعم بعض مجازيها مؤدق بعضها محل الوفاق كما اتفق عليها
موضع الخلاف ومن الأول تصنيف الشاهد على الخلاف كما مر في الإشارة إليه في السابق في مسألة الأكراد
المرفوعة ومن الثاني ما لو اتفق المشتري على أن يغصب جاعلا بالغصب عليه فان ظاهر الاتفاق على رجوع
في النفع على البايع الغارم ومن الثالث رجوعه إليه في ما يغيره للمالك على تقدير التلف فمقدار الزيادة عن الشئ
إذا كان قيمة كثر وغير ذلك مما لا يخفى على الجميع مع أن الخارج عن بعضها أكثر من الداخل فهي ومن المواقف التي قد
ذكرنا للمفرد عدم العمل بها في مجازيها الرابع الظاهر في العامل بها على وجه معتد به في خصوص المخرج من كفا
لا ضرر وقاعدة الفضايل نحوها إلا أن لمول بان كل من خسر غيره بالرفق فهو مخرج إليه بالخسارة فله حله
مردوب عنه عند النفع فصار عن النفع مثلا إذا قام البينة على أن هذا الشيء لك فالتفتين كذا الشيء
فقال بكم أحاد رجوعك إليهم إذا عرفت لما ذكره هكذا إلى ذلك من المرفوع من الممكن دعوى إجماع على عدم
الرجوع فيها مع صدق النفع بمراد من مناهج الأعراف استند إليه عليها في السابق في خصوص مسألة
من أدلة التثبيت نظر إلى صدق النفع بحيث لا يفر بسبب خسارة المرفوع وتوضيح الاتجاه أن التثبيت في
الخسارة غير التثبيت في التلف وأدلة التثبيت لا تساعد على غير ما ذكرناه من أدلة المرفوع في شأنه
الفترة التي عرفت عدم دلالتها على الثبات خلافا لمن يوجب ذلك كصاحب الجواهر فإنه يرى في الآية أن ما

في إيراد الدليل على صحة
الاستدلال في الغصب
والسلب والبيع
والقراض والقرض
والسكنى والجرم
والقصاص والدية
والعقوبات
والأحكام الشرعية
في هذه المسائل

في بيان اقامة دعوى الغش على من

٩٥

ان الخساره والغرامه ايضا تلف يندرج تحته دلالة السبب لا يرفيه وكانه يشترط فيه بعض كلمات لعل في بعض
 كونه في بعض فروع السبله حيث سألنا ان الغرامه اذ وقع الغش في عقد الغشمان لكن لا بد من انامل في جاريها فان
 كان جمله ما يتوهم خروجها عن قهرها خارج عن موضوعها حقيقة مثالا اذا اخبر شخص بان الخطة في البغداد بمكدا وكذا
 صاحب الخطة فقامها الى البغداد مع ما في نقلها اليه من المؤثر والخساره فلما وصل اليه بين كذب القائل وانها
 اودع منها في البلد المنقول منها ثبوته من ان الخبر قد صابها الى خساره بالغش ولكن سببها فان مجرد احدا
 الادعي الى فعل يرتب عليه الخساره ليس من السبب المضمون في موضوعه ان نشناذ التلفح الى الغش وادعى من
 استناده الى الغش لا ينع ذلك في تحقق ثبوت في الخارج من فعل الغش يكون هو السبب في العاده الى الخساره كما
 في الموارد المنصوصه مثل الشهاده على الطلاق فان قيام البينة عند الحاكم سبب بحسب ما جرى عليه دالنا
 لما يرتب على المشي على مقتضاه او مثل بيع الحيوان المفصوب فانه في العرف والشرع سبب للاتفاق على البيع و
 فعل خارجي من افعال الغارفين بسببه والحاصل ان مذكور لنا هذه قول انه السبب يمنع صدق السبب
 في اكثر جاريها كما يكون لغيره سببا لحدوث الداعي في المالك يكون صدق التلفح فبينا المالك مع ذلك
 ومن هنا يدفع ما يرد عليه من ان حكم الحاكم وسر الجوان مثلا ايضا لا يؤثر في حصول الداعي الى التزويج او
 الاتفاق اذ ليس مجرد دخوله المرء عن المانع او تلك المشيعة الخساره المترتبة على التزويج والاتفاق في صحيح الامتاع
 ان حكم الحاكم بالطلاق بعد وجود سائر الشرائط التزويج تلك المرء المختل المانع من لدواعي النفسانية وغيرها
 خصوصاً قضاء بعض الامور المعيرة كالاستصحاب عدمه سبب بحسبه العاده للتزويج الشامل على الصدق و
 حصل ذلك الحكم من فعل الشامدين مع استناد البينة اليها وهكذا سر الجوان فانه سبب في العاده للاتفاق
 عليه وقد سبب اليه التابع بالضرورة وهذا بخلاف الغير في المثال المنقذه لا يرتب عليه جود فعل خارجي مؤثر في
 الخساره وانما يرتب عليه مجرد ادعى كذا المثال السابق غش في قيام البينة على ان هذا ملك لك فالغش فان
 البينة وان لم يشرط في العمل بها فحكمها لانها لا تؤثر ايضا في حصول الداعي مع اشكال في ذلك وامكان
 القول بالفتنه ان معها كونها مما اجابها الشارع سببا ودليلا على الملكية ونحوها فيكون الجري على مقتضاها
 وادع عدم حكم الحاكم كالجري على مقتضى الحكم فبشر كان في سبب عدمه بل قيل ان مورد الرواية الوارد في
 الشهاده على الطلاق ان السببه قامت عند المرء لا عند الحاكم فكيف كان فالظاهر عدمه دليل على القاعدة سوى
 السبب فينبغي الاضمار في حكم على ما يكون فمناك سبب في دفع الله العام **فرسح** لوامع الغشوب مالك
 فالظاهر على ما صح به في محكم جامع المقاصد خروج الغاصب عن الضمان بعد ذلك في دفع الله العام في يد المالك المستحق
 فان كان قيمته انقص من الثمن او مستأبأ بوا الغاصب لاشرا اليه فقامت اذ مالك متوقفين ليعين بعض مضمون عند
 حصل منه لا ذاه الذي جعل غاية الضمان ولا ريب ان يد المشرع يد ضمان فليس له على الغاصب ثبوت في الثمن اذ
 اعطاه فيسرقه واما الزائد عن الثمن لو كان قيمته ازيد في ضمان الغاصب فله وجهان او فلولان من القاعدة

في بيان اقامة دعوى الغش على من

كتاب الغصب

٩٤

كتاب الغصب

المشاور إليها كونه الغصب على وجه الضمان مبرم للذمة وانفردت كونه الغصب على وجه الضمان وتكون
 التقس على كونه التلغ من كسبه ومن أن لنا لك الغصب على وجه الضمان بالعلم المستحق خاصة فلا يكون المحبوب من كسبه
 هذا المفترد دون التلغ والله العالم **النقاط** في زيادة الغاصب شيئا في الغصوب وأعلم أن الزيادة على
 ثلثة فسام لأنها إما الرخص كالهبة أو غير كذلك كالغرس أو فخر وجه كالبيع فان كان الأول فقد صرحوا من غير نقل
 خلاف بانه لا شيء للغاصب في العين ولا في قيمتها بسبب أحداث تلك الزيادة بسبب علمه الذي صدق من غير
 إذا الغصوب منه فانه قد وقع العمل بالاستئصال وأذن وقع حداثته بشكل فيما ذكره بان عدم
 احترام العمل بها معناه لا جزاء له ومقابلته بالمال إنما سلب الاحترام عن الهيئته الخاصة من ذلك العمل مثلا فلا إذا كان
 السبب الحاصل من القواني فلا منافاة بين عدم الجزاء للعمل كونه الحاصل ما لا للعامل فانه يكرهون مثل ذلك
 في موضع يكون العمل بها محجورا على من عليه الخيار في البيع والشراء فانه لا يثبت فيه في استحقاقه فيه الحاصل
 على الغنم يرفع صاحب الخيار واسترداد العين ومثل عمل الغاصب في بيعه شراء عيانه فانه إذا أخذ واحد عيونه له من الدنيا
 الذي هو امتحان به من سائر الناس ان كان ما حصل من فعله المفسد فهو ما عابه ومثل تصرف المشتري والبايع في الغنم
 الفضولي على وجه يزيد في قيمة البيع والشراء فانه يستحق على المالك بعد الرقبة الحاصل من عمله مثل عمل المشتري ^{المتفق}
 المشتري فانه يستحق على الاخذ بالتعويض الحاصل والحاصل أن العمل إذا كان بحق فلا يثبت فيه ملك للعامل فاصل
 العمل على الغنم لا يثبت في العين المفعول منها أو في قيمتها على الوجهين الذين يأتي اليهما الاشارة في بعض فروع
 المسئلة مع أن العمل في هذه المواضع لا جزاء له اما لان لا يستحق على نفسه الجزاء كما في المشايخ الاولين
 ضرورة كونه العامل قد عمل في ملكه لا في ملك الغير لان الجزاء انما يثبت للعمل باذن او امر وعقد ونحوهما و
 المفروض انقاء الكلام الاخير بل في الجميع نعم لو قيل في هذه المواضع باستحقاق العامل الجزاء دون قيمة الحاصل
 كان حذرهم في المقام وانما بعد مغلوطة سلب الاحترام عن العمل الحاصل لما دون كره هذا القول مرغوب منه
 كما لا يخفى وتفسير الاشكال على وجه آخر هو أن العمل لا يقتضي سلب ما يثبت عليه من الحاصل والبايع
 عن الاشكال بكمال التفرير بين أن حذر العمل انما هو لاجل ما يثبت عليه من كثر المفسود وذلك العمل من حيث كونه
 مع قطع النظر عن مقابلته بالمال لا يصور له انه يخرجه عن جمل الثمن بالمال مكانه لئلا يقع حذر
 فإذا فرض سلب الاحترام وجوده كعدمه فلا يكون باقيا ما يثبت عليه من الاثر المالى في فان فلا احترام العمل
 يقتضي وقوع شيء في مقامه وهو لا جزاء له وقوع شيء في مقابلة اثره فليس الاحترام لا يستند على سلب الاجر
 ونما سلب مقابلة اثره اية بالمال فلا قلنا احترام العمل له بطور رجحان مقادير العمل لواقع الغنم باذنه
 من حذر اثره وقوع الجزاء باذنه والواقع لنفس العامل احترامه ان يقع باقيا حاصلا شوقا لان لا يستحق
 على نفسه لاجره فثبت ان يكون احترامها لغيرها لا اثر الحاصل منه بان يملك المالك العمل لا يستحق بالية
 الا يقتضي مقابلة المال حيث كان له في موضع المقام عدم وقوع عمل الغاصب الغير لثبته وان كان في ملك

كتاب العصب

٩١

ومع وجود مقتضية هو العصب حصوله من عدم تعلق الاذن والامر بنفس اكثر التفتت بل بوالعبر ان الوا
عليه شرعا حاصل ان العبرة في الاذن الواقع ما تعلق بعنوان الامور لما يسببه خفاء ان الامر بالرد اذن
متعلق بعنوان الامور الصنف كان واقعا لضماتها بل لكثر التفتت في العرف ان الامر بالرد ليس متعلقا
بعنوان اكثر بل بما يلزم هذه خلاصة ما عرفت جامع المعاصد في الفرق بين المستثنى من بعد ان تنظر فيه وهو
بظاهره غير سديد بل لا فرق في الاذن الواقع بين المقتضى لا يورث ولذا لو امر بالاجبة بالرد لم يضر ان يكسر
والتحقيق في الفرق ان يقال ان الامر بالرد بالقياس الى اكثر مقتضى مستندا الى تفریط الغاصب فلا يؤثر في دفع
الضمان اذا عرفت ان مرجع رغبة الاذن للضمان الى تقديم السبب على المنانة يضر غفلا مناسفة فاذا فرض
استناده الى تفریط الغاصب العين باحداث الصفة انعكس الامر فيكون الباشرة نسبت للاذن مخ توبا بخلاف
الصنف فان الاذن في ملاقاتها لا الكسب تعلق به من غير ان يستدلى فعلا الغاصب ان إيجاد الصفة لا ينصو
كونه تفریطا بالنسبة اليها فانه حين لا إيجاد ليس في محصل يكون مورد التي والاشياء بعد وجوده لم يفرط فيه
شيئا شئيا وحاصل ان في المقام مورد لثمة تصرف الغاصب في العين وامر بالرد وبما شرع الغاصب للرد
وقد اجتمع في اكثر سببان للضمان **أحدهما** العصب **والثاني** مناسفة الاختلاف ولا شيء يقتضي
اثرهما من الضمان سوى الاذن في الرد الملزوم لكثرة مقتضى ضماحه لما تعبد لان هذا الامر لا يضر مسبب عن فعل
الغاصب لم يطر في العين ان صدر باختيار الامر الاذن ان ليس بغير السببية كونه علة للرد بل معناها
كونه معرضا للتحقق وهو موجود لان اخذ الصنف وتغير الغصوب عن بعض حواله مع ضل الامر باختيار
ومطلنه للتحقق سواء امر به ام لا امر به كان لكسره وقع غير يادون بالاذن او لا في غمسة الا في مله واما
الصفة فهي وان اجتمع في ضماها ابعد السببان الا ان الامر بالرد مؤثرا لما من دفع الضمان عنها بعد
استناده الى تفریط الغاصب فيها بل في العين مؤثري دفع ضماها الاضمان العين وبق هنا يظهر انه لو صدر
الغاصب بعدم ضمان لكسره ان يقول عدل العين الى الحالة الا في ولا شيء عليه كسره وتقصت امكن
منع ما يشره في دفع الضمان ايضا لانه يرجع الى الراء غلام يوجد سبب ضماها بعد فادكره بعض شايخنا من هذا
الضمان لو صدر به محل نظره ما مل كما ظهر ايضا الفرق بين الغاصب بالرد واما الاجبة فانه غير مستند الى تفریطه
فيكون واقعا للضمان جزا وما ذكرنا ظاهر الحال في فروع المسئلة مثل الامر بالرد الى حال الغصب المستلزم
لهذا الغصوب فانه يضمن التمن ولو كان قد حصل بفعل الغاصب ان نقل الغصوب عن بلد تفریطه
وفي ما ينافي الاعادة الى ذلك البلد كالتمن نعم لو امر بالاخادعة على وجه مطلق اليه شرعا مثل امر بالرد في
طريق غيره اذا و على منعة من لتي غير معارضة ولا مستحقة عليها شرعا كان الامر مع مؤثري دفع الضمان
لان هذا الامر غير مستند الى تفریطه لاستناد الى مجرد فعله لا لان نقل الغصوب عنه امر لا
بالاعادة على وجه يستحقه شرعا الاكل امر خطرنا الى المال فانهم وانما ان اغنم واجده بالامانة مظلومة

والله العالم بذلك في الاثر الحضر وان كان لزيادة غياضا كالغرس والمزودة الصنع في التوثيق بطلان
 الاول تمام ذكر في الثاني ولعلنا سلك فيه ما بعد واما الثاني فاما ان يمكن ان يكون لها اول وعلى الاول فاما ان
 لا يستهلك بالازالة بحيث يبقى من شئ ويستهلك وعلى الاول فاما ان يكون لباقي له مالته ويكون ملكا
 محضنا من غير كونه متمولا وعلى الثانيين فاما ان يجد شيئا لازالة نقص في المصوب ولا فوئها مسأل
 الاول ان يتوعدا لازالة منه شئ ولا يستهلك بالازالة مع حدودا نقص في العين بالازالة
 الكلام فيه فانه في ساطة الغاصب على لازالة مع منع المالك والاخرى في ساطة المالك عليها مع رضا
 الغاصب فاما لا يغير بطلان الاشكال فيه ولا خلاف بل يجب عليه لا يرش لنقص فيه ولو باشرها المالك لنا
 عرفنا من صفات الغاصب للنقص ما حصل في العين ببناء الى الحالة الاولى وان كان بامرها لك واما الاولى
 فالمشهور من جهة من اقدماء والمشاخرين مشهور بحكمة السلطنة والظاهر عنه زادة الغاصب مشهور
 لما صلب الازالة من ادم رجوع الى المالك ان شاء اذنه في الازالة وان شاء باشرها بنفسه فان امتنع عن
 الاذن في عقيد هذا القول يؤول الحاكم الذي هو في المنع ومقابل من يورثه من اصله عن لا يملك ومختلف
 العلامة وغيره من بعض المشاخرين من غير ان يملك ان يملك ان يبيع الغنم ونملك الغير
 واحمل ان شاء المسئلة شيئا في كية من السائل لانية مما يجمع فيه الخصال سواء كان اجماع فيه خيرا واما
 كما ان كانت ذاتة شخصه اذا اخرجت من سائر اثاره فانه ضا وكسرى في الازالة واما احدا من احواله عند
 كما في الغنم او نحوها اذا وضع النصب شيئا في الموهوب ثم رجع لو ابيع عن طيبه او الشفعة لوضع ذلك الشيء في
 المشقة مثل شفعة الارض للغرس والنابع مثالي زمان الخيارات في بيع ثم فسخ الشراء بالاعتكاف وما
 اشبهها من النظار فحق نحر المسئلة على وجه كل جامع بحسب السائل لكل فقول اذا وضع احد ملك على ملك
 وكان افراده مسئلة لغوات صفة في المحل كمنع كسرى خوفا فالامير وروح بن مائة عن ملك احدهما و
 من مائة صفة الاخران رجحا جانب العين كان لو اوضع افراد ماله وقاية رشح نقص المحل وان رجحا جانب
 لصفة كان لصاحب المحل الامتناع عن الاقرار وعليه قيمة العين للواقع والخاص ان يقال ان سلطنة الوصي
 مسقطه من عين مالها عند القيمة صوما للمحل عن العين ويقال ان سلطنة صاحب المحل منقطع عن عاقلة
 ماله من العين فقد ماله ايضا من عين مال الاخر لانه اذا خفق في ذلك فقد يستند على القول المشهور بان ماله
 العين اتم في نظر الشارع من اياه الضعفاء واد في الغرس الواقع في ارض الغريبة قبله وبين صاحب حقه
 الدلالة على اتمية العين ان يستند منها كون طبيعة الغرس الفلغ فليس للمالك الرجاء بثقائه اللهم الا ان يقع
 الدلالة على ذلك وبالأصل الحكم الوصي في التكليف بعد ان صار في في سلطنة ونفى الحر من المص
 توصي ان ازاله العين ضرر وعلى مالك المحل لا يستلزمه لنقص ملكه ودعوى ان المص المص لا يرش لا يبد
 ضرر واضحه انما الان الصفة العتقة والسلامة في المول والاملاك متعلقة بغير المالك ليعيان و

في حكمه في الغاصب شيئا في نفسه

في حكمه في الغاصب شيئا في نفسه

في حكمه في الغاصب شيئا في نفسه

كتاب الغصب

١٠٠

هذا الكتاب من كتب الفقه
في الغصب وهو من كتب
الدين والشرع وهو من
كتب الفقه في الدين
وهو من كتب الفقه في
الدين والشرع وهو من
كتب الفقه في الدين

القيمة والاذن لا يجزى ضررهما وان حصل جبران للمالك بهما مع ان مثل ذلك يقال في جانب الواضع ايضاً
عدم الازالة وابقاء العين بخلافها ودخولها في ملك جباية اخذ القيمة على هذا التقدير لا بعد ضررها
كذلك قدم الازالة ضرراً على الواضع كما عرفت فقاعدته الضرر منقارضة من الطرفين وكذلك قاعدة السلطنة
لا ازالة العين باعتبار استلزامه التصرف في ملك لاخر وبفضه ينافي سلطنة على ملكه وعدم الازالة مناف
ايضاً سلطنة صاحب العين على عينها وبعد تعارضها مع بقاها عدم دخول العين في ملك مالك مال ذلك
الحال لو بعد دفع القيمة بسلطة عن المعارض فالظاهر تعارضها مع الازالة بحكمه التصرف لان يقال
بان الثاني قاعدة اجتهادية وارادة على الاولى وفيها تعارض في موضوعين اعني الازالة والتصرف وان
اتخذ في المصداق والتحقيق انما هو في موضوع واحد فافهم فان قلنا ان العمل الاباحه يقتضي جواز الازالة
كذلك يقتضي اباحه منع المالك فيعارض ان ايضاً قلنا منع الغير من قلنا منع المالك لفعل فنياً واثباتاً فالاصل
الجاري في ذلك الفعل حاكم على الاصل في طرف المنع فافهم وان قلنا كذلك يجرى اصله اباحه الازالة ودعوى
ان الاصل في الاموال الحرية مدفوعة بانه لا ملك لها سوى قاعدة السلطنة المتنافية لتصرف الغير وقاعدة
الضرر وقد عرفت تعارض كل منهما في الجانبين اللهم ان يقال ان مذكرها احرام مال المسألة كره لا الما
عدا ما ان يجرى مباشرة الازالة مع على الواضع وان كان مستحقاً بمباشرة صاحب المصلح والحكم ولا يتوهم
قاعدة الاحرام ايضاً منقارضة من الجانبين اذ المفروض ان بناء العين في المصلح ليس تصرفاً في المصلح من صاحب
المصلح فيها وليس المقام مقام الترجيح لان العام الواحد اوقع التعارض في فريدين منه كان المقام مقام
التراحم دون الترجيح الغير المنصور الا فيما اذا كان الواقع معيناً ومبنيه بغيره ثم ينبغي ان لا يخطئ
لو كان احدهما اقم في نظر الشارع ولا يكفي الشك في الاهمية وقد عرفت ان مراتب جانب العين هم ولا اقل
من التساوي لكن المطلب فيه سهل لان المقصود اثبات حق الازالة للمواضع ولو بالمرجعة الى الحاكم مع استعنا
المالك لا اثبات مباشرة للازالة حتى يقال بان حرمة التصرف في مال الغير يقتضي بينه وبينه وهذا الحق يقتضي على الازالة
بيد ان ذلك الاصل الوصول ما اذا قلنا ان مالك لا يستحق عين الموضوع بضع القيمة كانت العين باقية في
في مال الواضع وقضية الملكية استحقاق التملك لا يقال لم لا يجوز ان يبقى العين في ملكه مع عدم ثبوت هذا
الحق بان تكون مجزوة عن التصرف فيها والامتناع بها مطلقاً الا بما لا يتلزم التصرف في المصلح كالباع لصلح
ونحوهما ونظائر في لفظة كثر من الامتناع لا نقول ولكن هذا لو تم فانه يجري في بعض صور الاستثناء وهو
ما اذا كان الواضع مادياً فانه لو كان الواضع جنى فلا يقع لهذا الكلام كما لا يخفى ثانياً ان ظاهر الاصل في الاستثناء
طمانه لو لم يملك مال العين الموضوع بدفع القيمة كان له حق الازالة مع بناء العين مجزوة مقبولة لا غيرها
صاحبها ضرر عظيم ينافي السلطنة الشاملة المستبعدة في الامتلاك ودعوى منقارضة هذا الضرر لما كان
بالفعل مدفوعاً بان هذا الضرر يسلم عن المعارض باقتضاؤه كون الضرر الحاصل في الفاعل على المالك

سنة

١٠١ في حكمة زيادة الفاضل المصنف

مثل هذا الضرر فاقبل وان ترجع ذلك لما نقل عن بعض من ملاحظة الاممية بكثرة الضرر وطلبه ولا بأس به لو لم يكن
 مخالفا للاجماع مع بقاء خصوص بعض البرهيات كالغناء والفقراء بان يقدم جانب الفقر ولو كان ما يثبت على الاخرين
 الفقر اكثر باعتبار ما يثبت في سائرهم وان كان في نفسه كبرافان ما يثبت من ذلك لم يثبت من الشارح بل المعنى هو خلافه
 فالسناط على هذا القول اني ملاحظة الاممية كثره الفقه يثبت في نفسه بان ملاحظة خصوصية الحال للضرر
 الا ان يقال له ان جانب الفقر والكثير بما يثبت في الشارح اذا دار الامر بين الفريدين بالنسبة الى ملكة واحدة وما
 اذا كان بين اثنين فلا منافاة في الضرر الكثير من جهة ما يثبت للضرر القليل على الاخر فانه لا يثبت على هذا القول
 بالنسبة الى ذلك الاخر وانما يعود الى ما ذكرنا الى حد ما خاصة وهو في الضرر في الشرع على الامتنان
 ويمكن دفعه بان المصلحة في الاحكام الامنية حال غلب نوع الكفيل حال اشخاصهم فكان الشارح لا يلاحظ
 المصلحة بالنسبة الى واحد عنده فقدم الضرر القليل على اكثر في المجموع وهذا ما كان لا حاشية
 ودار الامر بين مثل احدهم وتضع بالاشرفان قضية للطف على العبد مع تقديم قطع الان فانهما ما لمعان
 قلت بحسب قوله عليه السلام لا حق لغيره في نظامه لا تقدم بيانه في الاثر المحض عدم ملكات جانب العبد فيها
 حق فيه اعني لو وضع العبد في الظلم فلا يكون له اختصاص في الاثر والامكان للنظام الحق في عرفتنا فمما يشهد
 بمفارقة المقام لان نفي الحق عن المرفق يرجع الى جهة تعلفه بمال المظلوم يعني انه لا حق له من حيث كونه عرقا اعني
 متعلفا بمال المظلوم يعني انه لا حق لغيره من حيث نفسه بحسب مخرج اصله فانه ان كان متعلفا بمال المظلوم فانه
 مع منافاة للاصول والمواعيد الشرعية فلا يحق غير مستفاد من الرواية وانما السند للناهي على قدم ملكية الناهي
 للاثر المحض عننا ارجح انما لية الملكية غير خاضعة للملاحظة تعلفه بعين المالك فافهم وتذكر وما يستدل
 على السهو ابيهم رواه في علي باب والقيصة في رجال كبرى دار فيها بسنان فزارع في لبسان وغيره بخلافه
 اشجار فواكه وغيره لك ولم يسلم صاحب الدار في ذلك فقال عليه الكري وبقدم صاحب الدار فزارع في لبسان
 يمة حدل ويحيطها الغارس ان كانا ساعره وان لم يكن سنامه عليه الكري وله الفري الزرع بقلعه ويثبت
 به ذلك الفقرة الاخيرة على ان صاحب الارض ليس له الشئ من القلع وان الغارس له حق الازالة وعليه الكسرى
 ولا يقدح فيها ضعف السند لانها في حد مرفوعة في كافي بطريق موثق بابن عقال اعني على بن فضال الذي
 هو من الثقات الاجلاء ان كان فطحيا مع ما ورد في كسبي فضل خذ ومارودا وليس ما يروى اعني الحسن بن
 فخرج فيه العلامة لكن متنها في الكافي في باب ذوات مد مالها كافي حيث التقية بعد قوله وبقيتها الغارس
 وان كان اسناما مع عكس في باب والقيصة فيروى والامرين ترجع ما في الكافي وما في التهذيب والقيصة في
 ان الترجيح منهما وان كان الكافي ضبط لوجهين احدهما انضاد التهذيب بالقيصة بالعكس ثانيا اخر
 الشئ عما في الكافي الى ما في القية مع احاد السند من كافي فريته اتحاد السند وغيرها مما لا يخفى على ملاحظة
 الكافي والتهذيب من المراسن مثل ان هذه الرواية في التهذيب برواية مقرنة بها في الكافي مع اتحاد

هذا هو الصحيح

هذا هو الصحيح

كتاب الغصب

١٢

هذه الشبهة فيها ان كل ما يجمع له اجماع مع ما في الكتاب لو جهين احدهما فلا تتم السؤل والجواب على ما
 في الغيبة ما عدا ثبت دون بناء على ما في الكتاب كما لا يخفى على من لاحظها بخلافها بناء على ما في التهذيب لان الاولى
 اخذ في سؤل كون الغرس بدون لا سيما او لا يناسبه الجواب ان كان مع الاستينار واذ نفقت الجواب
 خال عن الاستينار وان نفقت الجواب عن حال عبد الاستينار اي عده **والثاني** عده واثقة فقرة الجواب
 الاولى للاصول اذ لا وجه لتقويم صاحب الارض لغرس دفع القيمة اذ كان لغرس للمالك للمارس وهو بيع
 يستلزم جعل قوله وان لم يستنار اي على الموقوف لا صراحة لها في مذمى الاكثر لان الغرس بدون الاستينار
 المنور يمكن ان يكون ما يستنار الفارس المالك في الغرس لنفسه لا للمالك ولا ريب في ان المالك ليس له ازالة
 الغرس اذ نه فيه نعم اطلاق الذي لا يلو هذا المقدير يقتضي سلطنة المالك على دفع قيم الغرس ولو مع عدم استينار
 للغرس لنفسه لكن الاطلاق في مثل هذه الفتوى المخالف لافضل بجمله من الاعيان غير محدد كما لا يخفى لكن
 الانصاف مع ذلك كون التبع لمن التهذيب لما ذكرناه من الوجهين خيرة ما لا يخفى على المشتد ب لا يمدح في
 الاستدلال بدليله غنى قوله وان لم يستنار ولو تجسب لاطلاق على الوجه الثاني لبعده واثقة ظاهر صحتها
 للفوائد مع امكان الحمل على ما يوافقها مثلا اشتراطه ان يكون المراد بالقيمة تقويم المالك للغرس هو في
 الارض ولو بمقومة اشعار قوله قيمة عدل بذلك بناء على بيع الغرس بناء على كون وضع الغرس من اشياء
 الاحترام مع العدم وان المقضي بعد اخر اية جعله مقوما مع قطع النظر عن كونه مفردا الذي هو سلب
 قيمته وما مذموم من عدم استناد الاكثر قوله الى هذا الرواية قدح عينية فيها دليل على ثبوت وزها وشمها
 من الاعيان مذموم يمنع الدلالة على ذلك فان مثل ذلك فيهم غير نفي الروايات المعروفة عند المتأخرين
 ايضاً فكم من رواية موجودة في كتب اخبار المتقدمين مع عدم علمهم بها في كتبهم الفقهية اقدم اسنادهم
 اليها مع قولهم بضمونها وهي معتبرة معمولة بها عند عامة المتأخرين والحاصل ان عدم الاستناد ليس دليلاً
 على عدم اعتبار ما قبل له علامته اخرى لا يخفى على الفقيه نعم مع ذلك كما يمكن المناقشة في الاستدلال بان وزها
 الغرس فلا ينع في هذه المسئلة انما الصنع الا بتبنيح الناط وهو ممنوع ولذا ترى جواز ازالة الغرس كما
 التقا في لم ينع بالبيع الا الاسكان دون شركة في هذه المسئلة بخلاف مسئلة الصنع مضافاً الى ان الغرس
 الواجب للغرس والصنع فان الثاني وان كان عيناً لا اشبه بالاراض المحض الذي عرف سابقاً انه انفس الغائب
 وكيف كان فصار الاكثر لا يخفى هذا كله في حكم المسئلة من حيث جواز ازالة والمنع واما حكم هذا الموضوع ان
 الثوب المقصود بالمصنوع فلهذا ذكره في حد كما لا يخفى غير انه يخفى في ان المالك لا يملكه واما في خروج
 من الشركة فمناها لا يمكن الفصل هذا واعلم ان الحق بقا ان ذكر حكم الازالة وما يقع عليه فالشم
 انما يشتركان في الثوب صاحب المالك فليس من حمله على ضرورة عدم مكان الفصل فاعلم ان ما يمكن
 الفصل لا يخفى عليه حكم الشركة ولعله لا حاجة الى هذا التبريل ولا وجه له لان كل ما يجمع له اجماع مع ما في الكتاب

عن توبة

من حكم الازالة الى حكم الثوب المصنوع او اذ بيان حكم هذا الموضوع ومن الواضح عدم الفرق في حكمه بين
مكان الفصل مع عدم الفصل وعدم الامكان فان الثوب المصنوع على تقدير بيعه فما شئت كان في ثمة اما
اشترى في العين نظرته بشكل ولومع عند مكان الفصل وعلى تقدير ان كان في العين فادرك ايضا من صورتي
الامكان وعدم قابلية الامران التفتيم يمكن في احدهما دون الاخرى **المسئلة الثانية** ما كان لثوب
ملكه ما لا يحصول نقصه في المحل حكمه حكم الاصل الا انه لو بني على ملاحظة كثرة الضرر وقلت قد جازى المالك
في المنع عن الازالة لان ثوب القصة في المالك ضرر على المالك بخلاف ثوب المالك عن المالك الا ان يقال ان ثوب
القصة بعد ندرته بالارض يكون كقوت مجرد الملكية فيشايان **الثالثة** اذا كان لثوب ما لا يحصول
نقصه في المحل بسبب الازالة والظاهر هنا ترجيح جانب الغاصب لو لم يقل بترجيح حصول النقص لان قاعدة
السلطنة متعارضة من الجانبين وقاعدة نفى الضرر سليمة عن المعارض في جانب الغاصب اذ المفروض عدم
حصول ضرر على المالك بالترجيع لكانت المانع مطلقا ثم يظهر من محكي الخلف فيما ذكره على المشيخ بعد ما
تجيب من ايجابه يمكن المالك من نزع الغاصب منه عن الثوب منعه من تمكينه صاحبا الارض من اخذ المستعير
الفارس غرسه ان محال لتراجع هو صورة حصول النقص في الثوب لا بعد فيه اذ لا وجه لنزع المالك من اخذ المستعير
مع عدم نقصه في الثوب هكذا الكلام اذا كان لثوب ملكا محصا فان عدم منع المالك مع عدم حصول النقص في
اطهر هذه صور عدم الاستهلال مع امكان الفصل اما صور الاستهلال واسبابه الى الاستهلال فان
في جوار الغاصب على الازالة واجابته في ذلك لو شأته بناء على وجوب جابته في صورة عدم الاستهلال كالا
واشكال بل ظاهر المالك في الاخير جود القول بعد الاجابة لكونه تصرفا في الملك بل افادته كما ان ظاهر محكي
عن التذكرة عدم الاجازة ايضا وكلاهما من رجاء الى ترجيح بالامتنع كما اشار اولنا بقاء عن بعض فليست ببيد
الا فيرجحان الى الاعتبار **المسئلة الرابعة** ما اذا لم يمكن الفصل بينهما وحكمها التزكية بلا اشكال الا
كلام واتما الاشكال في كون هلها من العين والقيمة والقلم ان لشركة الحقيقة الايمان جنانة من نقطاع
سلطنة كل من المالكين عن عين المالكين المنزحين انحصارها في وجود المالكين وسائر التصرفات الرجعة الى
العين ولا ريب ان هذا المعنى لا يحصل الا ان يكون الامتياز بحيث يكون الاشارة الحقيقية الى احد المنزحين
الاشارة الحقيقية الى الاخر حتى يكون كل جزء يفرض من عين احد المالكين شدة لا على جزء من الاخر ويكون ذلك مع
المانع عن التصرف في العين لذا اي لان السلطنة مع في الجهة المالية لو كان المالكين مختلفين في القيمة لم يراع
في التفتيم مقدار العين بل مقدار ما ليتها فيقسم بحسب المالكين ويعطى صاحبا ترك نصف مقدار عينه فانه
من المنزحين اذا كان في المالكين يساوي النصفين اذا احتوز لك ظهور منه ان لشركتي العين لا وجه لها في المصنوع
في الثوب غير ترجيح بالثوب بحيث يكون الاشارة الحقيقية الى كل جزء من عين الاشارة الحقيقية الى جزء الثوب
اذا العارض والمعرض وجود كل منهما من اذ عن الاخر في الواقع محلي ولم يبد ذلك الا في اشارة بالحسن والعيان عند

في حكم زيادة الغاصب في الثوب
من حكم الازالة الى حكم الثوب المصنوع او اذ بيان حكم هذا الموضوع ومن الواضح عدم الفرق في حكمه بين مكان الفصل مع عدم الفصل وعدم الامكان فان الثوب المصنوع على تقدير بيعه فما شئت كان في ثمة اما اشترى في العين نظرته بشكل ولومع عند مكان الفصل وعلى تقدير ان كان في العين فادرك ايضا من صورتي الامكان وعدم قابلية الامران التفتيم يمكن في احدهما دون الاخرى

المسئلة الثانية
ما كان لثوب ملكه ما لا يحصول نقصه في المحل حكمه حكم الاصل الا انه لو بني على ملاحظة كثرة الضرر وقلت قد جازى المالك في المنع عن الازالة لان ثوب القصة في المالك ضرر على المالك بخلاف ثوب المالك عن المالك الا ان يقال ان ثوب القصة بعد ندرته بالارض يكون كقوت مجرد الملكية فيشايان

الثالثة
اذا كان لثوب ما لا يحصول نقصه في المحل بسبب الازالة والظاهر هنا ترجيح جانب الغاصب لو لم يقل بترجيح حصول النقص لان قاعدة السلطنة متعارضة من الجانبين وقاعدة نفى الضرر سليمة عن المعارض في جانب الغاصب اذ المفروض عدم حصول ضرر على المالك بالترجيع لكانت المانع مطلقا ثم يظهر من محكي الخلف فيما ذكره على المشيخ بعد ما تجيب من ايجابه يمكن المالك من نزع الغاصب منه عن الثوب منعه من تمكينه صاحبا الارض من اخذ المستعير

كتاب الغصب

١٠٤

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

امكان احسان الاجناس باعبار احسان عوارضها بخلاف المالكين المجرى من اجزاء كل منهما غيرهما وخرجنا
الاخر في الواقع فالمصنوع ليس له كمال المالكين مثلا لصاحب كتاب والملك وما ذكرنا من ان الشركة بمقتضى
امر مطلق وليس بشيء يستدل عليه بالادلة الشرعية وقد يكون الامتياز في المرفق جازيا مجرى ما ذكرنا وان لم يكن كذلك
في الواقع كما امتزاج بعض الجواهر القضاة بالاعراض مثل هذا فيحكم في الشركة لان غير ذلك كالحاجة بعد في حكم
الثالث مثلا من حيث جهات المالك كانه لا امتزاج الحقيقي ولا يعكس الثوب بان التصنيع والتوزيع في المرفق هذا
المجرى وح يحمقوا الشركة في اجتناب الاضيق الحقيقة ليس فيه سبب غلبة للشركة وما نرى من الحكم بالشركة في بعض صنوف
الاشعة ايضا دون الامتياز الحقيقي العرفي كما اذا اشبه ثوب احد ثوب اخر فهو محكوم بحكمها وليس هي حقيقة
الامر في المرفق في بعض اقسام التصرفات المالكين اية فهو حكم الشركة مع ثوب ما هي باحد ثم تفتك بالشركة في الحقيقة
ان لكل منهما قيمة ما له منفردا ومقتضاها كونه لقيمة الزيادة الحاصلة من الامتزاج على فرض ثوبنا بينهما بالنسبة فالحقيقة
النسبية بين قيمتهما منفردتين ياخذان من الزيادة ومبدأ النسبة وحيلك بالناموس فتقوى مسئلة المالك اشار الى
جملة منها في المسائل التي فيها واعطى كل شئ حكمة لعدم الاشكال في ضار ولو نقص فيه المجموع مرفقة كل منها
دخل لتقرر عليها ما اذا كان باعتبار اختلاف التوف وان كان باعتبار نقص في الثوب حال على الغاصب ثم لو كان
انفصل التوف باعتبار ما يثر التصنيع في ذلك بان كان فيه الثوب غير مصنوع اكثر منها مصنوعة باذن حصول
نقص التصنيع في ثوب بل مجرد ثوب اللون الاول دخل لتفصيل الغاصب لو كانت راجعة الى ثوب خاصته
كانت للمالك تمامها وان كان المرفق بعينه وكذا انعكس ثم يتفق ذلك في مثل المرفق ان اوجب زيادة في الارض
باعتبار رطلها عليها نظرا ان الارض المستقلة قد يكون قيمتها اكثر من مجردة عن الخط لم يكن مؤثرا في زيادة قيمته
المرفق بان كان قيمة المرفق مفردها ومساو حداثه فخالص لزيادة المالك بل لو ربح الغاصب غير من
ذلك الزيادة وان كان حاصلة من فعله كما يتبين في الامور المضرة وهو حقيقة وان كان عين المرفق له ودعوى
تقوم الزيادة بالعرض والارض معا فلا في المرفق ان ارضنا مساواة في المرفق مفرودا ومساو في مساو زيادة
في الارض من ذلك باعتبار الصفة التي حدثت من العرض وكيف كان فالعبرة بان زيادة الزيادة عرفا الى قيمة الاجزاء
فيكون بينهما ادنى الحد فخالص له ومنه كلها الاشكال في زيادة القيمة اشكال في بعض ما ذكره في المسائل فمما بين
الذكورة من ان التصنيع اذا كان له حصل الشركة بينه وبين مالك الثوب بشرط زيادة القيمة بالتصنيع فلو
نقصت القيمة او سارت قيمتها حال لا فخر اخلعت عين لما لك الثوب وانما جبا التصنيع الرجوع الى الكتاب
بان الحكم بالشركة ينشأ في ذلك كما لا يخفى بعد ان شكك في ذلك وثبت بعض مشايخنا اية مستشكلا وكذا
لا اشكال فيما ذكره في المواعيد والمسالك وغيرهما من ان الغاصب يجب عليه جبا المالك البيع او اذ يبيعه
دون العكس فان هذا ينافي قاعدة الشركة اذ ليس احد الشريكين جازا لا في البيع خلم الغاصب لا يختص
قاعدة الشركة بعد ان فرضنا سبب غلبة الحكم اوضو واجبا عند افضاء المالك في مثل المقامات

١٠٥ تَحْكُمُ إِذَا غَصِبَ دَيْنًا خِلَافَ غَيْرِهِ

تملك المسالك ويجوز جامع المقاصد بان عدم اجابة المقاصد عند علم المالك لان بيع نفس المصنوع بدون
 الصنيع لا يرغب فيه مفاد من المثل لان المعلوم لا يستباح ظله ثم يقع ذلك على قول كاشفاني من تملك المالك
 الصنيع يدفع القيمة الا ان يرجع كل اثم في المرقى الى ترجيح جانب المالك بالامتنية وهو حينئذ ثابت وجوب اصل
 الاجابة على احدهما ولم يثبت ذلك بل الاصل عدمه كما في مسائلنا المشتركة مع ان له حجج بالامتنية يصح اثباتها في مقام
 كاشفاني اليه ان نقدنا غير مقرر **اقول** وقد يوجه المرقى بان المقاصد يجب عليه امتنيتها في المالك
 وبين عينه في جميع المقررات وفي جميع الامور لا تقسم حتى ما يرجع الى انتهى المالك كما كانت لتقبل النفس
 لم يكن ممثلاً للامر بالرد ولا ذاء ولا للمقررات بغيره مما شاء فيجب على المقاصد امتنيتها في ذلك معقولة لا عادة
 استلزمة لثباته كما كانت ولكن مالاً لا يجب عليه الرد ولا ذاء عدم ضرره كونه خاصاً للصنيع فلا ذاء له
 له وجوب الاجابة ونما ذكره في المرقى لاجابة المقاصد تكليف صرف عليه لان مالاً لا يمتنيتها في بيعه بالرد او لم
 يجب نعم للمالك الرجوع الى الحاكم دون يقوم مقامه فيجب على الاجابة لان دلالة على منتهى فظهر ان تقديم
 جانب المالك في مسألة البيع لا يوقف على اجابة من قبل كاشفاني فانه ياتى في حق وموان حيا للمالك
 ذكر ان الحاصل من الصنيع ان كان مجرد موهبة في التوبة لم يكن له واللفظان كانا جدي من التوبة موهبة لا اثر
 المحض فهو حق لا وجه لا يرد في هذه المسئلة بعد ان فانه حكم ذلك وان كان له من ماله من امرين لا يرد له
 بعد اثر المحض ولا عيناً محضه ففقيه لا وجه لهذا السلطة على الا لا بعد من وجوده في التوبة
 كان ضيقاً في عينه اللهم الا ان لم ينفى عينه بالحق في المانع الا اثر المحض والله العالم **النقاط**
 اذا غصب دهنًا مثلاً فخلطه بغيره فاما ان يكونا متجانسين او مختلفين وعلى الاول فاما ان يكون الخلط بالمال
 في الجوده والرد له او لا جود او لا دون فمهما ما امل **الاول** خلطه بالجانس ثم امل الثاني خلطه
 بالجانس لا جود **الثالث** خلطه ما دون **الرابع** الخلط بغير الجانس وقد اختلفوا في حصول الشركة
 ضيقاً في بعضها وموياً في الاخر وان علم او لا ان الخلط مما اجموع على كونه سبباً للشركة في باب الشركة اذا كانا
 متجانسين كالذبيح والذبيح والذبيح بالذبيح واما الخلط بغير الجانس كالخلط بالذبيح لطاير بهم الاشكال ايضا
 في ذلك الباب في حصول الشركة به نعم زعموا فيمنع من الجانس ان يكون من جنس الشئ الخفيف الجانس ان
 التقيد به اما يحدى فيما يفعل هناك علم لا شئ انك خلطه بخلطه بالذبيح مثلاً او اما ان يحدى خلطه بخلطه
 بحيث يحصل منه مزاج ما يحدى فلا يحدى هذا اذا عرفت سابقاً ان لا مزاج ذلك ان يحدى او لا يحدى
 من احدى لطاير شئ اخر من الاخر كان سبباً علمياً للشركة من دون توقف على سبب من غير ذلك او لا يحدى
 عدم ترتيب السبب كما لا يخفى خصوصاً في مثل نظام الذي علمنا به من الاشياء والاهل والاعيان انما
 اعنى غصب العلم ونحوها وحكمه يكفى في دعوى في حصول الشركة مع ان بعض صوره خلطه بالمال لا خلاف في كونه سبباً
 طناً في ذلك الباب لا اشكال كالصورة الاولى وقد يوجه خلافه من بعد معلومته بدم افتقار الفقيه

تملك المسالك
 في غير ما غصب
 دهنًا مثلاً فخلطه
 بغيره فاما ان يكونا
 متجانسين او مختلفين
 وعلى الاول فاما ان يكون
 الخلط بالمال في الجوده
 والرد له او لا جود او لا
 دون فمهما ما امل
 الاول خلطه بالجانس
 ثم امل الثاني خلطه
 بالجانس لا جود
 الثالث خلطه ما دون
 الرابع الخلط بغير
 الجانس وقد اختلفوا
 في حصول الشركة
 ضيقاً في بعضها
 وموياً في الاخر
 وان علم او لا ان
 الخلط مما اجموع
 على كونه سبباً
 للشركة في باب
 الشركة اذا كانا
 متجانسين كالذبيح
 والذبيح والذبيح
 بالذبيح واما
 الخلط بغير الجانس
 كالخلط بالذبيح
 لطاير بهم الاشكال
 ايضا في ذلك
 الباب في حصول
 الشركة به نعم
 زعموا فيمنع من
 الجانس ان يكون
 من جنس الشئ
 الخفيف الجانس
 ان التقيد به
 اما يحدى فيما
 يفعل هناك علم
 لا شئ انك خلطه
 بخلطه بالذبيح
 مثلاً او اما ان
 يحدى خلطه
 بخلطه
 بحيث يحصل منه
 مزاج ما يحدى
 فلا يحدى هذا
 اذا عرفت سابقاً
 ان لا مزاج ذلك
 ان يحدى او لا
 يحدى من احدى
 لطاير شئ اخر
 من الاخر كان
 سبباً علمياً
 للشركة من دون
 توقف على سبب
 من غير ذلك
 او لا يحدى
 عدم ترتيب
 السبب كما لا
 يخفى خصوصاً
 في مثل نظام
 الذي علمنا به
 من الاشياء
 والاهل والاعيان
 انما اعنى
 غصب العلم
 ونحوها وحكمه
 يكفى في دعوى
 في حصول الشركة
 مع ان بعض
 صوره خلطه
 بالمال لا خلاف
 في كونه سبباً
 طناً في ذلك
 الباب لا اشكال
 كالصورة الاولى
 وقد يوجه
 خلافه من بعد
 معلومته بدم
 افتقار الفقيه

كتاب الفصص

١٠٦

هذا هو الكتاب
الذي هو في
الكتاب الفصص
الذي هو في
الكتاب الفصص

نفي لشركته مع وجود سببها من اختلاف الحاد حتى ينفذ حكم الفصص من كل من المخلطين كما اشترى اليه قبل هذا
الا لفاص مع تقاء ما لينة بالطارقة واما بالمرج عكس ما قد سبق من زوال المالا لينة بقاء الملكة فان قلت عين
المالين موجوده فكيف يكون في حكم لنا الفصصية الامر بعد من يعلم العين فيكون مثل المخلول فلنا خصوصية
العين بالفاص وان كانت في انها باقية وحيث ان الملكة عبارة اختصاص من لا عيان بالمال فيقع الامتراج
الحجج في موجب لا شمال كل جزء على جزء من العينين بفوت ذلك لاختصاص ما لا يتوحد الخارج شئ يكون مختصا
بالمالك كما كان قبل الامتراج وبالحكمة لا يشبه ذلك فيجوز ان لا يكون لصفة الملكة على العين وموجب اختصاص المالا
في وجوه المالا لينة التي هي باقية بحالها فان كان المرجع ان لا يكون للعين بالصفة المزبور كان سببا للضمان بالمثل او
الفصص فيها اجمع التبعات سبب للضمان سبب للشركة اما الاول طاعوت واما الثاني فلان الامتراج
الحقيقي سبب لصفة الشركة كما اشترى اليه فلا يصح ان يفرقها الانتقال فيقسم نحو ما فان تحتاجا بالاول
حكمنا ما انما انما الى الفاصب بغير ورواها مال الملك في حكم الثاني بسبب المرجع وان تحتاجا بالثاني
حكمنا الشركة فهذا وجه الخلاف هنا مع الوفاق في باب الشركة اذا عرفت ذلك فذهب في المسئلة ورواها
اعني الحلط باقتضاها المائل الى مال الملك والفاصب شريك في العين شدة كجيشه وذهب الى ان المال
للمشاهير القيمة وانه مختار في الدفع من المخرج ومن سائر امواله ووجه لقولهم قد ظهر ومن هذا يعلم بغير
جواز الاية اذ ان التي وردت في المعلقة بل كلفا فان متناها على عدم القطر بوجه كلام الحق كالفول ان عاد ليس
من الملكات مال الملك للفاصب كما يجب من طر والحق ان المرجح ان لم يكن ملكا لكونه من سبب الفصص
الملكية دون المالا لينة فما لينة يبين مال الملك باقية وملكيتها فانه فان نظرا الى جهة الملكية لنا الفصص من الفاص
وان او خط الى جهة بقاء المالا لينة حكم بالاشارة الى ان في المخرج من حيث المالا لينة لغير بقاء عينها والحال نظر الى جهة
للملكة الملكية وكما لتفصيل بصورة المخرج الا حيا دعي ان لا يكون فانما يجب عندنا بان سبب الضمان من غير تحقيق
وارتفعت ملكية كل من العينين لان الفاصص ومن مال الملك لا من غيره ومن جهة تعيين كل من المالا لينة لكونه
فوقه سبب منها ما لينة ومن جهة ما لينة مع ذلك كما قال في الاخر جباين سبب الضمان وسبب الشركة وذلك
لان دفع حصة من المخرج قريب بالنسبة فحسب امثاله للازواج اذا عرفت ذلك ان المصون هو المثل لكل المخرج
الكلية دون الجوف فلا وجه لاختصاص المالا لينة بالمخرج فلنا هذا على كلية فممنوع لان ضمان المالا لينة
والعقود التي لا ينفذ دليل من لا دلالة بل انما استغناء من قوله عليه السلام على اليد الخدث بناء على
كون الخوارج من جهة المالا لينة بعد ملكه بالمثل في انبلي والصفة في العينين باعتبار انهما اقرب الاشياء الى الخو
الكلية فاص مع وجوب فراغها الا فريضة بحكم الغفل والنقل ولا ريب ان اقرب الاشياء الى الخو الثاني الفصص بالمخرج
بالمائل عرفا في المقدار المشاي معه من المخرج فلا مشافاة بين الاخذ بمقتضى الفصصية والحكم بالاشارة
بل يجب الحكم بذلك بالسببان الجمعان في المقام وان كان مقتضى كل منهما ما في مقتضى الآخر في غير المقام

في حكمها لو غصبنا غلظة

١٠٧

الا انها مطلقة في شقها في المالك بقدر ما له من المخرج وهذا معنى شركة والتأصيل انه اذا اذ الامرين
 ضمان الغاصب للشركة الكلي وضمانه للشركة معينين لثاني لكونه اقرب من الثاني باعتبار انهما للخص
 من دون شيء من غيره فان ملك لم لا يجب على الغاصب دفع مجموع المخرج متقدما ايضا لكونه اقرب
 الى الثاني لا سيما على ان المدين لثالث مع شيء زائد لا يقدم في ذلك تضرا للغاصب ودخول ما له في مال
 للمالك فمرا اذا كان ذلك مقدما لغيره فمقدما عليه من الواجب كما ذكرنا ومثل ذلك حيث حكموا بوجوب
 رد المصوب مع البقاء ولو امتنع فذلك لثاني كل ماله كما تقدم فلنا كلاهما في ترجيح غنا والاكبر على فقار
 الجلي بعد الفراغ عن بطلان ما اثر الاضمار في المسئلة بالاجماع مع ان قياس المقام بملف موال الغاصب
 الرد قياس مع الفاق في ذلك فغيره دخول الغاصب في ملك المالك فمرا كيف وقد عرفت في مسئلة الصنيع
 بطلان ذلك وان الغاصب اذا اذ الصنيع الذي يشبه بالاثار المحسن ففي المقام اولي والله اعلم المسئلة الثانية
 الخطط بالجانس الا خود والا كحكموا ايضا بالشركة وجود سببها الذي هو المخرج على وجه يشمل كل جزء مفروض
 من المخرج على خري من المخرجين خلافا للشيخ والحلي قد عرفت في الضمان بالمثل قد عرفت لوجه في كلام الجلي المسئلة
 الشاذقة وانه لاخذ بسبب الضمان واما سبب الشركة واما الشيخ الفاعل في المسئلة الاولى بالشركة فلعلة ايضا
 يقدم سبب الضمان على سبب الشركة واما ما يفعل ذلك في الاولى ما ذكرنا من عدم اتفاقه هناك بين اعمال سبب
 الضمان والقول بالشركة باعتبار كون الاشاعة مع تماثل الما لير اقرب فاعا المخرج عن العهد واحتملها على كيا
 المتقدم بخلاف المقام فان الاشاعة هنا اعمال القاعدة الضمان بالمثل في المثل اما اذا المفروض عدم اتحاد
 المصوب للمفروض في صفة الجوده فلا وجه له لراو الغاصب على المنفع من المخرج فمرا ومن له وجب على المالك
 القول لكونه وفاء لما في الذمة على وجه انهم واكمل مع اشكال في ذلك ايضا ودعوى تربية المخرج في الما لير جليا
 اشتماله على بعض اجزاء ملك المالك لا تجدي بعد فرض عدم كون البعض الاخر مما ناله للثالث فالحاصل
 ان مراعاة الما لير بين الثالث المدفوع في تمام المقدار اقرب بقاعدة ضمان المثل بالمثل من مراعاة الاتحاد
 بينهما في بعض الاجزاء مع الغايرة البعض الاخر هذا ما يوجه به كلام الشيخ والحلي ولكن الظاهر ايضا هو
 القول المشهور بمعنى الشركة لان المخرج وان كان اعدا ما الحقيقة المخرجين من حيث ملكية بمعنى ذوال
 صفة ملكيتها وبقاء ما ليتها الا انه يجري في العرف مجرى الموجود فمرا ان تكليف الغاصب رد المصوب
 مع وجوده كذلك تكليفه رد ما هو بمنزلة عرقا مع ذمة وهو ذوال اجزاء عين المالك مشوبة باجزاء ما
 الغاصب فانها وان لم تتحد مع الاجزاء المنفردة فالغير المشوبة حقيقة لانها متحدان في نفس البادى فيجب على
 الغاصب رد ما بينهما لان الاجزاء اذا كانت باقية في ملك المالك كاجزاء ما الغاصب في ملكه والمفروض عدم
 الاعيان بينهما فاما واقعا كان ذلك عين الشركة الحقيقية **وبوضيح ذلك** ان قضية كلام
 الشيخ قيام ما ليتها للمالك بعد استهلاكها بالمخرج وقضية كلام مشهور قيامها بدوام

في حكمها لو غصبنا غلظة

الاجزاء الممزوجة لكونها بمنزلة ملك لعين المستهلكة وهذا متى لا تنال ثمنها بمقتضى قيام المال بها
لم يكن شئ قريب منه لئلا يفتقر ذوات الاجزاء مع مغايرتها لعين المستهلكة اقرب اليها من الشئ جدا فيقيم
مالها بتلك الاجزاء الممزوجة بالحكم بالشك على وجه لا ساعه لذلك هذا ولو قبل ان المال بالاجزاء من الاجزاء
يقبض بسبب الضمان في اخذ المثل او القيمة او الاخذ بسبب الشركة كما هو الشأن في بعض صور اجتماع السنين
لغيره لا يمكن انما معاكالا لبادى المتعاقبة على مال واحد لئلا يكل واحد منها سبب مستقل لضمانيك
المال لم يكن بعيدا والحاصل ان المقام من باب اجتماع السنين المختلفين في الزمان جمعنا بينهما على اوجه
المشاد الله من عدم المناقاة بين شهادتين عين مالك وثبوت ماليتها في المنزج فهو والا مالان
هو المحزر من اخذ بائنها لان اصله في زاح احكام بوصفته كالسبيبة كالاصل في زاح الاحكام
التكليفية هو التحيز المتساويين في وجوه التبرج على القول بجواز الرجوع فيها الى المرحا فان الحكم بالتحيز
في هذين بعدد رعيته صلاحية من حكم بالتحيز فينا فطان والمفروض عدم الترحيح هنا شئ من
السنين بعدد مانع عقلي او شرعي من الحكم بغير مالك فيجب لصيرته لئلا يلزم من افعالها واساها
حق المالك ثم على القول بالشك في تحمل الشك وجوهنا احد كونه شركة على وجه لا ساعه بنفسه القيمة
فلو كان في صناع مالك ودرهم وقمة صناع المالك درهمين شركة في عين الممزوجة تالما على حسب نسبة
القيمة وهذا قضية فاعده الشركة اذا لم يجرى عدم الخلاف في الاسكال في المبرج المختلفين في القيمة المتغيرة
في المقدار بوجوب الاشتراك بنسبة القيمة لو كان المبرج اتفاقا او اخباذيا وهذا قضية كل من خلق الشركة كما
لحقق في الشرايع والمصالح لقواعد لان وعدة شركة ذاك وثباتها الاشتراك على حسب مقدار
المالين ففي ان يشركون نصيبين وهذا عبارة انما ان حيث ينقل لمول شركة لتأقل عن صريح عدم
يعملوه بان الشراية انما صلة من حصل بفعل الغاصب الغير مخير مستغليم لتصفه وصباغة لفقته فلو
لمالك فحانوا وكمال الشراية انما هي باعينا جزء عبية من ان الغاصب تخلت في جزء عبية من مالك
فهي مثل زيادة التوفيق التصنع بل ضرر لا التصنع وبالشك بالاثم تحضر خلاف لآخره فعبية والتجديد ان
يظهر الى حال المالين بعد الخلط والامتراج على معنى ضالة الكلام على انما صاحبته ثابته بفعل كل منهما في الا
وانفعاله من انهما على حقيقةهما الاوليين ان هذه الكيفية الحسية انما هي في الكيفية لا امر باعينا
حلون كل جزء منهما في خصال الاخر لا باعتبارنا اثرهما واثرة في ان كانا وكانا الشراية اثرهما كالا
ولا زمة الاشتراية بالتولية والمال المفروض ان الفعل والانفعال يقتضي تعيينا في حقيقة المتفاعلين برهنة
كالزيادة في المقام في صفة اخرى كالحودة فيكون ترقى مال المالك لاجل تأثيره في الغاصب وهو ان تزل عن
القيمة بسبب الثابتين ايضا وان كان الثاني في الاشارة الى نسبة القيمة وهذا هو الاصل في ان مالها
لا اجتماع اوله بخلافه جأ الثالث الاشارة الى نسبة المالين في القيمة لكن مع دفع المال في قيمة الزيادة الى

١٠٩ في حكمه والوعصب فيها خاصة بغيره

للقاصب وهذا مثل قول الاسكافي في مسئلة الصنيع في مالك يملك لصنيعه وهو ويندب الى القيمة للقاصب
 هذا لم يجد به فاما وان يتوهم من قول لاكثر في المسئلة الثالثة لفتح الخط بالارضى من اخذ المال لا يشترط
 لكثرة في غير محله لان اخذ الارشائما ومو اعتبارا لتقصير القاصب في مال المالك انما يملكه مال القاصب في هذه
 المسئلة فلهذا لا شئ يقضي فيه كما تقدم في مسئلة الصنيع الرابع ما يطر من كلام بعضنا بخاصة في الاشتر
 في القيمة دون العين وزل كلام الاصحاب على الشركة الحكيمه ورد على من خرج بالشركة بنسبة المالكين بانة ضرر
 على القاصب كانه اذا ما ذكرنا من عدم الدليل على قول اخذ مال القاصب في ملك المالك فهو وعلى القول
 بالشركة بنسبة القيمة الى فلان ان مقتضى هذه الشركة مائة لا ينيل عليه ويلزم التبراء حيث ياخذ على القول
 صاحب صناع واحد صناعا ونصفا من المخرج مثلا والجواب عن الاول ان ما عده الشركة دليل على ذلك لا
 الشريك ان مما يضمنان لشركة او كان المخرج الحقيقي خياريا او نقاديا بنسبة فهو ما بين لا بنسبة المالكين كذا
 او ضياء نقاديا فانهما ملكا ذلك المخرج بملكية جديدة حادثة بنسبة ما بينة ما كان لهما قبل لا يخرج من مالين
 هذا مثل اختراع منه الجاسة عن قول لدم شرها مع ان يكون عند التجسس جزء متعار من ذي اللون فاما ولد
 لو جعلت هذه الاجزاء مجزؤة فوفا من التدبير ان المرفة مثل ذلك حكما فحاشا ان يتم كالحكم يعود ما ليه
 العين المستهلكة تميزت في الماء والحاصل ان الاحكام الشرعية من التكاليف والوضعات بل مطلقا لا
 ما بعد لبقاء ضايق الموضوعات حقيقة حتى انتفت انتفت وفي حكم انتفاها الحقيقي هو من تغير عليها بلضمانا
 كاللون لبقاء منها بعد ازالة عينها فانها لا تعد من حقيقة ذبه وكالعين المرفوعة فانها لا تستهلكا لا تعد من
 للمالك العين فاذا فرضنا قيام الملكية لقائمة بملك العين ولا بالمجموع لفر في الشركة وانما النسبة بين المالكين
 اعنى ما ليه مال القاصب ما ليه مال المالك لا بين نفس العينين لقائم بهما ما ليهما قبل لا يخرج ان شئت تغيرا
 واختارنا رجع الى ما تقدم حيث قلنا ان الاختصاص الذي هو مقتضى الملكية يزول بالتشوي لا خلاصه على
 وجه لا ينبغي في الخارج شئ يقال به بعينه محل ذلك لا خصاص بل يقا ان محل في مطلقا خرو مو عوع فخر من
 يحصل لرباه ولذا لم يتكل احد من يرى لرباه مطلقا في الامارات في الشركة الحقيقية حتى قد يرجع الى استحقاق
 ما لى لصناع مثلا صناعا وبضعا بل الامر في مثل هذا الصرح لا استحقاق عند حصول سبب الشركة بعد ان لرباه
 في القيمة التي جمعوا على عدم كونه بيقار لا معاوضه مع ان الشركة في القيمة دون العين غير مستلدة معه لدليل ولا
 اعتبارا لاننا ان علمنا بسبب الضمان كان حق مالك هو المثل وان علمنا بسبب الشركة انضمة منه في المخرجين فلان
 يثبت الاشتراك في القيمة ولعله مفاديه لتمام ما بين التلاصقين الذين لا يمكن تفرقهما وهو كما ترى مشر
 بانقار لان الامر فيه منحصر في البيع والاشتراك في القيمة كما بيناه في اثوب الصنيع لان الشركة الحقيقية تجرد
 التلاصق من غير مخرج جفتي كصوف الملبا بالجدار غلط محض اشتغال قيمة القاصب بالبدال لو كان الا لصان
 لعصب من احدا لا يكون غلط ضروره عدم تلك العين حتى يقال في البذل وعدم تعدد القسمة حتى يقال ببدال

هذا هو الحكم في الشركة الحقيقية
 انما يملك القاصب في مال المالك
 انما يملك القاصب في مال المالك
 انما يملك القاصب في مال المالك

كتاب الغصب

١١٠

بسم الله الرحمن الرحيم

الحيولة وعدم وجوب في اليد عن مال له على الفاصلة آخر ما ذكرناه ذكر في تلك المسئلة فالجميع هو شركة
 في عين بنسبة لما لا يراد بنسبة القيمة لو لم يكن جاع على آخر الله العالم **المسئلة الثانية** في الخطأ لا يرد في
 وجوه وقول هذا بخلاف ما بين في مثل من الفاصلة عين من المخرج مع أخذ من المصنوع فالحال والحق
 تعيين ضمان بالمثل وهو أيضا قول جماعة **والثالث** لا شريك في القيمة وهو أيضا قول من قال به في
 الثانية فذكرت ضمنية وأما القولان الأولان فقد ظهر جهتا فمما ذكرنا في المسئلة السابقة كما أنه يظهر منه
 أيضا انضار منها وهو الضمان بالمثل لأن قيام المخرجين مقام العين المستهلكة هنا مشكل لأن مثل قربة لا يخر
 تكر منها الشكال وهو أن هذا لا يشترط في مقتضى التبيين أعني سببا لضمات سببا لشركة لأن الأول يقتضي
 انضار بالمثل والثاني لا شريك بنسبة القيمة وأما التثنية في عين بنسبة لما لا يراد مع أخذ لا يشترط فهو منافي
 لمقتضى الأمرين بما قد يوجب لك بابه فجميع بينهما في جميع الذي ذكرناه في المسئلة الثانية انضار للشبه
 وذلك لأن ما عند الشركة في خلاف الجيد الراد هو لا سخطا بنسبة القيمة من عين مبيعة إلى توفيرها بين
 صاحب الجيد التي فيما عند صاحب الصانع الجيد مثلا صناعا ونصفا من مجموع نادر كما للمقتضى الخاص في
 صناعه فهاوذا الصانع الردي في مقام أخذ وامتقتضى فاعده كلبه إلا في مزارع لنقص فعلوا فيه بقا عند المزارع
 وهو مع التوسيع الأرشد نقول الأول أعمال شائعة اليد التي ذات الضمنية تارة وفي ضمنية أخرى حتى ظاه
 لأجله المعتبر في القول الثاني قال تعالى في الأول حاضره وكيف كان فقد عرفت أن لا تولى هو الثاني عكس المسئلة
 الثانية حيث رجحنا فيه لشركة لأن مثل هنا أقرب إلى ثنائف من المخططين مع جبران لفضل لأرشد كما لا يخفى
 شيء وموان ظاهر لا صواب عدم التفصيل بين مسئلتين من حيث القول بالشركة والضمان وإن مرروا
 بينهما بفضول الوجوه المذكورة مكر ظاهر عبارة المقتضى في الشرع نقل تفصيل في ذلك حيث قال بضمير المثل
 للعدن والتقديم وفضل يكون شريكا في فضل بحدوده ويضمن مثل في فضل لرد به إلا أن يرضى لما للمالك
 عين انتهى فان ظاهر يفرق بين الخطأ بالجيد والردك بدونه فله في الأول ضمان بالمثل في الثاني لكن
 صاحب المسئلة حنفية في شرح مثل هذه العبارة بغيرهم جازها في العبارة على القول الأول متى الخطأ
 أخذ لأرشد على هذا يكون الرد من مثل قوله ويضمن بالمثل مثال الذات الضمنا ويكون الرد بضمير إلا أن يرضى
 المالك هو ذلك وإن كانت جبران عند مقتضى لا يجوز من العبارة المذكورة لأن مقابل الرد في الجيد يضمن
 التفصيل بينهما بثبوت لشركة في الثاني دون الأول وإن كان هذا أيضا بعيدا من لفظ فضل الرد إلا
 نصنفه على الوجه المذكور ولا يتم إلا بكلف ذلك وموجب نقل قوله فضل لرد أنه لا يخرج بأرشد كيف كان
 ضل إلى مقتضى حملنا لا يخرج عن خفاء وفضل **المسئلة الرابعة** المخرج بغير جازر ويضمن لكذا مضمنا
 أيضا من الكلام في مسئلتين أن نحن فو بخير بين هذا مثل لاخذ من عين فيكون شريكا بآثار على
 ثبوت لشركة في غير الجانبيين كما هو الحق في الإفوال المخرج في باب الشركة إذا كان مخرج حقيقيا اتفاقا

بسم الله الرحمن الرحيم

۱۰۰

من فضلكم

كتاب الفصب

١١٢

لا شيفاء مال باعتبار نفسه حيا لانه وفي صورة عدم مال بماله الحل المقوم ولذا لا يقدم مانع المحرر
 الاستيفاء فالاول لا يدخل تحت اليد ولا يوجب فواها العتبات ذلن الحل المقوم به مناما لا يكون الشخص
 مالكا لعله لا ينفعه سكونه فاعلا غنارا وهو امر هذا الما لته بخلافها بعد الاستيفاء فان ما ليتها لم تنوقف
 على ما ليتها المحال كان من اقول المحرر في حكم الاستيفاء الاستيفاء واتباع العقد عليها فاتهاح ايضا مال في حال
 ولذا يوجب غصب المحرر لا جبرضا من منفعة للسنا جرد عوى ان لا جان وغيره من المناقضات لا يجري الا
 فيما كان مال قبل العقد فاستد فان اشترط فيها ما ليتها عوضين ولو كان سببا لما يتنصر العقد كما ياتي
 توضيحه ان شاء الله تعالى ونقول في توضيح دخولها تحت اليد ان اليد عليها عبارة عن الاستيفاء عليها و
 التسلط عليها بحيث يعامل معها معاملة ساير الاموال الا ان اليد الحسية انما يتعلق بها بقا العلم بها باليد
 فاليد على عين لدار مثلا عبارة عن الجلوس فيها وبيع ثمن جيلها ونحو ذلك واليد على منافعها عبارة عن
 سلطة الانتفاع بها ونقلها ونحو ذلك بالجملة لا شك في دخول المنافع تحت اليد ببقية العين من غير
 فرق بين الغاصب لمرادنا بدخولها تحت يد الغاصب بدخولها تحت يد المالك فهو دخل تحت يد كذا لك
 ضمن بقواها بحكم اليد باستيفائها بحكم الاطلاق والمنافع المستوفاه مضمونة على الغاصب بقاعدة
 الاطلاق والغير المستوفاه بقاعدة اليد فان فلت ادخل العين تحت يد في ان تم خرجت كما اذ تدرست لاداء
 المضمونة والمنافع القائمة في زمان الخروج ليست بمستوفاه وهو ولا دخله تحت يد ضرورة كون
 دخولها تحتها العين في فرضنا خروجها فاتي سبب بضمها الغاصب فلت المنافع الفرضية في زمان الخروج
 يخرج عليها حكم اليد بمجرد وضع اليد على العين في ان من الاطلاق كما ان العين مضمونة بمجرد وضع اليد عليها
 من غير حاجة الى سائر ما نقوله ثم على اليد ما اخذت فان فلت دخول العين تحت اليد في ان من الاطلاق
 يكفي ضمها بخلاف المنافع فانها تدرج في الوجود وفي كل ان من الاطلاق فان فلت دخول العين تحت اليد فلت تحتها
 مساهة ذلك الوفاق تبعالا المنافع الفرضية في لارمنة الا لية التي فرضنا خروج العين عن تحت اليد ذلك
 الا لارمنة فلتا حال المنافع كحال العين في مسئلة اليد اذ قد عرفت ان اليد عليها تابقه لليد على امس جوا
 وعدم ما لمكان ان العين في زمان الخروج عليها حكم اليد بمجرد وثما الا استمرارها كذلك المنافع يكفي في
 جريان حكم اليد عليها اخذ وثما عليها تبعا وايضا قد عرفت ان المراد بدخولها تحت يد الغاصب هو مدونه
 المالك في السلطة العرفية فكما ان المالك مسلط على المنافع الناحية في لارمنة المستفاه كذلك الغاصب
 مسلط على تلك المنافع الناحية بمجرد وضع اليد عليها في الحال وقد اوضح والله العالم **النقاط**
 فان ظهر لك ان المنافع اموت من تحت اليد العادية ومضمونة عليها بانواع التوقيت فاعلم ان بعض
 المنافع مما ليس لها اخذ في العادة كشم النسيم والثلج بالجملة ونحوها وانه في العادة اخذ في تحديد في
 العين وقد يتعدو والتعد وقد يتعارف في تلك العين كالأول ولو على نحو ان يكون المتعارف

اليد على عين لدار مثلا عبارة عن الجلوس فيها وبيع ثمن جيلها ونحو ذلك واليد على منافعها عبارة عن سلطة الانتفاع بها ونقلها ونحو ذلك بالجملة لا شك في دخول المنافع تحت اليد ببقية العين من غير فرق بين الغاصب لمرادنا بدخولها تحت يد الغاصب بدخولها تحت يد المالك فهو دخل تحت يد كذا لك ضمن بقواها بحكم اليد باستيفائها بحكم الاطلاق والمنافع المستوفاه مضمونة على الغاصب بقاعدة الاطلاق والغير المستوفاه بقاعدة اليد فان فلت ادخل العين تحت يد في ان تم خرجت كما اذ تدرست لاداء المضمونة والمنافع القائمة في زمان الخروج ليست بمستوفاه وهو ولا دخله تحت يد ضرورة كون دخولها تحتها العين في فرضنا خروجها فاتي سبب بضمها الغاصب فلت المنافع الفرضية في زمان الخروج يخرج عليها حكم اليد بمجرد وضع اليد على العين في ان من الاطلاق كما ان العين مضمونة بمجرد وضع اليد عليها من غير حاجة الى سائر ما نقوله ثم على اليد ما اخذت فان فلت دخول العين تحت اليد في ان من الاطلاق يكفي ضمها بخلاف المنافع فانها تدرج في الوجود وفي كل ان من الاطلاق فان فلت دخول العين تحت اليد فلت تحتها مساهة ذلك الوفاق تبعالا المنافع الفرضية في لارمنة الا لية التي فرضنا خروج العين عن تحت اليد ذلك الا لارمنة فلتا حال المنافع كحال العين في مسئلة اليد اذ قد عرفت ان اليد عليها تابقه لليد على امس جوا وعدم ما لمكان ان العين في زمان الخروج عليها حكم اليد بمجرد وثما الا استمرارها كذلك المنافع يكفي في جريان حكم اليد عليها اخذ وثما عليها تبعا وايضا قد عرفت ان المراد بدخولها تحت يد الغاصب هو مدونه المالك في السلطة العرفية فكما ان المالك مسلط على المنافع الناحية في لارمنة المستفاه كذلك الغاصب مسلط على تلك المنافع الناحية بمجرد وضع اليد عليها في الحال وقد اوضح والله العالم

يتبع

اليد على عين لدار مثلا عبارة عن الجلوس فيها وبيع ثمن جيلها ونحو ذلك واليد على منافعها عبارة عن سلطة الانتفاع بها ونقلها ونحو ذلك بالجملة لا شك في دخول المنافع تحت اليد ببقية العين من غير فرق بين الغاصب لمرادنا بدخولها تحت يد الغاصب بدخولها تحت يد المالك فهو دخل تحت يد كذا لك ضمن بقواها بحكم اليد باستيفائها بحكم الاطلاق والمنافع المستوفاه مضمونة على الغاصب بقاعدة الاطلاق والغير المستوفاه بقاعدة اليد فان فلت ادخل العين تحت يد في ان تم خرجت كما اذ تدرست لاداء المضمونة والمنافع القائمة في زمان الخروج ليست بمستوفاه وهو ولا دخله تحت يد ضرورة كون دخولها تحتها العين في فرضنا خروجها فاتي سبب بضمها الغاصب فلت المنافع الفرضية في زمان الخروج يخرج عليها حكم اليد بمجرد وضع اليد على العين في ان من الاطلاق كما ان العين مضمونة بمجرد وضع اليد عليها من غير حاجة الى سائر ما نقوله ثم على اليد ما اخذت فان فلت دخول العين تحت اليد في ان من الاطلاق يكفي ضمها بخلاف المنافع فانها تدرج في الوجود وفي كل ان من الاطلاق فان فلت دخول العين تحت اليد فلت تحتها مساهة ذلك الوفاق تبعالا المنافع الفرضية في لارمنة الا لية التي فرضنا خروج العين عن تحت اليد ذلك الا لارمنة فلتا حال المنافع كحال العين في مسئلة اليد اذ قد عرفت ان اليد عليها تابقه لليد على امس جوا وعدم ما لمكان ان العين في زمان الخروج عليها حكم اليد بمجرد وثما الا استمرارها كذلك المنافع يكفي في جريان حكم اليد عليها اخذ وثما عليها تبعا وايضا قد عرفت ان المراد بدخولها تحت يد الغاصب هو مدونه المالك في السلطة العرفية فكما ان المالك مسلط على المنافع الناحية في لارمنة المستفاه كذلك الغاصب مسلط على تلك المنافع الناحية بمجرد وضع اليد عليها في الحال وقد اوضح والله العالم

١١٣ في حكم المنافع ليست اجرة في الايجار كالت

بعضها الميعن وما يتعارف فيه جميع منافع فاما يتعارف الجمع بين تلك المنافع في زمن واحد كالايجار او بعضها
او لا يتعارف بل المعروف على البدل فمهما صوروا مثله الكل انشاء الله واضحه مع نفي من الاشارة الى بعضها
الاولى ما لا يكون له اجرة في العادة وهذا الاشكال في عدم ضمانها بالقوت لانها لا يعتد بها ولا حكمية
لعدم جريان العادة على بدل نال في مقابلتها وموالمذا في الاموال الحقيقية او الحكمية وان تمت الاجارة
لها لان صحة الاجارة انما يتوقف على كون المنفعة مملوكة متعلقة لا غرض اعاره ولو لم يكن من الاموال
العرفية كالاعمال العادية ونحوها من الاموال والراجحة الى غير الاموال كالاستشفاء بالعقيق ونقش الخاتم
للمرضى ونحوها وقياسها بالبيع ممنوع وان كان مساوياً في قيمته مع امكان القول بصيرورة مثل ذلك
ما لا ينفسر عقد الاجارة من غير حاجة الى سبق المالمية في المالمية فامل وانما ضمانها بالاستشفاء كمن غصب
شجره وربط عليه ذبابة او غيره مما لا اجرة له في العادة فهو مبتدع على صحة الاجارة لما كان الاستشفاء في
حكم العقد في جعل المنفعة ما لا موجد احكاماً اشترافاً في صحة الظاهر ضمان والافعال الكفر في بعض
مشايخنا بيننا نأخذ بصحة الاجارة دون ضمان بالاستشفاء وله وجه قريب **الثانية** ما كان احد
منافعه مما له اجرة في العادة دون الباقي ويظهر من ذلك في موضوعات ملك المنفعة خاصة دون غيرها
الثالثة ما كان منافعه في الاجرة في العادة مستندة مع اختصاص بتعارف خدامها كما ان كان استغناء
الذاتية المنصوبة مثلاً مختصراً في العمل والركوب مع امكان الانتفاع بها من جهة اخرى لها اجرة على اوجها
او بدون لكن بدون تعارف استغناءها فيها كالزروع وادان الرحي ونحوها والظاهر اختصاص ضمان
بالتعارف لعدم صدق القوت بالنسبة الى غير المتعارفة لادان في صدقها فاعلم ان جميع المنافع معتد
كون شأنها بحسب العادة الواسع والحق لان القوت ليس عناء عن مطلق العقد بل العقد المنسوب بالوجود
الفعل او الثاني للعادي لم يكن له الوجود او شأنه الوجود عاده لم يصدق على عدمه بقوت فلا يتم سبب الضمان
الذي هو التلف تحت اليد لانفاء جرة الاول دون الثاني فانحرف في المعروف من ضمان على المنافع او
ادونها من قبل على غير هذه الصورة بل على الصورة **الرابعة** ما اذا تعددت المنافع المتعارفة
مع عدم تعارف اجتماعها فان تساوت كان للمال الاجرة بمضاه دون لكل فان قلت سبب الضمان موجود
بالنسبة الى الجميع وهو اليد وصدق القوت لغرض تعارف كلهما بشأته وجودها ولذا يقال بانها اموال
لما لا تنحل على الاستغراق والموالاة في قلت صدق القوت بالبيع الزبور بالنسبة الى المجموع ممنوع لان
شأته وجود كل واحد تام مع انفاء الباقي مع وجود الاخر فالوجود الثاني ليس احد من الغير الميعن
فلا يتحقق سبب الضمان الا بالنسبة اليه لا الى الكاف فانه وان اختلفت الاجرة وزيادة ونقصاً ما ضمان
الا على او لادون وجهان وهولان والافوى ضمان لا على لوجو المقتضى عند المانع اما وجو المقتضى
فلا ينافي منفعة فأنه تحت يد المانصب اما عدم المانع فلا ينافي لغير القوت لادون ايضاً وهو غير صالح

كتاب الغصب

١١٤

والأمر عدم ضمان لكل التزام السنين وكذا فلهما وموئله وهذا أيضا من جزئيات ما اشترنا إليه بغير
 من أن لا ضلعة تراحم الاستنباط كراحم الأحكام الخيرية أن يمنع مانع ولا لم يكن مانع من تحريمنا للزكاة
 في ثمانية لا يادى كمنه لما كان يرجع إلى الخبيرين لافل والأكثر وهو غير معقول لأعلى لبعض الوجوه الخارج
 منها ما نحن فيه خص الضمان بالأعلى جمابين السنين في القدر الزائد ونوضح ذلك أن فوق الأعلى
 ولا دون يتداخلان في لتأثير السنة إلى جهة الادون كالذم من مثله يبقى تأثير فوق الأعلى في ضمان
 الذم الزائد سلبا عن معارض المغاضد كالأعلى في الحكم ضمان لا على غير الاستنباط بالقد والمقدور
 في تضمين الادون طرح لسبب ضمان الأعلى في القدر الزائد بلا معارض وجهه ومواقعهم **المطالع**
 ما إذا عرفت المنافع المتعارفة مع تعارف جماعها وفي هذا يضمن لكل لأنها أموال فائقة تحت اليد مع ثبوت
 شائبه الوجود القادى لها جميعا في واحد كما إذا كان لعبد عضو لثيابه بالعبادة والكتابة هذا
 كله في نفقات وأما النفوت وهو الاستنفاء بحكم حكمه في جميع ما ذكرنا لأن الاستنفاء والنفوت حد في
 التبعية للضمان فلو اجتمع ملكا حكمه بمعنى أن المالك غمار في لاخذ منفق يتما شاء بالشرط المشار
 إليه وهو التعارف فلو استوفى منفعة متعارفة وفان حرى ما لها كان له حدى لأجزئين دونها جميعا
 للوجه شاد إليه في نفقات المنافع المتعارفة نعم وكان المستوفى والمفاد دون والعكس كان له الحرة
 لما ذكرنا هذا أيضا من هذا أن المستوفى منفعة أخرى غير استمائه لم يكن عليه لأجزئين بل بجزء
 واحدة أعلى من أخرى مستوفى استوفاه واستمائه وعلى تقدير التساوى ليس عليه ثنى للموحر لأنه كان
 مستحقا عليه منفعة شوى درهمين وقد استوفى منفعة أخرى ما لها في الحرة فهو غاضب أنه غير مستوفى
 ذمته ثنى ودعوى أن الموحر سخطى حرة استمائه بالعبدة وأجرة الاستنفاء مدفوعة بما عرف
 النفوت نعم لو كانا متعاقبان في الوجود فاداه استحق لأجزئين معاودة العالم **النقاط** أشكال في
 ضمان لغاصب لصفات لفائفة تحت يده كاستحق الكمال ونحوها أنه يجب عليه لا رضى مع دفع الغنى في
 عاد الوصف لفائفة كالتمتع بالمال فهل يكون له جبر لفائفة ومنقضا للادنى كالأجرة
 الصنف لا والتخصيص فيه التفصيل بأن يقال أن العائد مكان في نظر العرف عين لفائفة يحصل به الجبر فيكون كالمو
 عاد العين النافذة باعاز ونحوه وإن كان مغايرا له كان حبه جديده من الله ولا يحصل به جبر لفائفة ولا
 يشكل في بعض الأفراد ولا يظهر كونه بمنزلة الأول أو مجرد يد وقد يكون لعائد عين لفائفة حقيقة من غير
 تنزيل عرفي كذكر الكتابة بعد ثنائها فان الكتابة بعد ذكره وقبله هو الكتابة أو جوده قبل التثنية نعم
 ثنائها بحث محتاج إلى علم جديد فله لغاصب إذا ما كان من لضم عابرة أن الكلام في لصفات الجملة التي
 تكون من جنس **الأولى** فلو أخذ دمنه معادلة للأولى في القيمة إلا أن الأولى مثلا من جنس الكتابة
والثانية من جنس آخر كالحياكة لم يحصل جبر بالثانية للأولى قبل ما يحصل عليه من ادنى أو من ثنائها

وقد عرفت أن الغاصب لا يضمن إلا ما كان له من منفعة

ايضا لو زالت الثانية نوضيحه ان مقتضى الثانية اما ان تكون من جنس الاولى ولا وعلى الاول فانه ان كان
اجتماعها في الوجود ام لا فان لم يكونا جنابين فلا يخرجها وان كانا جنابين مع امكان اجتماعهما في مكان
فانما لغايت منه والغايت منه فلهذا يجب ان يحصل التمسك بينهما معا لان لغايت في جهة الغاصب في
جهة جديده ولا يقال عرفا انه جبر للتمسك الاول لعدم استحالة اجتماعهما في نفس ذاتهما في ذاتهما
لا ارشال لتمر لغايت توضحها ان التمسك لا يوجب استعدادا ليجوز ان لا يكون يرضى تمام استمرارية وجوده في ذاتها
زال التمسك الاول زال ذلك الاستعداد ايضا فاذ حدث مثله في التمسك الاول مجزأة فالتمسك الثاني يكون
الاستعداد للغايت لم يحدث جابر لم يضمنه هذا اذا اردت انما باجتماع التمسكين في ذاتها كان اجتماعها موجب
للتمسك المفترق تسو كد زهين ومع الافراد ذرها ولا فلا ضمان تاما في حصول الجواب في ذاتها في بعض
العنايات في ضمن رسل التمسك الاول في صورة الفوارق ليس بجيد لان ذات التمسك يذهب الى الجابر وهو
انه مبهمة جديدة مضرة في جميع صور المسئلة فيبقى عدم الجبروت والتحقيق فاذ كررنا من ضمان الاستعداد لم يزل
ولذلك تضمن الضمان بما اذا كان اجتماعها سببا لزيادة القيمة فبما مع امكان الاجتماع ولو لم يكن الاجتماع
فاما ان يكون الغايت من لغايت خفيفة كما في ذكر الكثرة بعد التبيان فالا كلام فيه وان عين الغايت
فلا ارش وان كان غيرة حقيقة فالاظهر ايضا الجبروت اذا فرض زيادة القيمة بلا اضافة النافذ مع الوجود
فانه لا جبر لكتلة لا يتصور مع عدم امكان الاجتماع ثم في الجبروت كون الحادث غير لغايت لا يستحال
عود المعدوم يرجع الى نزول عرف الوجود بمنزلة المعدوم كما وجدت العين المعدومة باعجاز وعجز فانها تتصل
في نظر عرف ولو قبل استحالة عود المعدوم ومن هنا يتجلى القول بعدم الجبروت في ذاتها لا في
انزال الارش كما في التمسك لان الغايت لما لم يكن حقيقة فلو لغايت احتاج في الحكم بكونه جابر الى نزول عرف
والظاهر عدم كون العود في يد المالك بوزن النزول بل بوزن محله وهو باحد يد المالك بقرينة المالك
فالحكم هو النزول عرفي فان سلم ذلك فهو ولا فلا جبر ولا اصل بل الاصل والله اعلم **القطب** في منع الغصب
وحكم ما يقتضيه الغاصب من التمسك كما في ما ورد في مقارن ذكر صور المسئلة او لا فتقول ان مشهور ان لا يعلم
بغصب يمينه او يعلم وعلى القادرين فالبايع ايضا ما جاء في وتمام فاقضوا ربع الاقوى ما اذا كانا جاهلين
والظاهر عدم الخلاف في ذلك فاما الغاصب النابع للتمسك على يد غيره جازة اذا ان عاينة لا
عدم في التصرف بحمله والذليل على ضمانه عاينة اليه وانما الاستدلال عليه بان في الحقيقة
على ضمان التمسك كما في غير واحد فقهاء توسع لان سر حقيقة يمينه ليدل على اتمامه ورفع موانعها لا الاستدلال
اليه حقيقة ونزول عدم فناء الا فاما الجبروت عن ليد الضمان الا لا فاما في ضمن المقامات فيجوز ان يثبت
فساد العقد فلا يتحقق الضمان لا بعد وجود سبب من اسباب كالتباعد والافراق ووجه التمسك انه لو لا
الافراق على الضمان لكان تسليم مالك للمنفق والتباعد غاية معانكم ليد ان يدينه فبما يدينه

مشقة

منه في فقه
صولي في فقه

كتاب الغصب

١١

المالك للأمر بها لا في مثل النعام المفروق يكون لتبليغ على وجه الضمان ويكون التسليم قدام من التسليم على ضمانه ولذا يحكم بعدم الضمان في الهبة الفاسدة وقد سبق في ذلك شارحه بل يوضح في بعض اللفاظ الشافعية حيث ذكرنا أن معنى قولهم ما يضمن بيعه يضمن بفاسده ليس كما يستفاد من ظاهره أغنى استناد الضمان في البيع والفاسد إلى نفس العقد بل فناء إثبات الضمان في العقود الفاسدة المفروقة بالقبض والقبض لا يقاوم أن نسبة الضمان إلى العقد الفاسد باعتبار أنه أقدم من المتعاقدين على ضمانه لموضفين على وجه لا يعد معه لتسليم والتسليم من موانع ما يزيل اليد والطاهر عدم ضمانه لما زاد على الثمن من القيمة لو غش بها المشتري للمالك على تقدير بطلان البيع لأن الضمان يستقر على من تلف عنده ولا يمتد إلى ما غش به من المتروك أئنه لفرض جهل الغاصب به الثانية ما إذا كان الغاصب غالما والمشتري جاهلا وحكمها حكم الزمالة الآن في ضمان الغاصب الزمالة على الثمن من القيمة ورجوع المشتري إليه به لو اغش منها للمالك وجهان أحدهما أنه يحكى المسالك وغيره الرجوع لغزو المشتري من الغاصب جهة العقد لأن شراء عقد ضمان فذلك العقد المشتري فيه على أن يكون المبيع في ضمانه وقد تقدم سابقا أن يد الغزو إذا كان يد ضمان لا رجوع له على العار لعدم الغزو وحقيقة كما أنه غار الغاصب بغصبه بعارية مضمونة فانه لا رجوع للمشتري بما يغزو للمالك على الغاصب فيه أن الضمان امتدادا لغير العقد والثمن بالقيمة فهو بالنسبة إلى العقد والزمالة على الثمن مغزو ورجوع إلى غاربه الثانية ما إذا كان غالما الظاهر عدم الخلاف هنا في عدم الضمان على تقدير بطلان الثمن فلذا والمالك المبيع واخذ المبيع لم يرجع على الغاصب إلى ما دفعه من الثمن على تقدير بطلان العقد فذلك لا يجاع فيه أحد والتخصيص أن بيع المصنوع على نحو **أحد** ما لو كان الغاصب يبيع على ما يغصب معذور أو لا المصنوع في ملكه بسبب الغصب بان يكون الغصب عنده من لم يكن كنهه لا يبره ولا تركان لا مولى الشاهد فانه من اشتباها للملك في ذمتهم فاسد الحاصل ما إذا باع الغاصب بثمن على أن يفسد ما له كذا بماله والثاني ما لو باع مغزوا بأنه مال لغيره - ثم المشتري بذلك لعلمه المراد في كلامه لا صواب ولا ذل وينبغي تنزيل كلامهم على ما إذا باع الغاصب لنفسه كما هو المتعارف والغالب في بيع المصنوع لا للمالك توقع الأجرة فان عدم الضمان هنا مظن بعيد عن جميع القواعد ما من صور والمثلية ما إذا استأمنه لمشتري في يصال الثمن إلى المالك لطلب الأجرة فأنلفه وأكله فان عدم ضمانه لعاصبه مما لا وجه له نعم لو تلف في يده من غير تفریط امكن القول بعدم الضمان للإمامة وكيف كان فلتكلم في القسم الأخير ولا احتمال تكشف حاله ما ذكر فيه فتقول الكلام فيه في مفاين **أحد** ما الحكم الوضعي والثاني الحكم التكليفي فما الأول فالظاهر أن يصرح به في غير واحد من الأبحاث عدم الضمان لأن المشتري العالم سلطه على ما له غالما بأن يعرض مستحقا للغير فيكون التسليم بغيره بغيره لا بد منه في نالفة والنصرف واليد غير مؤثرة في الضمان مع الأذن والتسليم **أقول** تعليل عدمه أنه لا يرد بالأذن عليل كما مر مرارا الآن لأن بعد العقود الفاسدة ليس قد حتم في نالفة قال

في البيع ما إذا كان المشتري جاهلا بالعيوب

كذلك

في البيع ما إذا كان المشتري جاهلا بالعيوب

١١٦ في بيع الغصون بياناً

نفسه بل في اللاف مال لئلا يفتقر إلى الغاوضة كما في الغنم والعصاة ثم ما ذكره من التشبيه هو الرابع
 للضمان لما استلغناه في بعض اللفظيات الشائعة من معنى أدلة الامتيازات الأولى لطفه لأن لا
 سيمان ولا ذن في التعريف كالعارية إذا منع من المختار كان التشبيه على اللاف مانعاً بالطريق الأولى لأن
 أن التملك تشبيه على اللاف ولذا حكمنا وحكموا بعدم الضمان في الحصة الفاسدة كالرشوة بناء على كونها
 منها لا من قبيل الجحالة الفاسدة على الوجهين المتقدمين اليها الذكر سابقاً ودعوى عدم الأولوية لأن الامتياز
 إنما يحكم بعدم الضمان فيها مع التمسك دون اللاف بخلاف المقام فإن الغنم فيه إيمان عديم مع اللاف
 يمكن دفعها بالاجماع المركب على تقدير عدم البسيط لعدم أحد ما بين اللاف والتلف بالظاهر جلة من
 مشايخ الفن عدم تسلط المشتري على أخذ الثمن مع وجوده فضلاً عن اللاف فإن قلت ما الفرق بين المقام
 بين سائر المعاوضات المحكوم فيها بالضمان بقائمة ما يضمن بوجه يضمن بقائمة مع غاملين في غاملين أو
 مختلفين مع أن التسليم على اللاف الحائز موجود فيها أيضاً في صورة العلم بالفساد فليست المعاوضة
 الأولى على انضمام بعضها دون بعض في وضوح الفرق منها ما كان لفساد على شرط من شروط العقد
 التي كونا عوضاً من مملو من المتعاقدين كبيع المجهول مثلاً وما كان لاجل عدم ما لينة أحد المتعاقدين
 مثلاً كبيع الخمر والتخريب ومنها البيع بلا ثمن ومنها البيع مع اختلاف بعض شروط الفاعد كالبلوغ ونحوها
 من المعاوضات لقائمة أما القسم الأول منها فله فرق منه وبين المقامين لأن التسليم في ذلك
 ليس تشبيهاً حائلاً وهو تشبيه على عوض مملوك جاري أو بكل من مال المتعاقدين فكل منهما يضمن الآخر
 ما له به في هذا العنوان ويتسلم هو كذلك فإذا ابطال الشارع ما جرى بينهما من العقد يؤخذ كل منهما
 بمقتضى ما يتبين عليه من القمان ويتفق بينهما بعد فرض كونهما على وجه الضمان بمقتضى إدخال الغنم
 بضمائنه وجعل ثمنه من كسبه بخلاف التشبيه فيما نحن فيه فإنه تشبيه للمعاصي التابع على الثمن من غير أن
 يكون في مقابلته شيء من ماله بل من مال الغير فهو إما ائتم على أخذ الثمن بخلاف غير أن يجعله في ضمائنه
 فيكون ثمنه من كسبه بل من كسب غيره وبعبارة أخرى أن المشتري في البيع الفاسد مثلاً إنما يسلم الثمن إلى
 البائع بناء على أنه له وضمائنه عليه في المقام إنما يسلمه على أنه مال نفسه أو مال المالك لا على أنه مال
 البائع وقد يكون ثمنه من كسبه إذا لم يرض عنه رضى بمال غيره البائع عوضاً فهو في ذلك الغير يضمن
 عليه دون البائع وتوضيح المقام أن حقيقة المعاوضة ومفهومها هو وضع مال مكان مال آخر أو مالاً
 مال مكان مال للآخر فهو أبيض أمر يجعل من حقيقة المعاوضة ولازم من لوازمها بل ذاع من ذواهم أن لا
 ذلك أي وضع المال استحقاق كل من المالين على الآخر عوضاً في ما له فإسكان المتعاقدين ما لغيره
 حاصل المعاوضة إلى تضمين كل منهما صاحبه حيث كان مال ذلك عوضاً مثلاً لغير البائع رضى بالتضمين إلى
 ذلك الغير على فرض قبوله وإجازته وأما البائع المتضولي فمن حيث كونه بائعاً لا يجب له ما عنه من أحكام

في بيع الغنم والعصاة

كتاب الغصب

١١١

المعاوضة وان قصد البيع لنفسه لان هذا المقصد لا يغير حقيقة المعاوضة بان يجعلها كالتغير للمعوض فمما
 للمعوض يتم بخصه بعض الاحكام فيما كان المستر جاهلا من حيث كونه غارا كما في التصور ما لثانية او خيال اليد
 او من حيثيات اخرى غير موجود شي منها في المقام واما القسم الثاني فالفرق بينه وبين المخفية لا يخلو
 عن خفاء مع علم المشتري بالسناد واما المخفية لا يخلو كالاية مع كالاية عن المشتري بغيره من المبيع باصطحاب
 فيكون كالقضية بما لا يغيره لدا صرح بجعل كسقف لعتاء بعد ضمان البائع للمشتري فلو كان فيقال ان القضية
 المعرف من مال المالك فيه موجود وهذا المقصد يمكن في عدة احوال فلو كان المشتري جاهلا لا يتبادر اليه ان يكون المخبر مملوكا
 وان علمنا بعد خفاء ما يشارع بكون التسلية على المشتري فانه تسلية على المشتري فيقول البائع ولو كان خطيا او
 كذلك فيعلم البائع له ان يبيع على هذا الوجه فيكون كالتسلية بغير علم بمحضه لشارح اللهم الا ان يشاء
 بمسألة فيما غير في بيان يقال كون البائع خاصا مع لا خفاء بعد كونه الغصب من المالك لا ينافي ايضا القضية من
 البحت بما لا يخلو واما فيما لا يتبين بما لا يخلو لان الغاصب يفرغ منه مالا كاجليا ويقوم مقام مال البحت
 ولو لم يكن مقصدا له ويحفظ له من خلة اموله ثم يبيع وكذا المشتري يساعده على هذا الجعل البتة فالتسلية على
 التمرح تسلية على المشتري من ماله البائع وان كان تبين للمالك يرجع الى نحو الجعل والاولى كما في بيع الخمر لكن
 الاضافات فيها بكون بعيد لان الرضاء بما لا يغير عوضا غير الرضاء بغيره مملوكا واما الاول في قوله
 ان لا يخلو من بعض التلف من غير عوض على عهد البائع بل هو حقيقة بطلان الثاني فان فرض انفسود
 للعقد من الاموال الموجودة فيه ويبيع من ماله للمالك الغير فلا يكون تسلية على المشتري او نقله الى البائع باقيا مثل
 ذلك المالك لغيره ان المالك تسلية عليه فانه لو كان كذلك البائع فانه في مثل هذا فرض ان المالك خالفا للمشتري
 في مقابلة شيء من ماله عند العرف فهو ماله في نظر سواء تكاثر الزم عوجه بامر ماله كلفه ضرر
 الشارع عايب بخلاف ماله لغيره فانه ليس في نظر الغاصب كسائر امواله في نظر العرف بل في كل ان تسلية عليه من ماله
 حتى في نظر عقلاء العرف والخاص ان لغيره بين ماله لغيره الخمر مثلا امر يذكر لراعي العرف فانه يحصلون المثل
 في مقابل الاول مع العلم بكونه مال لغيره ان يبيع لنفسه المالك تسلية له على المشتري بما لا يتسبب ان لم يكن
 كذلك بالنسبة الى المالك بخلاف ما لا يخلو في مقابل الخمر فانه ليس تسلية على المشتري بالنسبة الى البائع بل بعوض مملوك
 عرفي وان لم يكن شرعيا فان قلت لمشتري في المعاصبة مع العلم الغشبية يريد الوصول الى السلطنة العرفية
 لانه كانت له على المقصوب لا يكون لشرائه منه تبليكا للمشتري لا بعوض حقيقة الملكية والمالبة للمشتري فانه في
 العوضتين هي السلطنة العرفية والاحتصاص العرفي دون التمرح من منافات بان شراء الخمر بدل للمشتري في
 مقابل ملك العرفي وان لم يكن شرعيا فانه المقصوب ليس تسلية على المشتري بل انما هو لا يسلية اليه شيئا
 غير مضمون عليه بل انما تلك السلطنة العرفية التي كانت له على المقصوب فيبقى الحكم المختار به كافي في شراء الخمر
 فقلت الوصول الى مال السلطنة امر خارج عن حقيقة المعاوضة كما او فحنا نقاد اعجزنا معاوضة او فحنا من المالك

١١١ في بيع المصوب وبها انما

وجوده كعدمه فان قلت هي ان مضمون العقد لا يتضمن تعيين المصوب كقول القائل يبيع ثوبه مضمونا
 منوان الثمنين من ثوب من لون كذا المسمى في العقد الموصول الى تلك المستلطة من حقها ان يبتدئ في العقد
 فرض عدم كون التسليم حاييا قلت التسليم المصوب العقد واما مضمون العقد ليس ان يبيع ثوبه بصفة
 الثانية وعدمها من جميع ما ذكرنا ظاهر الحاشية في القسم الاول يبيع وهو انما اذا اعتد العام في مضمون من ملكات
 كالانبة والزرعان فان لاظهر منها صفات الغاصب للثمن لاظهاره على هذا في ثوب او غيره من ممتلكات في حيز
 الواقع بوعدهم كون المصوب ملكا فيكون نفس العقد الواقع فيها مضمونا حين الغاصب لا يملكه من ممتلكات
 تسليم مضمون على الغاصب بماله وان طاف في تعيينه باعتقاده الغاصب لكونه اطلاقا كانه في "تدوير" عام
 ضمان الغاصب بشغل هذا القسم يفي والله اعلم فقد تحققتا ذكرنا ان ضمان العقد انما يقع اذا كان
 مثلا لا اوافيقا للبايع او اعتقاده او فعلنا كالحزب والخزير طاف في هذه المضمون ما هو لضمان العقد ببيع
 وجود سببه كالغزو ونحوه هذا كلف الحكم الوضوح اما التكليف فمقتضى ان لا يباح فيجوز للغاصب
 في الثمن لوجود طيب الثمن في التصرف فيه ويمكن المباشرة به بعد بيع الملاك منه في الحكم التكليفي الوضوح
 بان مجرد الطبع غير موثر في الحل لان اشتناء الاكل بطيبا متصرف عن عدم الحل واشتناء الاكل من غير موثر
 الاكل بالباطل لا يفيد سوى كون المصوب والرضا شرط نظير قوله لا يملك الا ما ظهر واما كونه سببا لاشتناء
 الاكل فلا وتسلم ان لا اشتناء المصوب بل على السببية واما بان اشتناء موم بغير اموال او دنف في اشتناء
 الطيب على الاكل فنقول ان لموم غارض بموم نادى على حرة اكل المالك الباطل غارض فاما من لان كل الثمن
 المصوب بعد فقه الموصول الى البيع المصوب كل مال بالباطل ان كان مضمونا في نفسه لو جهين احلنا
 ان البائع توصل اليه بعد فاسد والطيب الموجود في العقود المناسبة طيب الباطل كافي لقيام ربحه من
 الحارات الحرة الا ان يمنع اصل الطيب في المعاديات كلها بناء على ما مر غير مرة من عدم الادوار في المعاديات
 راسا فيكون وجه الحرة في العقود المناسبة على البناء على احد وجهين دون الوجه الاخر من الحارات الحرة
 عداها من العقود المناسبة عدم وجود الطيب فيها **والثاني** ان المتيقن قد قصد بيع الثمن الى الغاصب
 الموصول الى المخرقة وهو ان المصوب التصرف فيه وكل من قصد ان يوصل الى غايته فمقتضى تسليم
 له فيه كل الباطل ومخرقة ما كافي اكثر ما يتعارف في الحاح من افراد اشوة فانها على ما يساعد الوجذان و
 اطلاق اسم الهدية عليها في غير واحد من كلمات الاول والاخريل في الاخبار ايضا فبصد منها ميل
 احكام والفصاة عن الحق الى جانب الرأى لا يحتاج الى اراء عمل بطلها الشارح فوجه الحرة في الرثوة في كون
 الداعي اليها التوصل الى المخرقة بل التوصل الى الرضا العاديا بالله يندل المال ثم قد يرجع الرثوة الى نحو
 جوازها في عمل الرأى وحرمة مثل ذلك من جهتين جهة فساد المعاملة الشرعية وجهة التوصل بها الى نحو
 محرم لكون المتعارف من افراد الرثوة بين المال واحكام ما مضى هدية فيصحبها المخرقة كما يشير اليه قول عبد الله بن

كتاب الغصب

١٢٠

ان هذا ما التمسك به في عهد رسول الله صلى الله عليه واله هدية وفي عهدنا رشوة فانه اطلق على ما كان
 هدية فذم من رسول الله رشوة والحاصل انما نحن فيه من طهارة الاكل الباطل فبما رضوا لادبيلان فيه فصار
 الغاصب يخرج جانب ما دل على حرمة الاكل الباطل لا بانه عن التخصيص قطعاً لان كل من اضر الغصبة علم بحرمته
 الاكل الباطل فله خصوصاً ما كان المقصود به التوصل الى الحرام وليس المراد ان حرمة البذل ينسب من حرمة النظر
 في البذل ولا خوف برد الغصبة لما لو بدل البذل على وجه التثنية او بدل من غلبه لغيره المستغرق مع مطالبته
 الذي ان فانه يجوز اكل البذل وفيها وان كان نفس البذل حراماً فبما في الاول غير الثاني بل المراد ان البذل
 والطيب كان لا بد من انهما التوصل الى الحرام فهو حرام سواء كان ضالاً البذل او محلاً او في المستلزمين الحرام انما
 هو نفس البذل لا الاثر المقصود فانه ان تلك بعد الاعتراف به وانه يقتضي سبباً للطيب لعل سبباً للغاصب
 لان السبب الشرعي فيما يتحقق يخرج موزعه عن كونها كمال المال الباطل ضرورة ان لا لزوم بالاسباب الملكية
 الشرعية الا لزاماً باليقين لا الباطل فبما دل على حقيقة الطيب يثبت التثنية فحكم به على عموم ما دل على
 حرمة اكل المال الباطل لانه يخرج موضوعاً بالنسبة اليه فلهذا انكم تمنع على قبول دليل الطيب للمادة
 الاجتماع فانه يخرج عن موضوع اكل المال الباطل لا يخرجكم وتخرج تمنع القول ترجحاً لما دل على حرمة اكل
 المال الباطل لا يخرجكم وتخرج تمنع القول ترجحاً لما دل على حرمة اكل المال الباطل ثم لو سلمنا عدم الرجوع فالمرجع
 ايضاً اصاله الحرمة في الاموال فان قلت قد ذكرنا الاصل ليس هو ما دل على حرمة الاكل الباطل فابن
 المرجع مع ابطاله بالغادر غلبنا على ما من غير ان الاموال مالم تعلم فيه سبب الحاشية فالاصل فيها الحرمة
 غاية الامر اننا في قبول دليل الحرمة هذه المادة والاجتماع ولكن وجود سبب الحاشية مشكوك في
 كفاية الطيب فيرجع الى ما دل على عدم جواز التفرق الا مع احراز سبب الحاشية كقوله لا يحل الاثر الا ان يثبت
 احل الله فاما ما دل على في حكم البيع الغصب هذه المسئلة من جواز مسئلة الغاصب لا يابى
 ولذا ذكرنا بعض الكلام فيما يقتضيه هذه الضمان مع بطلانها واعلم انه لا خلاف ولا اشكال في ان لا يثبت
 المتعاقبة كلها فاما ما دل على ان يكون على وجه الحق سواء كان على وجه الغصب ام لا ومنع ضمانها دخول
 الشيء لما خولف عهدنا وصيرورته كمن عليها وكون ما له فضلاً عن الاثر من كفاية ما دل على ما غيرت في معنى
 قوله يحل البذل فاما اخذت من الكلام في استفادته جملة ما فكرت في فروع المسئلة من قاعدة الضمان المستندة
 من قوله تعالى اليد ما اخذت مثل جوارح المالك على كل واحد واحد واستغفر الضمان على من يتحقق
 التلف ويخوف بما يقتضيه ويقتضي ولا يوضح معنى الحديث ثم التثنية على من غلبه فقول يخولف على اليد
 على ما يقتضيه بكونه على مع ملاحظة وقوعها جوارح الغير لا الفعل فانه فيسبح بما تكلفنا من قبلنا فاني قد قول
 الا مهلك ضل لنا مواعيد بما دخل تحت اليد من عهد به الا لزاماً به ما يقتضيه الضمان ايضاً
 بدله الى كيسي من خرج عن كيسة ثلاث لعين وحاصلة ان يكون خزانة ثلاث لعين عليه بحيث لو حدث فيه

انما يشترط
 في
 كونه
 على
 اليد
 او
 الغصب

١٢١ في حكم تعاقب الأيدي على الغصب

عيبا ونقصا وتلفا ونحو ذلك مما يوجب الحسار كان عليه جبره فذلك ان له حق في ملك الغير الذي لو لم يكن
 لقنا من كان تلك الحسارة متوجهة اليه من غير فرق بين ان يكون من الحق هو المالك او غيره ومخبره عن ذلك
 لعين كل ذلك لان ضمان الشيء والتعهد به وبذلك الذي هو مذكور كل على نفسه بمعنى سوى ذلك وما
 يقال في معنى الضمان من انه عبارة عن كون الشئ بحيث لو تلف وجب دفع بدله فانه عبارة اخرى عن كون الغد
 من كسبه الذي يطلق به ان الاعتبار في مال نفسه لا في غيره كما يقال ان البيع قبل القبض ضمان للبايع بعد
 في ضمان المشتري يراى به لذلك ان الحسارة اذا اصابته او اصابته ان الضمان حيث يطلق لا يفتى له سوا الالتزام
 بالذات وكون الحسارة غير كسبه او اتمها انما باعتبار خصوصيات الضمانات فان هذا المعنى في بعض المقامات
 يستلزم دفع بدله الى غيره فيفسر في ذلك انما يكفى ضمان مال الشئ ويقال ان عبارة عن دفع الدال ولو تلف هذا
 التفسير تفسير باللائم كما ان التفسير يكون بالتلف من كسبه وباللزام بالذات وما اشبهها ايضا وتبين
 باللائم فان حقيقة امره وتبعي واقعي غير معتبر عند التعهد اذا تحقق ذلك فلا يثبت على اورد **الاول**
 ان المال الواحد يستحيل ان يكون له غرامتان من باب قاعدة الضمان لان بدل الشئ ليسا من جميع
 الجهات ان منها التعدد والاتحاد والاخر غير كونه بدلا من غير فرق بين ان يكون لعارض شخص واحد
 متعددا فكلما لا يعقل ان يعجز شخص واحد بمال واحد غرامتين فكان لا يعقل ان يعجز شخصان كل منهما
 بغرامته مستقلة نعم لا استخلا في غرامته واحدة على ذم متعدده على وجه لا يرجع الى التزام كل منهما
 ببذل مستقل غيرهما التزامه الاخرى الى تخيير صاحب المالك في تعيين ايها شاء وتوضيح ذلك ان ضمان
 شخصين فصاعدا مال واحد قد يراى باستقلال ذمته كل منهما ببذل مستقل كاستقلال ذمته كل بكلف
 بصلوة الشهر مثلا وقد يراى بمصلا حيث كل منهما للغيرين المالك انما بمقتضى توقف الاستقلال الفعلي
 بالبدل على مطالبه صاحب المال وتضمنه بحيث يكون في ذمته شئ مثل المطالبين والنضمين فحق ضمانهما
 معا ان كل منهما في مقرر تضمن المالك لو شاء قبل تحقق النضمين فذلما برأين كان لم يتعلق بهما شئ نسب
 وضع اليد غير الاستعداد والناقل لان يصير ضمانا وقد يراى باستقلال اشتغال ذمته كل منهما فضلا بمجرد
 وضع اليد ببذل واحد ويكون الثابت في عهدتهما بدل واحد للمالك ويكون عليهما ذمته واحدة لا يمتنع
 ان كل منهما عليه نصف البدل بمقتضى استقلال كل منهما بعينه ما استقل به الاخر من البدل على قياس القول
 المشهور في الواجب الكفاي وتقول العامة في عقد ضمان من انه عبارة عن ضم ذمته بدلا لغيره منها اليها
 وتوضيح ذلك ان العهد بالمال امر واحد في حاله بقاء العين وتلفها وان كان اثره في الحالين مختلفا فكما ان التعهد
 به في حالة البقاء انما هو العين واحدة مع تعدد التعهد بسبب تعدد الايدي فكذلك في حالة التلف
 التعهد به في حالة التلف ايضا انما هو بدل واحد قائم مقام العين فمقتضى قولهم في تعاقب الايدي ان
 الجميع ان الجميع متعهد ببذل العين كذا فرضنا وحاشا بحكم البدل على نحو تعهدهم باضمال الغير الى العقد

منه حكم
 في حكم تعاقب
 الايدي على الغصب

۱۲۲

[illegible]

١٢٣ في حكم تعاقب الأمان على المضمون

لما لك كذلك يمكن ان تكون لغيرة من في عهد خسارة المضمون ملوكا ان المضمون غير لما لك بان يرتب ضما
على ضمان كافيا غير فيه من مسئلة تعاقب الامادي نحل الضمان من الاول الى الثاني ايضا غير رتبة دمة الاول
عن الضمانه ومنه الانتقال ان الضمان الاول او خير لما لك رجع الى الثاني ومن غير ان يكون الضمانه الثانية
لخصوص الضمان بل له وللمالك كليهما فلما لك سلطنة من الثانية اغرية من الثاني ايضا كالاول فنهنا
دعوى الاولى امكن الضمانه للضمان ايضا فيحل خسارة اخرى هذا امر واضح اذا مانع منه عقلا ونقله بل
من هذا الباب ان يضمن شخص للضمان بعقد الضمانه كما صرح به العلامة في محكي بعض كتبه فان مرجعه الى
نحل الضمان من الثاني لخسارة الاولى لكنه انما ينطبق على ما نحن فيه لو كان بينه لثمانية الثانية على مذهب
الغاية من كونها عبارة عن دمة بن دمة فيكون على هذا المذهب ثلث دمم مستحقا عليها للمالك دمة
المديون ودمة الضمان من دمة الضمانه ولما الدليل على وقوعها في المقام نعم قوله على اليد ليدلنا
عليها ايضا ما اخذت يعني عليها خسارة ما اخذت وغرامته وحيث كانت الخسارة قبل تحقق الضمانه الثاني
على الضمان الاول فيكون هو ايضا مضمونا له كالمالك فان قلت لما خوذ ملك للمالك فانه المستفاد من
قوله على اليد ما اخذت حتى تؤديه لان المودى ليه تمام المالك ولذا لا يجب بل لا يجوز للضمان الثاني اذا
اعتن الى الضمان الاول بل يجب عليه اذائها الى المالك وكذلك اذا بدائها عند التلف فقتضى عموم على اليد
ضمانه لكل بدائها اخذت للمالك لا لغيرة مع بقاء العين تلفها على حد سواء فلك ولا لك فذكرت ان دخول
المال في العهد بمجرد اليد وجب صيرورة المال الذي ليد ولو شأنا فهو قبل التلف ملك شأني لكل وضع
عليه يد كما انه ملك فعلى للمالك فلو سلم ان لاداء الما موبه هو لاداء الى المالك دل الحديث على الضمانه للضمان
ايضا وثانيا انه ليس في قوله على اليد دلا على تعيين المضمون له وان كان المراد بالاداء لاداء الى المالك ثانيا
ذلك ان العهد بالخسارة الذي دل عليه كلمة على عبارة عن جيران ضرر الما خوذ على أي شخص وقع ذلك الضرر
وليس معه قرينة لفظية او عقلية على ان المنعقد له لاداء يكون هو المالك وانما يكون كذلك اذا كان الضرر
لولا الضمان هو المالك كما في الضمانه الاولى واذا كان معه غيره كالضمان الاول بناء على امضاء العهد
بخسارة الما خوذ في العهد والمضمون له يكون الضمان الاول ايضا بمعنى كونه ايضا مضمونا له كالمالك نعم في
صوره بقاء العين في العهد له انما هو لما لك اذ لم يجز بعد سبب الضمان بين الضمان الاول ولم يستقل نقل
الخسارة من المالك ليه قبل التلف لانه خيرة لعله الضمان لهذا لاداء ان يكون المراد بالاداء في الرواية لاداء الى
المالك دون لغيرة والحاصل ان ليد سبب لوجوب اتصال العين الضمانه والاول تكليف بخبرة والثاني معاقبة على
التلف بمعنى كون التعليق مفهوم العهد المستفاد من كلمة على لان غلو هذه العهد على وضع اليد دفع بقاء
العين فلا ضمانه فعلا بل اثر العهد هو التكليف المحض فائدة هذا التكليف انما تصل الى المالك ليس فلا يكون
المودى ليه لا هو واما مع التلف فلا حظ في من عليه خسارة التلف لولا الضمان فان كان هو ايد منصرفا في

في حكم تعاقب الاماني

دول الضمان
الاول والاخذ
انما يضمن الما خوذ
للمالك

[illegible]

كتاب الفصد

١٢٤

ليد أن لما خوذ مني تلف في أي موضع تلف كذلك في أي مكان كان تلف فالتلف من ليس ذي اليد هذا المقتضى
يسندني نحو ملكية لذي اليد بالتلف ما ذكرنا هو الوجه الحقيقي لكلام الأصحاب حاصل أن المضمون في حكم
بعض أموال الضمان متى دخل تحت يد شخص فهو مضمون له عليه المستقر عنده التلف بما لا يجدن وضع يده على
مضمون خسر ولا يرجع إلى أحد **الترابع** لو برأنا لك المناخرية للتقدم ايضاً بالملازمة لأن برأنة ذمة المناخرية لا تفاع
استغال ذمة المتقدم لأن استغال ذمة من لوازمه بحكم قاعدة الضمان رجوعه إلى من تأخر من الأيدي المرتبة كما
يتبين فإذا برأنا المناخرية ضد البرأنة عما له عليه سواء كان ابتداءً أو بواسطة الرجوع إلى من يرجع إليه فهذا البرأنة لكل
من ينافي شغل ذمة ذلك البرأنة وأما المناخرية فبأنها على شغل ذمة فأنه ليس كذلك إذا البتة في سقاط سلطنة
المالك عن لكل لأن البتة قائم مقام ماله فاحده اخذ ماله فقد وصل إليه ماله حقيقة وحكما ولا يغير في سقوط
الضمان عنها بخلاف البرأنة فإن البرأنة جرد الذم ليس بقضاء لبدل المال بل لما كان له حق الرجوع إلى الكل
بتدال المال يثبت برأنة كل حق جواز البرأنة لأن ترتيب الأيدي يورث حقوقاً كثيرة حسب كثرة الأيدي للمالك
ومن الواضح أن كل حق قابل للبرأنة من غير سببية برأنة أحدها إلى برأنة الآخر فإذا برز يد مثلًا عليه من النهدي
بالمخاراة والبتة لم ينفذ بواسطة حق رجوعه على غيره وإذا لم يكن الرجوع إليه منافية لبرأنة ذمة زيد كما إذا كان
منفذاً ماسلية والشرع في ذلك أن برأنة بعض الأيدي يرجع إلى سقاط تعلق البتة به وسقاط أحد التعلقان ليس
استقاطاً لتعلقه بالآخر إلا إذا كانا متلازمين والتلازم بالنسبة إلى التعلق بالمناخرية مقدم بخلاف المتقدم فافهم
من هنا يظهر أنه لو برأنا من مستقر عنده التلف بالكل كما ذكرنا ولا أن ما عليه خسارة الكل فبرأنا البرأنة لكل
ضلي من قبل القائمة في عقد الضمان لو برأنا المذيون والضمان أيضاً دون لعكس كما هو ظاهر **الخامس**
مقتضى ما ذكرنا من أن أخذ المال المضمون بوجوب ضمانتين ضماناً للمالك وضمناً للضمان لأنه لو كان لاخذ
امانة بالقياس إلى الضمان لم يكن للضمان لوجه للمالك الرجوع إلى لاخذ من يده وعلى هذا بينه ما ذكره الأصحاب
من أن الغاصب لا يرجع إلى من مستقر عنده التلف إذا كان جاهلاً بعدم الإقدام على الضمان بل على وجه الهبة
الجارية أو العارية المضمونة ونحوها مما لا ضمان معه فخلوه من مجاري قاعدة لا يضمن بفاسد وتح فبشكل
الامر مع علم الغاصب الثاني عن لا رد يبيد الميل والقول بعدم رجوع الغاصب الأول إليه هنا ايضاً وجعل مسكناً
أن رجوع الغاصب إلى من مستقر عنده التلف إنما هو لاجل كون يده يضمنان بالنسبة إلى الغاصب الأول أيضاً
كما بينا لاجل استغناء التلف وقد عرفت أن التلف قد يقضى عدم رجوعه إلى المتقدم ولا رجوعه إليه بل يقضى
للأمرين هو الذي ذكرنا من كون يد كل مناخرية ضماناً بالنسبة إلى المتقدم دون لعكس فإذا فرضنا أن يكون يد
المناخرية أمانة بالنسبة إلى المتقدم كما في العارية والهبة ونحوها فسقط الضمان بالنسبة إليه لأن اليد
لا يترتب عليها الضمان جرداً كما بيناه عليه بقولهم ما لا يضمن بصحة لا يضمن بها حقيقة وبذلك الجواب عن الذي
بالفرق بين الجاهل والعالم لأن الجاهل إذا أخذ المصوب عارية مثلاً من الغاصب وضع يده عليه على

بصحة لا يضمن

١٢٧ في حكم تعاقب الأيدي على الغصون

ان لا يكون عليه ضمانه مطم فرجوع الغاصب اليه مع الخسارة لا وجه له لئلا تكون القاعدة المشاورة لها واما خامس
وان اخذ كذا لياض لا انه باعتبار علمه بالغصبة فمحل نفسه تحت ضمان العين او فاعل الغاصب عن المال
وما للتقدير من التدخل ولا قدام على الضمان كاف في تأثير اليد اثره مطم حق النسبة الى من يقدم على
الضمان له اذ القدر والمسلم من رفع الاقدام الجاني لا يزال ما كان اذ ما جانيا على وجه لا طلاق دون
التفتيد فمحموم على اليد يحكم رجوع الغاصب الاول الى اخذ من يد ولو كان بعنوان العارية فافهمه وانما
الشارح منافع العين المتجددة في الايدي المتاخمة مضمونة على المتقدم ايضاً كالولد والتمن ونحوها
حاصل يستوفى الغاصب الثاني وذلك لما اشترى في السابق من ان وضع اليد على العين سبب لدخولها في هذه
الواضع عيناً ومنفعة سواء استمر اليدام لا سواء حدثت المنافع حين دخول العين تحت اليدام بعد جرو
مالم يحصل الخروج عن العهد بايصال العين وايصال مدائها او خوفها من ابراء وشبهه ودعوى اتنا
يحدث من المنافع بعد خروج العين عن تحت اليدام يعلق بها يد الاصل والابن اذا المترض وجودها
والعين خارجة من تحتها قد دفعتا في السابق بما حصل ان حال المنافع على العين في ان العلة المبينة لضمائهما
هي العلة المبينة لضمائهما لئلا يكون حدوث اليد يكفي في ضمان العين من غير ان يحتاج الى استمرارية ذلك
يكفي في ضمان المنافع وحاصل ان العين متى كانت في العهد ولو بسبب سابق فبقية المنافع اليه لان العهد
بما العهد بجميع وجوه ما لينة عيناً ومنفعة وانما قول بعض ان غصب الجوان لا يوجب ضمان تلف ذلك
بتعدي وموت جوماً واشكل في الضمان كما تقدم في ائيل الكتاب فليس بوجه لا بعدم الضمان فيما يخبر فيه او سداً
فيه لان الكلام هناك في حدوث سبب الضمان بالنسبة الى الولد لو وضع اليد على الام وان وضع اليد عليه
بل هو موضع يد على الولد ولو تبعاً ام لا بخلاف المقام فان الكلام هناك في الفرق بين ما يتجدد من المنافع حال دخول
العين تحت اليد وحال خروجها بعد الفراغ عن ضمان القسم الاول وبعبارة اخرى ان القول بان وضع اليد
على الام ليس سبباً لضمائهما ولد الموجود قبل الوضع لا ينافي القول بضمائهما ولد المتجدد في حال رجوعه تحت
يد الضمان في الثاني لا ينافي الاتفاق على عدمه في الاول فضلاً عن الاشكال فيه فبعد مغاورة ضمان
ما يتجدد منها حال دخول العين تحت اليد زيد الحاف المتجدد منها بعد الخروج بها نعم ما يتجدد من المنافع تحت
يد الغاصب الاول ليس مضموناً على الغاصب المتأخر ولو وصلت العين الى الثاني فالمنافع المتأخر لم يكن الاول
الرجوع اليه بما يغرم للمالك بل فاء تلك المنافع وان رجع اليه بما يغرم له با ذاء العين من لبديل لان بدل
الثاني انما يترب عليه الضمان بالنسبة على ما دخلت تحتها لا بالاختصاص في مالم يدخل فاصح كوضوح رجوعه
اليه بغرامة المنافع التي لو وصلت العين مع تلك المنافع اليه وان كان تحت ذهابه في بدل الاول هذا هو الكلام
في مسئلة تعاقب الايدي العادية وبعض ما يفرغ عليها والله اعلم بقى الكلام في اصل المسئلة اذ هو حكم
المبيع المخصوص حتى يسأل الاول او طم المبيع في يد المشتري فلذلك مضالمة لبديل منه من الغاصب

هذا اتفاق على الثاني

كتاب الغصب

١٢١

كتاب الغصب
في ما يترتب من ضمان
على المالك في
الغصب

عرفت في الأيادي استنافته من ضمان لكل المالك فان رجع الى المشتري رجع الى البائع بالتمتع مع ضمانه على قول
فوق ومع تلفه فلا رجوع له كما تقدم ولو كان البديل زاد عن الثمن نفى الرجوع به اليه لو كان المشتري عالما بالقيمة
وجهاً اشترى اليها فلا تلف له السابق من البيع معاوضة هي مقتضى القبض على ان يكون المبيع من جنس
عليه فلا رجوع كافي للشرايع ومن لغزو وبالنسبة الى المقدار الزائد كما عاينه المحقق الثاني ومن جهة التحقيق
ان يقال ان الضمان له معنيان باعتبار اختلاف حقيقة الحاد كما كون تلف المالك من كسبه بهذا المعنى يطابق
الضمان في ما انفس الشخص في غير موضع كما يقال ان البيع بعد القبض فمضمون على المشتري ما نه بعد البيع
ملك للمشتري ومعنى الضمان ان ليس له ان يكون تلفه من كسبه وبهذا الاعتبار صح القول بان لمبة الحائز ايضاً
عقد ضمان على معنى ان لو هوب له ضمان له ولو هوب يفي ان تلفه من كسبه وثانيهما ان الالتزام بعوضه و
هذا قد يتشخص في ضمن الالتزام بعوض مساو في الما لينة فيقول الى المعنى الاول في التمسك وقد يتشخص في
معين بخرق وكل كالتسليم في المبيع مثلاً فان كان البيع عقد ضمان معناه انه عقد يفيد تحمل خساره البيع
بالتسليم خلاصة لا بالقيمة والمثل كما في الاول فان تلف مال الشخص خساره عليه تمام ما ليسه كما انما كان من
تلف من ماله ما يسوي عشرة فقد وقع عليه خساره عشرة لاختلاف ملاقاته ضمان بالسؤال الثاني عبارة
عن ضمان شيء بخساره بعينه جزيئة كالتسليم المستمى مع ايضاً اجمالاً ان احدهما الضمان بمال لينة الشئ والثاني
الضمان بعينه ولعلنا يمان بعض الثمرة عند اختلاف قيمة الثمن اذا كان عبادة لينة البيع والفرقة ما قبل
فانهما فلا بد ان ينظر في ان البيع ونحوه من المعاوضات هل يوجب دخول العوضين في ضمانها بالمعنى
الاول على ان يكون المشتري مثلاً قبل ان يكون تلف المبيع من كسبه وان يكون مثلاً كخساره عشرة
عليه فيما يسويها او يوجب دخولها بالخساره المتناهية بان يكون المشتري لما يسوي عشرة بخساره مثلاً ان
يكون تلفه تلف خمسة من كسبه لا تلف عشرة فان كان الاول صح قول المحقق لان عقد البيع الواقع بينهما
اوجب اتمام كل منهما على تحمل خساره العوضين تمام ما لينة ما زاد رجح المالك الى المشتري ببذل المبيع فليس
لا الرجوع الى البائع وان كان جاهلاً بالقيمة والغرر وغیرہ ترفي الرجوع اذا تضمن بهذا التحول الا اتمام
على الضمان فانه يوم قبضه فمضى بتمتع كلف شيء في ماله الموجوده فينا ويرى في الما لينة فوخذ بما فرضه
التمتع به ولا يكون له رجوع على احد وان كان الثاني صح القول المحقق الثاني وجماعة اذا فرض على هذا
التقدير عدم الالتزام بالخسار تمام ما لينة المبيع بل بخصوص الثمن فيكون ما وقع عليه من الخساره المراهة
شياً غير المرفوع وغير قادم عليه فيرجع الى البائع الذي وقع في هذه الخساره بالتجزير والظن ان قضيت
المعاوضات لا يزيد عن الثاني ولذا لا بعد لمبة عقد ضمان بخلافها فان قلت هذا بينه بجري في
المعاوضه لقاسده ايضاً مع ان بناء الاضطرار على ضمان المبيع بغيرها بالقيمة لا بالثمن في المنة فلتفهم ان
ضمان تمام القيمة فمنا لا من البديل الا اتمام على الضمان من السبب من عقد فان قلت ان فمنا

محر فيه ايضاً موجودة فليست كنهها لا تؤثر مع ثبوت التعرير من البائع فان قلت التعرير في بعض ما لا يفسد
 الفاسد ايضاً موجود كما في صورة علم احد ما بالفساد وجعل الاخر فان علم بفناء المفاوضة كالعلم بفناء
 السبع مثلاً في كونه تعرياً للمشتري فليست فرق واضح بين الاقدام على البيع الفاسد والاقدام على بيع التعرير
 الواجب للخسارة لو لم يلف ذلك التعليل على ان التعرير مع جهل المالك بكونه مالاً لا يندرج تحت الشك في
 الخسارة الذي قد ذكرنا سابقاً انه المذد في قاعدة التعرير ولا مطع التعرير ولا الجاهل بخلافه فانه مقدم
 على لزوم الفاسد فانه ليس تسبباً على خسارة المصدم بل السبب اليه حقيقة جهله بالحكم الشرعي الذي اوقع
 في خطر الضمان وان لو خط في التقصير صورة التعرير المولى من البائع العالم بالفساد بقصد التعرير المشتري
 الجاهل فيه انه خارج عن المصدم وداخل في بخاره وهوان الجهد اذ احكم بعينه فساد نقله المذد
 فهل الضمان يستقر على الجهد التعرير العاقد لا وفي محله فمن القواعد جامع المفاصل في مسئلة ابداع
 الودعي في الرهن بالودعة باذن الحاكم مع عدم امتناع الرهن بالتبضع على وجهين المسئلة فاربع اليه كيف
 كان فلا دخل له بالتعريض من حيث ان البيع الفاسد الذي هو محل النقض فانما عن الا في حاشية شرع من
 انتصار الحق بمغايرة المقام بالمفاوضة الفاسدة مع جهل المشتري بالفساد علم البائع ليس في محله بل منقوض
 عليها بمنافع المبيع الغير المستوفاه فانها يقولان بالرجوع بها الى البائع الغاصب مضافاً الى روافد جهل
 دراج الواردة في الجارية المبيعة التي ظهرت مستحقة للغير رجوع المشتري بها ويقول لها على البائع مع ان
 ثبوت التعرير منها اجابى مما الكلام في وجود المانع من الرجوع عنه كونه العقد بعنوان الضمان فقد عرفت
 هذا كله مع علم البائع الغاصب بما مع جهله ايضاً كما مشتري فذلك في اللفظ الشافعي عدم الرجوع
 نظر الى ظاهر جهل من العبادات من ان التعرير لا يتحقق مع علم الغاصب ان البيع مال الغير فبما قل
 منع اذ الظاهر عدم الفرق بين الصورتين في المناط في التعرير كما ظهر غير ذلك عند التمسك ولا ريب ان بيع
 مال الغير سواء كان مع العلم او بجهل سبب الخسارة المشتري للغير لا يحتاج الى كونه خدعه بل يكفي
 مجرد الايحاء في الخسارة والضمان ولذا يقرية الزور لما ترتب عليها من خسارة ولو كان غداً ودينه جمال
 وغوه يعلم اذا كان المشتري مكرماً ومُسنداً الى الخارج عرف فعل البائع ونحوه او يراه ونحوه امكن القول
 بعدم الرجوع مع عدم التعرير اذ المفروض ان البائع لم يسهل له مذهباً في وقوع المشتري في خطر الضمان
 حتى انه ليس له سبيل الى انجائه عن هذا الخطر النصيح بانه مال الغير بجهل المركب بانه مال الغير وارجح
 في صورة علم البائع فضلاً عن جهله نعم لو كان للبائع الجاهل غداً اخرج اليه سواء كان قاصداً ام لا بان
 غير منصرف في البيع والمراجوع المشتري الى ذلك لغاير ابداء فحين على رجوع لما نكاليه اذ لم يكن منصرفاً
 هو منقضى على كونه لتغير سبباً على نفاذ المال في يد الغير في خسارة وضمانه وتوضيحه انك عرفت
 سابقاً ان مرجع قاعدة الزور الى قاعدة التسبب وان كان لا بد من ان يكون له بداهة كونه للغير

الحال فيه

كتاب الغصب

١٣٠

تسبباً لا باعتبار كونه سبباً آخر للضمان في مرض سائر الاستناب فلا بد من تساؤل في أنه بالنسبة
 إلى التلف وبالنسبة إلى الخسارة فإن كان سبباً للتلف كان ضماناً للتلف مثل المغرور فيكون كل منهما
 ضماناً للمالك أحدهما اعتباراً بالمد والآخر باعتبار التسبب وفضيلة ذلك جواز رجوع المالك إلى كل من
 الغار غير المتصرف والمغرور المتصرف إن كان سبباً للخسارة كان ضماناً لما يغرمه المغرور والمالك المتصرف
 ضماناً للمغرور بمقتضى جوعه لئلا يضره المالك ولا يكون للمالك سلطة على تعاقب هذا وهو لا يظهر
 الخطأ خبراً بما مر في أصل الكتاب عندنا في قاعدة التسبب المباشرة في أن التلف الواحد لا يتحقق
 أن يكون مضموناً على اثنين باعتبار اليمين أن يكون كل منهما وضع يد على التلف وعلى أحدهما باعتبار
 المد وعلى الآخر باعتباره مباشرة الألف ولكنه لا يمكن أن يكون مضموناً عليهما باعتبار التسبب
 بل لا بد من أعمال أحدهما خاصة أو لشريك الذي لم يفعل به أحد الاشارة من المناخرين حملاً لا وقولاً كما
 مر هناك أيضاً وكذلك المتضمن على الاثنين باعتبار التسبب في المناط في مضاهة التسبب والمباشرة
 للضمان هو الاستناد العرفي ولو تجاوز وهذا الاستناد لا يقوم باثنين على جهة الاستقلال حتى يكون
 باعتبار كل واحد سبباً مستقلاً للضمان وإن أمكن قيامهما على سبيل الاشتراك كما في الاشتراك في
 المباشرة بأن تلف اثنان فالأحد الاشتراك وعلى ذلك ينطبق قولهم باستنفاذ ضمان على الغار
 معناه أن المالك لا يرجع بهذا إلى الغار بل إلى المغرور الذي يرجع إليه فإن ذلك فناء فقتلهم إذا جتمع
 التسبب المباشر والمباشرة مقدم الألف ضعف المباشر يحمل كالمغرور وأما كراهة أن لا جماع يقتضي لو أنما
 على موضوع واحد على ما ذكرت من كون تغريز سبباً إلى الخسارة دون التلف المورد فلم يجمع التسبب
 المباشر في الشيء الواحد حتى يكون مجال للتقديم والتأخير فلما ليس هذا من كون تغريز سبباً إلى الخسارة
 دون التلف والمورد فلم يجمع التسبب المباشر في الشيء الواحد حتى يكون مجال للتقديم والتأخير فلما ليس هذا من كون تغريز سبباً إلى الخسارة
 فإذا من كون تغريز سبباً إلى الخسارة دون التلف عند سببته للتلف أصلاً كيف وهو أي تغريز
 من مقدار فعل المغرور راعى الألف بل المراد أنه ليس سبباً مؤثراً بالنسبة إليه لضعفه باعتبار أصل
 من فاعل بخلافه وأما بالنسبة إلى الخسارة الواقعة على المغرور المباشر فهو سبب حتى بعد نظار فعل اختياره
 بينه وبين سبب هذه الخسارة توضيح ذلك أن الألف قال الغير سبب للضمان والخسارة شرعاً وإلا فإن
 مال الغير كتب ضامناً من جرئت حد ما كون المالك مالاً لاخر كونه مالاً الغير لا تغريز له من خلية في
 الجزئين لكن من خلية بالنسبة إلى الجزء الأول ضعيف لكونه صادراً من عالم فاعل بخلافه لأن المغرور
 الحامل كونه مالاً الغير ليس بجامل كونه مالاً بل فاعل للمال الذي هو في الواقع مضموناً
 كونه مالاً الغير من صدر عنه باختياره وعلمه وأما بالنسبة إلى الجزء الآخر فهو مال الغير من حيث أنه
 مال الغير فمؤثر جال لأن التلف مضموناً بهذا العنوان غير اختيارى للمغرور المتلف والمؤثر من حيث أنه

كتاب الغصب

١٣٢

منه مفروغ من البائع بالنسبة الى الخسارة للمالك مع عدم الاقدام على الضمان للمالك بل المشتري باعتقاده
 صحة الشراء فيرجع بما خسر للمالك الى البائع الذي غصب بدخول كاذبة وهي عوى كونه لم يبيع ملكا له وفعل
 عن خاشية الفاع على ارضه لآخره هو ضعيف لان الامام على الضمان ولو لبغض معين سبب الضمان
 المطلق كما اشترى اليه سائفا وعلى الخسارة لو رجع لما لك الى البائع لم يرجع الى المشتري بكونه مفروغ في هذه
 الخسارة ولو رجع المشتري فافهم وانه العالم **الثالث** اذا رجع المالك الى البائع الغاصب فلا اشكال
 في رجوعه الى المشتري مع علمه بالغصبية لان الغرامة تستقر على من استقر عنده التلف اذ لم يكن غرور
 هنا فان كان الثمن بقدر ما دفع الى المالك من القيمة فذلك وان كان زائدا في الكلام في مقدار الزيادة
 ما عرفت من حيث رجوع المشتري وعدمه ان كان ناقصا رجع بالثمن كما اشترى فتمت الرجوع نظيره
 هذا المفروض دون الاولين ومع جهل المشتري ففي رجوعه بالثمن اليه وجهان متبيان على المسئلة
 الاولى فان قلنا بالرجوع هناك فلنا بعدم الرجوع هناك لان الثمن بر على تقدير بثونه كما يؤثر في رجوع
 من استقر عنده التلف الى الغاد كذا لك يؤثر في عدم رجوع الغار الى المغرور به المالك في
 تعاقب الايدي المالك تماما يرجع الى من تلف عنده اذ لم يكن غار له بان يكون جاهلا ونحوه والا فلا
 رجوع له اليه بل العكس هو المتعين فيرجع الى غاره مع ان استقر عنده التلف لا يرجع الى احد و
 السامع من مسلماتهم في تعاقب الايدي وان المستثنين يخرج جوع الثاني الى الاول وعدم الرجوع
 الاول الى الثاني مثلا زمانا اذا كان الاول غارا والحق من صاحبه لسالك حيث ذهب الى الرجوع
 في الموضوعين بمعنى رجوع البائع الى المشتري وبالعكس مع ان المشتري ان كان يجري في حقه فاعلته
 الغرور بالنسبة الى البائع بان يكون في المقدار الزائد على الثمن من القيمة مفروغا من البائع حتى يرجع
 بسببه اليه فكيف يرجع البائع بالزيادة الى المشتري وان استقر عنده التلف لان الغار لا يرجع الى
 مفروغه وان كان هو الذي استقر عنده التلف اذ المفروض رجوعه الى غاره لو رجع المالك اليه فكيف
 يكون مرجوعا اليه وان لم يجر في حقه تلك القاعدة فكيف يرجع بالزيادة الى البائع الا ان يكون مفروغا
 البائع الى المشتري لرجوعه بمقدار الثمن لو لم يكن قبضه او عدم رده الثمن في صورة القبض بالزيادة فانه لا
 يجري في مقداره قاعدة الغرور وان كان لا فاما كما عرفت **الرابع** من المنافعة الفاسدة تحت يد المشتري
 يفرغ للمالك ويرجع بها الى البائع الغار لان عقد المعاوضة لا يقتضي صفات النافع وان فوض ضمان
 النافع وان فوض ضمان العين وحكمها سائرا ما يصيب المشتري من الخسارة والضرر لا يحصل له في مقابلها
 نفع ولما لك ايضا الرجوع بها ابتداء على الغاصب البائع لما قرئ ان اليد ابتداء على ضمان العين و
 منافعها من غير كثر اذ ما المنافعة المستوفاة وبعبارة اخرى الغارات التي يحصل لغير مقابلها نفع مثل
 خرد الذارع مع فرض سكاها ففي تحيير المالك من مطالبته الغاصب بما والمستبكر اذ بان ما لينة المشتري

في الرجوع الى المشتري
 في الرجوع الى البائع
 في الرجوع الى المالك
 في الرجوع الى الغار
 في الرجوع الى الغاصب

في الرجوع الى المشتري
 في الرجوع الى البائع
 في الرجوع الى المالك
 في الرجوع الى الغار
 في الرجوع الى الغاصب

۱۳۴

الحمد لله الذي جعل القرآن
مكتوباً

السند وجودة المنازع عن ثمان المنع اليه من قبلها وجودة المنازع عنه من ذي المانع حتى لا يوترق
منع غيره لما لا يملكه من قبل الاجاء والاكره كان هو السند اليه دون الموصف الحافز اذا كان هو السند
اليه في وجوده المقارن كان لنفسه منسوباً اليه ايضا وان شئت فقل ان لا يكون بيننا يوترق عام فخلل المصلحة
بينه وبين نفسه والافاق الحوالة على المباشر كما ترى محله وما منع الظاهر ان لا يكون مباشر لنفسه حقيقة الا انه في حكمها
من حيث كونه مثلاً اختيارياً مستقلاً في البين الحاصل اننا بقا انما على خالف المانع عن الحكم كالاذن في
ابتداء المخبر في رجوع اثر المخرج الى المالك فالرضا بالبقاء بمنزلة الامتداد في الاجارة الفضولية فالمختصون ان
رضاء المالك فضلاً من منعه فيقط الضمان عن الحافز الغاصب من منحه لفرق بين منع المالك ومنعه لغيره
لان سبب منع الشارع ليس الاضطرار الغاصب ايضا وانما له غرض اخر به اسباب البقاء ولو وقع بلا حصة غير من
الظلم قبل اذن المالك لكون المانع الشرعي كالمانع الغير فيكون له حصة هو عاجز عن طمعه غفلاً واما
المسئلة الثانية فقد ظهر الحكم فيها ايضاً غير متردد وهو عدم جواز اضرار الغير بالبيع الضرر الموجه الى
الشخص ابتداء وان لم يصب تحمل الضرر يدفع الضرر الموجه الى الغير كذلك كما في المكفر على الاطلاق فلو فرضنا
كون الضم ضرراً على المالك لم يجر الغاصب اليه مخصصاً على ذلك قطعاً لان قاعدة نفى الضرر معارض
الطرفين ويبقى قاعدة السلطنة بطلانها عن اضرار من قد سبق الى جميع ذلك ما اذا كانت وبجمل القول
فيه فضرر الغير يدفع الضرر الموجه الى نفس الشخص غير جائز وكذا دفع الضرر القابل للتوجه الى الغير الى النفس
مثال الاول ما اذا كان مال شخص في شرف الهلاك بحيث اذا اضر غير سلم المال فلا يجوز ذلك ولو كان الموقوف
عليه احداً والموقوف على ذلك ايضاً مثال الثاني ما اذا فرض وقوع شجرة على حائط الشخص وعلى حائط الغيبة فانه لا
يجوز صرفه الى حائط الغيبة دفعاً للضرر عن النفس والوجه في هذا بيان قاعدة الاضرار من المالك الاثنان في
جرانها المانع معارضة من الطرفين واما الضرر الموجه الى الغير بغيره فلا يجوز دفعه كما ذكرنا فان
المكروه اذا اضرار الغير بمباشرة المكروه فلا يجب عليه تحمل ضرره ولو بالليل لدفع الضرر عن الغير نعم لو لم يكن الظلم
ضرراً على المالك فبغير اشكال لان قاعدة الترخيص سلمته عن المعارض فيمك بها على اتمام السلطنة نحو حكمونها
على سائر الاحكام ويمكن التفتي عن الاشكال بوجهين **أحدهما** ان عصبية الضرر هو الاثنان ولا منتهى في
تشرع الضرر في مال الغير دفعاً للضرر عن الضرر بالنسبة الى المالك الغير انما هو منتهى على التفرع ويمكن
دفعه بما يجزئ في ترجيح اقل الضررين من ان مصلحة نوع العباد تشرع ذلك ان لم يكن مصلحة بعضهم **ثانيهما**
ان الاضرار انما يحكم به على الاحكام التي يكون نشرتها مولداً للضرر واسبابها لاعل الاحكام التي عدم نشرتها
يرفع الضرر في كل حكم يلزم من تشريعه ضرر بمقتضى كون ذلك الحكم منشأ ومولداً له مثل لزوم العقد في الغبن و
لزم البيع في الشفعة فهو مرفوع لان كل حكم يكون عدم تشريعه دفعاً للضرر في نفسه ورفعاً عما نحن فيه
من قبل الثاني لان سلطنة صاحب المال على ما ليس مولداً او مقتضياً للضرر وطناً ما يوقف دفعه

هذا هو الوجه في دفع الضرر عن الغير

بعض الأضرار من السماء على أبنائها وحاصل أن نصيبه لا ضرر في الأحكام الضرورية أي الأحكام التي
تشرعها ضرر لا الأحكام الغير الضرورية التي لو لم تكن لا يمنع الضرر النازل السماء على بعض كافي المقام
موجبه ولذا لم يحدجوا للضرر في مال الغير وغضبه لاجل التخلص عن الضرر المتوقع له عند الشك في
مشيئة الاستناد بجذع الغير غصبه لاجل التخلص عن الضرر المتوقع له للحايط المشرف على لانهذا لكن
الكل حكم واحد حتى أن بعضه حمل كلامه على أن يضيف من نوع الحاطط على الضرر بالنسبة ثم أنه لا فرق فيما
ذكرنا بين ابتداء الغضب الفترة استندانهما فكما لا يجوز الضرر لا ابتداء في دفع الضرر المتوقع إلى
الغير فكذلك لا يجوز الضرر لا استندانهما فلو توقف ذلك المقتضوب وقطع على تحمل ضرر كثير كان
أو قليلا بان كان إبقاء المقتضوب أمرا للضرر لم يجر أيضا لما عرفت في السابق من أن إبقاء المقتضوب بحاله
في حكم ابتداء الغضب بل هو لا أن إبقاء في كل ساعة غضب جديد ولا يتوقف أن إبقاء داخل تحت
القسم المجوز عن الضرر المتوقع إلى الغير هو المقتضوب منه ابتداء بان يقال أن إبقاء المقتضوب ضرر على
المقتضوب منه ابتداء بما لا يجب تحمل الضرر بل دفع هذا الضرر لأن ضرر إبقاء وإن كان متوجها إلى
المقتضوب منه ابتداء لكنه جاء من قبل الغاصبة لأنه الذي جهة له ما ذكرنا من عدم وجوب تحمل
الضرر بل دفع الضرر المتوقع إلى الغير إنما هو إذا لم يكن الخلل هو الذي جهة له فإن مال المخرج إلى جوار
الأضرار لا ابتداء في الذي قد عرفت خلاصة فتدبر شيئا في يفتق قاعدة لا ضرر لأول أن ظاهره
لا ضرر كقوله لا حرج في الذين مؤمنوا للضرر وأخرج المحققين في التعليق على كل حكم يكون ضررا يحكم بإدفعه
فلا عبرة بالضرر الغالب في دفع الحكم الغير الضرري بخلافه إذا كان الحكم في غالب الأفراد ضرا فلا يحكم إلا ما رتب
نفسه لأفراد الغالبه وأما أفراد النادرة التي لا ضرر فيها فهي باقية بحالها ووجه لظهوره ونصوص المصنف عن
الدلالة على ناطة التقى بالضرر الغالبه واضح لكنه منقوض بواقع من الغلبة يرى من الغلبة إتمام ما بين فيها
على خلاف ما ذكرنا من الضرر بالتقصير مثل الضرر في السفر إنهم يستندون فيه على نفي الضرر في عند الضرر
مع أن الضرر قد يكون في طرفه للبائع بان يكون الزرع أو أصله بحاله والفسخ ضرر عليه غير عدم الاستفاد الذي
قصد من البيع ومثل حق الشفعة فإنه لا دليل عليه سوى لا ضرر بل الزاوية العمة في ثبوت حق الشفعة معلوم
لحكم بلا ضرر مع أن تبدل الشريك ليس ضررا دائما لا مكان كون الشري حسن ولا در حيث اشتركه
وعنده لك هذا لا جدوى في خصائرها لكن لفظ المتدبر يرى كون لفظ مشتملة على دليل مغير على الحكم
سوى قاعدة المخرج الضرر فيكون ذكرها في كلام الفقهاء أو إلام ابتداء الحكم لا العلة مثل مشيئة الضرر
فإن دليله من كتاب السنن بل الموجد وذكر قاعدة المخرج في تلك الأدلة مبني على ما ذكرنا ومثل هذا الإصرار
نفسا على من يدعي قصور دلائل الضرر على ناطة الحكم بالضرر الغالبه وأما ما يرد من نقصان دليله
الضرر فيكشف ذلك عن كون المراد بالضرر الغالبه في الأمر كذلك في خيار الغبن حيث لا دليل عليه

هذا هو الوجه في دفع الضرر المتوقع إلى الغير وهو المقتضوب منه ابتداء بان يقال أن إبقاء المقتضوب ضرر على المقتضوب منه ابتداء بما لا يجب تحمل الضرر بل دفع هذا الضرر لأن ضرر إبقاء وإن كان متوجها إلى المقتضوب منه ابتداء لكنه جاء من قبل الغاصبة لأنه الذي جهة له ما ذكرنا من عدم وجوب تحمل الضرر بل دفع الضرر المتوقع إلى الغير إنما هو إذا لم يكن الخلل هو الذي جهة له فإن مال المخرج إلى جوار الأضرار لا ابتداء في الذي قد عرفت خلاصة فتدبر شيئا في يفتق قاعدة لا ضرر لأول أن ظاهره لا ضرر كقوله لا حرج في الذين مؤمنوا للضرر وأخرج المحققين في التعليق على كل حكم يكون ضررا يحكم بإدفعه فلا عبرة بالضرر الغالب في دفع الحكم الغير الضرري بخلافه إذا كان الحكم في غالب الأفراد ضرا فلا يحكم إلا ما رتب نفسه لأفراد الغالبه وأما أفراد النادرة التي لا ضرر فيها فهي باقية بحالها ووجه لظهوره ونصوص المصنف عن الدلالة على ناطة التقى بالضرر الغالبه واضح لكنه منقوض بواقع من الغلبة يرى من الغلبة إتمام ما بين فيها على خلاف ما ذكرنا من الضرر بالتقصير مثل الضرر في السفر إنهم يستندون فيه على نفي الضرر في عند الضرر مع أن الضرر قد يكون في طرفه للبائع بان يكون الزرع أو أصله بحاله والفسخ ضرر عليه غير عدم الاستفاد الذي قصد من البيع ومثل حق الشفعة فإنه لا دليل عليه سوى لا ضرر بل الزاوية العمة في ثبوت حق الشفعة معلوم لحكم بلا ضرر مع أن تبدل الشريك ليس ضررا دائما لا مكان كون الشري حسن ولا در حيث اشتركه وعنده لك هذا لا جدوى في خصائرها لكن لفظ المتدبر يرى كون لفظ مشتملة على دليل مغير على الحكم سوى قاعدة المخرج الضرر فيكون ذكرها في كلام الفقهاء أو إلام ابتداء الحكم لا العلة مثل مشيئة الضرر فإن دليله من كتاب السنن بل الموجد وذكر قاعدة المخرج في تلك الأدلة مبني على ما ذكرنا ومثل هذا الإصرار نفسا على من يدعي قصور دلائل الضرر على ناطة الحكم بالضرر الغالبه وأما ما يرد من نقصان دليله الضرر فيكشف ذلك عن كون المراد بالضرر الغالبه في الأمر كذلك في خيار الغبن حيث لا دليل عليه

فقدان الزرع أو أصله
بما لا يجوز له
من ماله
فإن كان
الضرر
مقتضوب
منه
ابتداء
بما لا
يجب
تحمل
الضرر
بل دفع
هذا
الضرر
لأن
ضرر
إبقاء
إن كان
متوجها
إلى
المقتضوب
منه
ابتداء
لكنه
جاء
من
قبل
الغاصبة
لأنه
الذي
جهة
له
ما
ذكرنا
من
عدم
وجوب
تحمل
الضرر
بل دفع
الضرر
المتوقع
إلى
الغير
إنما
هو
إذا
لم
يكن
الخلل
هو
الذي
جهة
له
فإن
مال
المخرج
إلى
جوار
الأضرار
لا
ابتداء
في
الذي
قد
عرفت
خلاصة
فتدبر
شيئا
في
يفتق
قاعدة
لا
ضرر
لأول
أن
ظاهره
لا
ضرر
كقوله
لا
حرج
في
الذين
مؤمنوا
للضرر
وأخرج
المحققين
في
التعليق
على
كل
حكم
يكون
ضررا
يحكم
بإدفعه
فلا
عبرة
بالضرر
الغالب
في
دفع
الحكم
الغير
الضرري
بخلافه
إذا
كان
الحكم
في
غالب
الأفراد
ضرا
فلا
يحكم
إلا
ما
رتب
نفسه
لأفراد
الغالبه
وأما
أفراد
النادرة
التي
لا
ضرر
فيها
فهي
باقية
بحالها
ووجه
لظهوره
ونصوص
المصنف
عن
الدلالة
على
ناطة
التقى
بالضرر
الغالبه
واضح
لكنه
منقوض
بواقع
من
الغلبة
يرى
من
الغلبة
إتمام
ما
بين
فيها
على
خلاف
ما
ذكرنا
من
الضرر
بالتقصير
مثل
الضرر
في
السفر
إنهم
يستندون
فيه
على
نفي
الضرر
في
عند
الضرر
مع
أن
الضرر
قد
يكون
في
طرفه
للبائع
بان
يكون
الزرع
أو
أصله
بحاله
والفسخ
ضرر
عليه
غير
عدم
الاستفاد
الذي
قصد
من
البيع
ومثل
حق
الشفعة
فإنه
لا
دليل
عليه
سوى
لا
ضرر
بل
الزاوية
العامة
في
ثبوت
حق
الشفعة
معلوم
لحكم
بلا
ضرر
مع
أن
تبدل
الشريك
ليس
ضررا
دائما
لا
مكان
كون
الشري
حسن
ولا
در
حيث
اشتركه
وعنده
لك
هذا
لا
جدوى
في
خصائرها
لكن
لفظ
المتدبر
يرى
كون
لفظ
مشتملة
على
دليل
مغير
على
الحكم
سوى
قاعدة
المخرج
الضرر
فيكون
ذكرها
في
كلام
الفقهاء
أو
إلام
ابتداء
الحكم
لا
العلة
مثل
مشيئة
الضرر
فإن
دليله
من
كتاب
السنن
بل
الموجد
وذكر
قاعدة
المخرج
في
تلك
الأدلة
مبني
على
ما
ذكرنا
ومثل
هذا
الإصرار
نفسا
على
من
يدعي
قصور
دلائل
الضرر
على
ناطة
الحكم
بالضرر
الغالبه
وأما
ما
يرد
من
نقصان
دليله
الضرر
فيكشف
ذلك
عن
كون
المراد
بالضرر
الغالبه
في
الأمر
كذلك
في
خيار
الغبن
حيث
لا
دليل
عليه

كتاب الغصب

١٣١

أما قوله ودسني دلالة التي من ضرر عليه مدفوعة بان للمنفق ما يبيع بضره من الضلع وهو من المعاد
مع ان بناء المناخرين على ثبوت خيار الغبن في غير البيع ايضا للقاعدة المبرورة ولكن لا مرفية ايضا واصح لان
لزوم البيع مع غبن المشتري ضرر دائم لا غالب له وما ذكر من ان خياره يكون ضررا على البائع للمشتري
لوفسخ المشتري كان البيع في معرض الضياع بالكلية فغير وارد علينا الجواز تخصيص قاعدة لا ضرر بان يكون
بعض الاحكام الضررية غير متفع كوجوب الجهاد لا تام لدفع ارتفاع جميع الاحكام الضررية بل اذ عيننا قاعدة
ارتفاع الحكم الغير الشرعي باعتبار كون غلب ما يشاركه في جنس ونوع ضررا وانما هو الشفعة فالحكم
فيه منقضى لمردا وعكسا اما الاول فلما عرفنا ان تبدل الشريك ليس في حد ذاته ضررا اذ انما هو
يكون حق الشفعة الذي هو رفع لزوم العقد في الجملة مستندا اليه اما الثاني فلان تبدل الشريك
بالضلع مثلا يبدل له بالبيع مع عدم ثبوت حق الشفعة في البيع ولا مانع من الحد ودين الاجل فاعده
مستندل بها في الرواية على الحكم فانها لا لا نظرية ولا انعكاس ولا يقدر ذلك انها من القواعد المشهورة
في غير الشفعة ويمكن ان يقال ان ظاهر الرواية كون القاعدة على حق الشفعة كما ان ظاهرها اعتبار الضرر
الشخصي بزمانها عن كل من الظاهرين دافع للحد ودين ما يجلها على الحكمة كما ذكرنا يجعل الضرر المنفي هو
الحكم الذي يكون اعلب افراده كما رجيته ضررا ولا مرجح للحمل على الحكمة ولم يرجح الثاني الا ان يمنع كون تبدل
الشريك ضررا ولو غابا فانما يدور مدد وحسن سلوكة الشريك فتعد فنعين الحمل على الحكمة وبالحكمة من غير
النفقة موضعا يمسك بلا ضرر في دفع الحكم مضرا باعتبار كون غلبه فإداه ضررا لا مع قيام اجماع او كما
او نحو ذلك من دله اخرى لثاني انه اذا دار الامر بين الضررين فيرجح اقلهما ضررا اذ كان الضرر ان منقضي
بشخص في احد هذين واضح لان الضرر الزائد ضرر منفي بلا ضرر واما اذا دار الامر بينهما في حق الاثنين فنقد
يقال لا ترجح ههنا لان مضرب الضرر هو الامتنان وهو منع رضاء الارض الزائد كالخمس فاما اذا
دار الامر بين عشرة على شخص الخمسة على اخر يتوقف دفعه على ضرر الاخر ولا منه فيه على ذلك الاخر
انما هو منه على صاحب عشرة ان يقال ان رفع اكثر الضررين وان لم يكن مضلحا لمن توجه اليه الضرر القليل
لكنه مضلح لمجموع الدين من حيث المجموع بمقتضى ان الشارع تعلق عرضه بخلوص شرعه عن الضرر منه على عبادة
واو حكمه ولا ريب ان الضررين متكافئين اذا كانا حدهما اكثر فمقدار الشراية ضرر غير متعارض بل من قدر
وقد اشترى في ذلك سابقا ومثلنا له ما اذا كان لشخص عبيد لم يرض بضره فم فان مضلحه نوعا جسيما
بحسب عرض الموت تقديرا قل الضررين المتعارضين فانهم والله العالم **الفصل** اذا دخلت
الذمة مسلما في دار لا يمكن بيع منها الا بهدم فانما ان يكون بغيره من صاحب الدار او من صاحب الدار
او منهما او بلا تفرقة من احد او هذه المسئلة من جزئيات تراحم خيول الا ان خصوصية كبر الدار اخل خيولنا
دار ورجع رما وجب الخرج مما ينفذ القواعد في تراحم الحقوق ونحوه بين الحال ثلثه مع تسليم الشرع عن

هذا هو الوجه في دفع الضرر

هذا هو الوجه في دفع الضرر

هذا هو الوجه في دفع الضرر

١٣١

١٣١

خصوصيات المفاتيح مثل المسئلة بما اذا وقع دينار في محبرة لا يمكن ارجاعه لا بكسر المحبرة تبعاً للعلامة في
 على التذكرة ونقول انما في صورة التفرقة راساً ان لم يطالب احدنا بالخصم بل رضا ببقاء المالكين المتدا
 صغين فلا اشكال وان طلب احدنا ان يكون لمطالب الخصم لا اقل الى الاخرين انصفه وجب عليه الاجابة
 وليس له الامتناع وان كان لنا من ساطع على اموالهم كما تقدم في مسئلة الصنيع التي هي في الامتناع للخصم
 والعذر وان مستوفى فارجع اليها وان استلزمنا فلا اقل في العين او في صنفها فالامر يدور بين خالات
 احدهما ان يلاحظ خصم الطالب على تقدير عدم الخليص من المطلوب منه على تقدير الخليص بتقديره اقل
 الضررين لما اشترنا في الامر الثاني قيل لا نقطاط من اقل الضررين مع الشاى الفرعة والشافى عدم السلطنة
 راساً وان فغنى الى تعجيلنا له من جانب منه لا استلزام الخليص للضرر في مال الغير انتهى عنه المناقاة لقاعدة
 السلطنة لثالث السلطنة على الخليص مع دفع القيمة والارشى الاقرب بمقتضى القاعدة على ما يقتضيه
 النظر هو الاخر لان فيه جمعاً بين الخفين والاضاع في ذلك انه متفق على ان الامر بين فوائد اصل المال بين فوائد
 خصوصية العينية مع محافظة ما ليتها في الثاني وفي ذلك لا اقل الضررين فلم يجب على المطلوب منه
 الاجابة لزم ان يجوز الطالب من ماله عيناً وقيمة ولو وجب عليه الاجابة لثالث عنه صفة العينية مع قوله
 الى ما نسبته العين قيمة وارشاً ومقتضى نفى الضرر وجوب الاجابة اما لان الجواز عن عين المال مع اخذ الباقي
 ليس ضرراً ما لثالثا لكونه اقل ضرراً من تقطاع سلطنة صاحبه لماله على ماله عيناً وقيمة ومنه يظهر ان
 الوجه الثاني لان عدم السلطنة راساً وتقطيل ماله كلية ضرر عظيم عليه منقضى بالضرر وقاعدة الساطع في
 دعوى منافاة لسلطنة الاخر على له مدعوه بان المنع ايضاً ينافى سلطنة الطالب على له لان قضيته
 سلطنة ايضاً بخليلص ماله ولو استلزم الضرر في مال الاخر فاعادة السلطنة مغارضة وينبغي فاكرها
 توجيه اقل الضررين سلباً مع المعارضة كذا فساد الوجه الاول لان ارجاع الخسارة الى احدهما بالكلية
 وسلامة الاخر مناف لثلى الضرر وكون ذلك ارتكاباً لافل الضررين لا يجدي مع صده احدهما المناصر
 امكان طور ارجاعاً معاً بين الخفين يكون هو ايضاً ارتكاباً لافل الضررين وهو ما قلنا من تحمل الطالب
 للخصم خسارة الثلث المرتب عليه توصلاً الى عين ماله وتحمل تجاوز المطلوب منه عن عين ماله باخذ بدل
 فيه وارشاً هذا اذا كان الطالب احدهما وان كان كل منهما مريداً لخاص ماله فمع التنازع يتعين له الفرعة
 فيخلص من خرجت باسمه " له ولو بكسر الاخر مع دفع القيمة والارشى فالفرعة ليعين من يسلم صبراً له بكسر
 الاخر مع الارش والعكس يعين من يكسر ماله ويأخذ الارش واما الكسر المجاني فلا اقل له لما عرفت وان
 ارجاع الخسارة الى احدهما بالكلية مع سلامة الاخرين في نفى الضرر بل لا بد من ارجاع الخسارة الى احدهما
 بالكلية مع سلامة الاخرين في نفى الضرر بل لا بد من ارجاع الخسارة الى احدهما من غير ماله
 مع التوصل الى ماله باخذ الارش او القيمة وبخسة الاخر للارش توصلاً من غير ماله بل قد يقال ما يجب

احدهما خاصاً
 لم يستلزم
 العاقل

المطلوب

١٤١ فِي حُكْمِ قَاتِلِ الْعَبْدِ الْمُغْضُوبِ

دُونَ الْفَرْقِ الَّذِي كَانَتْ فِي صُورَةِ عَدَمِ التَّفْرِيطِ لِأَنَّهُ طَلَبُ الْمَقْرُطِ مَعَ طَلَبِ غَيْرِهِ لَا يُؤْتَفَقُ عَلَيْهِ حَيْثُ عَلَيْهِ لَا جُنَايَا
 فِي رَدِّ الْمَغْضُوبِ وَاحْتِدَامِ أَوَّلِ التَّفْرِيطِ كَمَا ظَهَرَ بَيِّنَاتُهَا لَوْ كَانَ كُلُّ نَهْمٍ مُتَّفِقًا فَإِنَّ الْحُكْمَ مَوْلَاهُ فِي عَدَمِ
 التَّفْرِيطِ وَقَدْ تَخَصَّرَ مَا ذَكَرْنَا أَنَّ فَضِيلَةَ الْقَاعِدَةِ فِي مَا خَلَّ الْمَالَيْنِ أَنَّ أَحَدَهُمَا دَانِجٌ الْآخَرُ أَمَّا مَعَ الْإِثْرِ
 كَمَا فِي صُورَةِ عَدَمِ التَّفْرِيطِ أَوْ بَدُونِهِ وَإِنْ لَتَعَيْنَ وَكَوَلِ فِي طَلَبِ أَحَدِهِمَا دُونَ الْآخَرِ وَالْفَرْقَةُ لَكِنْ ظَاهِرُهَا لَا
 مَخَالِفَةَ فِي مَسْئَلَةِ دُخُولِ الدَّابَّةِ هَدْمَ الدَّارِ بِمَعْنَى تَكْنِيسِهَا كَمَا قَوْلُ الظَّاهِرِ عَلَى مَا إِذَا كَانَ لَطَالِبُ حَبْسِ الدَّابَّةِ
 كَمَا قَوْلُ الْغَاصِبِ فَلَوْ فَضَّلْنَا أَنَّ لَطَالِبَ صَاحِبِ الدَّارِ كَانَ صَاحِبًا لِلدَّابَّةِ رَاضِيًا بِبَقَائِهَا الْعَدْلَ لَا حَيَاةَ
 إِلَيْهَا وَلَمْ يَرْضَ صَاحِبُ الدَّارِ بِالْبَقَاءِ لَا حَيَاةَ لِحَاثَانِ عَيْنِ زَيْجِ الدَّابَّةِ وَآخِرُهَا مَعَ الْأَرْضِ وَلَمْ يَكُنْ صَاحِبُ الدَّارِ
 مَقْرُطًا أَوْ بَدُونَهُ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ كَمَا قَوْلُ الظَّاهِرِ مِنْ مَسَائِلِكِ لَكِنْ الظَّاهِرُ فِي زَيْجِ يُجَوِّزُونَ لَهُ خُصُوصُ فِيهِ الْمَقْلُ
 بِنَاءً عَلَى عَدَمِ جَوَازِ النَّجْعِ الْآفِي لِمَا كَوَلِ الْفَرْضُ الْأَكْلَ وَنَجْعُ تَيْجِهِ ظَاهِرٌ كُلُّهُمْ أَيْضًا فَإِنَّ الْقَاعِدَةَ وَإِنْ اقْتَضَتْ زَيْجُ
 الدَّابَّةِ مَعَ عَدَمِ طَلَبِ صَاحِبِهَا لِلتَّفْرِيطِ بَلْ صَاحِبُ الدَّارِ لَكِنْ لِحُكْمِ الشَّرْعِ وَجِبَاطُ طَرِيقِ الظَّالِمِ فِي هَدْمِ
 الدَّارِ فِي كَوْنِهِ كَمَا لَوْ تَوَقَّعْنَا التَّفْرِيطَ عَلَى حُدُوثِ نَقْصٍ فِي أَحَدِ الْمَالَيْنِ خَاصَّةً فَإِنَّ تَعْيِينَ النِّقْصِ فِيهِ نَجْعُ
 لَيْسَ صَاحِبُ الدَّارِ إِذْ شَرَّحَ الْمُدَّ عَلَى صَاحِبِ الدَّارِ طَالِبُ التَّفْرِيطِ عَلَيْهِ الْأَرْضُ لَوْ كُنْزًا لَآخِرُ كَيْفَ يَكُونُ لَهُ
 الْأَرْضُ فِي كَسْرٍ نَفْسِهِ وَنَفْطُ صَاحِبِ الْمَسَائِلِكِ فِيهِ غَيْرُهُ مَعَ بَلْ بَلْغْنِي الْحُكْمَ بِالْعَدْلِ نَارِجٌ نَامِلٌ قَالَهُ الْعَامُّ بِحَقِّ
 الْأُمُورِ **الْفُتَا** فِي جُنَايَةِ الْعَبْدِ الْمُغْضُوبِ وَأَعْلَامُهُ لَوْ كَانَ بِحَقِّهَا عَلَيْهِ نَقْصٌ تَقْدِمُ حُكْمَ مَشْنُونٍ
 وَالْكَلَامُ مَشْنُونًا لَوْ كَانَ جَانِبًا عَلَى غَيْرِ جُنَايَةِ الْعَبْدِ تَعْدِيَةً عَلَى غَيْرِ الْمَوْلَى لَدَى كَوْنِهِ عَلَى الْمَوْلَى فَلَوْ جَنَّبَ عَلَى
 الْأَجْبَةِ ضَمَّنَ الْغَاصِبُ مِنْهُ الْجَنَابَةَ إِذَا كَانَ الْجَنَى عَلَيْهِ غَيْرَ الْمَوْلَى لِأَنَّ الْجَنَابَةَ يَوْجِبُ حُدُوثَ حَقِّ الْجَنَى عَلَيْهِ عَلَى
 الْعَبْدِ بِحَقِّ أَوَارِدِ الْمَوْلَى فَكَهْ لَزِمَهُ خَسَارُهُ مَا لَيْتَهُ يَجِبُ عَلَى الْغَاصِبِ تَذَارُكُهُ لِأَنَّ النِّقْصَ الْحَادِثَ فِي الْعَبْدِ
 كَمَا تَرَدَّدَ دَعْوَى أَنَّ الْجَنَابَةَ لَا يُوجِبُ نَقْصًا مَا لَيْتَهُ الْعَبْدُ فَإِنَّ الْجَنَابَةَ وَغَيْرَ عَلَى حُدُوثِهَا فِي الْقِيَمَةِ الرَّقْبَةِ
 أَمَّا الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا مِنْ جِهَةِ آخِرٍ خَارِجَةٍ مِنْ جِهَةِ الْمَالِيَّةِ وَمَنْ كَوْنِ الْجَنَابَةِ قَابِلًا لِلِاشْتِرَافِ مَعَ عَدَمِ ذَلِكَ الْمَالِ
 وَهَذَا حُكْمٌ شَرْعِيٌّ لَا يَوْجِبُ نَقْصًا مَا لَيْتَهُ مَدْفُوعُهُ بَانَ لِلنِّقْصِ اِضْمُونُ عَلَى الْغَاصِبِ لَا يَلْزَمُهُ إِنْ يَكُونُ
 نَقْصًا فِي الْقِيَمَةِ أَوْ مَرْتَبَةً بَلْ كُلُّ نَقْصٍ يَوْجِبُ خَسَارَهُ عَلَى الْمَوْلَى فَهُوَ أَيْضًا مَضْمُونٌ لِأَنَّ عَلَى الْيَدِ عَابِدًا عَلَى
 رَدِّ الْمَغْضُوبِ كَمَا كَانَ يَجِبُ عَلَى الْغَاصِبِ تَذَارُكُهُ لَوْ كَانَ قَبْلَ الْجَنَابَةِ وَمَوْلَا يُمْكِنُ أَنْ يَدْفَعَ دِيَّةَ
 الْجَنَابَةِ وَإِلَّا لَمْ يَكُنْ الْمُرَدُّ وَمِثْلُ الْأَوَّلِ وَهَذَا لَا شَكَالَ فِيهِ وَأَمَّا الْأَشْكَالُ فَيَا لَوْ جَنَّبَ عَلَى الْمَوْلَى كَمَا عَلَى
 الْفَوَاعِدِ بَعْدَ الْحُكْمِ بِالْقَضَائَانِ ثُمَّ مِنْ غَيْرِ تَفْصِيلِ بَيْنِ الْعَدْلِ وَالْخَطَا فَنَقُولُ أَمَّا الْخَطَا الْمَوْجِبُ لِلدِّيَّةِ فَفِيهِ
 الْأَمْرُ كَذَلِكَ مِنَ الْأَشْكَالِ مِنْ حَيْثُ أَنَّ جُنَابَةَ الْعَبْدِ عَلَى الْمَوْلَى خَطَا لَا يَوْجِبُ دِيَّةَ عَلَى الْعَبْدِ وَلَا عَلَى الْمَوْلَى
 لِأَنَّ خَطَاةَ الشَّخْصِ عَلَى نَفْسِهِ فَلَمْ يَحْدِثْ بِسَبَبِهَا نَقْصٌ عَلَى الْعَبْدِ وَخَسَارَةٌ عَلَى الْمَوْلَى
 يَكُونُ الْغَاصِبُ مُلْتَمِزًا بِهِ فَذَلِكَ وَجْهُ نَقْضَانِ كَمَا جَزَمَ بِهِ بَعْضُ الْمُؤَلِّفِينَ بِأَنَّ الْجَنَابَةَ ابْتِدَاءٌ فَهُوَ جَوَازٌ

مِنْ غَيْرِ
 قَاتِلِ الْعَبْدِ
 الْمُغْضُوبِ
 لَوْ كَانَ
 الْمَوْلَى
 يَجِبُ عَلَيْهِ
 الدِّيَّةُ

كتاب الغصب

(١٤٢)

من خوف استعانة بغيره ندرك ما يثابته حقيقة خوفاً ولا جعلى امره الشارع لا منها الترخايباً
 لا لغاية في الاغراض ولا لبيان لبثوث ذلك الحق على العبد للمولى ليس يمنع شرعاً وعقلاً نحو ثبوت
 حق الغصبا من الجحابة العارية وإنما المنع وثبت ثبوت الحق الشرعي استغنى له يد باعتماد عقد فابلية المحل
 لذلك لا يترتب الى استعانة المستعانة الشخص على نفسه لنفسه ما اذا فرض عدم لزوم هذا الحال ورفع
 المانع عن شأنيته في الواقع ان استبعاد ذلك الحق ترمي ان العبد ضمنوا على احد غير المالك الغاصب
 لا يستأنس ذلك المحاكم وهو لا يستحق على النفس وبعبارة اخرى ان الغاصب في المدة موجود وهو
 محال الجحابة والمانع الذي منع عن ترتب ضمانه عليه عفى الاستعانة على النفس بعد روم اذا كان
 العبد من الناس لان الحكم الذي على العبد يرجع الى استعانة الغاصب على ضمانه لان ضمانه ليس الشرع
 يوجب له في المدة ضرراً بل في المدة ضرراً في المدة فيكون هذا الضرر على غيره الغاصب من
 بعبارة اخرى وضوح ان لصاحب المصلحة المالك كما اشترى اليه بما تقدم والمالك لا يجنب فيكون ضمان
 العبد على المالك سبباً لاستعانة الغاصب الذي هو في حكم المالك من حيث الضمان بعبارة المضمون
 بهذا البيان ينبغي عن توسيط كون شر الجحابة هو غير ما الى ابتداء بل لو فرضنا كون ثمنها ابتداء
 لا يمكن القول باختلاف الحال بين صورة كون العبد في ضمان احد او لا لكن هذا التوجيه ضعيف
 لان الضمان من ثمنها من نقصان المضمون فلا بد ان يكون هناك نقصان في وقت ما لبته على المالك
 فقد فرضنا ان ضمانه العبد قبل ان يملك ليس يوجب نقصان في ما يملك من حيث الجحابة ولا ضمانه لثمنها
 على سبيله فلا شيء قابل للضمان حتى تضمنه ما ذكر في الفرق لاخر من ان الضمان كانه مال المالك
 والمالك كانه اجنب فيكون مثل صورة الجحابة على الاجبة غير جده على تقدير تسليمه لانه مال المالك
 في تمام خساره المضمون ان لا يملك على المالك وليس بما لك في عرض ما لكان المالك بل في قوله اخيراً
 مقام المالك في تمام خسارته سواء كانت باعتماد ونقصان ما لبته المضمون وباعتماد احد في خوفه
 بوجوب ضمانه الى المالك وان لم ينقل كون ضمانه العبد على المولى نقصان في ما يملك له وسبباً الحق يوجب
 خسارته عليه في جميعه المنيان مقام المالك وهو واضح وان قلنا ان سبب الجحابة لم ينقل سببها
 له على المولى المضمون ضمانه لصاحبه المدة بقوة على تسليمها لها وهذا ودر صرح كان فيه
 حسناً قد ترفنا جميعه في محكم الايضاح من القول بالضمان في الجحابة الخطائية ايضاً اخطا بطلان كلامه
 ليس بانك الحسم هذا في الخطا وما العمد فالظاهر عدم الاشكال في الضمان وذلك لان حق الضمان
 امت للمولى وهو ناشئ من العبد والضرر الذي كان استحقاق العبد المفضل والخرج مثلاً فيكون
 عند الضرر فيكون عليه بناء على القاعدة من ضمان الغاصب لما يفتقر له من است وعقبة لكن في بيان
 مانع من ان يرد على العبد على المولى المضمون من ضمانه المستحق للضمان من باخذ قنله للمولى شرعاً

وجود ضمانه

(١٤٣) في حكمنا لو كان العبد المنصوب

لا ينافي كون تسليمه تاما بل الفسخ يصدر من مبالغة في العبد ما كان له العبد فلا يكون على الغاصب
 شيء وهو ضعيف لأن العبد المأمور به العبد الذي في الغصب لا قبل لغصبه يكن مستحقا للفسخ والآن
 مستحق له فكيف يكون المبدأ قبل ما نأزدها للمغصوب كما كان نعم لو قيل كما قيل بأنه يأخذ التفاوت بين
 العبد بحسب قيمته دون القيمة تارة بل أنه من هذه الناحية نظر إلى كون الاستحقاق شرعا معزما للثالث
 يكن بعيدا ولا يقوم مثل ذلك لو كانت الجناية على لا يجنبه بان يقال ان سلم العبد إلى المولى مع فلا يجب
 عليه القيمة لو قيل قصاصا بل مقدار التفاوت بين العبد الغير المستحق للقتل والعبد المستحق لأن الفرق
 واضح بين كون المستحق هو العبد والمولى لأن استحقاق لا يجنبه بحسب العبد في حكم الثالث فلا ينفع
 التسليم بحل الاستحقاق للمولى فان له العفو باختياره فالقتل مستند إلى اختيار المولى وإنما
 استحق على الغاصب رشا لتفاوت وفي صورة الاستحقاق الغير مستند إلى امر خارج عن قدرة المولى
 ومن هنا ظهر ان الغام ليس من باب اجتماع اليد والبناشيان يقال قتل العبد إنما هو بمباشرة لا يجنبه
 فيستقر الثمن عليه لأن المباشرة للقتل بعد الاستحقاق شرعي ضيقة لا اثر له فالضمان إنما هو
 إلى الغاصب ليس إلا كما هو واضح وهذا مما ساءلنا الأول لا يشغل ذمة الغاصب بشئ قبل القتل
 وحصول الفسخ في العبد فمضى ضمان الغاصب للجناية ضمانه لما يترتب بسببها على المولى من الخسارة فلا
 عليه شئ قبل تحققها وهذا شأننا ذكرنا سابقا في ضمانه لغاصب الثاني من الأول من عدم است
 على الثاني شيئا إلا بعد رجوع المال الثاني الأول خسارة له وهذا واضح الثاني قال في محكي المذكور
 لو عني السيد عبده الجناية على المال ثبت المال على العبد فذا الغاصب فلا امرين من اذ ش الجناية
 في العبد كالأجته وهذا لا يخفى عن مسكان ان وجهه في محكي جامع المقاصد بما نقله وجه لا شدة له
 من ان المولى لا يعقل ان يستحق على عبده ما لا فكيف يصح الحق القصاص كمال عليه فذا الغاصب بشئ
 أو لا في رقة العبد وكذا الأشكال لو عني بمال على الغاصب لا ليس في ذمة الغاصب قبل تحقق القصاص
 وفضل العبد شئ حتى يعفو عنه بمال عليه لو اراد سقوط المولى حق القصاص صلحا بالراضع فذا مع كونه
 خلاف ظاهر العبارة حيث انه يعيد سلطنة المولى على العفو لمزبور لا اختصاص له بالغاصب بل لو فسخا
 اجنبيا ايضا جاز التسلح ايضا ويمكن دفع الاشكال بقوله ثبوت المال على العبد بثبوت رقة من ماله
 مضمونة على الغاصب بان المال فسخا عوض عن ثلاث مضمون على الغاصب لا فسخا فزيادة ما يحسن جو
 المال في رقة العبد للسيد مع ملاحظة كونها مضمونة وإنما المنع بثبوت فيها بل كونها مضمونة
 احدا كما في ضمانه الخطاء على البيان مقدم والحاصل انه اذا توفقت ضمانه الغاصب على كون الجناية سبب
 لتحمل ما في رقة العبد للمولى بان يكون في قوة ورود حصاره على المولى مشنع الضمانه لو لم يكن الجناية
 مع قطع النظر عن الغصب كما في الخطاء فانه مع قطع النظر عن كونه مغصوبا يستحيل ان يسير منشا التمسك

هذا هو الوجه في ضمان
 العبد للجناية على
 المولى

قوله بمرها
 من ضمان

كتاب الغصب

١٣٤

ما في المولى على العبد فيسجل الحكم بغيره لغاصبه واما اذا كانت الجناية كذلك بان يكون في قوة
 خسارة على المولى ويدون ونها مضمونة على الغاصب فهو لا بد مضمونة على الغاصب على حد سائر ما
 يحدث في العبدان لنتصه وارتبب ان حناية العبد على المولى عند خسارة ماله على المولى بعد ملاحضته
 شرعية القصاص فيكون مضمونة على الغاصب بعد ان كانت مضمونة عليه يكون للمالك ان يجوز عن
 هذه الجناية مضمونة بمال المولى ويجب على الغاصب دفعه ولعله الى ذلك يشير في جامع المقاصد بعد نفاها
 سمع عن المذكره بقوله ووجهه ان مال ليس ثبات مضاف في هذا من المولى ولا من المولى لا من المولى لا
 شئ له وجوب لا شئ له وجوب مال المولى على العبد وما هو عوض عن جناية ماله مستحقة على العبد
 مضمونة على الغاصب فلا يمنع ثبوت عونه بها لان الخيار في ذلك بيد المولى عليه ان يرفع مقامه لعله
 اراد بالجناية مضمونة ان المولى عتد قصاصا وان كان بعد اخذ الجناية لانه اقر بان ثبوت المرد
 وان كان حمله على مضاف الطاهر يوجب بياض على السيد ايضا ممكنا فانهم يقولون ان الخيار في ذلك بيد
 المولى عليه ان يظلمه من ان يحكمهم في القصاص من مال المولى لا يكون له ان يرضى الجاني في نفسه للقصاص
 لم يجب على دفع المذمة لكنه غير مباح فيما نحن فيه لان القصاص هنا ايضا يوجب له على الغاصب عتد
 فرق بين القصاص والمفعول على المالى في يجب كل منهما ما لا على الغاصب لا بعد في كون الجناية مثله بيد
 المولى عليه لان من جاني الجناية عليه سببان للمال باثما عند كان له ذلك وبهذا يدفع ما اوردنا من
 اوردنا بالغصب والصلح بالترضى فلا اخصاص بالغاصب جلا لدفع ان اغتوا بمال مملوك براديه فهو مملوك
 الثالث لو طالب في المذمة فما وجب على غير المولى لدية ففي الشرايع والقواعد بلزوم الغاصب في الامر
 من قيمة العبد وارش الجناية واعترف به في جميع مجامع متضادم قال حماد الا من لا امة ولا فخر المولى قصاصا
 قيمة العبد للمفعول على الغاصب جلا لدفع المرد واجبت بين المالكين بدفع بين لانه اذا لم
 يجب على الغاصب لدية الجاني مقرر شرعا اذا كانت المذمة عليه فكيف يجب عليه ان يرضى عن لدية بالافراج
 وقد اجاد في المسائل حيث ذكر في مفروض عبارة الشرايع وجهين احدهما ان المولى لا يرضى الذي
 اخاره المحقق ونسبه الى الاشهر **والثاني** اكثر الامرين من ارض الجناية وقيمة العبد وذكر في وجهه ما
 قريب مما سمعته من جامع المقاصد فكيف كان فالاشبه ما اخاره القاضيان لانه نسبة المسالك كالا
 بل قبل ان لا خلاف في مفعول وجهه اذ كره من ان لدية ان كانت هي لافل فواضح وان كانت القيمة هي لافل
 فواضح وان كانت القيمة هي لافل فان الجاني لا يجب على كونه نفسه وقيمة المذمة اذا اردت عن القيمة فالما لا
 يجب عليه دفعه فكيف يجب على الغاصب مع انه غير مملوك لا بخسارة المولى اما ذكره في جامع المقاصد بغيره
 من وجوب لدية على الغاصب لعله ما بلغ مقدمة المرد المولى فيمكن للفقهاء ان يثبتوا في قوة ذال
 سلطنة المالك على عبده لان زمانا من الغاصب سيد ولى المولى عليه نشاء فله وانشاء سنة وانما الغاصب ليس

هذا هو الحق
 في المسائل
 التي فيها
 الخلاف
 بين
 الفقهاء
 في
 المسائل
 التي فيها
 الخلاف
 بين
 الفقهاء

في حكمنا اذا كان العبد له صفة

١٢٥

عادة سلطنة المالك على المصنوب بل الواجب عليه شرعا ولو توقفت على يد من ضاعف
 المصنوب حاصلة منع ذي الفد من الامنع وجوب مقدرة ونوصيحه بما اخذنا ما خففنا ما بقا في معنى قوله
 على اليد ما اخذت ان الواجب على الغاصب الخروج عن عهدة المصنوب باحد طواريلته احد فادد الغير
 من ما اذا كان المصنوب ممكن الترد وتاينها دفع بدل الخلو له وهو ما اذا انعقد العتق مع بقائها
 ثا لهما دفع بدل العتق وهو ما اذا كانت العين ثا لهما دفع بدل العتق في القسم الاخير لا يخرج المصنوب
 عن بدل الغاصب حقيقة حكم ثا لهما دفع بدل الغاصب على الغاصب في صورة التلف الحقيقي لا البديل فكذلك في
 التلف الجكي معنى خروجه عن ملك المالك فله اشرا مثلنا لوضاع المصنوب المقتضى ملفظ وتصديقه
 بعد الجمل وقوله فيما دون ذلك فله ما باسفر المالك ولو ظهر المالك بعد لفظة ان مقتضى
 الضاعفة عدم وجوب رد العين بشرائه ونحوه بل وجوب رد البديل ما نحن فيه وانما يكون من هذا القبيل
 حقيقة نظر الى عدم خروج العتق الجاني عن الملك ليد تجرد الحايه بل يتوقف على اشتراق الجاني عليه لانه
 في حكمه لا نقض سلطنة المالك بالبيع باعتبار كون زمان امره سد الجاني عليه فيكون كما لو خرج عن ملكه حقيقة
 هذا لا يقل ان الجاني عليه مسلط على املاك العتق قبل الاشتراق ليظهر في امره من جهة الغناص او لا
 اشتراق واخذ المالك وكذا في سلطنة المولى اسافي كمال الوضوح والحاصل انه اذا تلف المصنوب
 بغير صفاء لا كتابة حقيقة وحكمه ان يتم دليل على وجوب انجاده ماينا وانما يجب على تعليم الكتابة مثلا
 لو شتم العبد المصنوب لا جل تسليم العبد الكاتب ان يجب عليه ان يرد ذلك التلف بمقتضى الحكم
 لهذا الذي وخروج عن عهدة شرعا وعرفا نعم وقيل بوجوب انجاده العتق انما لانه والصفة ثا لهما مع
 انه يمتنع بوجوب انجاده وشبهة جهة المصنوب ما نحن فيه فاضعاف فيه العتق مقدرة لانه سلطنة
 الغناص شرعا وما الدليل على ذلك مع اطلاق كلامهم في مسائل المقتضى على ان الواجب بعد المثلث
 الا بديل من المثل والعينة فان قلت فله عتقه اذ بان قصده على سد خاتمة العتق في صورة تلفها اذا
 قد رعاها وان وجوب دفع العتق والمثل لكونه العتق ورون الخروج عن العهدة مع العتق لا ريب ان المقام
 مقام ما حكمت فيه بوجوب انجاده لتالف ضرورة فرض فدية الغاصب على ذلك كذا ما ذكرت عن مثال التالف
 فان شقين على التالف شرع المصنوب في التلف ولو اضاعف فيمنع ما كان فله ان يذكر انما مع
 طوق الامكان بعد العتق وغية كونه لا بد في العتق ومن حكم باسفعال في الغاصب في ذلك لان
 وان تلف في ظاهر كلامهم بمنزلة اسباب اسفعال لانه بالبدن كالبيع وبعد اسفعال بالبدن لا يخرج
 طوق فدية على انجاده لتالف وخلفه وعلى ذلك قلنا بوجوب انجاده او وجوب فدية التالف في العتق
 ونوم الاعواط في المثل في العتق ولا يبدل في عند جمع كانه ما نحن فيه من قبيل ما ذكرنا لان مجرد انما
 وجوب سلطنة الجاني عليه العتق لا يبدل في عند جمع كانه ما نحن فيه من قبيل ما ذكرنا لان مجرد انما

كتاب الغصب

١٣٦

مقال الامر

ببطلان لفظه حيث استهنيه بخو عليه في عاده الامر رد الغبن الذي كان ثابتا قبل ملك الجاني بل
 المتعين بعد انقطاع ذلك الامر يدفع لبدل تداركا للنقص حاصل بالجاني فاذا انحصر بطلان الغصب دفع
 البدل لندركه التقصيرين لانهم في ذلك باز يد من قهرا العبد لان ندرتك مالية التو لا يغفل ان يكون
 باز يد من بدله فان قلنا التقصير الحاصل في العبد بجانية العبد ابتداء ليس الا سلطة الجاني عليه
 بالتصاغر وليس هو كالحط في اخذات نقص مالي فيه وبعد ما علمت ان ازالة تلك السلطة لا ينجح على
 الغاصب مقدمة ملاقاته مستلطة مؤلف ولا يبرره التماس الا انقطاع باضا فان القيمة فاق شي ينبغي بعد
 ذلك حق يجب على الغاصب نذاركه فلت جناية العبد سبب لا من احد بها سلطة الجاني عليه على يد
 العبد فصا صا او استمره فاما وهذا امر مطلق ولا فلتا بان اثره ابتداء ليس الا ذلك **والثاني**
 الدية الشرعية المقررة للجناية مطلقا عمدا وخطا وهذا ما هو على تقدير نجا وراحي عليه عن حق الا بتلك
 ورضائه بالدية فاذا تحقق هذا التقدير تعلق الحق لما في برقة العبد المتضمن عليه بان ذلك بتبدل
 التقصير الفصا صا مثلا بالتقصير لما في فحجب على الغاصب نذاركه هذا التقصير انما يذكرنا وما ذكرنا
 ظهوره في رد العبد جوبين وحيث يتبين بتقسيم باعتبارهما على قسامين يجب على الغاصب اعادة ما دون
 احدهما الرد من حيث كونه مقدمة لا ازالة السلطة المتضمن عليه على قوة العبد واعادة سلطة المولى
 انما يباذلها والاخر الرد من غير هذه الحيثية وهو الذي يتوقف على بدل المال والدية من الجهة
 الاولى فالرد غير واجب حتى يجب عليه فناء الحق عليه ببدل ما يشاء من المال مقدمة ومن الجهة الثانية
 فهو واجب على حد وجوب ما هو متوقف عليه غنى العبد بما لا يزيد عن القيمة كظاهر ان مرجع دليلنا على
 رد ما ذكرنا في جامع المقاصد في مسئلة الى اصل ثابت تحقق في محله وهو عدم وجوب تحصيل موضوع
 الحكم مقدمة لا مشا له نظر الى كون الحكم بالنسبة الى وجود موضوعه مشروطا لا مطلقا فاذا وجبت
 اكرام العالم اخضع الوجوبين بلبس عام فلا يجب تعليم الجاهل مقدمة لا كراهه وجبه الرجوع ان
 خلاصة ما ذكره المحقق الثاني هو وجوب اخذ المال لينة الثامنة في العبد لغضوب التي في هذا والها
 بمجرد حدوث الجناية مقدمة لا قبل ذلك وخلاصة ما ذكرنا في الجواب ان وجوب المال المغضوب
 ما لا بد انما ينشأ مع بقاء المال على لينة الثامنة واما مع ذوال مال لينة لا يغفل عن وجوب الرد الى التدارك
 بالبدل لانه من قبيل وجوب تعليم الجاهل مقدمة لا كراهه لغالب نعم رد ذلك مع قطع النظر عن لينة يجب
 ايضا بحكم على البدل ما اخذت فيجب عليه السلطة على مساندة العبد بانه بعد قبل الاستمارة
 اشترا لينة ولا فلا يجب رد ذلك العبد بانه في هذه الحالة لا استطاع سلطته ما لك على الذات على
 هذا التقدير ومنه يرجح تحت الاصل المشار لينة فيهما فاما وجوب من مديونية العالم **البيان**
 اذا مات العبد الجاني في يد الغاصب من الغاصب للمالك الحق فلتين كخاصة في عهده واحد قبل بعد

الخلاف

هذا هو الحق
 في رد العبد
 الجاني في يد
 الغاصب

الخلاف فيه وجهه واضح لان الجناية بمنزلة سببها فقال العبد من ملك المولى الى ملك الحق عليه نظر في شئ
خفة على غير العبد كغلو حق الزكاة على غير المال فيضمن للمالك قيمته لكون ذلك لسبب مضمونا عليه
لحصوله من غير قبل المولى وكذا الحق عليه لكون العبد في حكم ساير احواله وان شئت قلت انه قبل موت
العبد كان على العصب ذال العبد عينه ودر قيمته معا فاذ مات قام مقام قيمتها فيقيمها الى ما كان عليه
مع دفع العين حتى القيمة مثلا ولكن ربما يوقم في مسئله الاشكال من وجوه لا بد من ذكرها وزييفها ان
ان ذمة العاصب على ما تقدم لا يشغل بشئ للمالك قبل الفضا حتى الاشتراق فاذ مات قبل ذلك فليس
عليه شئ وهو واضح ايضا لان لو كانت تحت اليد العادية سبب الضمان بنفسه فلا يفتقر الى الفضا صر او
الاشتراق وانما يفتقر اليها في الضمان مع عدم سبب اخر غيرهما **والثاني** ان موت العبد في يد العاصب
ليس لا كونه في يد المولى فكما ان الحق عليه لا يشغل على المولى شيئا كذلك على العاصب الشئ ذلك ان
حل الخوف كان هو العين فيدفع بها ثمنها كاسماء وجوب الزكاة بثلث المال وهو ضعف من الاول لان
يد المالك لم يكن جناية خلاف يد العاصب لوجهان متعاكسان المولى لان الاول يفي الضمان للمالك
الثاني للحق عليه وبالشئها ان المال واحد لا يكون له بدل لان فلا شئ على العاصب الا اقامه بدل حله
مقام العبد لثانف وكون العبد محلا لعلق حق لاثنين لا يقتضي لبدلين بل بدلا واحدا مثلا للثاني
كبدل الرهن فانه لو تلف في يد عادية قام بدله مقامه فيكون مثل الاصل في تعلق الرهن به فليس بدلا
العبد ايضا لذلك بان يكون ملكا للمولى مستخاضا عليه للحق عليه كاصاة عفو العبد وهو لا
لا لا نقول ان العبد لا بد ان على العاصب بل نقول فيه مثل ما نقول في الرهن من انه يشترط

للمالك متعلق بخلافه ان الفرق هو ان تعلق حق غير بدلك البدل ايضا مضمون في المقام على العاصب
بخلاف الرهن لان حق الرهن يبيح المالك حارسه له واخياره قبل الفضا قبل حلق البدل العاقل فلا
يكون مضمونا عليه بخلاف حق الحق عليه في المقام فانه قد حدثت سبب مضمون على العاصب ليدفع
ضمانه لذلك بخلافه انه الم يسلم للمالك بدل فانه بان انشد الحق عليه غرامة تاليا للمولى فبدلا
كالبدل فكما ان البدل كان محل الحق مضمون عليه فكذلك البدل وهو واضح ثم ان العاصب هل يجلب
تبليغ البدل الى الحق عليه او المولى والتمرة تظهر في مسئله الوجوع الى اخلعوا فيه والحق ان حال
البدل كحال البدل غوايه ثم وان قلنا انه يجب عليه ذال العبد الى المالك ولو لم يرص الحق عليه حبة ليدفع
البدل ايضا وان قيل بعكس فالتعسف في ذلك يطلب من كتاب الجايات لو قيل انه لا يجوز تسليم
العبد الى احد بدون رضا الآخر كافي الرهن كان وجهها والله اعلم **الفصل** في حجب رد المضمون
بلد العصب مع مطالبته لما لك ذلك بخلاف ملكي ذلك ما وجوب قبل الرد فوضح واما الذي بدله العصب
لوجوب محافظة جميع صفات المضمون او وان لم تكن مراعاة المالبه وان خلتها يكون المضمون في

هذا هو الوجه
في الجايات
في الجايات

٢٠

موت

كتاب الغصب

١٤١

لكن في غير فرق بين احتياجه لتسليم المنة كغيره أو بغيره حق أو احتياجه رد ما يسوي دونهما أو خساره اذ
 وجب ايضا ما استوفى في احكام الغصب من رد خساره الرد وان كانت ضرا لا انه يدفع الضر من المالك لئلا
 وجه الغاصب اليه فيجب عليه ان لا يحجب عن الغرض دفع الضرر المتوجه اليه لغيره كان التوجه من قبل غير المثل
 نعم لو لم يكن للمالك غرض عقلائي متعلق بعين الغصب او بكونه بلد الغصب لم يكن القول بعقد وجوب رد
 العين بل بغيره رد البذل لان قاعدة نفى الضر تنفي الضرر بالرد في غير معاضة بغير المالك لانه اذا لم
 يكن له غرض عقلائي متعلق بعين الغصب لم يكن انقطاع سلطنة عن العين مع وصولها اليها لئلا باخذ
 البذل ضرر عليه انما يكون النحار وغرضه المالك مع اخذ البذل ضررا اذا كانت محلا لغرض عقلائي نعم يمكن
 القول بمعارضته نفى ضرر الرد بقاعدة السلطنة لكن منه اذ لا ان عدم وجوب الرد ليس منافيا للسلطنة بل
 هو منافع لقاعدة الغصب الغير التجارية في المقام كما عرفت فانهم وثانيا ان جريان قاعدة السلطنة في مثل
 المقام ممنوع لان الافتراح في امر غير موقوف عند العقل لم يعلم كونه من مقتضيات سلطنة الشخص على
 فتم مضافا الى ما يستأنس من مذاق الشارع في باب السام وباب تعدد المثل باب الدين من الرقبة ونفي
 الجرح اذا توقف اتصال الحق عينيا او دينيا على التعدد العرفي وان قلت فعلى ما ذكرت وجب الحكم بعدم وجوب
 الرد ولو كان للمالك غرض عقلائي في العين فلتان كان له غرض التكليف برد العرج يندرج تحت
 قاعدة السلطنة وهي في محاربتها حاكمه على كل قاعدة من قاعدة نفى الجرح لكن كلمات العلماء في وجوب
 رد العين مطلقه لا ينبغي تزييلها على ما كان فيه غرض مسوع للتعد العرفي والجرح كيف كان فلو طال البذل
 بدل الحيلولة من الرد فالظاهر الوجوب دلا منافات بين وجوب رد العين لامكانه وجوب دفع بدل
 الحيلولة للتعدده في زمان الرد دائما المنافات بين رد العين وجوب رد البذل المنافات بين احد
 الواجبين وهو الرد وبين وجوب الاخر ولا فرق في ذلك بين قصر زمان الرد وطوله الا اذا كان الضر بحيث
 لا يصدق معه التعدد كما لا يخفى وقد سبق منا ذكر في هذا الباب في احكام المثل والقيمة هذا كله اذا كان
 بلدا المطالبه بلد الغصب اما اذا كان بلدا خرافا لظاهر الجواريد المالك نشأ الزم على الرد الى بلد الغصب
 وانما الزم على الرد الى بلد المطالبه وليس للغاصب اختيار الرد الى بلد الغصب مع عدم رضا المالك لان
 ذلك كان حقا له عليه فوجوب محافظه وصافي البيع انما هو اذ لم يقاخر اصل الرد ودعوى صدق الرد
 على الرد الى بلد الغصب اخذه الفساذك لولا ما وره انما هو الرد الى المالك وهو واضح **البقرة**
 اذا تلف الغصب المثل في العبرة في المثل هو المثل في بلد المطالبه لا بلد الغصب فليس للمالك الزم على اخذ
 مثل بلد الغصب اذا كان المطالبه في بلد اخر لان الثابت في قيمة الغصب ليس الا مثل كل دون مثل خاص من حيث
 خصوصيته المان ولا ريب ان المثل لا يخافا خنا لا زمان ولا مكان وانما يلف بما قيمته المثل
 من هنا يظهر انه لا غرض بمثل بلد المالك كما يظهر انه لو كان المثل في بلد المطالبه لزمه رد مقدار يرجع الى

هذا هو المثل في بلد المطالبه لا بلد الغصب

كتاب الغصب

(١٥٢)

لقد راجعنا الحكم في ضمن الخصوصيتين وهو وجوب رد العين مع البقاء وردا للبذل مع التلف فلا
فائدة في استصحابه بعد فرض انهما الخصوصيتان احدهما حكم الفرض وهو البقاء والاخر حكم الاصل وهو
اصالة عدم التلف فلما صدق عدم الرد مع الفرض رد العين بسبب وجوب رد البذل ولا يحتاج الى حراز
التلف لانه ليس للضمان بالقيمة بل بالسبب هو الجرم وهو معلوم فيزني على عدم الردح استغالال لانه بالبذل
وان شئت فلن استصحبنا بقاء العهدة وعدم حصول المبرأة فيقطع بالخروج على التبع المفسد وهو في اقامه
بدفع البذل لا العين لنا لانه كما لا يخفى على المشتدب ان العالم **النقطة** اذا اختلفا في التلف فالقول
قول الغاصب بلا خلاف محكي في ذلك بل نحن لنذكره فقيرة الاجماع عليه فهو المخرج والافقوال الخاصية
للاصل جدا ولعل الوجه في الاجماع لزوم تخليد الجرم كان القول قول المالك مع ميمنه من غير جهة شرعية
ودليل شرعي على بقاء العين سوى الاصل الذي لا يوجب الا اليقين الذي لا يثبت شيئا بل انما شرعية الاستصحاب
مطالبنا الذي لان يثبت بها امر من الامور الواضحة المترتبة عليها الاحكام الشرعية كبقاء العين المستلزم
لوجوب رددها وهذا اصل مطهر في سائر الابواب هو ان اقامة البينة على الدعوى او اشمكت على حد في
كفيلد الحسن في المقام اذ لو كان الحكم تكليفيا لم يوجب البينة والا فاحلاف المنكر لم يخلد الحسن في مثل
ضياع الذم فيما يعلو بالقاء من الدخاوي فانه لو قيل دعوى لدم مثل يقال في دعوى مال مثل لا با
طولب المدعي بالبينة والا فاحلاف المنكر لم يسل عن الضاع دم محرم كثيرا ولذا ورد في الحديث ان الله حكم
في دنائكم بخلاف ما في مواكم الحديث في مثل لزوم الحجج فيما لا يعلم الا من قبله وخوفها من الحاذير
سقطت عن المدعي ان قلت تكليفه اليقين التي جعلت للمنكر سقاطا للدعوى لا اثباتا لما ينضمه القضية
المنقضية حتى يلزم بها مثل ما يلزم في القضاء القائم عليها البينة هذا الذي ذكرناه هو الوجه ضعف الاصول
وخاصة ان الاصل انما يجعل الشخص منكر المنكر وظيفة اليقين اليقين ليست بمتأخر بل انما ينفذ بالحق
مخلاف البينة فانها تثبت ما قامت عليه حتى لو اقيمت في هذه المسئلة على بقاء العين فيانزوا الغاصب
الاذا ولو انجز الى تخليد الم من اماناته المسالك من تحليل ضعف الاصل بانه مختلف فيه فليس في محله اذ
الاخلاق في عينا الشئ لا يوجب سلبا ارا لا عينا عندنا يقول لا عينا كما لا يخفى ويؤكد ما قلنا من
سقوط الموازين الشرعية والاصول الموضوعية عن الاعتبار بمقتضى مقتضى جميع الاثبات وعليها اذا استلزم
العمل بها مثل تخليد الحسن من الحاذير فاذا ذكرنا جاعة في تنازع الاجير كالحياط مع الساجر في تلف الثوب مثلا
من تقدم قول الساجر المالك من حيث استحقاق القيمة عملا باصالة البقاء لانه حيث لا لزم جرم العين جدا
من تخليد الحسن فظهر ان قواعد القضاء اذا افضى العمل بها مثل هذا الحد ولم يفعل بها من هذه الحثية
فيما لم يكن للغير المنة فائدة سوى ما يوجب مثل التليد مفسد راسا ولزم الى ميزان خروفي
كان على خلاف القاعدة كما في المقام فان العمل به في اليقين المقررة للمنكر مخالفة لبينة من المدعي اعني

في ايراد الخلق في
البناء في القول
في ايراد الخلق في
البناء في القول

الغاصب ان لم يكن له فائدة سوى الاثر لم يرد العين لا اعترافه باشتغال ذمته بالقيمة سقط راسا وان ظلت
الامر فجعل العين المدعى فافاد يوجه به المقام فطبيقا له على القواعد من ان الغاصب هو المنكر نظر الى ان
المدعى من لو ترك وهو ليس لا المالك تضعفه ظاهر لان الغاصب مع ادعائه للثمن لو ترك وهو ليس لا المالك
معنى يؤخذ بما هو عليه من ان هذه الدعوى هي تفسير المدعى بما ذكره الغاصب اي مدعى الله العالم **النقطة**
الاشبهه في ان المصوب ما عليه من الاموال داخل تحت يد الغاصب عرفا الا اذا كان المصوب صاحبه
شرعا كالصغير الذي غصبه غاصب فان ثيابه داخله تحت يد لا تحت يد الغاصب فلا يحكم له اذا دعاه فلو
كان المصوب مما لا يد له كالعبد والدابة وادعى الغاصب ان ثيابه من ثياب غيره من الامور ملكه
فمضى له وعلى المالك فامنه البينة لظهور دخولها تحت يد الغاصب على حد

دُخُولُ الصَّلَاةِ فِيهَا بِمَنْزِلَةِ الْيَدِ إِلَى أَنْ يَعْلَمَ خِلَافَهُ وَهُوَ وَاضِحٌ

وَاللَّهُ الْعَالِمُ بِخَيَاتِ الْأَحْكَامِ وَلَهُ الْحَمْدُ أَوَّلًا وَآخِرًا مَدَامَ

کتاب الغصب بعونه و یتد فی شان

جمادی الاولیٰ من شمس

من الحجج النبوية

وقد بناشطع هذا الكمال الفاضل الحاج الشيخ أحمد

الشَّيْءُ بِرُحْمَةٍ عَنِكَ فِي ذَا الْخَلَاةِ

قطره از این ۱۳۲۲

الحمة المقدسة

اعلا في رعاظها

وَقَدْ طُبِعَ لِمَوْلَانَا هَذَا الْكِتَابُ بِذِيحِ الْأَصُولِ كِتَابِ الْإِبْرَاهِيمِ كِتَابِ الْقَلْبِ

وَفَرَّشْنَا فُطُوحَهَا مَنَا وَقَدْ طُبِعَ كِتَابُ الرَّحْمَنِ لَهُ طَابَتْ رَأْسُهُ وَتَبَا كِتَابُ الْفُضَيْلَةِ

رسالة الفارسي في الدين والعقائد انشاء الله تعالى

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي هدانا لهذا فانا كنا لناتبعه لو كنا من المشركين
المعالم الحلال والحرام والصالح والفساد على وجه
المعروف بالكتاب والسنن والجملة البينة كما امرنا

وعلى الذين يتبعون منكم في هذا الكتاب
المطالع المشتمل على مطالب الغضب والقسام وفروعه واصولها

جاء على مراتب التحقيق وخواص الاقصى وما رجع التدقيق

ومتضمن مع اجزاءها تمام مطالب الغضب ويختص على تحقيقها وتخليتها

عننا زوايا المتقدم والمتأخر كما في جملته مؤلفا للمحققين الذين

حاشي شريعتهم السيد الميرزا محمد باقر الفقيه الحجة في الحاج ميرزا جليل الدين

نور الله مضعف جليل في زاد بن الجندرافد مشهور لا يخفى بان تلامذته من

مطالع هذا الكتاب يقولون ان النقطا التقاط كانت في نظر برزخنا

الفقهية والمجتهدين في مؤسستين الاصلين كتبت في الاصل اعلا الله

الذي قد تدرج في سبيل اخذ وضبطه مؤلف هذا الكتاب كان

وبلغ بعد في اقصى مدار الفهم والاجتهاد كما كان في عناء انه قصد

في شرح او كانت مقصد بغيرها كانت في افكاره وزيادته ما وهب الله له

بمنه ذكره ولعمري ان هذا الكتاب لم يكن بمنزلة الايسار ولا

يحدث في الاضغاع ويشهدا فلما من نظره بعين الانصاف
وانا البائس الطبع لم ينال الحاج الشيخ احمد
الشيخ احمد الله عالم نور

الاصحاح



سازمان اسناد و کتابخانه ملی
جمهوری اسلامی ایران